



رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال عون

حسيرة رئيس... وحسائر وطن

٣١ تشرين الأول ٢٠١٦ - ٣١ تشرين الأول ٢٠٢٢







رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال عون

حسيرة رئيس... وعساكر وطن

٣١ تشرين الأول ٢٠١٦ - ٣١ تشرين الأول ٢٠٢٢



المقدمة

بين دفتي هذا الكتاب، كلمات هي خلاصة عهدٍ.

هي مسيرة رئيس... ومسار وطن!

تمّ تبويبها في أقسام، وحسب كرونولوجيا، لتبقى مستنداً ومرجعاً في آن.
تُسْتَعَادُ لَتُقْرَأَ، وتُقرأ لتُدْرَسَ، وتُدْرَس لتُقَيَّم، وتُقَيَّم... لتكون موضع نقدٍ
بالعقل والقلب، بالمقاربة العلميّة والواقع المعاش، بالشهادة والتشهُد.

يبقى أنّ في هذه الكلمات، على مدى ستّ سنوات العهد، عُصارة حدّين:
الصلابة وحكمة العمر، لرئيسٍ طالعٍ، بإرادته المقاومة، من معاناة شعبٍ الى
تمرّد وطنٍ على ناحريه.

هي إذاً كلمات لحياة شعبٍ وعهدٍ وطنٍ صعب.

كلمات للبنان و«شعبه العظيم»، من عمادِه الرئيس.

قد تنطوي سنوات، قبل أن يسلك التاريخ، وقد هدأ، سبرَ غور هذه الكلمات
والحكم عليه. لكنّ التاريخ حتماً، لن يستطيع الى ذلك سبيلاً، من دون العودة
إليها، والتعمّق بمراميها، وبتطلّعات من قالها، وردّها، وأعلى الصوت بها من
منابر لبنان الى منابر القمم العربيّة، ومنابر دول القرار، وصولاً الى أعلى
منبر أمميٍّ أمام الجمعية العامّة للأمم المتّحدة.

للحاضر أن يختلف معه، والعماد الرئيس تحلّل وزره.

ولكن للمستقبل أن يلاقيه، وهو الرئيس العماد إدخر له شغفاً متأصلاً،
مستداماً...



خطاب قسم الرئيس عون

خطاب قسم الرئيس عون

المجلس النيابي
2016/10 /31



أحلف بالله العظيم ان احترم دستور الامة اللبنانية وقوانينها، واحفظ
استقلال الوطن اللبناني وسلامة اراضيه.

دولة رئيس مجلس النواب،

دولة رئيس مجلس الوزراء،

حضرات النواب والوزراء،

حضرة رؤساء وأعضاء السلك الدبلوماسي،

أيتها اللبنانيات

أيها اللبنانيون

كنت قد آليت على نفسي أن أكتفي بالقسم إذا ما انتخبت رئيساً للجمهورية،
لا سيما أن يمين الإخلاص للأمة، التي أورد الدستور نصّها الحريفي، إنما
هي التزام وجوبي على رئيس الجمهورية من دون سواء من رؤساء السلطات
الدستورية في الدولة، وفيها كل المعاني
والدلالات والالتزامات.

إلا أن الخلل السياسي المتماذي، والشغور
المديد في سدة الرئاسة، حملاني على أن
أتوجّه من خلالكم، وبالمباشر الى
الشعب اللبناني العظيم الذي كان دوماً
على الموعد معي، والحسن المنيع الذي
أجأ اليه في التعهدات الكبرى
والخيارات المصيرية.

”
من يخاطبكم هو رئيس
الجمهورية الآتي من مسيرة
نضالية طويلة لم تخل يوماً من
المسؤوليات الوطنية
رئيساً أتى في زمن عسير
ويؤمل منه الكثير في تخطي
الصعاب وليس مجرد التآلف
والتأقلم معها



إنّ من يخاطبكم اليوم، هو رئيس الجمهورية الذي أوليتموه، مجلساً وشعباً، ثقتكم لتحمل مسؤولية الموقع الأوّل في الدولة، الآتي من مسيرة نضاليّة طويلة لم تخل يوماً من المسؤوليات الوطنية، سواء في المؤسسة العسكريّة التي نشأ في كنفها وتبوأ قيادتها، أو في ممارسة السلطة العامة بالتكليف الدستوري، أو في الشأن العام بالتكليف الشعبي. رئيسٌ أتى في زمن عسير، ويؤمل منه الكثير في تخطي الصعاب وليس مجرد التآلف والتأقلم معها، وفي تأمين استقرار يتوق إليه اللبنانيون كي لا تبقى أقصى أحلامهم حقيبة السفر.

إن أول خطوة نحو الاستقرار المنشود هي في الاستقرار السياسي، وذلك لا يمكن أن يتأمن إلا باحترام الميثاق والدستور والقوانين من خلال الشراكة الوطنية التي هي جوهر نظامنا وفراة كياننا. وفي هذا السياق تأتي ضرورة تنفيذ وثيقة الوفاق الوطني، بكاملها من دون انتقائية أو استنسابية، وتطويرها وفقاً للحاجة من خلال توافق وطني. ذلك أنّها، في جزء منها، دستور، وفي جزء آخر، تعهدات وطنية ملزمة، ولا يمكن بالتالي أن يصار إلى تطبيقها بصورة مجتزأة، فينال منها الشحوب والوهن، ولا يستوي في ظلّها نظام أو حكم، ولا تنهض عنها شرعية لأي سلطة.

فراة لبنان هي بمجتمعه التعددي المتوازن، وهذه الفراة تقضي بأن نعيش روح الدستور، من خلال المناصفة الفعلية، وأولى موجباتها إقرار قانون انتخابي يؤمّن عدالة التمثيل، قبل موعد الانتخابات القادمة.

أما في الاستقرار الأمني، فإن أوّل مقوماته الوحدة الوطنية، وكلنا يعي التحديات التي تواجهنا بصورة داهمة، وضرورة التصدي لها بلا هوادة، بوحدتنا وانفتاحنا على بعضنا البعض وقبول كل منا رأي الآخر ومعتقداته. هكذا نحافظ على روافد قوّتنا، ونسدّ الثغرات التي قد تنفذ منها سموم الفتنة والتشرذم والتشنج والفوضى.

إن لبنان السائر بين الألغام لا يزال بمنأى عن النيران المشتعلة حوله في المنطقة. ويبقى في طليعة أولوياتنا منع انتقال أي شرارة إليه. من



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلقي خطاب القسم
مجلس النواب

هنا ضرورة إبتعاده عن الصراعات الخارجية، ملتزمين احترام ميثاق جامعة الدول العربية وبشكل خاص المادة الثامنة منه، مع اعتماد سياسة خارجية مستقلة تقوم على مصلحة لبنان العليا واحترام القانون الدولي، حفاظاً على الوطن واحة سلام واستقرار وتلاقٍ.

أما في الصراع مع إسرائيل، فإننا لن نألو جهداً ولن نوفر مقاومة، في سبيل تحرير ما تبقى من أراضٍ لبنانية محتلة، وحماية وطننا من عدوٍّ لما يزل يطمع بأرضنا ومياهنا وثرواتنا الطبيعية.

وسننتعامل مع الإرهاب استباقياً وردعياً وتصدياً، حتى القضاء عليه، كما علينا معالجة مسألة النزوح السوري عبر تأمين العودة السريعة، ساعين أن لا تتحول مخيمات وتجمعات النزوح إلى محميات أمنية. كل ذلك بالتعاون مع الدول والسلطات المعنية، وبالتنسيق المسؤول مع منظمة الأمم المتحدة التي ساهم لبنان في تأسيسها، ويلتزم موافيقها في مقدمة

دستوره. مؤكداً أنه لا يمكن أن يقوم حل في سوريا لا يضمن ولا يبدأ بعودة النازحين. أما في ما يتعلق بالفلسطينيين فنجهد دوماً لتثبيت حق العودة ولتنفيذه.

إن بلوغ الاستقرار الأمني لا يتم الا بتنسيق كامل بين المؤسسات الأمنية والقضاء، فالأمن والقضاء مرتبطان بمهمات متكاملة، ومن واجب الحكم تحريرهما من التبعية السياسية، كما عليه ضبط تجاوزاتهما فيطمئن المواطن الى الإداء، وتستعيد الدولة وقارها وهيبته.

أما مشروع تعزيز الجيش وتطوير قدراته، فهذا سيكون هاجسي وأولويتي، ليصبح جيشنا قادراً على ردع كل أنواع الاعتداءات على وطننا، وليكون حارساً أرضه وحامياً استقلاله وحافظاً سيادته.

يبقى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ذلك أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمالية والانمائية والصحية والبيئية والتربوية تمر بأزمات متلاحقة، لا بل متواصلة، لأسباب عدة خارجية وداخلية. وإذا كانت الأسباب الخارجية عاصية علينا ولا نستطيع سوى الحد من أثارها، فإن الداخلية منها تفرض علينا نهجاً تغييرياً لمعالجتها، يبدأ بإصلاح اقتصادي يقوم على التخطيط والتنسيق بين الوزارات، والتأليل في مختلف ادارات الدولة. إذ لا يمكن أن نستمر من دون خطة اقتصادية شاملة مبنية على خطط قطاعية؛ فالدولة من دون تخطيط لا يستقيم بناؤها، والدولة من دون مجتمع مدني لا يمكن بناؤها.

إن استثمار الموارد الطبيعية في مشاريع منتجة يؤسس لتكبير حجم اقتصاد حر قائم على المبادرة الفردية وعلى إشراك القطاع الخاص مع القطاع العام، وذلك من ضمن رؤية مالية هادفة ومتطورة.

كما أن الاستثمار في الموارد البشرية، وبشكل خاص في قطاع التربية والتعليم والمعرفة، يسهم في بناء أجيال يعول عليها لضمانة مستقبل لبنان الذي نطمح جميعاً اليه. حيث أن غنى لبنان الأساسي هو في إنسانه المنتشر في كل بقاع العالم، هذا الإنسان الذي ندين له

باستمرارية رسالة لبنان ونشرها، كما في إنسانه المقيم الذي من حقه أن يعيش في بيئة سياسية سليمة وفي بيئة طبيعية نظيفة.

أما اللامركزية الادارية، بما تجمع من مرونة ودينامية في تأمين حاجات الناس وخدماتهم، مع حفاظها على الخصوصية ضمن صيغة العيش الواحد، فيجب ان تكون محورا أساسياً، ليس فقط تطبيقاً لوثيقة الوفاق الوطني أو انسجاماً مع طبيعة لبنان، بل أيضاً تماشياً مع تطور نظم الحكم في العالم.

إن هذا الإصلاح الاجتماعي - الاقتصادي، لا يمكن له أن ينجح إلا بإرساء نظام الشفافية عبر إقرار منظومة القوانين التي تساعد على الوقاية من الفساد وتعيين هيئة لمكافحة، وتفعيل أجهزة الرقابة وتمكينها من القيام بكامل أدوارها.

ويبقى الأهم اطمئنان اللبنانيين الى بعضهم البعض والى دولتهم بأن تكون الحامية لهم والمؤمّنة لحقوقهم وحاجاتهم، وأن يكون رئيس الجمهورية هو ضامن الأمان والاطمئنان.

هذه هي العناوين الكبرى لعهد رئاسي أرغب صادقاً بأن يكون عهداً تتحقّق فيه نقلة نوعية في إرساء الشراكة الوطنية الفعلية في مختلف مواقع الدولة والسلطات الدستورية، وفي إطلاق نهضة اقتصادية تغيّر اتجاه المسار الانحداري، وفي السهر على سلامة القضاء والعدالة، ما من شأنه أن يمهد السبيل إلى قيام دولة المواطنة، بعد أن يكون كل مكوّن قد اطمأن إلى يومه وغده ومصيره في لبنان.

ربّ قائل إننا قد تأخرنا في إنجاز ما حلمنا به وناضلنا من أجله وتشرّد لنا أعزاء في أصقاع الأرض وسقط لنا أحياء، شهداء وجرحى وأسرى ومفقودين، في سبيله. ولكن، كلي ثقة بأن اللبنانيين جميعاً، رغم إدراكهم أن الطريق شاق وطويل، لديهم العزم والإرادة والإقدام لتحقيق معاً ما نذرنا له الحياة، وهو لبنان القوي الموحد لكل أبنائه، لبنان الحرية والكرامة، لبنان السيادة والاستقلال، لبنان الاستقرار والازدهار، لبنان الميثاق والرسالة.



الرئيس العماد ميشال عون يحلف اليمين الدستورية في جلسة انتخابه رئيساً للجمهورية



1

القسم الأول

كلمات الرئيس عون بمناسبة عيد الاستقلال

للاستقلال مكانة خاصة عند رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، وهو لم يترك مثل هذه المناسبة تمر من دون ان يتوجه برسالة الى اللبنانيين، للتشديد على معاني الإستقلال بالنسبة اليه واليهام جميعاً، ولحثهم على التعاون والوحدة للتغلب على الصعوبات التي فرضت نفسها منذ ما بعد الاستقلال وحتى الوقت الراهن.

رسالة الرئيس عون الى اللبنانيين في عيد الاستقلال

2016/11 /21



ايتها اللبنانيات،

ايها اللبنانيون،

نحتفل غداً بعيد استقلالنا الثالث والسبعين، وللعيد نكهة خاصة هذا العام بعد أن أثمر نضالنا، وأزهرت دماء شهدائنا، والعهد الذي قطعناه لهم صار على طريق الإنجاز. فالاستقلال إن لم يكن عيد الشعب المطمئن الى أمنه وغده، ومهرجاناً للسيادة الوطنية لا يعود عيداً، بل يصبح ذكرى مؤلة وغصة موجعة. فلتكن إرادتنا وعزيمتنا جميعاً أن نحافظ على هذا العيد عيداً، وأن نمنع تحوُّله مجدداً الى ذكرى، وبقيني أننا قادرون.

”
آوان بناء الوطن قد حان، وورشة
البناء تحتاج الى الجميع، وخيرها
سيعم الجميع.

منذ أعوام، يعيش لبنان وسط منطقة ضربتها زلازل حروب مدمرة، كانت في بداياتها حركات مطلبية تحمل شعارات مغرية وواعدة بتطوير الأنظمة لجعلها أكثر ديمقراطية وعدالة، ولكنها سرعان ما تحولت الى أعمال عنفية واندلعت الاشتباكات المسلّحة بين القوى المتناحرة، فوفّرت للقوى الخارجية ذرائع التدخل والإمساك بمصير الشعوب المتصارعة.

إن التقدير المتناقض من قبل اللبنانيين للأخطار المهددة للوطن وحجمها ونوعها وتأثيرها على المجتمع والنتائج المترتبة عليها، خلق ردود فعل مختلفة، وأنتج مواقف حادة متضاربة تركت أثراً سلبية على العلاقات بين الأطراف اللبنانية. ولما كان لبنان يتفاعل أحياناً وينفعل أحياناً أخرى مع قضايا الشرق العربي، كاد احتدام الأجواء في المنطقة يصدّع الوحدة



الوطنية، وصار اللبنانيون يشعرون أن استقرارهم مهدد خصوصاً مع محدودية قدرات القوات المسلحة في مواجهة تلك الأخطار الداهمة. لذلك، وفي هذا الوضع، يصبح تعزيز الوحدة الوطنية ضرورة قصوى وأولوية، لأنه يحصّن لبنان ويؤمّن استقراره وبقائه من تداعيات ما يحصل حوله، وهذه مسؤولية الجميع، مسؤولين ومواطنين.

أيها اللبنانيون،

أنتم قلقون على استقراركم، ولكنكم أيضاً قلقون على استقلالكم، إذ تشعرون أنه مهدد على الدوام، وغير مكتمل، بسبب التدخلات الخارجية التي لطالما كانت تواجه القرارات الوطنية المتعلقة بأبسط الحقوق في اختيار مسؤوليكم، وممارسة الأصول الديمقراطية، وحتى في الدفاع عن أنفسكم. فأصبح لزاماً علينا أن نحصّن الاستقلال وأن نعيد له قوته، ما يعني الامتناع عن اللجوء إلى الخارج لاستجداء القرارات الضاغطة على الوطن بغية الحصول على منفعة خاصة على حساب المصلحة العامة، أيّاً تكن هذه المنفعة.

ليس الاستقلال مشهداً احتفالياً يقام في كل عام وحسب، إنما هو أيضاً نبض قلوب تخفق مع خفقان العلم. هو انتساب إلى شعب يتشارك الحياة مع بعضه البعض، ومتضامن في السراء والضراء على أرض أعطتنا هوية يجب أن نحافظ عليها، لا أن نتعامل معها كسلعة تجارية نعرضها للبيع في الأسواق الخارجية؛ فإن بعناها فقدنا الهوية. والشعب بلا أرض هو لاجئ، والأرض بلا شعب هي مشاع. أرضكم هويتكم، وهي مسؤوليتكم أنتم، فحافظوا عليها.

أرض وشعب، هذا هو الوطن الذي أقسمنا يمين المحافظة عليه واحترام دستوره وقوانينه، والدفاع عن أرضه واستقلاله، وحماية شعبه وتأمين عيشه الكريم؛ فمن أجل هذه المهمات الأساسية وجدت المؤسسات التي تشكّل الدولة الراعية لشؤون الوطن والمواطنين.

لقد عانت مؤسساتنا ولما نزل، من وهنٍ تضاعف بسبب الخلل في الممارسة السياسية والدستورية. وعلى الرغم من كل المعوقات، تمكّنا بعد طول معاناة، من نسج وفاق شكّل بدايةً لحقبة جديدة انتجت عودةً إلى

مؤسسات الدولة. ولكن، لا يمكن لهذه المؤسسات بعد الآن ان تنهض من جديد، ما لم يتم تحديثها، وتغيير أساليب العمل وقواعده.

أيها اللبنانيون،

مهما اعتمدنا من تغيير، فلن تستقيم الامور ما لم نحرر العنصر البشري من ثقافة الفساد. وهذا ما يجب ان يتجلى أولاً في الصفات الخلقية للأشخاص في أعلى مستويات المسؤولية، إذ عليهم أن يكونوا القدوة.

ويحضرنى هنا موقفٌ لرئيس القضاة في إحدى الدول الكبرى، عندما أراد اختيار قاضٍ يكمل به عديد محكمته، استدعى أحد المحامين الشباب، وسأله عما إذا كان راغباً بالانضمام إلى المحكمة. ارتبك المحامي وحاول الاعتذار، لأنه حديثٌ في ممارسة المهنة وقليل الخبرة. فأجابه القاضي «نعرف أنك شريف ومستقيم وتعمل جاهداً، وإذا كنت ملماً ببعض القوانين فهذا ممكن أن يساعدك».

نعم، الصفات الأخلاقية تأتي أولاً، ثم العمل الجاد والدؤوب الذي يراكم المعرفة. وبهذه القيم نستطيع أن نطهر النفوس من ثقافة الفساد، ونعمر الوطن، ونرتقي بشعبنا إلى أفضل المستويات؛ فمفاعيل الفساد فتاكة، وقد تذهب من سرقة أموال الناس إلى هدر المال العام حتى إفلاس البلد، ومن خيانة وطن حتى بيعه بالمزاد.. ورب سائل لماذا كل هذا الفساد المستشري؟ وهل الفساد ضريبة مفروضة على مجتمعنا ووطننا فقط؟ بالطبع لا، فالفساد جزء من الطبيعة البشرية، ولكنه يكافح بالتربية من خلال تنمية سلم القيم، وبالقانون من خلال التشريع الملائم.

أيها اللبنانيون،

لنا إخوة مواطنون يقطنون في المناطق الحدودية، من الشمال إلى الجنوب، ويشكّلون الدرع الأول لحماية لبنان. علينا أن نوليهم اهتماماً خاصاً، لتنمية بلداتهم وقراهم؛ فنطور أريافنا، ونعزز ارتباط سكانها بالدولة، مما يشدّ أيضاً أواصر الوحدة الوطنية، ويحدّ من هجرة الأرض. إن المجتمع العائش في العوز والحاجة معرض للتجارب القاسية وما ينتج عنها من خلل أمني واضطراب اجتماعي. والوطن لا يحيا فقط بمدنه وضواحيه المكتظة، بل بانتشار سكاني متوازن على مختلف أراضيه.

أيها اللبنانيون،

على الرغم مما جرى ويجري حول لبنان من مصالح متصادمة وانقسامات عميقة، وفي الداخل من تجاذبات تهدّد بنية الكيان والوحدة الوطنية، بقي جيشنا مؤمناً برسولية دوره وشمولية قسمه. فكان القوة التي تجلّت نموذج وحدة وتماسك شعب. حافظ على الاستقرار، فاستحق ثقة المواطنين، ورأوا فيه مصدر أمن وطمأنينة، وضمانة توحيد وسيادة.

عندما تهدّد الأخطار الوطن، يبقى الجيش صمام أمانه، والنواة الصلبة لوحده الوطنية، فهو من كل أرضه ولكل أرضه، وهو من كل شعبه ولكل شعبه، ولا يستطيع إلا أن يكون كذلك، لأنه متّحد بشعبه، قدراً ومصيراً ودماً.

وما يقوم به جيشنا في الداخل يستطيع أيضاً أن يقوم به على الحدود، إذا ما تعزّزت قدراته التقنية، وتدرّب على أساليب ملائمة لأنواع القتال المحتملة، التي سيواجهها في المستقبل. وعلى الدولة تترتب مسؤولية إعداد الجيش رجالاً وتجهيزاً، فالأوطان لا تحمى إلا بأبنائها.

أيها الجنود،

ويبقى الاستقلال الأمانة الكبرى في أعناقكم، هو قسمٌ تمهّدتم فيه الذود عن الوطن، والبذل في سبيله، حتى الفداء، فلا تترددوا أبداً في إطلاق صرختكم: لبيك لبنان.

أيها اللبنانيون:

لطالما ناديتكم بشعب لبنان العظيم، وذلك لأنني مؤمن بعظمة شعب يخرج من بين أنقاض منزله المهدم، ينفذ التراب عن وجهه، يشمر عن زنوده، ويباشر رصف الحجارة من جديد. واليوم، حجارة الوطن تحتاج الى الرصف، وإني لعلّي ثقة بأن سواعدكم، التي ما بخلت بجهد في الأزمنة الصعبة، لن يتسلل اليها الآن تعب أو وهن.

آمالكم المعقودة على هذا العهد كبيرة، بحجم تضحياتكم ومعاناتكم وانتظاركم. وكما بدأنا هذه الطريق معاً، سنكملها معاً، فجهزوا سواعدكم لأن آوان بناء الوطن قد حان، وورشة البناء تحتاج الى الجميع، وخيرها سيعم الجميع.

عشتم وعاش لبنان!

رسالة الرئيس عون الى اللبنانيين في عيد الاستقلال

2017/11/21



أيّها اللبنانيات،

أيّها اللبنانيون،

غداً يوم ليس كسائر الأيام، وعيد ليس كسائر الأعياد، هو يوم الوطن وعيد استقلاله. والاستقلال ليس لحظة محددة بزمان ومكان، حصلت وانتهت، الاستقلال هو عمل دؤوب ونضال متواصل؛ هو قصة شعب دفع الكثير ولما يزل، ليبقى سيّداً، حرّ القرار، وعلى أرض حرة. هو تاريخ حافل بالمحطات، منها المؤلم ومنها المشرق، هو يومكم أيّها اللبنانيون، هو عيدكم، فلا تتردّدوا في الاحتفال به.

هذا العهد هو محطة من تلك المحطات، وأسعى جاهداً لتكون مشرقة، أسعى جاهداً لتبقى كل الإرادات متضافرة لنحصّن معاً استقلالنا وسيادتنا وحرية قرارنا ونحفظ استقرار وطننا وسط العواصف التي تضرب المنطقة، وأيضاً لنكمل معاً عملية بناء الدولة. فإن نجحنا، وسننجح، نكون قد وضعنا المداميك الأساسية لوطن قوي، وقدمنا نهجاً جديداً في إدارة شؤون الدولة.

أيّها اللبنانيون،

لقد أعلنت في خطاب القسم أنه في طليعة أولوياتنا منع انتقال أي شرارة من النيران المشتعلة حولنا الى الداخل اللبناني، وأكدت ضرورة ابتعاد

لا تسمحوا للفتنة أن تطل
برأسها بينكم لأنها الدمار
الشامل الذي لا ينجو منه أحد.
وحدها وحدتكم هي المنقذ،
هي أمانكم، هي استقراركم،
وهي مستقبل وطنكم.

لبنان عن الصراعات الخارجية، والتزامه احترام ميثاق جامعة الدول العربية وبشكل خاص المادة الثامنة منه،

لذلك انتهجنا سياسة مستقلة تماماً وتحاشينا الدخول في النزاعات ودعونا الى الحوار والوفاق بين الاشقاء العرب ولما نزل، لأن، في الحروب الداخلية خسارة حتمية للمنتصرين، كما للمهزومين، ولا معنى للحالين، لأن الخسارة الكبرى تقع على الوطن.

لقد نأى لبنان بنفسه، ولكن للأسف، الآخرين لم ينأوا بنفوسهم ولا بنفوذهم عنه.

فمع بدء الحرب في سوريا بدأت التنظيمات الإرهابية تخترق حدودنا الشرقية وتتغلغل الى الداخل اللبناني محاولة السيطرة على ما أمكنها من قرى وبلدات ومناطق، زارعة الموت والدمار عبر تفجيرات إرهابية طالت كل لبنان، ونحن، على الرغم من انتصارنا على الإرهاب وتحرير أرضنا منه، ما زلنا نتساءل من أين جاء الإرهاب الى لبنان؟ من أرسله؟ من مؤله؟ من سلّحه ومن درّبه؟ ولماذا؟ أليس لضرب الاستقرار وزرع الفتنة، وقد شهدنا مآل الأحوال في الدول العربية التي تمكّنت منها تلك التنظيمات؟

من ناحية ثانية، تربص إسرائيل على حدودنا الجنوبية وتاريخها مع لبنان، ومنذ قيامها، حافل بالاعتداءات والحروب التدميرية، من اعتداءات الستينات والسبعينات الى اجتياحها للبنان في العام 1982 ووصولها الى بيروت واحتلالها نحو نصف لبنان ثم انسحابها محتفظة بأجزاء من الجنوب تحت سيطرتها لثمانية عشر عاماً، شنت خلالها سلسلة حروب تدميرية منها «تصفية الحساب» في العام 1993 وعناقيد الغضب في العام 1996 ومجزرة قانا الأولى، وتدمير محطات تحويل الكهرباء في العام 1999، حتى اضطرت الى الانسحاب في العام 2000 تحت ضغط مقاومة اللبنانيين، لتعود في العام 2006 وتشن حرباً جديدة ارتكبت خلالها أبشع المجازر ودمّرت البنى التحتية بما فيها الجسور كما دمّرت أيضاً العديد من القرى وضاحية بيروت الجنوبية، ولكنها هذه المرة لم تستطع تجاوز الحدود. وهي اليوم تنتهك سيادتنا براً وبحراً وجواً بشكل مستمر غير آبهة بالقرارات



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يتأخر العرض
العسكري المركزي
بمناسبة عيد
الاستقلال - بيروت

الدولية وتهددنا بحروب جديدة وتدمير جديد. أليس أجدى أن تبادر الأسرة الدولية الى مقارنة جديدة تقوم على الحقوق والعدالة وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، تعالج عبرها قضايا السلاح والتسلح والحروب؟

أيها اللبنانيون،

في كل تلك المراحل والمحطات، كان لبنان يدفع أغلى الأثمان ويحاول جاهداً إبعاد شبح الفتنة؛ فالوطن الذي بذل الدماء سخية، شعباً وجيشاً، ضد العدو الإسرائيلي كما التكفيري، وسطر بطولات وتضحيات في تحرير أرضه من الاثنين معاً، ليس وطناً تسهل استباحته ما دام يعتصم بوحدته الداخلية في وجه الفتنة التي هي الشر الأكبر.

إن ما تلقاه لبنان هو تداعيات الصدمات وشظايا الانفجارات، ولا شيء ينفذ في معالجة التداعيات إن لم يقفل باب النزاعات. ولكنه في كل الحالات لن ينصاع الى أي رأي أو نصيحة أو قرار يدفعه باتجاه فتنة داخلية، ومن يريد الخير للبنان يساعده على تحصين وحدته لأنها صمام أمانه.

وفي هذا السياق تأتي الأزمة الحكومية الأخيرة، والإشكالية التي أحاطتها، وصحيح أنها عبرت، إلا أنها قطعاً لم تكن قضية عابرة، لأنها شكّلت للحكم، وللشعب اللبناني اختباراً صاعداً وتحدياً بحجم القضايا الوطنية الكبرى، يستحيل إغفالها والسكوت عنها.



فهل كان يجوز التغاضي عن مسألة واجب وطني فرض علينا لاستعادة رئيس حكومتنا إلى بلده لأداء ما يوجب عليه الدستور والعرف، استقالة أو عدمها، وعلى أرض لبنان؟

ثم أنها، أولاً وآخراً، مسألة كرامة وطن وشعب أظهر حيالها تماسكاً وطنياً فريداً، فالسيادة كلٌّ لا يتجزأ سواء على الأرض أو في السياستين الداخلية والخارجية.

أيها اللبنانيون،

وسط الغليان الحاصل حولنا، بضع رسائل أود توجيهها بكل صراحة وصدق: رسالتي الأولى هي للأشقاء العرب: إن التعاطي مع لبنان يحتاج إلى الكثير من الحكمة والتعقل، وخلاف ذلك هو دفعٌ له باتجاه النار. وعلى الرغم من كل ما حصل لا تزال آمالنا معقودة على جامعة الدول العربية، بأن تتخذ المبادرة انطلاقاً من مبادئ وأهداف وروحية ميثاقها، فتحفظ نفسها والدول الأعضاء فيها، وتتنقذ إنسانها وسيادتها واستقلالها.

وأتوجه أيضاً إلى المجتمع الدولي المدرك لأهمية الاستقرار في لبنان، وأدعوه ليصونه من خلال التطبيق الكامل للعدالة الدولية.

أما إلى اللبنانيين فأقول: بوجدتكم تخطيتم الكثير من الصعاب والأزمات والمخاطر، فلا تسمحوا للفتنة أن تطل برأسها بينكم لأنها الدمار الشامل الذي لا ينجو منه أحد. وحدها وحدتكم هي المنقذ، هي أمانكم، هي استقراركم، وهي مستقبل وطنكم وأولادكم.

والى جيشنا وقوانا الأمنية أقول: أنتم حراس الوحدة الداخلية وحماية الحدود، فكونوا دوماً جاهزين لأداء واجبكم والوفاء بقسمكم.

أيّها اللبنانيات،

أيها اللبنانيون،

لقد دفعنا جميعاً أغلى الأثمان كي يعود الاستقلال عيداً بعد أن كان ذكرى، فافرحوا به واحتفلوا، وهذا حقكم. وصونوه وحافظوا عليه وهذا واجبكم.

عشتم، عاش لبنان، حراً سيداً مستقلاً!

رسالة الرئيس عون الى اللبنانيين في عيد الاستقلال

2018/11/21



أيها اللبنانيات

أيها اللبنانيون،

خمسة وسبعون عاماً عمر الاستقلال في وطننا،

خمسة وسبعون عاماً مرّ فيها لبنان بحقب عصيبة، وعاش حروباً واحتلالات ووصايات وتعرض استقلالنا لكبوات كادت تفقدنا إياه، ولكنه أيضاً عاش أوقاتاً مجيدة نفخر بها فقدّم شعبنا وجيشنا التضحيات الجسام لحفظ سيادته وحرّيته واستقلاله.

خمسة وسبعون عاماً ولبنان يحتفل في كل ثانٍ وعشرين من تشرين الثاني بالاستقلال، ولكن الاستقلال

ليس فقط احتفالاً، ولا هو يختزل بتاريخ، أو يختصر بعيد، وإن كنا نحتفل ونعيّد ونفرح.

فأن يكون الوطن مستقلاً يعني أن يكون سيد قراره.

أن يكون الوطن مستقلاً يعني أن يكون سيداً على أرضه.

أن يكون الوطن مستقلاً يعني أنه قادر على قول الـ «نعم» كما الـ «لا» في كل ما يعنيه ويخصّه.

لذلك، أتوجه اليكم أيها اللبنانيون وأقول: لقد دفعتم الكثير ليتحقق لكم الاستقلال الحقيقي، وليكون وطنكم سيد قراره، وصون هذا الاستقلال هو

أن يكون الوطن مستقلاً يعني
أن يكون سيد قراره
وأنه قادر على قول الـ «نعم» كما
الـ «لا» في كل ما يعنيه ويخصّه

مسؤوليتنا جميعاً، وأول حماية له هي في المحافظة على وحدتنا الوطنية، وإرادة العيش معاً، وإطارهما القيم الانسانية والمجتمعية والتي هي أقوى من كل القوانين، وهي التي تجمعنا وتلحمنا، وكل خلل هنا يفتح الطريق أمام خلل هناك.

تذكروا دوماً أن دخول العنصر الخارجي يفقدنا حرية القرار، فيضيع جوهر الاستقلال وتصبح السيادة أيضاً في دائرة الخطر.

تذكروا أيضاً أن استقلال الوطن وسيادته يجب أن يبقى خارج معادلة المعارضة والموالة، وخارج نطاق الصراع على السلطة، فالخلافات لا يجب أن تكون على الوطن بل في السياسة، وهي مقبولة ما دام سقفها لا يطل حدّ الوطن ومصلحته العليا.

فدعوتي اليوم لكل المسؤولين والأحزاب والتيارات والمذاهب، في هذه المناسبة الوطنية المشتعلة عزة وفخراً في قلوبنا، أن ننبد خلافتنا، ونضع مصالحنا الشخصية جانبا، ونبرز حسّ المسؤولية تجاه من أوكلنا مصيره، وشؤون حياته، وكرامة وجوده، وخير عائلته. تجاه الشعب اللبناني الذي سئم الوعود، ويكاد يئأس من تناقض المصالح، وملء عدم اكتراث اصحاب القرار بمخاوفه، وبطالته، وحقوقه، وأحلامه المكسورة.

من واجبنا أن نطمئنه إلى غده. أن نتألف في المجلس النيابي والحكومة وننكب ليلاً ونهاراً على التخطيط والعمل لإنقاذ وطننا، اقتصادياً، واجتماعياً، وبيئياً، وأخلاقياً. نعم، أخلاقياً، لأن الكلمات المسمومة التي تنطلق كالمساهم في الاعلام وعبر مواقع التواصل الاجتماعي تجاه بعضنا البعض، تدلّ بوضوح على الدرك الذي انحدرت إليه الأخلاق، وغياب الأصالة والانسانية اللتين لطالما ميزتا شعبنا. ومع هذا الانحدار، لا قيامة للوطن.

أيها اللبنانيون،

يعيش لبنان اليوم أزمة تشكيل الحكومة، صحيح أنها ليست فريدة من نوعها، إذ سبق أن عاشها في السنوات الماضية، كما أنها حصلت وتحصل

في دول عريقة في الديمقراطية والحضارة، ولكنها تخسرنا الوقت الذي لا رجعة فيه، وتحول دون امكانات الانتاج ومتابعة مصالح وشؤون البلد والمواطنين وخصوصاً معالجة الوضع الاقتصادي. فإذا كنتم تريدون قيام الدولة، تذكروا أن لبنان لم يعد يملك ترفاً إهدار الوقت.

لقد كانت الأولوية خلال الحقبة المنصرمة لتأمين الاستقرار الأمني وإبعاد لبنان عن نار المحيط، واليوم وبعد أن تحقق ذلك لا بد من الانصراف الى معالجة الوضع الاقتصادي الضاغط، وهواجس المواطنين وشجونهم المعيشية. فلم يعد ممكناً الاكتفاء بمعالجات موضعية آنية وتأجيل الإصلاح المنشود على كل المستويات، لا سيما أن الخطة الاقتصادية الوطنية قد توضحت معالمها وتنتظر إقرار خططها وقراراتها في مجلس الوزراء ومجلس النواب؛ فقوة الأوطان الحقيقية لا تقاس فقط بإمكاناتها العسكرية بل باقتصادها الحقيقي ونموه المستدام ومدى تأقلمه مع التطور والتحديث.

إن الإستقلال لا يُستكمل والسيادة الوطنية لا تأخذ كامل أبعادها إلا عند تحرر الاقتصاد الوطني وتحولّه من اقتصاد استلحافي إلى اقتصاد منتج، عبر تنشيط حركة الإنتاج في مختلف القطاعات وعلى مساحة الوطن؛ فالاقتصاد اللبناني يعاني من مشكلات بنيوية ومالية تفاقت خلال 28 عاماً مضت وأسفرت عن النتائج التي نواجهها اليوم حيث أن النمو الحقيقي بقي ضعيفاً وعاجزاً عن استيلاد فرص العمل الكافية للشباب، عمّالاً ورؤّاد أعمال.

والاستهلاك الخاص والعام يتجاوز بمجمله حجم دخلنا المحلي.. «والويل لأمة تلبس مما لا تنسج، وتاكل مما لا تزرع، وتشرب مما لا تعصر».

إن لبنان بلد صغير بمساحته، ولكنه كبير بقدراته، والاستثمار بهذه القدرات والطاقات بشكل صحيح يستوجب مقارنة جدية للاقتصاد الوطني ونظرة حديثة للإنتاج في مختلف قطاعاته والتزاماً كاملاً بهذا التوجه مجتمعاً ودولة؛ فيصبح قادراً على بناء اقتصاد منتج يلبي طموحات شعبنا ويشجع شبابنا على العمل في وطنهم وتحقيق قيم مضافة



رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون يتأص
العرض العسكري
المركزي بمناسبة
عيد الاستقلال
الـ 75 - بيروت

تغني الثروة الوطنية وتؤمنُ الازدهار الدائم والراسخ ما يُدعّم ركائز الاستقلال ويوطدُ السيادة ويعطي الحرية، حرية المواطن مضافة الى حرية الوطن، معناها الحقيقي الذي يتّصل اتصالاً وثيقاً بالكرامة الانسانية والرفاهية والرخاء.

وبرغم كل الصعوبات الحالية، واحساس بعضنا بأن الأمور مغلقة والمستقبل غائم وقاتم، أقولها بكل ثقة ومسؤولية، لن ندع البلاد تتن أكثر، ولن نتراخى في مواجهة الفساد والفاستدين، ولن نتراجع عن وعود الإصلاح، والتنمية المستدامة، وايجاد فرص العمل لشبابنا؛ وسأعمل شخصياً بكل ما أوتيت من قوة، وبكامل الصلاحيات المعطاة لي كرئيس للجمهورية، وبالتعاون مع رئيسي مجلسي النواب والوزراء، على دفع عجلة الاقتصاد قدماً، وترشيد النفقات، وسد مزاريب الهدر، وتحسين الخدمات والبنى التحتية التي هي من أبسط حقوق المواطن. كما أعتزم، متابعة الانقلاب على ملاحقة ملفات الفساد، الصغيرة منها والكبيرة، مع

الجهات المعنية في القضاء وفي أجهزة الرقابة والأجهزة الأمنية والإدارية، ليشعر المواطن أن شيئاً ما يتغير في حياته اليومية، وإن محاربة الفساد والفاستدين ليست شعاراً إنما عمل متواصل، ولو كان مضمناً ولكنه سيصبح ملموساً.

أيها اللبنانيون،

معضلة أخرى تواجهنا، فرضتها علينا حرب الجوار، وتضغط علينا اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، هي وضع النازحين السوريين، فهؤلاء يعيشون في مخيمات البؤس في خيم لا تقيهم لا البرد ولا الحر، ومن أبسط حقوقهم العودة الى بلادهم وأرضهم خصوصاً بعد انحسار الحرب والخطر عن معظم المناطق السورية. ولكن، نجد في المقابل من يعرقل هذه العودة لأسباب مبيتة، سواء بالحديث عن العودة الطوعية مع استعمال كل وسائل الترغيب والتخويف لدفع النازح الى اختيار البقاء حيث هو، أو بمحاولة ربطها بالحل السياسي، وفي هذا وذاك ضرر كبير على لبنان الذي يجهد لحل مشكلاته المتراكمة ولا يمكنه أبداً حمل أعباء إضافية، فالحرب وإن تكن قد اندلعت في جوارنا ولكننا تلقينا القسم الأكبر من تداعياتها لسنوات، واليوم بات الأمر يفوق قدراتنا في كل المجالات. لذلك، نعمل يومياً على تشجيع السوريين النازحين على العودة، وعلى تسهيلها وتأمين مستلزماتها.

أيها اللبنانيون،

علمتنا التجارب أن نيل الاستقلال مهما يكن شاقاً ومكلفاً، يبقى أسهل من المحافظة عليه، خصوصاً في عالم تحكمه المصالح والقوة وتغيب عنه الأخلاق والعدالة ونحن الأعلم بذلك. وعلمتنا التجارب أيضاً أن الاستقلال يمكن أن يتحول ذكرى واحتفالات شكلية فولكلورية من دون مضمون ولا جوهر، فلنجعل من المحافظة على استقلالنا الحقيقي والتمسك به أولوية لنا لأنه حجر الأساس الذي يبنى عليه استقرار الوطن وحرية وأمنه وسلامه وأيضاً ازدهاره.

عشتم، عاش لبنان!



رسالة الرئيس عون الى اللبنانيين في عيد الاستقلال

2019/11/21



أيها اللبنانيات، أيها اللبنانيون،

عشية الذكرى السادسة والسبعين للاستقلال أتوجه إليكم، مع علمي أنه ليس وقت الخطب والكلام والاحتفالات. إنه وقت العمل، العمل الجدي الدؤوب، لأننا في سباق مع الزمن فالتحديات كبيرة وخطيرة، وقد فاتنا الكثير من الوقت.

حكومة جديدة ينتظرها لبنان وتعتقد عليها الآمال، كان من المفترض أن تكون قد ولدت وباشرت عملها. إلا أن التناقضات التي تتحكم بالسياسة اللبنانية فرضت التأني لتلافي الأخطار، وأيضاً للتوصل الى حكومة تلبي ما أمكن من طموحاتكم وتطلعاتكم، تكون على قدر كبير من الفعالية والانتاجية والانتظام، لأن التحديات التي تنتظرها ضخمة، والاستحقاقات داهمة.

”

تأكيدنا على استقلال لبنان
لا يعني خصومة مع أي دولة أو
استعداداً لأحد،
إنما نحن نسعى إلى صداقة
صادقة والتعاطي بإيجابية مع من
يصادقنا، انطلاقاً من قرارنا الحر.

أيها اللبنانيون،

سنة وسبعون عاماً مرت منذ صار لبنان وطناً مستقلاً، عرف خلالها مراحل قاسية تعرّض فيها استقلاله للخطر، ومع كل محنة نزداد يقيناً أن المحافظة على الاستقلال أصعب من الحصول عليه؛ فالاستقلال هو القرار الوطني الحر والمستقل، غير الخاضع لأي شكل من أشكال الوصاية،



صريحة كانت أو مقنّعة، وهذا ما نتشبت به اليوم ودائماً، بكل ما أوتينا من عزم وقوة، ومهما كان الثمن.

إن الصفقات والتسويات التي تُعدّ لمنطقتنا، ومحاولات فرضها، تهدّد ليس فقط استقلال الدول المعنية بل أيضاً كيانها ووجودها.

من هنا، فإن تأكيدنا على استقلال لبنان لا يعني خصومة مع أي دولة أو استعداداً لأحد، إنما نحن نسعى إلى صداقة صادقة والتعاطي بإيجابية مع من يصادقنا، ولكن، انطلاقاً من قرارنا الحر وعلاقة النّدّ للند، وقبول ما يلائم وطننا من مقترحات، ورفض ما يشكل ضرراً له. وإذا كانت السياسة فن الممكن، فهي أيضاً رفض اللامقبول.

وليست التسويات الدولية وحدها ما يهدد استقرار الدول، ففي الداخل اللبناني خطر محقق يتهدّد مجتمعنا ومؤسساتنا واقتصادنا هو الفساد.

لقد أضحت مكافحة الفساد شعاراً استهلاكياً يُستحضر كلما دعت الحاجة، لا سيما من قبل الغارقين به، ولكن، عند أبسط إجراءات التنفيذ، تبدأ الخطوط الحمر المذهبية والطائفية بالظهور.

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
بترأس العرض
العسكري المركزي
بمناسبة عيد
الاستقلال الـ 76
بيروت

المعركة هنا قاسية، لا بل من أقسى المعارك، لذلك توجهت إليكم، أيها اللبنانيون، طالباً المساعدة، فلا أحد غيركم قادر على جعل كل الخطوط متاحة. ولا أحد غيركم قادر على الضغط من أجل تنفيذ القوانين الموجودة، وتشريع ما يلزم من أجل استعادة الأموال المنهوبة وملاحقة الفاسدين.

وأكرر هنا ندائي إلى المتظاهرين للاطلاع عن كثب على المطالب الفعلية لهم وسبل تنفيذها، لأن الحوار وحده هو الطريق الصحيح لحلّ الأزمات.

لقد كسرت التحركات الشعبية التي حصلت أخيراً بعض المحرمات السابقة وأسقطت، إلى حدّ ما، المحميات، ودفعت بالقضاء إلى التحرك، وحفّزت السلطة التشريعية على إعطاء الأولوية لعدد من اقتراحات القوانين الخاصة بمكافحة الفساد.

إن تسليط الضوء على مكامن الفساد عبر الإعلام وفي الساحات، صحيّ ومساعد، وكذلك تقديم المعلومات والوثائق المتوافرة إلى القضاء. ولكن، أن يتحول الإعلام والشارع والجدل السياسي إلى مدّعٍ ومدّعٍ عام، وقاضٍ وسجّان في آن، فهذا أكثر ما يسيء إلى مسيرة مكافحة الفساد، لأن إطلاق الاتهامات العشوائية وإصدار الأحكام المبرمة، والتعميم، قد تجرّم بريئاً، ولكنها بالتأكيد تجهّل المرتكب الحقيقي وتسمح له بالإفلات، وأيضاً بمتابعة نشاطه في الفساد.

لقد أعطيتكم دفْعاً للقضاء، فدعوه يقوم بواجبه...

وهنا يأتي دوركم، أيها القضاة؛ إن المطلوب منكم اليوم أن تلتزموا قسمكم فتقوموا بواجبكم «بأمانة»، وأن تكونوا «القاضي الشريف الصادق»؛ فمكافحة الفساد، أينما بدأت، فإن حُسن ختامها عندكم، والانتصار فيها رهن شجاعتكم ونزاهتكم.

منذ العام 2017 أحلّت تباعاً على القضاء ما يزيد عن 18 ملفاً تتعلق بقضايا فساد ورشاوى في إدارات الدولة، وإلى اليوم لم يصدر أي حكم بأي منها. وإذا كانت العدالة المتأخرة ليست بعدالة، فإن التأخير في بتّ

قضايا الفساد هو تشجيع غير مقصود للفساد، ونحن نعول اليوم على التعيينات القضائية الأخيرة من أجل تفعيل دور القضاء وتحسين استقلاليته للوصول إلى سلطة قضائية مستقلة وشجاعة ومنزهة، تكون السيف القاطع في معركة القضاء على الفساد. وأكّرر أنني سأكون سداً منيعاً وسقفاً فولاذياً لحماية القضاء، وأعني بذلك أنني سأمنع كل تدخل فيه انطلاقاً من قسمي المحافظة على الدستور والقوانين.

أيها اللبنانيون،

نحن على أبواب المئوية الثانية للبنان الكبير، ونجد أنفسنا رهينة أزمة اقتصادية حادة، ناتجة من سياسات اقتصادية خاطئة ومن فساد وهدر في الإدارة على مدى عقود من الزمن.

فلنكن السنة المقبلة سنة استقلال اقتصادي فعلي، من خلال تغيير النمط الاقتصادي الريعي إلى اقتصاد منتج عبر دعم الزراعة والصناعة وتبني سياسات تحفيزية ليصبح إنتاجنا تنافسياً في الأسواق الخارجية. وكذلك تخصيص كل الاهتمام بالقطاع التكنولوجي واقتصاد المعرفة الذي يمكن للبنان أن يكون منافساً جدياً فيه.

نعم فلنجعل منه عام استقلال اقتصادي فعلي، من خلال بدء حفر أول بئر للنفط في البحر، ومن خلال إقرار قانون الصندوق السيادي الذي سوف يدير عائدات البترول على أن يلتزم أعلى معايير الشفافية العالمية.

فلنجعل منه عام استقلال جغرافي عبر التمسك بكل متر من المياه في المنطقة الاقتصادية الغنية بالثروات الطبيعية، تماماً كما تمسكنا بكل شبر من أرضنا، وكما نسعى لتحرير ما بقي منها تحت الاحتلال الإسرائيلي.

فلنجعل منه عام استقلال بيئي من خلال تحريج الجبال، وخصوصاً ما طالته الحرائق أخيراً.

ولنجعل منه أيضاً عام استقلال اجتماعي فعلي بدءاً بإقرار قانون الحماية الشاملة المعروف بضمان الشيخوخة.

أما الاستقلال الناجز فيكون عبر تحرّرنّا من نزاعاتنا الطائفية والمذهبية،
والبدء بالخطوات اللازمة لإرساء الدولة المدنية.

إنه وقت العمل، والحكومة العتيدة سوف تجدني حاضراً لمواكبة عملها،
ودافعاً لتحقيق الانجازات.

أيها العسكريون،

لا يمكن للاستقلال أن يمرّ من دون التوجه إليكم، فأنتم كنتم ولا زلتم
وستبقون درع الوطن، وحماة استقلاله وسياس وحدته.

إن أصعب المهمات التي قد تواجه عسكرياً هي المهمات الداخلية كما هو
حاصل معكم، إذ عليكم أن تحموا حرية المواطن الذي يريد التعبير عن
رأيه بالتظاهر والاعتصام، وأن تحموا أيضاً حرية التنقل للمواطن الذي
يريد أن يذهب الى عمله أو الى منزله.

ونجاحكم في هذه المهمة الدقيقة هو ميزان ثقة المواطنين بكم، والثقة
غالية لا تعوّض.

أيها اللبنانيون وأخصّ الشباب منكم،

إنّ تفلّت الخطاب في الشارع هو من أكبر الأخطار التي تتهدد الوطن
والمجتمع، فلا تنسوا أنكم بعد انتهاء هذه الأزمة ستعودون إلى المنزل،
إلى الحي، إلى المدرسة، إلى الجامعة، إلى العمل... ستعودون للعيش
معاً، فلا تسترسلوا في خطاب الكراهية والتحريض لأن الهدم سهل
ولكنّ البناء شاق، ولا تهدموا أسس مجتمعنا الذي يقوم على احترام
الآخر وعلى حرية المعتقد والرأي والتعبير.

لقد قاسى أجدادكم الولايات ليحافظوا على وجودهم الحرّ وكيانهم
المستقلّ، وعرف أهلهم كل أنواع المعاناة في حرب داخلية مدمّرة قضت
على معظم أحلامهم وخطفت زهرة عمرهم.

الأمانة اليوم بين أيديكم، والعبرة لمن اعتبر.

عشتم وعاش لبنان!

رسالة الرئيس عون الى اللبنانيين في عيد الاستقلال

2020/11/21



أيها اللبنانيات، أيها اللبنانيون،

هي السنة السابعة والسبعون على استقلال لبنان، وللأسف حفلت بشتى أنواع الأزمات والشدائد انعكست سلباً على حياة كل اللبنانيين سواء بلقمة العيش أو بجنى العمر أو بمستقبل الأبناء، والبعض منهم قد طاولته بشكل أفسى فخر أحياء في أسوأ كارثة ضربت قلب عاصمتنا أو بسبب وباء عمّ العالم ولا يزال يحصد الضحايا.

نعم، واقعنا اليوم ليس واعداً ولكن إدراك الواقع لا يعني القبول به والاستسلام له، فنحن شعب جُبِلَ على المقاومة لينتزع حقه بالوجود وبالحياة. وأنا باق على وعدي بحفر الصخر مهما تصلّب لشق طريق الخلاص للوطن.

واقعنا اليوم ليس واعداً ولكن إدراك الواقع لا يعني القبول به والاستسلام له
فنحن شعب جُبِلَ على المقاومة لينتزع حقه بالوجود وبالحياة.

أيها اللبنانيون،

ان الاستقلال بالمفهوم العام يعني الاستقلال السياسي وتحرر البلد من احتلال، من انتداب، من وصاية خارجية، من تبعية سياسية... لكن التجربة اللبنانية تقول إن كل ذلك لا يكفي كي يكون الوطن مستقلاً، فهناك العديد من القيود التي تجعلنا أسرى؛

وطننا اليوم، أسير منظومة فساد سياسي، مالي، إداري، مغطى بشتى أنواع الدروع المقنونة، الطائفية والمذهبية والاجتماعية حتى أضحي الفساد

ثقافة وفلسفة لها منظورها ومن يبررها ويدافع عنها،
 وطننا أسير منظومة تمنع المحاسبة بالتكافل والتضامن، وتؤمن ما يلزم
 من الذرائع والابتكارات لتخطي القوانين وعرقلة تطبيقها.
 وطننا أسير اقتصاد ريعي قتل انتاجه وذهب به نحو الاستدانة ووضعه
 مجبراً في خانة التبعية لتلبية احتياجاته، والارتهان للدائنين.
 وطننا أسير قضاء مكبل بالسياسة وبهيمنة النافذين،
 وطننا أسير سياسات كيدية معرقلة تمنع أي تقدم أو أي انجاز،
 وطننا أسير أحقاد وتحريض شيطاني يكاد يجعل من شبابه «إخوة أعداء»
 وطننا أسير إملءات وتجاذبات خارجية وارتهانات داخلية تجعل
 الاستقلال والسيادة والديمقراطية مجرد كلمات جوفاء،

أيها اللبنانيون،

كثيرة هي القيود التي تكبل، ولكن تحطيمها ليس بالمستحيل إذا أردنا
 فعلاً بناء الوطن وتحقيق التحرر والاستقلال الفعلي، وأقول لكم ومن
 منطلق المصارحة اللازمة إن الإصلاح وقيام الدولة هما رهن إرادتكم
 فعبّروا عنها:

إذا أردنا قيام الدولة فلا مفر من مكافحة الفساد، إذ لا قيام لدولة
 قادرة وفاعلة في ظل الفساد، والبداية هي في فرض التحقيق المالي
 الجنائي ثم عبر إقرار مشاريع واقتراحات قوانين الإصلاح والمحاسبة
 والانتظام المالي الموجودة في مجلس النواب وفي مقدمها استعادة
 الأموال المنهوبة والمحكمة الخاصة بالجرائم المالية، والتحقيق التلقائي
 في الذمة المالية للقائمين بخدمة عامة...، وأقله إقرار قوانين تحفظ
 وتصور كرامة الانسان وأولها قانون ضمان الشيخوخة.

إذا أردنا قيام الدولة، فالضرورة ملحة لتركيز الجهود على تحقيق
 الاكتفاء الاقتصادي، فنولي الأهمية المطلوبة للإنتاج واحتياجاته، وهو
 الذي يشكل حجر الأساس في بناء الاقتصاد الوطني والمستقل، ومعلوم أن
 لا استقلال حقيقياً لبلد اقتصاده مكبل بالخارج.

وإذا أردنا قيام الدولة فلا بد من تحرير مؤسساتها من نفوذ السياسيين والمرجعيات، فتأتي القرارات والتعيينات على أساس الكفاءة والنزاهة والاستحقاق والإنتاجية وبمعايير واحدة، وكلها متوافرة في جميع الطوائف. وأخيراً وليس آخراً، قيام الدولة بأبسط مقوماته يحتاج لوجود حكومة فاعلة وفعالة؛ أولم يحن الوقت بعد، في ظل كل تلك الاوضاع الضاغطة، لتحرير عملية تأليف الحكومة العتيدة من التجاذبات، ومن الاستقواء والتستر بالمبادرات الإنقاذية للخروج عن القواعد والمعايير الواحدة التي يجب احترامها وتطبيقها على الجميع كي يستقيم إنشاء السلطة الإجرائية وعملها؟ خصوصاً وأن هذه الحكومة تنتظرها مهام تحمل صفة الفوري والعاجل والإنقاذي، وفي مقدمها إطلاق ورشة الاصلاحات البنيوية الملحة، وإعادة إعمار بيروت وتضميد جراحها، وتطوير خطة التعافي المالي وترجمتها بالقوانين والمراسيم التطبيقية.

أيها اللبنانيون،

ثلاثة أشهر ونصف مضت على كارثة انفجار مرفأ بيروت ولا يزال لبنان والعالم بانتظار نتائج التحقيق. ومع احترامنا الكامل لسرية التحقيق التي يفرضها القانون، ولاستقلالية القضاء العدلي، فأنتي، ومن موقعي، أدعو الى الاسراع فيه من دون التسرع، لأن اللبنانيين، وخصوصاً لمن طالتهم الكارثة مباشرة، من جرحى وأهل الضحايا أو أصحاب الحقوق، الحق بمعرفة النتائج، أولاً لإجلاء الحقيقة وتجريم المذنب وتبرئة المظلوم، وثانياً لتحرير حقوق المتضررين. وبديهي أن يشمل التحقيق جوانب الكارثة كافة، فلا يقتصر على المسؤوليات الإدارية.

أيها اللبنانيون،

في غمرة التحديات التي تواجهنا وتحيط بوطننا لا بد من التأكيد على أن لبنان متمسك بحدوده السيادية كاملة، ويأمل أن تثمر مفاوضات ترسيم الحدود البحرية الجنوبية، فيسترجع حقوقه كاملة بالاستناد الى المواثيق الدولية، وتصحيح الخط الأزرق وصولاً الى الحدود البرية المرسومة والثابتة والمعترف بها دولياً. أما في ما يجري حولنا وفي العالم من تغيرات وتحولات سياسية جذرية دولياً وإقليمياً، فإن الالاف منها اعتراف دول عربيّة عدة بإسرائيل وسيرها نحو



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلقي كلمة عشية
عيد الاستقلال
الـ 77 - بعيدا

التطبيع الكامل معها، وفي ذلك، مع الأسف، قبول ضمني بضياح القدس والجولان، فضلاً عن ارتفاع وتيرة الضغوط الأميركية قبيل تسلّم الإدارة الجديدة، كما عودة روسيا الى ملف النازحين.

هذه المتغيرات سيكون لها من دون شك انعكاسات مهمة على لبنان، ولا يقع على عاتق أي مسؤول أو أي حكومة أن يقررا منفردين السياسات التي يجب اعتمادها إزاء الواقع الجديد الذي يحتاج الى الكثير

من التضامن خصوصاً واننا على مشارف استحقاقات قد تغير وجه المنطقة. لذلك، من الواجب اطلاق حوار وطني لبحث ما تفرضه من تغيرات في جميع القطاعات السياسية والأمنية والدفاعية، لنستطيع مواكبة هذه المرحلة، فتوضع كل الخلافات جانبا وتلتقي الإرادات للخروج معاً بموقف موحد يحصّن لبنان ولا يسمح بأن يكون أضحية التفاهات الكبرى وكبش محرقتها. وهنا أتوجه أيضاً الى قوانا المسلّحة،

أيها العسكريون،

يجمعنا قسم يمين، أنا بصون الدستور والقوانين واستقلال الوطن وسلامة أراضيه، وأنتم بالذود عن الوطن وحمايته؛ دوركم في هذه المرحلة محوري، ليس فقط بحماية الحدود والدفاع عنها، إنما بصون الوحدة الوطنية التي يسعى كثيرون لضربها.

هي مهمتكم الأساسية اليوم، وكلّي ثقة أنكم ستؤدونها بكل أمانة والتزام. وانا بدوري أعدكم بأنني لن أتنازل عن أي حق للبنان ولن أوقع على أي مشروع لا يصبّ في مصلحته.

أيها اللبنانيون،

لقد تبّلغ لبنان بالأمس القرار المؤسف لشركة التدقيق المحاسبي الجنائي الفاريز ومارسال Alvarez & Marsal بالانسحاب من المهمة الموكلة اليها،

وذلك بسبب عدم مدّها من قبل مصرف لبنان بما تطلبه من معلومات ومستندات تمكّنها من القيام بعملها وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة، وعدم تيقّنها من الحصول عليها في الفترة المتبقية.

أقل ما يقال في هذه الظروف بأنها انتكاسة لمنطق قيام الدولة، والمكاشفة والمساءلة والمحاسبة والشفافية؛ فالتدقيق الجنائي هو مدخل كل إصلاح، لأنه قادر على كشف مكامن الفساد والهدر، وتبيان أسباب الانهيار الحالي والمسؤولين عنه. وكان مقررّاً له أن ينسحب على كلّ الوزارات والإدارات والمؤسسات بعد المصرف المركزي. وعبثاً نحارب الفساد بمعزل عنه.

أضف الى أنه وارد في جميع الأوراق الإصلاحية، سيّما في المبادرة الفرنسية، وهو شرط من شروط الاستحصال على برامج المساعدات من صندوق النقد الدولي والدول والصناديق المانحة.. ومع ذلك، أو ربما لذلك، كثرة كانت العراقيل والمطبات أمامه. ومع تذليل كل عقبة كانت تبيري أخرى أشد وأصعب، وبقيت المتاريس المصلحيّة مرفوعة بوجهه بتمويه متقن حتى تمكّنت أخيراً من توجيه هذه الضربة له.

وأقولها بكل وضوح:

لن أراجع أو أحيد عن معركتي ضد الفساد المتجذر في مؤسساتنا، على الرغم من كونها معركة غير متكافئة راهناً، مع منظومة متماسكة وممسكة بمفاصل القرار المالي منذ عقود.

لن أراجع في موضوع التدقيق المالي الجنائي مهما كانت المعوقات، وسوف اتخذ ما يلزم من إجراءات لإعادة إطلاق مساره المالي، وأدعو تواب الأمة الى القيام بواجبهم التشريعي الذي على أساسه أولا هم الناس ثقتهم. وادعو الإعلام الى خوض هذه المعركة بكل صدق وشفافية، فهنا الساحة الحقيقية لمحاربة الفساد.

أما أنتم أيها اللبنانيون، فأدعوكم الى الوقوف وقفةً واحدة حقاً، فتضغطون حيث يجب، وترفعون الصوت في المكان الصحيح لكسب هذه المعركة، لأنها المعركة الأساس في إنقاذ لبنان.

عشتم وعاش لبنان!



رسالة الرئيس عون الى اللبنانيين في عيد الاستقلال

2021/11/21



أيّها اللبنانيات،

أيّها اللبنانيون،

يطل علينا العيد الثامن والسبعون لاستقلال لبنان، والوطن لا يزال غارقاً في بحر من الأزمات المتلاحقة، تمنعنا من عيش فرحته، ولكن لا يمكننا أن تمنعنا من عيش معانيه.

لقد دفع لبنان واللبنانيون غالباً ليتحوّل الاستقلال من ذكرى الى عيد، ومن حقّنا لا بل من واجبنا جميعاً أن نتمسك به، ونسعى لتحسينه.

إن الاستقلال للدولة هو قرارها الحر، وحماية مصلحة الوطن مع المحافظة على أفضل العلاقات مع جميع الدول.

أما الاستقلال للمواطن فهو مؤسسات دولة قادرة وموثوقة، تحميه وتؤمن له حقوقه، ويؤمن لها ما عليه من واجبات.

وهذا الاستقلال بحاجة الى نضال يومي للحفاظ عليه، واستعادة ما خسره للخروج من واقع مرهق يتخبط به وطننا وشعبنا، والى تعاون صادق بين جميع مكونات الوطن جماعات وأفراداً، أما الاستقلال السياسي للأزمات، فلن ينتج إلا مزيداً من التأزم والتشرذم.

أيّها اللبنانيون،

أربعون بالمائة من عمر هذا العهد مرّت من دون حكومة، بعد تغرر عمليات

ليكن إيمانكم بوطنكم
أكبر من أي تشكيك،
فهذا الوطن واجه عبر
تاريخه، محطات ونكبات
شتى وخرج منها معافى.

التشكيل، جراء عقبات مصطنعة وصدمات سياسية، ما أدى الى تأخير المعالجات وتفاقم الأزمات.

وبعد مخاض عسير، وفي ظروف ضاغطة، ولدت حكومة «معاً للانقاذ»، وكانت التحديات أمامها ضخمة وشائكة، أزمة مالية ونقدية غير مسبوقة، وأزمة معيشية وصحية خانقة، ضمور اقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والهجرة والفقر. وقد التزمت برنامجاً واقعياً يضع لبنان على طريق الخروج من النفق، وما إن بدأت تتلمس طريقها، حتى توقفت بفعل أزمة مستجدة اختلط فيها القضاء بالأمن والسياسة.

المخرج من هذه الأزمة ليس بمستعصٍ، وقد أوجده لنا الدستور، وتحديداً في الفقرة «هـ» من مقدمته التي تنص على أن النظام اللبناني قائم على مبدأ الفصل بين السلطات، فهل نلتزم جميعنا سقف الدستور ونترك ما لقيصر لقيصر وما لله لله، لتعود الحكومة الى ممارسة مهامها في هذه الظروف الضاغطة، أم سنسمح للخناق أن يشتد أكثر فأكثر على رقاب أهلنا وأبنائنا سواء في معيشتهم أو في أمنهم؟ وهل ندرك فعلاً مدى الأذى الذي يصيب مجتمعنا جراء تعطل الحكومة؟ إن هذا الوضع لا يجب أن يستمر.

أزمة أخرى استجدت مع المملكة العربية السعودية وعدد من دول الخليج، أدت الى اهتزاز العلاقات بينها وبين لبنان، والى تداعيات سلبية على عدة صعد بما فيها الواقع الحكومي، وهنا أعود وأؤكد على موقف لبنان الحريص على إقامة أفضل العلاقات مع الدول العربية الشقيقة، لا سيما منها دول الخليج، انطلاقاً من ضرورة الفصل بين مواقف الدولة اللبنانية وبين ما يمكن أن يصدر عن أفراد وجماعات، خصوصاً وأن مقتضيات النظام الديمقراطي في لبنان تضمن حرية الرأي والتعبير. وإني أتابع السعي لحل هذه الأزمة المستجدة، وآمل أن يكون الحل قريباً.

أيها اللبنانيون،

أنتم تريدون المحاسبة، تريدون أن تروا من عاث في البلاد فساداً، ومن سرق أو هدر أموالكم، يدفع ثمن ارتكابه، ودوماً تطرحون السؤال البيديهي «لماذا لم يوضع أحد وراء القضبان بعد؟»



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يتأخر العرض
العسكري في وزارة
الدفاع بمناسبة
عيد الاستقلال

لم يوضع أحد وراء القضبان بعد، لأن المحاسبة هي للقضاء، وما خلا ذلك اتهامات إعلامية قد تصيب وقد تخيب، ولا يمكن لأحد أن يدخل السجن من دون حكم قاضٍ.

فيا قضاة لبنان،

الاتهامات كثيرة وكذلك المتهمون، الجميع نصّب نفسه قاضياً ومدعياً ومحامياً، الجميع يتهم والجميع متهم، هذه المعمة الاتهامية التي باتت تهدّد في بعض مفاصلها الاستقرار وحتى السلم الأهلي، ما كانت لتحصل لو لم يتقاعس قضاؤنا ولو قام بواجباته، ولو رُفعت يد السياسيين وغير السياسيين عنه، ولو تعززت استقلاليته بقانون لم ير النور بعد.

اليوم لا زال بإمكان القضاء أن يأخذ المبادرة، إن استطاع أن ينأى بنفسه عن كل المداخلات، ويلتزم النصوص القانونية التي ترعى عمل السلطة القضائية واستقلاليته، وتصحح أي شطط ممكن أن يعترض أداءها.

وليتذكر الجميع، سياسيين وروحيين وقضاة، أنه إذا كان القضاء بخير فالوطن بخير.

أيها اللبنانيون،

رسالتني اليوم إليكم: قريباً ستتاح لكم فرصة للتغيير، اجعلوا من صندوق الاقتراع سلاحكم ضد الفساد والفاستدين ومن تربوا على نهجهم، بعد أن ثبت، وعلى مرّ السنوات الثلاثين الماضية، أنهم متجذرون عميقاً، ومحصنون بشتى الخطوط الحمر.

هي فرصتكم وفرصة الوطن الحقيقية، فلا تسمحوا لهم أن يعودوا بأقتعة جديدة وبأثواب مستوردة، وبمال سياسي لا خير فيه ولا منة منه، بل كل سوء في ضرب صدقية الانتخاب ومحاولة السيطرة على مفاصل الحكم بمطواعين لإرادات خارجية.

إن الفساد المتجذر بكل مفاصل الدولة يسعى أربابه بالتكافل والتضامن لضرب أي محاولة للإنقاذ، وما حصل ويحصل في التدقيق المحاسبي الجنائي في حسابات مصرف لبنان هو خير شاهد، فهذا الإجراء البديهي الذي يشكل انطلاقة لأي عملية إصلاحية في مختلف مرافق الدولة، ولكشف أسباب الانهيار وتحديد المسؤوليات، تمهيداً للمحاسبة واسترداد الحقوق، تعرّض لشتى أنواع العراقيل منذ ما قبل إقراره في مجلس الوزراء وحتى اليوم، وكنا نفككها تباعاً، عقدة عقدة،

راقبوا جيداً واعلموا المعرقلين بعد سقوط الأقتعة،

هي منظومة الفساد إياها، وأمامكم قريباً فرصة لإيقافها فلا تهدروها.

أيها اللبنانيون،

هموم الداخل، وما أكثرها، لا يمكن أن تنسينا المواجهة الحقيقية من أجل الدفاع عن سيادتنا، وتحرير الباقي من أرضنا وحماية حقوقنا في مياها، وكان خيارنا ولا يزال، التفاوض غير المباشر لترسيم حدودنا البحرية الجنوبية، علماً أن إشارات إيجابية بدأت تلوح للتوصل الى اتفاق يضمن مصلحة لبنان وسيادته على مياهاه وثرواته الطبيعية، ويؤدي الى استئناف عملية التنقيب عن النفط والغاز.

أيها العسكريون،

أنتم من هذا الشعب وأنا منكم، وأعرف جيداً أوضاع المؤسسة وتداعيات الأزمة الاقتصادية والمعيشية عليها، والتي مهما اشتدت لن تستطيع النيل من التنشئة والعقيدة لديكم، وستواصلون تحمّل المسؤولية الملقاة على عاتقكم مهما تضاعف ثقلها. المحافظة على الأمن والاستقرار دوركم اليوم وكل يوم، وكلي إيمان بأنكم كنتم وستبقون دوماً صماماً للأمان وموضع ثقة مواطنيكم.

أيها اللبنانيون،

لا تدعوا اليأس يتسلل الى قلوبكم. أنا أعيش معكم حجم معاناتكم وأسعى جاهداً للتخفيف من حداثها، وفي اقتناعي أن بداية حل الأزمة اليوم هو بالتعاون مع المؤسسات الدولية، وقد بدأ التحضير له فعلاً، ومع تنظيم المداخلات مع هذه المؤسسات، تبدأ المرحلة العملية وتكون البداية الفعلية للخروج من الأزمة. أعيدوا ثقتكم بدولتكم ومؤسساتها، لأن لا بديل عنها، والذين يراهنون على سقوطها ويفرحون به، إنما ينحرون الوطن وأهله. حاذروا التطرّف ورفض الآخر، حاذروا خطاب الكراهية الذي يستعر مع اقتراب المواسم الانتخابية، حاذروا الترويج الذي يتولاه بعض الاعلام لزرع الشقاق وضرب الثقة بين بعضكم البعض، وتذكروا أنكم أبناء وطن واحد، وأنكم بعد إفضال صناديق الاقتراع ستعودون للعيش معاً، وعليكم أن تبقوا حزمة واحدة مترابطة متماسكة للعمل من أجل إنقاذ لبنان.

أيها اللبنانيون،

عشية ذكرى الاستقلال، وفي رسالتي الأخيرة لكم في هذه المناسبة: ليكن إيمانكم بوطنكم أكبر من أي تشكيك، فهذا الوطن واجه عبر تاريخه، محطات ونكبات شتى وخرج منها معافى، لا بد أن يسلك مرة جديدة درب التعافي مهما بلغت الصعوبات. عشتم وعاش لبنان!



2

القسم الثاني

كلمات الرئيس عون أمام السلك الدبلوماسي

لم يتخل رئيس الجمهورية العماد ميشال عون عن التقاليد البروتوكولية، ومنها اللقاء السنوي مع أعضاء السلك الدبلوماسي، وهو التقاهم طوال فترة رئاسته ما عدا سنة واحدة حيث لم يتم اللقاء بسبب انتشار وباء «كورونا» والتدابير المتخذة للحد من انتشاره، وكانت اللقاءات مناسبة لظهور موقف لبنان الرسمي من الاوضاع والتطورات والعمل على تعزيز العلاقات مع الدول الصديقة والشقيقة.

كلمة الرئيس عون أمام السلك الدبلوماسي

2017/1/17



سعادة السفير البابوي المونسنيور غبريالي كاتشا،
عميد السلك الدبلوماسي،
أصحاب السعادة،
حضرة ممثلي البعثات الدبلوماسية المعتمدة في لبنان،

يسعدني أن ارحّب بكم، للمرة الأولى في هذا العهد الرئاسي، في القصر
الجمهوري، وإني أشكركم على تهنئتكم لمناسبة حلول العام الجديد، وعلى
الكلمات الطيبة التي وجهها باسمكم، عميد السلك الدبلوماسي في لبنان
المونسنيور غبريالي كاتشا.

”

إذا أردتم السلام، فعليكم أن
تطفئوا النار في مصادر
اشتعالها
فالنار لا تنطفئ بنفسها طالما
هناك حطب يوقد لها

وللمناسبة، أتقدّم منكم، ومن
عائلاتكم ومعاونيكم، بأطيب
التمنّيات الشخصية، آملاً أن تنقلوا
إلى رؤساء الدول والمنظمات الذين
تمثّلون، كما إلى شعوبكم الشقيقة
والصديقة، تمنّياتي الصادقة لهم

بمزيد من الإصرار في السير على دروب الاستقرار والازدهار، على
الرغم من كلّ الصعوبات.

ولا يسعني، سعادة العميد، إلا أن أخصّ بالذكر هنا قداسة البابا فرنسيس،
راجياً أن ترفعوا إلى قداسته كامل احترامنا ودعائنا، ومشاركنا رجاءه
بعالم يعمّ أرجاءه سلامٌ ترعاه الرحمة ومبادئ العدالة وقيم الحق، وقد دعا

اليه قداسته، لمناسبة «اليوم العالمي الخمسين للسلام» في الأول من كانون الثاني من العام 2017، والى بنائه على أسس «اللاعنف».

نحن نؤمن باللاعنف، وقد اعتمدناه نهجاً لنا طيلة ربع قرن حتى أثمر في النهاية وطناً محرراً، ونسعى على الدوام إلى أن يبقى السلام مخيماً في ربوعه.

إرادتي، كرئيس لبنان، أن أكرّس هذا الموقع حاضناً للصيغة اللبنانية الفريدة، القائمة على التعددية التي أثبتت عبر التاريخ صلابتها في مواجهة المحن الداخلية والخارجية، وقدرة في التغلب عليها. فالمجتمع اللبناني يجب أن يكون مثلاً تعايشياً حياً، لأن مستقبل العالم، على الرغم مما نشهد من عصبية، هو في المجتمعات التعددية، بعدما سقطت الأحادية، سواء كانت سياسية أو عرقية أو دينية.

إرادتي هي تأمين الاستقرار، الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والمالي، فيطمئن اللبنانيون، أينما كانوا، الى وطنهم، ويعود لبنان ليلعب الدور الإيجابي الذي اعتدتم عليه في الساحة الدولية. وقد بدأنا بوضع الخطط لذلك، وبعضها صار على طريق التنفيذ.

إرادتي هي حماية سيادة الدولة وصيانة الوحدة الوطنية ومنع استتجار الفتن الى ساحتنا الداخلية.

إرادتي هي مؤسسات قادرة وفاعلة وشفافة تعيد ثقة المواطن بدولته، فيتعاون معها، وتكون له المرجع والسند.

لقد شهدت الأشهر الأخيرة في لبنان عودة المؤسسات الدستورية إلى مسارها الطبيعي. فصار لدينا مجلس وزراء حائز على ثقة البرلمان على أساس بيان وزاري جامع، كما أن مجلس النواب باشر بدورته الاستثنائية في معالجة اقتراحات ومشاريع القوانين المتأخرة والملحّة، وفي مقدمها الموازنة وقانون الانتخاب. وأولى أولوياتنا تنظيم انتخابات نيابية وفق قانون جديد يؤمن التمثيل الصحيح لكافة شرائح المجتمع اللبناني، ما يوفّر الاستقرار السياسي.. أما تخوّف بعض القوى من قانون نسبي فهو في



غير محلّه، لأنّ وحده النظام الذي يقوم على النسبية يؤمّن صحة التمثيل وعدالته للجميع. وعليه، قد يخسر البعض بعض مقاعدهم ولكننا نربح جميعاً استقرار الوطن.

أصحاب السعادة،

تفاقمّت في الآونة الأخيرة المشاكل الاقتصادية في لبنان، في ظلّ أزمات دولية واضطرابات إقليمية أدّت إلى زيادة الحرمان وتوسّع الفقر لدى

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
مستقبلاً عميد
وأعضاء السلك
الدبلوماسي
ومدراء المنظمات
الدولية المعتمدين
في لبنان - القصر
الجمهوري بعبدا

شرائح كبيرة من المجتمع اللبناني. وقد اتخذنا القرار بالتصدي للتدهور الذي يطال معظم قطاعاتنا الإنتاجية، لكن العقوبات التي تعترض مسيرة نهضتنا الاقتصادية كثيرة ومنها تداعيات الأزمة السورية وأبرزها النزوح السوري الكثيف إلى لبنان.

لقد قدّم لبنان ما يفوق طاقته في مجال مد يد العون إلى أشقائه، من سوريين وفلسطينيين. لكننا ننوء تحت وطأة استضافة نصف عدد سكاننا، فما من بلد في العالم يمكنه تحمل زيادة 50% من سكانه. إن الكثافة السكانية في لبنان أساساً مرتفعة، وكانت بمعدل 400 شخص في الكيلومتر المربع، وقد صارت اليوم 600، وهذا ما يجعلنا غير قادرين على استنهاض اقتصادنا كما نرجو، لا سيما أنّ ربع شباب لبنان بات عاطلاً عن العمل.

لا يمكن أن يُحمّل لبنان، وحده، هذا العبء. نناشد دولكم أن تتحمّل مسؤولياتها كاملة، وأن تتحرّك من دون إبطاء، حفاظاً على مصالحكم ومصالح شعوبكم، لأنّ تداعيات موجات النزوح الكثيف غير المسبوقة في تاريخنا المعاصر تهدّد

وجود جميع الأوطان واستقرارها. وانطلاقاً من هنا، نطالب المجتمع الدولي بأن يعترف بخصوصية لبنان ويرفض أي فكرة لاندماجهم فيه، كما نطالب دولكم مؤازرة جهودنا للتوصّل إلى الحلّ الوحيد المستدام لأزمة النازحين السوريين إلى بلدنا، وهو في عودتهم الآمنة إلى بلدهم.

في هذا الإطار، يرحّب لبنان بكل مبادرة من شأنها أن تؤدّي إلى حلّ سلميّ سياسيّ للأزمة في سوريا، ونتمنّى أن تأتي جميع المبادرات في سياق واحد،



فتنسجم في ما بينها، وتصبح بالتالي كفيلة بإرساء قواعد حلّ طويل الأمد للصراع في سوريا.

إن السياسات الدولية هي التي أوصلت الوضع في منطقة الشرق الأوسط إلى ما هو عليه، واطفاء الحرائق صار حاجة عملية ومصلحة في آن، لأن النيران بدأت تحرق أصابع من صنعها.

أصحاب السعادة

لقد ذُكر قداسة البابا في رسالته، بكلام لأسلافه في اليوم العالمي للسلام: «إن السلام كي يقوم يجب أن يرتكز على القانون والعدالة والمساواة والحرية»، فأين العالم اليوم من هذه القيم؟ وأين المؤسسات الدولية التي يفترض أن تكون هي من يحميها ويعمل على تطبيقها وترسيخها؟

بعد الحرب العالمية الثانية أُنشئت منظمة الأمم المتحدة وكان من مقاصدها، وفق المادة الأولى من الفصل الأول من ميثاقها، «حفظ السلم والأمن الدوليين»، «حل النزاعات الدولية وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي»، «المساواة في الحقوق بين الشعوب»، «حق تقرير المصير»، «تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات»..

لقد علّق العالم المستضعف آمالاً كباراً على هذه المؤسسة ومثيلاتها، لمساعدته على التحرر وحمايته من طغيان القوى التي تحاول السيطرة عليه، فماذا كانت النتيجة؟ وهل استطاعت تلك المؤسسات أن تحترم ما التزمت به؟

بالإضافة الى أرضنا المحتلة، لنأخذ المشهد القريب جداً منا، الملاصق لحدودنا، وأعني المشهد الفلسطيني، ولبنان جدّ معنيّ به، لما يترك من تداعيات عليه منذ ما يقارب سبعة عقود ماضية.

لقد قُسمت فلسطين بقرار دولي من الأمم المتحدة يحمل الرقم 181، الى قسمين، قسمٌ لليهود وآخر للعرب، ولكن الإسرائيليين لم يكتفوا بذلك، بل طمعوا بالجزء العربي أيضاً، فطردوا الفلسطينيين منه بعد حرب تطهير عرقيّ، وثقها الكاتب الإسرائيلي أيلان بابيه Ilan Pappé في كتابه «حرب التطهير العرقي».

لقد اعتمد الفلسطينيون في حينه مبدأ اللاعنف، ولكن اللاعنف، إذا ووجه بالعنف المفرط من الجهة المقابلة، وبغضٍ نظرٍ يصل الى حد التشجيع من الجهات المراقبة، سينفجر في النهاية عنفاً دمويّاً لا ينتهي، كما حصل في فلسطين.

القرار الأول للأمم المتحدة بشأن فلسطين أشعل حرباً، فيما القرارات الأخرى لم تتفّذ، فماذا فعلت المؤسسات الدولية حيال ذلك؟ لماذا لا تأخذ قراراً يلزم إسرائيل بإعادة الأرض المتفق عليها للفلسطينيين والاعتراف بهويتهم؟ ولماذا لا يزال الإسرائيليون يسلبون أرض الفلسطينيين حتى اليوم؟ ولماذا يهدمون منازلهم ويحرقون بساتينهم، ويستملكون أرضهم ليبنوا المستوطنات؟ إن إسرائيل اليوم تستغلّ انشغال العالم بأزمات المنطقة وفشل جهود السلام، من أجل التماادي في سلب حقوق الفلسطينيين والاستمرار في التعدي على سيادة جيرانها، وفرض أمر واقع لن يمكن العودة عنه في المستقبل.

أصحاب السعادة

في السنوات الأخيرة، بدأ مشروع ما سميّ «الفوضى الخلاقة» في منطقتنا، فاشتعلت الحروب الداخلية في الدول العربية، وسُمّي ذلك بـ «الربيع العربي»، فماذا شهدنا من ذلك الربيع؟ هل الربيع يكون بإلغاء معالم الحضارات القديمة التي أسّست لحضاراتنا اليوم؟ هل يكون بتهديم الكنائس والمساجد ودور العبادة، وبتحطيم الآثار؟ هل يكون بذبح الأبرياء وتدمير المدن؟ هذا يا سادة جحيم العرب وليس ربيعهم.

ما الذي أنتجته تلك «الفوضى الخلاقة» غير الحقد والكراهية والآلام والضحايا؟ ومتى كانت الفوضى خلاقة؟ أين شرعة حقوق الإنسان مما يحصل؟

لنا كل الحق في هذه التساؤلات، ونوجّهها للدول التي تتجاهل حقوق الإنسان ولا تتذكرها إلا وفق مصالحها، فكلّنا معنيون، وكلّنا موقعون على معاهدة حقوق الإنسان..

تلك الدول التي تسمّي إرهاباً كلّ ما يمسّ بأمنها، وتسمي «ثورة» كلّ الإرهاب الذي يخدم مصالحها!

الإرهابُ إرهابٌ أينما ضرب؛ فالسيارات المفخخة، والقذائف المتجولون، والانتحاريون المتفجرون بين الأبرياء، جميعهم من صنع الإرهاب، سواء ضربوا غرباً أو شرقاً، جنوباً أو شمالاً.

أصحاب السعادة،

لبنان ليس في عزلة عن محيطه، وانشغالنا في ترتيب بيتنا الداخلي لم ينسنا خطر النار المشتعلة حولنا. يخطئ كل من يظن أنه ما زال باستطاعة دولة ما، مهما كبر حجمها أو صغر، أن تبقى خارج دائرة الأزمات العالمية وأن تحجز لنفسها مكان المتفرج. إمّا أن ننجو جميعاً بفضل التعاون والحوار أو أن نذهب جميعاً ضحية ما يحصل.

إنّ الإرهاب الذي يعاني منه العالم ليس جديداً علينا، فلبنان من أوائل الدول التي ضربها وأوقع لنا العديد من الشهداء، مدنيين وعسكريين، ومن أوائل الدول التي تصدّت له، ولا يزال حتى اليوم في خطوط المواجهة الأمامية ويتلقّى النتائج والتبعات.

إنّ التعاون الأمني والمخابراتي ضرورة حيوية لمكافحة الإرهاب، لكن يبقى أن هذا الإرهاب يتغذى من الأزمات المندلعة شرقاً وغرباً، وينتشر ويتمدّد بالفكر الظلامي التكفيري الرافض للآخر، وينتفش بالدعم المالي واللوجستي والعسكري الذي يقدم له.

لذلك نرسل صرخة إلى العالم، إلى الدول الكبرى، إلى الأمم المتحدة، إلى كل المؤسسات الدولية: إن المسار الصحيح يُرسم عبر إرادة دولية راغبة حقاً بإنقاذ العالم من الإرهاب وإرساء السلام؛

فإذا أردتم السلام عليكم أن تجدوا حلولاً لمشاكل المنطقة، لا تقوم على القوة بل على العدالة التي ترفع الظلم وتعطي الحقوق لأصحابها.

إذا أردتم السلام، فعليكم أن تطفئوا النار في مصادر اشتعالها، فالنار لا تنطفئ بنفسها طالما هناك حطب يوقد لها.

كلّ عام وأنتم بخير،

عاش لبنان!



كلمة الرئيس عون أمام السلك الدبلوماسي

2018/1/16



أصحاب السعادة،

حضرة ممثلي البعثات الدبلوماسية المعتمدة في لبنان،

أرحّب بكم، في القصر الجمهوري، وإذ أشكركم على تهنئتكم لمناسبة حلول العام الجديد، وعلى الكلمة التي وجهها باسمكم، سعادة المونسنيور إيفان سانتوس، أتقدّم منكم، ومن شعوبكم ودولكم وممّن تمثّلون، وأيضاً من عائلاتكم ومساعدكم، بأصدق التمنّيات أن يحمل هذا العام، الخير والأمن والازدهار، رغم كل التحديات.

وأغتتم هذه المناسبة لأشكر كل الدول الصديقة التي ساندت لبنان ودعمته في خطواته نحو الاستقرار. وقد شهدنا بيروت تستعيد فرحها وتغالب أزماتها وتأبى إلا أن تتشرّ البهجة والأمل؛ والفرح هو سمة الشعوب الحية التي تتخطى دوماً مصاعبها وتكمل طريقها بعزم وإقدام وثقة بالمستقبل.

وأتوجّه أيضاً بالشكر من قداسة الحبر الأعظم، الذي أبدى في خطابه أمام السلك الدبلوماسي المعتمد لدى الكرسي الرسولي، تفهماً كاملاً لوضع لبنان وتقديره للجهود التي

بذلها بموضوع النازحين، مع تشديده على ضرورة عودتهم، ودعوته المجتمع الدولي إلى العمل على خلق الظروف اللازمة لهذه العودة.

”

الشعور بالظلم

والاضطهاد

لا يمكن أن يمهد لأي سلام

والتعنت والإمعان في

الاعتداء على الحقوق لن

يحل مشكله بل على

العكس ستزداد الكراهية

وسيتفاقم العنف

أصحاب السعادة،

عام ونيف، عمر هذا العهد، وأول أولوياتي حدّدتها في خطاب القسم وأعدت تأكيدها في كلمتي من هذا المنبر العام الماضي، وتتلخّص بتأمين الاستقرار، وكانت البداية للاستقرار السياسي، إذ من دونه لا يمكن إنجاز أي تقدّم في أي مضمار. والحكومة التي ضمّت كل الأطراف السياسية الرئيسية، ساهمت في إرسائه وحتى لو علت داخلها الأصوات المختلفة أحياناً، إلا أنها تبقى تحت سقف الاختلاف السياسي الذي يُعني الحياة الديمقراطية. ولا شك في أن إنجاز قانون انتخابات، وبعد جهود مضنية، يقوم على النسبية لأول مرة في تاريخ لبنان، سيؤمّن مزيداً من الاستقرار السياسي، لأنه سيسمح بعدالة أكثر في التمثيل. وهنا، أؤكد حرصي على إجراء الانتخابات النيابية في موعدها.

الشأن الاجتماعي والاقتصادي هو الطريق الأصعب، لأن لبنان غارق منذ عقود بهدر المال العام وغياب المحاسبة، كما بالديون، وإن تعدّدت الأسباب والدوافع، فإن النتيجة على الاقتصاد اللبناني واحدة. لكننا اليوم، وضعنا القطار على السكة، فأقرت الموازنة بعد غياب أعوام وأعوام، وكذلك قانون الإصلاح الضريبي. وجهدنا ستركز خلال هذا العام على الشأن الاقتصادي تخطيطاً وتطبيقاً.

إن التعيينات التي حصلت في مختلف مؤسسات الدولة، منحناها حيوية ووضعت نهج عمل مختلفاً ومتقدّماً، سواء في القضاء بحيث أمّنت استقلاليتها، وجعلته أكثر حصانة، أو في الإدارة حيث وضعتها على الطريق الصحيح لمكافحة الفساد وللمضي قدماً في الإصلاح كما في الانتاجية، أو في الأمن حيث ظهرت النتائج جلية ولمسها اللبنانيون كما كل العالم.

لا شك أن حفظ الاستقرار الأمني وسط منطقة ملتهبة، وفي بلد كلبنان، ينفعل ويتفاعل مع محيطه الى حد كبير، هو أمر بالغ الصعوبة. ولكننا تمكّنا من تحقيقه ومنع انتقال نار الفتنة الى الداخل



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
مستقبلاً عميد
وأعضاء السلك
الدبلوماسي
ومدراء المنظمات
الدولية المعتمدين
في لبنان - القصر
الجمهوري بعداً

اللبناني، وذلك بفضل تضافر كل الإرادات، والتنسيق الكامل بين مختلف الأجهزة بعد التعيينات الجديدة في قياداتها. فانتصر لبنان على أشد المنظمات الإرهابية إجراماً ووحشية، وتمكّن جيشنا الباسل من طردها من الأراضي اللبنانية، بعد أن استطاع هو وسائر القوى الأمنية الأخرى من إبعاد خطرهما عن الداخل ومنعها من تنفيذ مخططاتها الدموية. ولا شك في أن الاستقرار السياسي والالتفاف الشعبي حول قوانا المسلحة أمّنا لها الدعم المطلوب كي تتمكن من إنجاز مهمتها.

أصحاب السعادة،

إن الارتدادات لإعلان الرئيس الأميركي ترامب نقل سفارة بلاده الى القدس، والتي تشبه القول المأثور «يهب ما لا يملك لمن لا يستحق»، بما يعنيه ذلك من اعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل ودعمها في مشروعها العنصري بتهويد دولتها، لا تزال تتفاعل.

لا شك في أن من حق كل دولة أن تقرر مقار سفاراتها في العالم، وفقاً للقانون الدولي وبعد اتفاق الدولتين المعنيتين ولكن اختيار القدس تحديداً، بكل ما تحمل من إرث ديني لكل الأديان السماوية، وبكل ما لها من خصوصية حتى في القرارات الدولية ذات الصلة، وما تشكل من إشكالية منذ احتلال فلسطين، يعمق الفجوة ويبعد السلام ويزيد النار استعاراً في الشرق.

إن السلام، قبل أن يكون اتفاقات على الورق أو خطوطاً على الأرض، هو شعور داخلي، هو حالة يعيشها المجتمع ويمارسها، والتاريخ يشهد على أن كل اتفاقيات السلام التي فرضتها الحكومات فرضاً على شعوبها من غير قناعة ومن غير قبول داخلي، لم توصل أبداً إلى السلام الحقيقي، سلام الشعوب. وقطعاً الشعور بالظلم والاضطهاد لا يمكن أن يمهد لأي سلام، والتعنت والإمعان في الاعتداء على الحقوق لن يحلا مشكلة، بل على العكس ستزداد الكراهية وسيتفاقم العنف، فهل هذا هو المطلوب؟ هل المطلوب شحن النفوس وإشعالها بنار الظلم والحدق لتصبح فريسة سهلة للأفكار المتطرفة وصيداً للتطبيقات الإرهابية؟ إن السلام لن يكون ما لم تبحث جدياً مشاكل هذه المنطقة، من منطلق العدالة لا القوة، وعبر الاعتراف بالحقوق لا الاعتداء عليها.

إن الاستراتيجية التي اعتمدت «الفوضى الخلاقة» لإحداث التغيير قد أثبتت ليس فقط فشلها الذريع بل كارثية نتائجها، وصار هناك حاجة لاستراتيجية دولية جديدة تقوم على الحوار أولاً وعلى مقاربة جديدة تحترم حقوق الشعوب والدول، كبيرة كانت أو صغيرة، غنية أو فقيرة، قوية أو ضعيفة - ولا ضرورة للتذكير بأن هذه هي الأسس التي قامت عليها مؤسسة الأمم المتحدة - فتضع حداً للدمار وللدماء، وتلتفت إلى معالجة التداعيات، وأولها مشكلة الملايين الذين اضطروا إلى ترك أوطانهم وأرضهم وشدوا رحالهم نحو المجهول.

لقد كرّس قداسة الحبر الأعظم رسالته في اليوم العالمي للسلام، لموضوع المهجرين واللاجئين، الذين يبحثون عن مكان آمن يمكنهم من العيش بسلام. وفي رسالة قداسته نرى بوضوح الحجم الذي بلغته هذه المشكلة ومدى الضغط الذي صارت تشكله على مستوى العالم، والحاجة الملحة لمعالجتها.

وإن كانت الحاجة الى المعالجة قد باتت ملحّة على مستوى العالم، فإنها أكثر من ملحّة في لبنان لأن مشكلة النازحين تضغط بكل ثقلها ومن النواحي كافة، الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، فحتى قداسته دعا حكام الدول التي تستقبل اللاجئين الى احترام الحدود التي يرسمها الصالح العام، لأن لهم «مسؤوليات محدّدة تجاه مجتمعاتهم الخاصة، التي ينبغي عليهم ضمان حقوقها وتنميتها المتناغمة».

ولا يخفى على أحد الوضع الاجتماعي والاقتصادي الضاغط الذي يعيشه لبنان، بضيق مساحته وضعف موارده، أضف الى ذلك ان معظم النازحين يعيشون في بيئة صحية واجتماعية غير سليمة، بالرغم من كل تقديرات المؤسسات الدولية واللبنانية، ونحن عاجزون عن تحسين أوضاعهم، فإمكاناتنا محدودة، وليس في الأفق أي حلول، لذلك أغتنم هذه المناسبة لأجدد مطالبتنا المجتمع الدولي والأمم المتحدة لمساعدتهم على العودة الآمنة الى بلادهم.

أصحاب السعادة،

إن النموذج اللبناني هو نقيض العنصرية والأحادية، هو نموذج عيش الوحدة ضمن التعددية والتنوع، والمحافظة عليه وحمايته هما ضرورة للعالم وحاجة، لذلك سبق وطرحت في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة ترشيح لبنان ليكون مركزاً دائماً للحوار بين مختلف الحضارات والديانات والأعراق، وأجدد الطرح أمامكم اليوم.

ولذلك أيضاً رفع قداسة الحبر الأعظم بالأمس الصوت عالياً، داعياً المجتمع الدولي لتحمل مسؤوليته فعلياً انطلاقاً من لبنان، كيما يبقى «هذا البلد الحبيب»، كما يقول قداسته «رسالة الاحترام والتعايش، ونموذجاً ينبغي التمثّل به، للمنطقة وللعالم بأسره».

كلّ عام وأنتم بخير،

عاش لبنان!

كلمة الرئيس عون أمام السلك الدبلوماسي

2019/1/9



سعادة عميد السلك الدبلوماسي في لبنان المونسنيور جوزيف سبيتيري.
أصحاب السعادة،

حضرة ممثلي المنظمات الدولية المعتمدة في لبنان،
مع بداية العام الجديد الذي نأمل أن يحمل معه الخير والسلام لكل العالم
يسرني أن استقبلكم في القصر الجمهوري، متقدماً منكم ومن دولكم
وشعوبكم، وأيضاً من عائلاتكم ومساعدكم، بأطيب التمنيات، كما
أشركم على تهنئتكُم وعلى الكلمة التي وجهها باسمكم عميد السلك
الدبلوماسي في لبنان المونسنيور جوزيف سبيتيري Joseph Spiteri.

”

اصحاب السعادة،
منذ حوالي سبعة عشر عاماً انطلقت
حرب دولية تحت شعار محاربة الإرهاب
وإرساء الديمقراطية والحرية، تأثرت
بشعاراتها بعض شعوب منطقتنا،
فانخرطت فيها بشكل أو بآخر. وعلى
مدى سنوات توسّعت هذه الحرب مشعّلةً
دولاً عديدة في الشرق الأوسط، مفجّرة
إياها من الداخل ومرسلة شظاياها في
كل الاتجاهات.
واليوم يحق للشعوب التي دفعت الأثمان

السلام لا يقوم على ضرب
حقوق الشعوب ولا على
التلاعب بالديموغرافيا والإمعان
في العنصرية
السلام الحقيقي لا يقوم من
دون عدالة واحترام حقوق
الشعوب
الصغيرة قبل الكبيرة والفقيرة
قبل الغنية والضعيفة قبل
القوية

أن تسأل هل أزهـر الربيع في مجتمعاتنا وأوطاننا؟ هل صار العالم أكثر عدالة وأكثر حرية؟

للأسف لقد نما الإرهاب وتوسّع وتمدّد نشاطه ليشمل القارات الخمس، والتداعيات السلبية لزلزل الحروب المتنقلة أصابت دولاً عديدة، فبالإضافة الى أعداد الضحايا والمعوقين والمشردين هناك مجتمعات تفككت داخل الوطن الواحد، وضُرب التعايش بين مجموعات بشرية سبق أن كانت تعيش معاً، وبرز جو من التباعد والكراهية، وشروخ قاسية يصعب ترميمها في المدى المنظور.

أما العدالة الموعودة والحرية المنشودة فأين نبحت عنهما؟
هل في ضياع القدس؟

أم في صفقة القرن التي ستسرق من الفلسطينيين أرضهم وهويتهم؟
أم في مخيمات النازحين السوريين التي يسعى العالم لإبقائهم فيها؟
أم في التهجير الجديد لمجموعات بشرية والتحويل الديمغرافي؟
أم في لبنان الذي يجاهد للمحافظة على علة وجوده؟

أم في شعوب يُقرّر عنها مصيرها ومستقبلها؟
لماذا كل ذلك، ومن أجل ماذا؟ يحق للشعوب التي تدفع الأثمان أن تسأل!

اصحاب السعادة

إن لبنان من الدول التي حملت ولم تزل، أثقل الأعباء، من تداعيات حروب الجوار وتدفق النازحين السوريين. نعم، لقد تمكّنا من تحرير أرضنا من الإرهاب وقضينا على معظم الخلايا النائمة وضبطنا الأمن. ولكن أزمة النزوح لا تزال تلقي بثقلها علينا من كافة النواحي، اقتصادياً وأمنياً واجتماعياً وتربوياً واستشفائياً بسبب الأعداد الضخمة للنازحين الذين استقبلهم لبنان، وانتم شهود على ذلك.

إن مساحة وطننا وبناءه التحتية وموارده المحدودة، عاجزة عن تحمل هذه الزيادة السكانية التي باتت تهدّد مجتمعنا، فـلبنان بلد هجرة وليس بلد

استيطان، ولا هو سوق مفتوحة للعمل، وأبناؤه المنتشرون في كل أصقاع الأرض يهاجرون بحثاً عن فرص أفضل.

أضف الى ذلك الظروف القاسية التي يعيشها النازحون في المخيمات، بينما يمكنهم العودة الى وطنهم والعيش فيه بكرامة والمساهمة بورشة إعادة اعمارهم، خصوصاً بعدما انحسرت الحرب وعادت الحياة الى طبيعتها في معظم مدنه.

في المقابل لا يبدو موقف المجتمع الدولي واضحاً حيال مسألة العودة، لا بل ما يرشح من مواقف للمؤسسات الدولية لا يبدو مريحاً؛ من محاولات ربط العودة بالحل السياسي الذي قد يطول أمده لسنوات وربما عقود، الى الحديث عن العودة الطوعية مع عدم تشجيع النازح عليها بل على العكس إثارة قلقه حيالها، ومؤخراً الدعوة الصريحة الى إبقاء النازحين في أماكن وجودهم وتأمين العمل لهم!

فما هي الحكمة من كل ذلك؟

إننا نخشى أن يكون هذا الإصرار على إبقاء النازحين في لبنان، على الرغم من تأكيدنا مراراً وتكراراً في المحافل الدولية وأمام كل البعثات الدبلوماسية، على الضرر الذي يلحقه ذلك بوطننا على كافة الصعد، وخصوصاً الاقتصاد والأمن، وشرحنا الأسباب الموجبة لرفضه، نخشى أن يكون ذلك الإصرار مخططاً لتهجير من أمكن من اللبنانيين تسهيلاً للحلول الغامضة التي تلوح في الأفق. ونسأل هنا هل قدّر لبنان أن يدفع أيضاً أثمان الحلول والسلام في المنطقة كما سبق له ودفع أثمان حروبها؟

اصحاب السعادة،

في سياق آخر، قد يكون متصلاً بما تقدّم، تبرز الى الواجهة صفقة القرن وقضية القدس، ويطابق ذلك مع ضغوط إسرائيلية متواصلة على لبنان، سواء عبر الخروقات الدائمة للقرار 1701، وللسيادة اللبنانية براً وبحراً وجواً بمعدل 150 خرقاً شهرياً، أو عبر الادعاءات والاتهامات والتهديدات. وعلى الرغم من كل ذلك يبقى لبنان حريصاً على تطبيق القرار 1701 والمحافظة على الامن والاستقرار في الجنوب،

إن التهديدات الإسرائيلية والضغط المستمر، والحلول الغامضة وما تحمله من صفقات، بالإضافة الى ضرب الهوية الجامعة للأرض المقدسة عبر اعتماد القدس عاصمة لإسرائيل وإعلان يهوديتها، كلها إشارات منذرة بالخطر ولا تنهي الحروب القائمة، بل تؤسس لحروب جديدة ولتهجير جديد وتطهير عرقي جديد.

إن القدس، المدينة التي تحمل إرث الديانات السماوية لا يمكن أن تكون مدينة معزولة ومحظورة. فالقدس، أورشليم، تحمل جوهرها في إسمها، مدينة السلام، أرض السلام، وما يحميها ليس أسوارها ولا جدرانها، لقد سبق وأحاطتها الأسوار ولّفها الجدار عبر التاريخ ولم تتمكن من حمايتها، منذ الملك سليمان حتى اليوم.

ما يؤسس للسلام ليس الجدار ولا الأسوار ولا الدبابة ولا الطائرة... الجدار والأسوار تعزل، الطائرة والدبابة تدمران وتقتلان، فهل هذه مقومات السلام؟

اصحاب السعادة،

أغتتم الفرصة اليوم لأتوجه من خلالكم الى الأسرة الدولية الذي تمثلونها؛ مشددا على أن السلام - إذا كان السلام هو الهدف - لا يقوم بينما تجري الصفقات على حساب اللاجئ الذي طرد من أرضه وسلبت هويته،

السلام لا يقوم على ضرب الحقوق المشروعة للشعوب،

السلام لا يقوم على التلاعب بالديموغرافيا وتغيير معالم الدول، جغرافياً واجتماعياً،

السلام لا يقوم بالإمعان في العنصرية ورفض الآخر،

السلام الحقيقي لا يقوم من دون عدالة واحترام حقوق الشعوب، الصغيرة قبل الكبيرة والفقيرة قبل الغنية والضعيفة قبل القوية. فمن أجل حقوق مثل تلك الشعوب وجدت المؤسسات الدولية، هكذا تقول مواثيقها، وأي حل لا يقوم على هذه المقاربة يحمل معه انهياره قبل أن يبدأ تطبيقه.



أصحاب السعادة،

لا شك أن لبنان يعاني اليوم من حالة تعثر داخلي ومن الانعكاسات السلبية لملف النازحين. ومن موقعي كرئيس للجمهورية، أعمل جاهداً للحفاظ على الخيارات الوطنية الكبرى التي صانت الوطن منذ عقود، وحفظت صيغته، ونظامه الديمقراطي، وروح التعايش بين أبنائه.

إن جوهر الديمقراطية اللبنانية قائم على التوافق قبل أي شيء آخر، ومن هذا المنطلق، نعمل على تحقيق توافق واسع وتام من أجل البت بتشكيل الحكومة العتيدة، بالشراكة مع رئيسها المكلف. إن تجارب الماضي تظهر أن هذه العملية تتطلب وقتاً،

ومشاورات واسعة. ولكن، الظروف الضاغطة المحيطة بنا، والأزمات والتحديات الداخلية التي نعيشها، لاسيما على الصعيد الاقتصادي، لم تعد تسمح بالمماطلة، أو التشبث بمصالح الأطراف على حساب الوطن والشعب.

ولم يعد مسموحاً كذلك دفع كل الانجازات الداخلية التي تحققت في السنتين الماضيتين الى التهالك والتآكل،

اليوم، فيما العالم مبادر الى الوقوف بجانبنا، دعوتي الى الجميع من اجل تحمّل المسؤوليات والارتقاء الى مستوى التحديات الجسام، فنواجهها معا، ونعلي بنيان وطننا، معيدين اليه تألقه الاقليمي والدولي، ومطلقين فيه ومن اجله، من دون تردد، نهضة جديدة يستحقها ابناءؤنا، وهم امانة الحاضر للمستقبل.



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
مستقبلاً عميد
وأعضاء السلك
الدبلوماسي
ومدراء المنظمات
الدولية المعتمدين
في لبنان - القصر
الجمهوري بعددا

وإنّي من موقعي الجامع كرئيس للجمهورية، أقسمت يمين الحفاظ على وحدة الوطن واستقلاله، والساهر على احترام دستوره، عهدي الآخر جهداً في سبيل تغليب نقاط الالتقاء في ما بيننا، خصوصاً في توجهاتنا الوطنية الكبرى. لي في ذلك ارادةٌ لا تضعفها صعوبات، والتزامٌ يرسخه الدستور وما فيه من خيارات وطنية.

ومن خلال مؤسساتنا الوطنية والدستورية وحوارنا الصادق، نحن قادرون على اتخاذ القرارات الشجاعة والحكيمة في سبيل صون لبنان.

أصحاب السعادة،

أجدد تهنئتي لكم، ولدولكم، وشعوبكم بالعام الجديد، عسى أن يحمل لنا جميعاً الخير والطمأنينة، ولدول العالم كافة السلام والإزدهار.

كلمة الرئيس عون أمام السلك الدبلوماسي

2020/1/14



سعادة السفير البابوي المونسنيور جوزيف سبيتيري،
عميد السلك الدبلوماسي،
أصحاب السعادة،
حضرة ممثلي البعثات الدبلوماسية المعتمدة في لبنان،

إنها لمناسبة طيبة أن نلتقي مطلع كل عام، وفقاً لتقليد عريق يجمعنا، لتبادل التهاني بحلول العام الجديد، واستشراق آفاق الآتي من الأيام وما تحمله من تحديات وعناصر رجاء في آن.

وإذ أشكركم، سعادة القاصد الرسولي، على كلمتكم الطيبة وما عبّرتكم عنه، باسم أعضاء السلك الدبلوماسي، من تمنيات ومشاعر محبة وتضامن، لي شخصياً وللشعب اللبناني، أعرب عن أمني في أن يأتي العام الجديد، عليكم وعلى دولكم وقادتكم وشعوبكم بالخير والسلام.

وأخص بالذكر قداسة البابا فرنسيس، ورسالته القيمة في اليوم العالمي للسلام. فملفتُ اعتبار قداسته ان «السلام هو طريق الرجاء»، رجاء مشترك بين الشعوب في وجه الحروب والاضطهاد واللاعادلة؛ فالرجاء هو جوهر إيماننا، ونحن نرقد تحت التراب على رجاء القيامة. وإذا كان السلام هو رجاء الشعوب فهذا يعني انه جوهر حياتها. وليت

الذكرى المئوية الاولى لإعلان
«دولة لبنان الكبير» فرصة
لتجديد الالتزام بتحدي بناء
وطن يليق بالإنسان وكرامته
ويرتقي الى ما منحه الله من
عطية لأرضنا كي تكون رسالة

المتحكمين بمفاصل السلام العالمي يلتفتون الى هذه الحقيقة عند اتخاذهم قرارات قد تهدد السلم والاستقرار في بقع مختلفة من عالمنا. وإذا كان العالم كما يقول قداسته «لا يحتاج الى كلمات فارغة بل الى صانعي سلام منفتحين على الحوار» فلا شك أن البابا فرنسيس هو أولهم وأشجعهم، وله في قلوب اللبنانيين كل التقدير والمحبة.

أصحاب السعادة،

لقد تضافرت عوامل عدة، منها ما هو خارجي ومنها ما هو داخلي، لتنتج أسوأ أزمة اقتصادية ومالية واجتماعية ضربت لبنان؛ خارجياً كان للأزمات الاقتصادية في العالم انعكاسٌ سيء على اقتصادنا، أضيفت اليها حروب الجوار التي حاصرت لبنان وأغلقت بوجهه مده الحيوية وأسواق التصدير ولما تزل، ما أثر بشكل كبير على القطاع التجاري والصناعي والزراعي فيه، كما أفرزت أثقل أزمة على اقتصاده المنهك أصلاً وأعني أزمة النزوح التي أدخلت إليه ما يقارب نصف عدد سكانه الأصليين. وليكتمل المشهد جاء الحصار المالي الذي حدّ من انسياب الأموال من الخارج، وتسبب بأذى كبير للاقتصاد اللبناني وللسوق المالية. داخلياً، يدفع لبنان ثمن تراكم ثلاثين عاماً من سياسات اقتصادية ومالية خاطئة اعتمدت على الاقتصاد الريعي والاستدانة، على حساب الانتاج خصوصاً في ميدان الصناعة والزراعة، إضافة الى فساد وهدر في الإدارة على مدى عقود. منذ بداية هذا العهد شكّل الوضع الاقتصادي والمالي الهمّ الأكبر، فكان إقرار مراسيم استخراج النفط والغاز البند الأول على جدول أعمال الجلسة الحكومية الأولى، وتم وضع خطة اقتصادية وطنية شاملة، وأقرت مشاريع لتحديث البنى التحتية، وتمويلها من الجهات المانحة في إطار مؤتمر سيدر. إلا أن الخطط بقيت من دون تنفيذ. مالياً سعت بقوة لعودة المالية العامة لكنف الدستور وقانون المحاسبة العمومية، فأقرت 3 موازنات بعد 12 عاماً على انقطاعها وعلى الصرف العشوائي المخالف للدستور.

نعم، بذلت جهوداً كبيرة للمعالجات الاقتصادية ولكنها لم تأت بكل النتائج المأمولة لأن الوضع كان سيئاً والعراقيل كثيرة. وقد أدّى الضغط الاقتصادي المتزايد الى نزول الناس الى الشارع بمطالب معيشية محقة وبمطلب جامع لكل اللبنانيين وهو محاربة الفساد.

لقد شكّلت التظاهرات خصوصاً في بداياتها، فرصة حقيقية لتحقيق الإصلاح المنشود لأنها هزّت المحميات الطائفية والسياسية وقطعت الخطوط الحمر وباتت المحاسبة ممكنة، وأعطت دفعاً قوياً للقضاء فتحرك في أكثر من اتجاه، وأقرت الحكومة السابقة ورقة اصلاحات كان يستحيل اقرارها في السابق.

ولكن محاولات استغلال بعض القوى السياسية للتحركات الشعبية أدّت الى تشتت بعضها وإغراقها في راديكالية رافضة، وأفقدتها الوحدة التي انطلقت منها للمطالبة بإحداث التغيير، كذلك نمط الشائعات المعتمد من بعض الإعلام وبعض المتظاهرين، حرف بعض الحراك عن تحديد مكامن الفساد الحقيقي وصانعيه بصورة صحيحة، ولا زلت أعوّل على اللبنانيين الطيبين في الشوارع والمنازل لمحاربة الفساد.

من ناحية أخرى، تعامل الجيش والقوى الأمنية بحكمة كبيرة مع هذه الحركة الشعبية، فأمنوا أمن المتظاهرين وسلامتهم، وحفظوا حريتهم في التعبير، كما سعوا للمحافظة أيضاً على حرية المواطنين وحقهم في التنقل والذهاب الى أعمالهم ومنازلهم، وتمكنوا في النهاية من عدم السماح بقطع الطرقات.

لكن هذا الوضع فاقم الأزمة الاقتصادية كما انعكس سلباً على الوضع الأمني، وقد أدى الى ارتفاع معدل الجريمة بجميع أنواعها بعد أن كنّا حققنا تقدماً لافتاً في خفضه في العامين المنصرمين.

لقد كانت ولادة الحكومة منتظرة خلال الاسبوع الماضي، ولكن بعض العراقيل حالت دون ذلك. وعلى الرغم من اننا لا نملك ترف التأخير، فإن تشكيل هذه الحكومة يتطلب اختيار أشخاص جديرين يستحقون ثقة الناس والمجلس النيابي مما تطلب بعض الوقت؛ فالمطلوب حكومة لديها

برنامج محدد وسريع للتعامل مع الأزمة الاقتصادية والمالية الضاغطة، ومجابهة التحديات الكبيرة التي تواجه لبنان وكل المنطقة. وسنبقى نبذل كل الجهود الممكنة للتوصل الى الحكومة الموعودة، مقدمين المصلحة الوطنية العليا على أي اعتبار آخر.

أصحاب السعادة،

إضافة الى كل الصعوبات الحالية، لا تزال أزمة النازحين تضغط بكل ثقلها على جميع الصعد في وقت لم يتحمل المجتمع الدولي فعلياً مسؤولياته، لا في دعم العودة، ولا في دعم لبنان للتخفيف من تأثير هذا النزوح، فقدم بعض المساعدات للنازحين لم ينل لبنان منها الا القليل، مع كلام الإطراء للدور الانساني الذي يقوم به، وكلام سياسي عن ربط العودة بالتوصل الى حل سياسي.

لقد تفهمنا اسباب النزوح وقدمنا كل ما يمكن من تعاون ومساعدة طوال سنوات، ولكننا اليوم لا نفهم المواقف الضاغطة لعرقلة العودة، ويحق لنا أن نرسم علامات استفهام كبرى تجاه هذه اللامبالاة الدولية، خصوصاً بعدما حملت معي هذه الأزمة الى جميع المنابر الدولية والعربية، شارحاً كل الأعباء والتداعيات المترتبة عنها على لبنان.

ووسط كل هذه الأجواء الضاغطة، ثمة مؤشرات إيجابية نتوقعها في الآتي من الأيام مع بدء لبنان أعمال التنقيب عن ثرواته الطبيعية في مياهه الاقليمية، وهنا نجدد التأكيد على تمسكنا بحقنا باستثمار كافة حقولنا النفطية، ورفضنا لأي محاولة إسرائيلية للاعتداء عليها، وتشديدنا على ضرورة تثبيت الحدود البرية وترسيم البحرية، لما للأمر من فائدة على الاستقرار والهدوء، تأميناً لحقوق لبنان وللمناخ الاستثماري اللازم.

أصحاب السعادة،

على الرغم من أن العام 2019 انتهى بأزمة كبيرة، إلا أنه شهد محطات دولية مهمة للبنان، أولها تكريس وطننا مساحة تلاقٍ وحوار بين

الحضارات والديانات والثقافات، من خلال تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إنشاء «أكاديمية الإنسان للتلاقي والحوار» على أرضنا. فمع كل الغليان حولنا يتأكد أكثر فأكثر أن الانفتاح والحوار والتعرف إلى الآخر، هي أسس بناء السلام والاستقرار ومواجهة أفكار التطرف والعزلة والانغلاق. وتأتي أيضاً استضافة لبنان للمقرّ الاقليمي للمنظمة الدولية للفرنكوفونية في الشرق الأوسط، والذي نصبو إلى افتتاحه في بيروت بالتنسيق مع المنظمة، والبدء بعمله خلال العام الحالي، للتأكيد على دور لبنان في محيطه والعالم.

أصحاب السعادة،

قدر لبنان ورسالته أن يكون أرض سلام وحوار وتسامح، ولذلك وجب الحفاظ على الاستقرار والتعايش فيه، من هنا تمسّكنا بالقرار 1701 وبالقرارات الدولية والشرعية الدولية القائمة على العدالة والحق بتأمين استعادة حقوقنا وأرضنا ومنع التوطين في لبنان، وكذلك تمسّكنا بمبدأ تحييد لبنان عن مشاكل المنطقة وإبعاده عن محاورها لإبعاد نيرانها عنه من دون التفريط بقوة لبنان وحقه في المقاومة وقيام استراتيجية دفاعية تعزّز هذه الفرصة بالتفاهم بين كل اللبنانيين.

أصحاب السعادة،

إن لبنان يحيي هذا العام الذكرى المئوية الاولى لإعلان «دولة لبنان الكبير»، واني لوائح ان هذه المئوية ستشكل فرصة ملائمة، وسط جميع عوامل القلق وضبابية الرؤية، لإعادة اكتشاف دور لبنان ومكانته، واكثر: فرصة ملائمة لتجديد الالتزام من قبل جميع اللبنانيين بتحدي بناء وطن يليق بالإنسان وكرامته، ويرتقي الى ما منحه الله من عطية لأرضنا كي تكون رسالة، تتحقق بالفكر والعمل واراادة أبناء هذا الوطن.

كل عام وأنتم بخير
عاش لبنان!

كلمة الرئيس عون أمام السلك الدبلوماسي

2022/1/20



سعادة عميد السلك الدبلوماسي السفير البابوي المونسنيور جوزف سبيتيري،
أصحاب السعادة

يطيب لي أن أرحب بكم في القصر الجمهوري مع بداية السنة الجديدة، في
هذه المناسبة التقليدية التي حالت تداعيات جائحة كورونا دون حصولها في
العام الماضي.

وأشكر لكم التهاني القلبية التي نقلها باسمكم السفير البابوي، للبنان
وشعبه، ولي شخصياً، والتي أبادلكم إياها، متمنياً لدولكم وشعوبكم، الخير
والهناء والسلام والازدهار.

”

واسمحوا لي، سعادة السفير البابوي، أن
أخص بالشكر والعرفان، قداسة البابا
فرنسيس الذي يحمل لبنان في قلبه وصلواته
والذي خصّص وطن الأرز وشعبه في الأول من
تموز الماضي، بيوم تأمل وصلاة خاصة
بمشاركة رؤساء الطوائف المسيحية المشرقية،
كما جدّد بالأمس أمام السلك الدبلوماسي
المعتمد في الكرسي الرسولي، محبته لهذا
البلد وشعبه وتمنياته الصادقة كي يستعيد
عافيته، داعياً المجتمع الدولي إلى المساعدة
كي يبقى لبنان نموذجاً للعيش المشترك بين
كل أبنائه إلى أي طائفة انتموا.

إرادة اللبنانيين وتعلّقهم
بوطنهم لا بديل عنهما
وهم يتطلعون إلى أن تقفوا
إلى جانبهم فتحافظون
بذلك على وطن فريد
بتركيبته، مميّز بقدرات
شعبه، توّاق إلى الحداثة
والتطور
لا يريد إلا الخير والمحبة لكل
الدول الشقيقة والصديقة



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
مستقبلاً عميد
وأعضاء السلك
الدبلوماسي
ومدراء المنظمات
الدولية المعتمدين
في لبنان - القصر
الجمهوري بعداً

أجل، أصحاب السعادة، لبنان الذي يزرع اليوم تحت أعباء اقتصادية ومالية واجتماعية وانسانية صعبة أسس لها نظام سياسي ونهج مالي واقتصادي، وزادت من حدتها أزمة تفشي كورونا وأحداث من غدر الزمان، لبنان هذا يتطلع دوماً إلى أشقائه وأصدقائه في العالم ليعملوا على مساعدته كي يتجاوز الظروف القاسية التي يمر بها شعبه، وكي يبقى، كما أردناه دوماً، واحة سلام وأمان ومساحة حوار، لا سيما وأنه يحمل لدولكم وشعوبكم من دون استثناء، كل الخير والمحبة والرغبة الصادقة في أن تكون علاقاته معها، علاقات تعاون بناء واحترام متبادل وتفاعل ايجابي. ولبنان بطبيعته ليس ممرّاً أو موقفاً لما يمكن أن يسيء إلى سيادة دولكم وأمنها واستقرارها، ولا يشكل تدخلاً في شؤونها الداخلية، وخصوصاً الدول العربية الشقيقة التي وقفت دوماً إلى جانبه لاسيما في الظروف الصعبة التي مرّ بها ولما يزل.

أصحاب السعادة،

إنطلاقاً من هذا الحرص، الذي عبّرنا عنه مراراً وفي مناسبات مختلفة، يأمل لبنان أن تكون مواقف بعض الدول مماثلة لمواقفه، بحيث لا تستعمل ساحته ميداناً لتصفية خلافاتها أو صراعاتها الإقليمية، ولا تدعم فئات أو مجموعات منه على حساب فئات أخرى، بل تتعاطى مع جميع اللبنانيين من دون تمييز أو تفرقة، بحيث تساعد على المحافظة على ما يميّز أبناء هذا الوطن من خصوصية، كانت وستبقى، سرّ وحدتهم وتضامنهم، وأساس الاستقرار فيه، والذي، إن اهتز يوماً، فإن تداعياته لن تنحصر في داخله فقط، بل ستسحب على الخارج.



أصحاب السعادة،

لقد سارعت دولكم مشكورة إلى تقديم العون والدعم للبنان وشعبه في المحن التي أصابتهم لاسيما بعد الانفجار المدمر الذي وقع في مرفأ بيروت، وانعقدت من أجل ذلك مؤتمرات بمبادرة من الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون بالتنسيق مع الأمم المتحدة، وأظهرت دولكم من خلال التجاوب مع طلبات المساعدة والدعم، حرصاً غير مسبوق على إنقاذ لبنان واللبنانيين، فتدفقت المساعدات على أنواعها ولما تزل، ما مكّنا من مواجهة النتائج المؤلمة للكارثة التي حلت بعاصمتنا. إلا أنني أود صادقاً أن ألفت عنايتكم إلى أن بعض الجهات تجاوزت واجب التنسيق مع مؤسسات الدولة اللبنانية الجامعة، وتعاطت مباشرة مع جمعيات ومجموعات بعضها نبت كالفطر بعد انفجار المرفأ، وتعمل على استثمار هذا الدعم المادي والإنساني لأهداف سياسية وتحت شعارات ملتبسة، خصوصاً وأن لبنان على أبواب انتخابات نيابية، الأمر الذي يدفعني للدعوة الى ضرورة الحذر من هذه المجموعات، وحصر الدعم والمساعدة بمؤسسات الدولة، والهيئات والمنظمات الإنسانية والدولية التي أثبتت تجزّدها وحيادها والتزامها المواثيق الدولية التي ترعى حقوق الإنسان، ولا تمارس تمييزاً أو محاباة، أو تستغلّ الضائقة الاقتصادية الراهنة لاعتبارات ومصالح سياسية أو خاصة.

وفي هذا الإطار أحيي الجهد الاستثنائي الذي تقوم به منظمات الأمم المتحدة في لبنان، والهيئات الإنسانية العربية والدولية التي عملت ولا تزال للمساعدة انطلاقاً من مبادئها السامية القائمة على العدالة والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والسياسات المحلية.

أصحاب السعادة،

إني عازم، بالتعاون مع مجلس النواب والحكومة، وبما تبقى من ولايتي، على متابعة العمل على الرغم من كل العراقيل من أجل تحقيق الإصلاحات التي التزمت بها، والتي طالما دعت دولكم إلى تطبيقها لا سيما اعتماد خطة التعافي المالي والاقتصادي التي ستقرّها الحكومة اللبنانية خلال الاسابيع القليلة المقبلة في مجلس الوزراء الذي سيعود إلى الانعقاد بعد تعطيل قسري لم يكن له ما يبرره مطلقاً، وذلك تمهيداً لمناقشة هذه الخطة مع صندوق النقد الدولي لبدء مسيرة

النهوض من جديد، وذلك بالتزامن مع التدقيق المحاسبي الجنائي في حسابات مصرف لبنان والإدارات والمؤسسات والمجالس الأخرى، لتحديد أسباب التدهور المالي الذي أصاب لبنان، ومحاسبة المرتكبين والمقصرين الذين ساهموا من خلال الفساد الذي مارسوه طوال ثلاثة عقود والهدر والسياسات الاقتصادية والنقدية الخاطئة في تحكّم منظومة معروفة بمقدرات البلاد والتصرف بها بما يخدم مصالحها وممارسة سياسة استئثار بحماية داخلية وخارجية.

أصحاب السعادة،

بالتزامن مع العمل لتحقيق الإصلاحات المنشودة، سيكون لبنان في الربيع المقبل على موعد مع استحقاق دستوري وديمقراطي يتمثل بإجراء الانتخابات النيابية التي ستم في موعدها، وذلك كي يعبر اللبنانيون بحرية وشفافية عن خياراتهم الوطنية والسياسية، وكلّي أمل بأن اللبنانيين سيكونون على مستوى المسؤولية في إيصال إلى الندوة البرلمانية من سيعمل على تحقيق آمالهم وتطلعاتهم لغد أفضل وإرساء أسس نظام سياسي خالٍ من الاستئثار ولا تتولد منه أزمات لا حلاً لها من ضمنه، من هنا دعوتي إلى اعتماد اللامركزية الإدارية والمالية الموسّعة، وقد دعوت قبل أيام إلى طاولة حوار للبحث فيها وفي الاستراتيجية الدفاعية وخطة التعافي الاقتصادي، لكن بعض القيادات السياسية لم تستجب، ما دفعني إلى التمسك بالدعوة إلى الحوار لاقتناع ثابت لدي بأنه الطريق إلى الخلاص.

أصحاب السعادة،

إن لبنان وطن محب للسلام، ولم يكن يوماً معتدياً بل ضحية معتدين، وخير دليل على ذلك ما جرى ويجري في جنوبيه من اعتداءات إسرائيلية متواصلة براً وبحراً وجواً، ومن انتهاكات دائمة لسيادته واختراق لأجوائه لتنفيذ غارات جوية إسرائيلية على الأراضي السورية. وعلى الرغم أنه من حق لبنان الدفاع عن أرضه وسيادته بكل الوسائل المتاحة، فإنه التزم تطبيق القرارات الدولية لاسيما منها قرار مجلس الأمن الرقم 1701، وهو يتعاون من خلال جيشه مع «اليونيفيل» للمحافظة على الأمن والاستقرار في الجنوب، في وقت تواصل فيه إسرائيل تجاهل مندرجات هذا القرار. إلا أن هذا الالتزام بالقرار 1701 لا يعني الانكفاء عن

المطالبة بحق لبنان في ممارسة سيادته على أرضه ومياهه واستثمار ثروته النفطية والغازية. وأجّد اليوم أمامكم استمرار رغبة لبنان في التفاوض من أجل ترسيم حدوده البحرية الجنوبية على نحو يحفظ حقوقه في المنطقة الاقتصادية الخالصة وفق ما تنص عليه القوانين والمعاهدات الدولية ذات الصلة. إنني على يقين بأن الاستقرار في الجنوب لن يتعزّز إلا من خلال استقرار المنطقة، وهو أمر لن يتحقق إلا من خلال السلام العادل والشامل والدائم الذي أرسى قواعده مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت في العام 2002، ومن خلال قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس بحيث تتحقق عودة الفلسطينيين إلى أرضهم ويسقط نهائياً مخطط التوطين الذي يرفضه جميع اللبنانيين. وبالتوازي يأمل لبنان أن يعود الأمن والاستقرار إلى الدول العربية التي شهدت حروباً نتيجة الاعتداءات الإرهابية التي حصلت على أرضها، وفي مقدمة هذه الدول، الجارة الأقرب سوريا، بحيث يعود النازحون في لبنان إلى أرضهم وممتلكاتهم، خصوصاً أن لبنان ينظر بريبة إلى مواقف دولية تحول حتى الآن دون هذه العودة على الرغم من توقف القتال في مناطق واسعة من سوريا، ما يطرح علامات استفهام حول أسباب عرقلتها.

أصحاب السعادة،

لقد شئت في هذا اللقاء، وهو الأخير في ولايتي الرئاسية، أن أصارحكم بالكثير من المسائل التي تشغل بال اللبنانيين، ولوشئت التوسّع لما اتّسع الوقت، لكنني أعدكم أن لبنان النازف اليوم، قادر على تضميم جروحه واستعادة عافيته، لأن إرادة اللبنانيين، مقيمين ومنششرين صلبة، وتعلّقهم بوطنهم لا بديل عنه، لكنهم يتطلعون إلى أن تقفوا إلى جانبهم وتدعموهم فتحافظون بذلك على وطن فريد بتركيبته، مميّز بقدرات شعبه، تواق إلى الحداثة والتطور، وطن لا يريد إلا الخير والمحبة لكل الدول الشقيقة والصديقة وهو واثق أنكم سوف تبادلونه بالمثل، فلا تخيّبوا أمله بل ساعدوه، لأن لبنان بمجمعه التعددي نموذج عيش يحتذى. مرة أخرى أتمنى لكم شخصياً ولبلدانكم وشعوبكم الخير والهناء والطمأنينة عشتم، عاشت دولكم الشقيقة والصديقة، عاش لبنان!



3

القسم الثالث

كلمات الرئيس عون خلال افطارات في قصر بعبدا

فتح رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ابواب القصر الجمهوري في بعبدا، لاستضافة لبنانيين ومسؤولين على كافة المستويات ودبلوماسيين ايضاً، خلال شهر رمضان المبارك، واقام مآدب افطار تجسيداً لقيم هذا الشهر الفضيل وترسيخاً للعيش المشترك بين مختلف الطوائف اللبنانية، تطرق خلالها الى مواضيع وأمور كثيرة تواجه الشعب اللبناني.

كلمة الرئيس عون في حفل الإفطار في القصر الجمهوري

2017/6/1



أصحاب الفخامة والنيافة والسماحة
أصحاب المعالي والسعادة والسيادة،

يسرني أن نجتمع اليوم مع انطلاقة الشهر الفضيل، شهر الخير والبركة، حول مائدة الإفطار الرمضانية، بكل ما تحمل في وجداننا وفي ذاكرتنا من قيم ومحبة وتلاق، تعيدنا الى أيام الزمن الجميل، حيث كان تشارك الخبز والملح يربط الناس أكثر مما يربطهم عقد موقع. فأهلاً بكم في بيتكم، هذا البيت الذي أريد له أن يكون جامعاً لكل أبنائه ومفتوحاً لهم ساعة يحتاجونه.

أيها الحضور الكريم

يقول نابوليون «إن السياسة هي ابنة التاريخ، والتاريخ ابن الجغرافيا، والجغرافيا ثابتة لا تتغير»، وقدروطننا أن يكون جغرافياً وسط منطقة بركانية، إن استكانت حممها لفترة فلتثور لفترات، وما بين استكاناتها وثوراتها يُخطّ تاريخنا، مثقلاً بأحماله، مثخناً بجراحه، وأيضاً فخوراً بإنجازاته.

في العام 1967 بدأت موجة قاسية من تلك الحمم، لا نزال نعاني من تداعياتها حتى اليوم، مع الحرب الإسرائيلية واحتلال ما تبقى من فلسطين وتهجير أهلها، ثم الاتفاقيات التي افتقرت الى بعد النظر فأُسست الى صدامات مع الفلسطينيين بدأ على

”
خيار مسيرتي «لبنان اللبناني»
الذي لا شريك له في أرضه ولا
وصي على قراره
وهو وضعني في موقع
المصطدم الدائم مع اللعبة
الدولية وملتزميها



إثرها التشلّع يضرب جسم الوطن، وأخذ يتّسع ويتعمّق بدعم من الخارج، حتى سقط لبنان في أتون حرب على مدى 15 عاماً، كلفته أغلى الأثمان، بشراً وحجراً واقتصاداً.

في العام 84، عندما تسلّمت قيادة الجيش كان تشلّع الوطن في ذروته، كان هناك خمسة لبنانات، وكل منها مرتبط بدولة ما، ولا وجود للبناننا بينها، وأي عمل أمني نقوم به كان يصنّفنا في خانة فريق ضد آخر... يومها توجهت الى العسكريين بالقول «عليكم أن تختاروا بين أن تكونوا مرتزقة للعبة دولية أو جنوداً للوطن والهوية. خيارنا الوطن والهوية».

هذا الخيار هو الذي رسم مسيرة حياتي السياسية، «لبنان اللبناني»، الذي لا «شريك له في أرضه ولا وصي على قراره»، وهو الذي وضعني في موقع المصطدم الدائم مع اللعبة الدولية وملتزميها.

أيها الحضور الكريم،

لقد استعدت للحظات تاريخنا المؤلم لأقارن اليوم بالأمس، ليس لإثارة المشاعر لكن لأخذ العبر، فجغرافيتنا ثابتة ولا نزال في قلب البركان إياه، إلا أن لبنان هذه المرة استطاع أن يحمي نفسه منه ولم يسقط في أتونه، لأن ذاكرتنا التي حملت أحداث السبعينيات وما تلاها، قد أعطتنا المناعة، وعلمتنا أن وحدتنا الوطنية هي صمّام أماننا. نختلف في السياسة، نعم، نتجادل، نتنافس، نعم، ولكن سقفنا وحدتنا، ولا يجب أن نسمح لأي حدث أن يهدّدها. ومن غير المقبول ولا المسموح أن نسمع عند كل استحقاق سياسي أصواتاً تهدد، تصرّيحاً أو تلميحاً، بالعودة الى الحرب.

جميعنا جرّبنا الحرب، عشنا مآسيها ونزفنا من جراحها، وبعضها لم يختم حتى اليوم.. وجميعنا نعرف أن لا حل يأتي من خلالها سوى المزيد من التدمير. لذلك، يجب على ذاكرتنا أن تبقى حيّة كي لا تتكرر الأخطاء، وما سبق وقلته أول أيام حرب تموز أعيدته اليوم:

«سنوات من الحرب مع الخارج ولا ساعات من الاقتتال في الداخل».

ولتعزيز هذه الوحدة يجب سدّ الثغرات في نظامنا السياسي، وذلك من خلال إرساء حالة التوازن فيه، فنغنيه بجمع الإيجابي في خصائصنا بدلاً من أن نفقره بطرحنا السلبي منها.

بعد سقوط الأحاديات المجتمعية، الدينية منها والسياسية والعرقية، وبعد ما نشهده في العالم اليوم من تطرّف متبادل، حيث الغرب يعمّم على الإسلام تهمة الإرهاب والإسلام يتهّم الغرب بإطلاق وتغذية الإسلاموفوبيا، يبرز دور لبنان، وأيضاً الحاجة الى هذا الدور.

فلبنان، بمجتمعه التعددي، الذي يجمع كل الأديان والمذاهب، لا يزال محافظاً على توازن النظام وميثاقيته، حتى وإن كانت الانقسامات السياسية فيه تفسد هذه الصورة أحياناً عندما تتموّه بطابع ديني بينما هي سياسية في مضمونها وحقيقتها، ما يسمح له أن يكون النموذج لكل المجتمعات التي تلفظ الأحادية وتتلّس طريق التعددية.

إنّ لبنان لم يكن يوماً أرضاً لصراع الحضارات والثقافات والأديان، بل على العكس، كان دائماً أرض لقاء وتفاعل وحوار، لذلك هو الأقدر أن يكون في هذه المرحلة مركزاً لحوار الأديان وأن يلعب دوراً محورياً في إعادة وصل ما انقطع. وكلنا على يقين أنه إذا تشوّه وجه الإسلام ينتهى الشرق، وإذا هُجّر المسيحيون منه تندثر الروح المشرقية القائمة على التعددية والانفتاح والتسامح الديني، وتنتصر الأحادية العنصرية المدمّرة. لذلك علينا أن لا نستهن بدورنا أو نتهاون فيه، وهو الأقرب الى الرسالة منه الى الدور.

أيها الحضور الكريم

إن الهدف الأساسي لهذا العهد هو بناء دولة قوية، واستعادة الثقة كما يقول شعار الحكومة الحالية.

فالشعب اللبناني مقتنع أن الدولة فاسدة بجميع إداراتها، وهو لا يوليها أي ثقة.

إن الدولة القوية التي تتمتع بثقة المواطن والتي نتطلع إليها هي الدولة الصادقة بوعودها،



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلقي كلمة خلال
الإفطار
الرمضاني في
القصر الجمهوري
بعبدا

التي إن وعدت وفّت، وإن التزمت نفّذت،
الدولة التي تكرّس عملها لشؤون المواطن والموطن؛
فتبني اقتصاده، وتحفظ كيانه وسيادته واستقلاله، وتحمي حريّاته.
وإنجاز قانون الانتخابات، خلال الأيام الآتية، سيكون بداية استعادة الثقة
لأنه سيبرهن عن إرادة تحسين التمثيل الشعبي وجعله أكثر توازناً، أفقياً
بين مكونات الشعب اللبناني كافة، وعمودياً داخل كل مكّون بحدّ ذاته.

أيها اللبنانيون،
إن الدولة لا تُبنى بين ليلة وضحاها، ولا تُبنى أيضاً بإرادة فردية. الدولة
لن تقوم، والثقة لن تستعاد إلا بتضافر الإرادات الطيبة واجتماع النوايا
الصافية لما فيه مصلحة الوطن. وكل خطوة على هذا الطريق هي نجاح لنا
جميعاً، وأي تراجع هو فشل لنا جميعاً.
هي دعوة صريحة للجميع، أن تتقدّم مصلحة الوطن على كل المصالح
الأخرى، فتسهل عند ذاك كل الحلول.
رمضان كريم أعاده الله عليكم بالخير والبركة.

كلمة الرئيس عون في حفل الإفطار في القصر الجمهوري

2018/5/23



أصحاب الفخامة والنيافة والسماحة
أصحاب الدولة والمعالي والسعادة والسيادة،
أيها الحضور الكريم،
أهلاً بكم على مائدة الإفطار الرمضانية التي تجمعنا في كل عام مع حلول
الشهر الفضيل، شهر اليمن والخير والعطاء، شهر المغفرة والتسامح.
ومائدة الإفطار في الذاكرة هي دائماً مساحة اللقاء، تقرب البعيد تجمع
من تفرّق تغسل القلوب وتصفّي النوايا، فلنستلهم من فضائل هذا الشهر
الكريم ولنسج للتلاقي على مساحة الوطن.

أيها الحضور الكريم،
لجنة خلت وفي إفطار العام الماضي وعدت بإنجاز قانون للانتخابات، يكون
بداية استعادة الثقة، ويحسن التمثيل الشعبي ويجعله أكثر توازناً؛ أفقياً
بين مكونات الشعب اللبناني كافة، وعمودياً داخل كل مكّون بحدّ ذاته.

والوعد قد تحقّق، أقرّ القانون على مبدأ النسبية لأول مرة في تاريخ
لبنان، وجرت الانتخابات على
أساسه، وأنتجت مجلساً نيابياً
جديداً تمثّلت فيه غالبية القوى
السياسية؛ وجوه جديدة دخلت الى
المجلس وقوى سياسية تمثّلت للمرة
الأولى، فأهلاً بكم جميعاً في
مسيرة بناء الوطن والدولة.

”
خاض شعبنا الكثير من المعارك
التي فرّقته وشرذمته فلتكن
المعركة التي توحدته هي القضاء
على الفساد وهي معركة للبناء
لا للتدمير والانتصار فيها هو
لكل الوطن ولكل المواطنين

لقد راکمت تفاعلات الفترة الأخيرة، والخطاب الانتخابي المتفلّت أحياناً، بعض الأحقاد في النفوس، وساهمت في خلق جو من التوتر والشحن الطائفي والسياسي خصوصاً على مواقع التواصل الاجتماعي، لامس الخطوط الحمراء. إن الخطاب الحاد يجب أن يتوقف ولغة العقل يجب أن تعود، فالتحديات أمامنا كبيرة، داخلياً وخارجياً، ولا يمكننا أن نواجهها إلا بوحدة وتضامننا وبإعطاء الأولوية للمصلحة الوطنية، فتتقدم على أي مصلحة أخرى.

أيها اللبنانيون،

صخب التهديدات من حولنا يعلو اليوم، من إيران الى إسرائيل، ومن سوريا الى روسيا والولايات المتحدة، مع ما يرافقه من عقوبات اقتصادية وتهديدات أمنية، تجعل التحسب لكل النتائج أمراً أكثر من ملحٍّ ومطلوب في لبنان، المحاط بالحرّاق ونوايا العدو الاسرائيلي المبيتة. لذلك، علينا أن نحكم إغلاق كل الثغرات الممكنة التي يمكن أن تنفذ منها رياح العنف والاضطرابات، وعلى رأسها التشرذم، وتضارب المصالح والرؤى، تجاه ما نريده لوطننا وشعبنا.

إن الخطوة التالية بعد أن تشكلت السلطة التشريعية، هي السلطة التنفيذية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تقدر على مجابهة تلك التحديات؛ حكومة يمكنها التعامل مع الوضع الإقليمي والدولي مع المحافظة على الاستقرار الداخلي، حكومة تمضي بالإصلاحات وتضع نصب عينيها مكافحة الفساد وتحديث إدارات الدولة، وتسير بخطة اقتصادية تستكمل مسيرة النمو في الوطن ونهضته. من هنا، الجميع مدعو الى تسهيل تأليف الحكومة العتيدة في أسرع وقت ممكن، فالوضع الضاغط لا يسمح بإضاعة الوقت، ومعايير التأليف معروفة وليس علينا إلا الالتزام بها وتطبيقها.

أيها الحضور الكريم،

الاستحقاق الأهم الذي ينتظرنا هو الوضع الاقتصادي المتردّي بسبب



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلقي كلمة خلال
الافطار الرمضاني
في القصر
الجمهوري بعبدا

التراكمات والأزمات المتواصلة لعشرات السنين، أضف إليها تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وحروب الجوار. لذلك باشرنا العمل على وضع خطة اقتصادية تحدّد لنا مكامن الضعف والقوة، وتضع تصوّراً لمعالجة المشاكل القائمة، وهي قد أوشكت على الانتهاء.

ولكن أي خطة اقتصادية لن يكتب لها النجاح الكامل اذا لم نبادر إلى وضع أسس عملية لحل مشكلة النازحين السوريين المتفاقمة التي تولد أعطاباً في كل مفاصل الاقتصاد اللبناني، إضافة الى انعكاساتها الاجتماعية والأمنية على مجتمعتنا، وعلى مستقبل شبابنا.

إن وقت الكلام والتحذيرات من هذه المشكلة قد انتهى، وحن الوقت للانكباب الرسمي على وضع خطة حل عملية، تؤدّي إلى الهدف المنشود منها، وهو عودة النازحين الى المناطق الآمنة في بلادهم، وعدم انتظار الحل النهائي للأزمة السورية.

وبالتوازي علينا أن نبدأ معركة مكافحة الفساد والتي بدونها لن يبنى وطن ولن تقوم دولة ولن ينتعش اقتصاد؛ فهذه المعركة المؤجلة قد آن وأوانها، بعد

تشكيل السلطتين التشريعية والتنفيذية وفق إرادة الشعب اللبناني، وبعدها
اجتماع كل القوى على أنها أولوية.

لقد خاض شعبنا الكثير من المعارك السياسية التي فرّقتة وشرذمته،
فلتكن المعركة التي توحيده هي معركة القضاء على الفساد. وهي المعركة
الحقيقية الجديرة بأن تخاض وأن تعدّ لها كل الأسلحة، فهي معركة للبناء
لا للتدمير، والانتصار فيها هو انتصار لكل الوطن ولكل المواطنين.

فالفساد المستشري في الدولة هو الحاجز الأكبر أمام تحقيق أي تقدّم
فعلي، هو «الثقب الأسود» في قلب الاقتصاد والتنمية والنهوض، يبتلع كل
الجهود وكل محاولات الإنقاذ. والمقلق هو شرعنته وتقبّل المجتمع له.

وأساس الفساد هو في الإدارة، بحيث أصبحت بعض المؤسسات في الدولة
جمهوريات مستقلة في قلب الجمهورية، لا رقابة عليها ولا محاسبة، وتدار
وكأنها أملاك خاصة.

لا نريد لمكافحة الفساد أن تتحول شعاراً وكلاماً انتخابياً يندثر مع طلوع
الفجر، بل نريدها عملاً دؤوباً من كل المعنيين وجهوداً حازمة توصل إلى
المبتغى، إلى إدارة نظيفة نزيهة وشفافة.

لقد أجمعت كل القوى السياسية على أن القضاء على الفساد ضرورة ملحة
وأولوية، وها هي الانتخابات قد أنجزت ولا بد من الانصراف إلى التطبيق
العملي لمكافحة الفساد.

أيها اللبنانيون،

إن قطع دابر الفساد لن يتحقق بين ليلة وضحاها، ولكنه ممكن إذا توفّرت
الإرادة الصادقة والعزم الحازم لمواجهته، وهما متوفّران...

ومع بداية الشهر الفضيل، عهد علينا، ووعدنا لجميع اللبنانيين، أنه وقبل
أن يهل هلاله مجدداً في السنة القادمة ستكون دولتكم قد أنجزت خطوات
حاسمة على طريق اجتثاث الفساد من لبنان.

رمضان كريم أعاده الله عليكم بالخير والبركة.

عشتم وعاش لبنان

كلمة الرئيس عون في حفل الإفطار في القصر الجمهوري

2019/5/14



أصحاب الفخامة والنيافة والسماحة
أصحاب الدولة والمعالي والسعادة والسيادة،
أيها الحضور الكريم،
أهلاً بكم في شهر الخير والبركة،
أهلاً بكم على مائدة الإفطار الرمضانية التي تجمعنا في كل عام بكل ما
تحمله من تلاقٍ ومحبة ودعوة دائمة لنستلهم فضائل هذا الشهر الكريم.

أيها الحضور الكريم،
في بداية الشهر الفضيل في العام الماضي ومن على هذا المنبر بالذات قطعت
عهداً ووعداً لجميع اللبنانيين، بأنه «وقبل أن يهل هلاله مجدداً ستكون
دولتهم قد أنجزت خطوات حاسمة على طريق اجتثاث الفساد من لبنان».

نحن العصيّون على كل وصاية
علينا العودة إلى ضميرنا
الوطني والعمل بوحية
فننقذ أنفسنا بأنفسنا

عام مضى على ذلك الوعد، والكثير من
الخطوات الحاسمة قد تحققت على هذه
الطريق في أكثر من ميدان، ووعدني هذه
السنة بأننا سنتابع ما بدأناه، ومسيرة
مكافحة الفساد لن تتوقف مهما اشتدت
الضغوط وتشعبت المداخلات، لأنها حجر الزاوية في العملية الإصلاحية.

فالإصلاح، هو نهج وليس شعاراً، هو الركن الأساس في الحكم إن اردنا
الخروج من الموروث القاتل للوطن والدولة ولغد شبابنا وأحلامهم، قبل أن

يكون هذا الإصلاح إملأً من أحد بمعرض مساعدتنا على تخطّي أزمّتنا. إن الاستقرار السياسي والاستقرار الأمني قد تحققا، وكذلك الانتظام المالي بفعل تصميمنا على إنهاء مشروع الدولة بأركانها كاملة بعد طول انتظار، ويبقى الاستقرار الاقتصادي ووقف استباحة المال العام ومحاسبة مرتكبيه. إن التحدي اليوم أمام الحكومة في وضعها موازنة 2019 ليس فقط في الترشيح والتخفيض المقبول والمتوازن بل في قدرتها على توفير عنصرين لتحكي الأمانة التي تعصف بالوطن والشعب: أولاً، تحديد مكامن الخلل والهدر والفساد والقضاء عليها. ثانياً، تظهير الوظيفة الاقتصادية للموازنة بعد طول إنكار وغياب، لتبدأ بعدها معالجة حقيقية للعجز في شقيّه: المالي والتجاري، في ضوء اعتبار واحد: مصلحة الشعب العليا.

أيها الحضور الكريم،

لقد مرّ لبنان في عصوره بتجارب قاسية وأزمات حادة، سياسية وأمنية واقتصادية ومالية واجتماعية، منها ما هو من صنع أيدينا ومنها ما فرض علينا، ولكن شعبنا كان دوماً يتغلّب عليها بالتصميم والارادة والنضال والتضحية ووحدة الموقف. وهو اليوم يمرّ بأزمة اقتصادية ومالية واجتماعية صعبة، الكثير من أسبابها موروثة وثقيل، ولكنها مرحلية ونحن قادرون على تجاوزها إذا تعاوننا وتشاركنا في الانقاذ.

فإن لم نُضحّ اليوم جميعاً ونتخلص من بعض امتيازاتنا التي لا نملك ترف الحفاظ عليها، نفقدها كلّها، ونصبح لقمة سائغة على طاولة المؤسسات الدولية المقرضة التي سوف تفرض علينا وصفاً اقتصادياً ومالية قاسية وخاضعة لوصايتها وإدارتها المباشرة وفقاً لمصالحها الاقتصادية والسياسية، لا قدرة لنا على تحمّلها.

إن التضحية ستكون متوازنة ومتناسبة بين القوي والضعيف وبين الغني والفقير، فتتحقق العدالة في الموجبات وفي الالتزام وأيضاً في الألم المؤقت، ليخلص لبنان.



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلقي كلمة خلال
مائدة افطار في
القصر الجمهوري
بعيدا جمعت
مختلف
الشخصيات
اللبنانية
والدبلوماسية

المطلوب اليوم منا، ونحن العصيون على كل وصاية، العودة إلى ضميرنا الوطني والعمل بوحية قبل المصلحة الشخصية الآنية التي لن نجد إليها سبيلاً إذا استفحلت الأزمة ووصلنا إلى المحذور المرفوض منا، فننقذ أنفسنا بأنفسنا، ونقبل بالتضحيات المطلوبة إلى حين، ونتوقف عن الاعتصامات والاضرابات والتظاهرات وشلّ قطاعات العمل العامة والخاصة التي تعمق الهوة بين ما نسعى إليه وبين الواقع المرير.

وللإعلام دور كبير في هذا المرتجى من الآمال والجهود التي نقوم بها ونأمل ان يكون شريكاً أساس في الانتصار على الشائعات المغرضة والهدامة التي تطال أسس الدولة وخصوصاً الوضع النقدي والليرة، وشريكاً أيضاً في التوعية على المخاطر وفي شرح الحلول وتبيان ضرورتها.

إن الليرة بخير، ولا خطر يتهدّدها، والصعوبة التي نمرّ بها محلية ومحدودة، ونأمل أنه في العام القادم سنكون قد خرجنا منها وتحسّن وضعنا الاقتصادي ولم يبق من الحاضر إلا القليل.

أيها الحضور الكريم،

إن المراقب لمشهدية الاعتصامات والاضرابات المتّصلة لا بد وأن يتبادر الى ذهنه سؤال منطقي: أيعقل أن يرفض المواطن اللبناني المساهمة بأي شيء وهو يعرف جيداً الوضع الدقيق والمفصلي الذي يعيشه لبنان؟ أيعقل أنه فقد أي ارتباط بالمصلحة العامة وصار ما يهمه فقط مصلحته الضيقة والآنية؟

هكذا تبدو الصورة ظاهرياً، أما جوهر الصورة فينبئ بحقيقة مؤلمة، جوهر الصورة يقول إن هذا المواطن اللبناني، وعلى مر السنوات الماضية، قد فقد ثقته بدولته ولم يعد يشعر أنه معني بها. فالضرائب التي كان يدفعها يراها تشبه الحوّة، تذهب منه ولا تعود اليه بأي شيء، لا هو يسأل أو يحاسب ولا هي تعود، وتضيع ما بين هدر وفساد.

ومن هذه الصورة أتوجه إلى الحكومة بكلمة واحدة: أعيّدوا إلى اللبناني ثقته بدولته، أثبتوا له أن تضحياته لن تذهب سدى في مسالك الهدر والفساد الوعرة، عندئذ فقط نستعيد شعبنا الى وطنه.

أما أنتم أيها اللبنانيون

عندما ناديتكم يوماً بشعب لبنان العظيم كنت أقصد هذه القدرة على النهوض من الكبوات ومواجهة الواقع بتصميم وإيمان، ودحر المخاطر عن الوطن مهما كانت، والالتفات دوماً الى المستقبل وعدم الوقوع في الاحباط القاتل والسلبية العقيمة.

ويقيني اليوم، لا بل إيماني، أنكم ما زلتم وستبقون شعب لبنان العظيم.





4

القسم الرابع

كلمات الرئيس عون بمناسبة اعياد الجيش والقوى الأمنية

ابرز رئيس الجمهورية العماد ميشال عون تعلقه بالمؤسسة العسكرية التي عاش فيها معظم فترات حياته، فكان الاول من آب محطة ثابتة له للعودة الى المدرسة الحربية احتفاء بعيد الجيش وبتخريج الضباط، وخصوصاً في العام الاول من تسلمه مهام الرئاسة، بعد اكثر من سنتين من احتفال تسليم السيوف الى الضباط المتخرجين بفعل الشغور الرئاسي الذي كان سائداً. كما لم يغب الرئيس عون عن عيدي الامن العام وقوى الامن الداخلي، وتوجيه التحية للجهود التي يبذلونها للحفاظ على الامن والاستقرار في ربوع الوطن.

كلمة الرئيس عون في إحتفال عيد الجيش

2017/8/1



أيها الضباط المتخرجون،

ختمتم اليوم بنجاح مرحلة من حياتكم الدراسية لتبدأ حياتكم العملية، وقد شئتموها أن تكون في قلب المؤسسات العسكرية، وبذلك اخترتم أن تكونوا حماة سيادة الوطن واستقلاله، والعين الساهرة على أمنه وحرية شعبه وطمأنينته.

يكفيكم فخراً يا ضباط دورة المقدم الشهيد صبحي العاقوري، أنكم وسط التجاذبات السياسية، وخلافات الرأي، تشكلون صخرة الأمان لوطنكم وشعبكم، وقلوب اللبنانيين من كل الأطراف، والأحزاب، والفئات تظللهم. فليس هناك إجماع لبناني أوسع وأكثر صلابة من الإجماع حول المؤسسات العسكرية والأمنية. ولكم وللبنانيين أجمعين

في مثال المقدم الشهيد الذي سميتم دورتكم على اسمه، خير دليل على تضحياتكم الجسام، وذودكم عن الوطن الذي إئتمنتم على أمانه وسلامه حتى الشهادة.

تذكروا دوماً انكم أصحاب قسم
وحملة رسالة شرف وتضحية
ووفاء والأمانة التي تتسلمونها
اليوم هي أمانة شعب ووطن

إنّ الجندية، كما تعرفون من عقيدتكم العسكرية، ليست وظيفة إنما هي رسالة؛ فعندما يستبسل الجندي على الجبهة ويواجه الخطر بصدره، فهو لا يفعل ذلك طمعاً براتب أو برتبة، بل إيماناً منه برسالته وبدووره، وإدراكاً منه أن مسؤولية حماية أرضه وأهله تقع على عاتقه، حتى ولو كلفه ذلك حياته. ولكن، إذا كان الاستشهاد حاضراً في وعينا دائماً فهو ليس غايتنا، فنحن لا نقاتل لنستشهد، إنما لنحيا بكرامة وبأمان نحن وأولادنا وكل شعبنا. وإذا



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يقلد السيوف
للضباط
المتخرجين خلال
احتفال الأول من
آب بمناسبة العيد
الثاني والسبعين
للجيش اللبناني -
المدرسة الحربية

سقط منا شهداء في ساحات الشرف، فوعدنا لهم يكون دائماً أن نكمل المسيرة، دون أن ننسى من هم على عاتقهم، آباء وأمّهات وزوجات وأولاداً، فنؤمّن لهم العيش بكرامة في وطن حر آمن يطمئنون فيه الى يومهم وغدهم. هذا القسم لم يكن مجرد كلمات ردّتها عند التخرج وانتهى مفعولها بانتهاء الاحتفال، هذا القسم أصبح منذ ذاك اليوم جزءاً من ضميري ووجداني ورسم مسيرة حياتي، والوفاء به كلّفني الكثير الكثير من التعب والتضحيات، ولكنه منحني أعلى ما في الحياة، منحني راحة الضمير الحر. واليوم أنتم تقسمون اليمين إياه، فإن وفيتم به ستتعبون حتماً، ولكنكم تنامون مرتاحي الضمير، وإن تجاهلتموه قد تراحون جسداً ولكن حتماً ستتعبون ضميراً.... وكلّي ثقة بأنكم ستختارون نقاء الضمير وراحته.

أيها الضباط المتخرجون،

أيها العسكريون،

ليست المرة الأولى التي أخاطبكم فيها، بل لطالما كنتم أسرتي ورفاقي حين كنت في مواقع القيادة والقرار. ولكن للمرة الأولى أتوجّه إليكم قائداً أعلى



للقوات المسلحة. وتشاء الظروف أن يتزامن تخرجكم اليوم مع تحديات كبيرة ملقاة على عاتق المؤسسات العسكرية والأمنية لمواجهة أخطار الإرهاب والاعتداءات على لبنان. وقد نجحتم في تفكيك الكثير من الشبكات والخلايا الإرهابية، وتحقيق ضربات استباقية للارهابيين، واعتقال العشرات منهم. وآخر نصر للبنان، كان تحرير منطقة غالية من الحدود الشرقية من براثن التنظيمات الظلامية، وتثبيت الطمأنينة والأمان فيها. فيما نتطلع الآن إلى قواتنا المسلحة المتأهبة لتحقيق نصر جديد، وتحرير ما تبقى من أراضٍ استباحها الإرهاب لسنوات، وكلنا أمل بأن تسهم هذه التطورات في تسريع الكشف عن مصير رفاقكم المخطوفين منذ ثلاث سنوات ولا يزال مصيرهم مجهولاً، وفي تبريد قلوب أهلهم ومؤسستهم والبنانيين أجمعين.

وأؤكد أمامكم أنه لا تراجع أمام الإرهاب بجميع وجوهه وتنظيماته. والجيش على جهوزية دائمة لمواجهة، وكذلك مؤسساتنا الأمنية. وقد كان لبنان سباقاً في حربه على الإرهاب، فالجيش واجه الارهابيين في محطات متتالية ونجح في تعزيز الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، وتثبيت السلام على حدودنا الجنوبية، بفضل التفاف الشعب حوله، وتمسك لبنان بتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة. وعلينا أن نستثمر هذا الاستقرار، كمسؤولين سياسيين، في تحقيق نهضة اقتصادية يتوق إليها اللبنانيون.

أيها الضباط المتخرجون،

أيها العسكريون،

إن الاخطار التي تتهدد الوطن كثيرة، على الحدود وفي الداخل، وقد علمتنا تجربة السبعينيات أن الوطن لا يبقى موحداً إذا شلّ جيشه، فشل الجيش



رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون يتوسط
الضباط
المتخرجين خلال
احتفال الأول من
آب بمناسبة العيد
الثاني والسبعين
للجيش اللبناني -
المدرسة الحربية

هو شلّ للوطن، شلّ للأمن والاستقرار، شلّ للكرامة الوطنية.... فلا
تسمحوا لحملات التشكيك بالنيل من معنوياتكم، وكونوا على قدر
المسؤولية، ومناقبيتكم العسكرية كفيلة بحمايتكم من الخطأ.
أنتم درع الوطن، والتحديات التي تواجه وطننا ومجتمعنا تفرض أكثر من
أي وقت مضى أن تكونوا يداً واحدة، أنتم وكل إخوة السلاح في سائر القوى
الأمنية، وأن تعملوا معا للهدف نفسه: حماية لبنان، حماية حدوده، أمن
داخله، وسيادة القانون فيه.

المهام الصعبة قدركم جميعاً، والآمال المعقودة عليكم كبيرة، وثقة
اللبنانيين بكم لا حدود لها، فتذكروا دوماً انكم أصحاب قسم، وحملة
رسالة شرف وتضحية ووفاء، والأمانة التي تتسلمونها اليوم هي أمانة
شعب ووطن،
فحافظوا عليها،

عشتم، عاش الجيش، عاش لبنان!

كلمة الرئيس عون في العيد الثاني والسبعين للأمن العام

2017/8/26



أيها الحضور الكريم،

الاحتفال بالعيد الثاني والسبعين للأمن العام، اليوم يؤكد على الاستمرار في مسيرة تطور لمؤسسة من مؤسساتنا الامنية عملت على الارتقاء بنفسها وأدائها وجهوزيتها الدائمة، فأضحت نموذجاً يحتذى به. ومع كل الأعباء الثقيلة التي أقيت على عاتق الأمن العام في السنوات الماضية نتيجة النزوح السوري إلى لبنان ومخاطر الارهابيين، نجحت قيادة هذا الجهاز في الاضطلاع بمسؤولياتها بنجاح وحرفية يشكّلان مصدر فخر لنا جميعاً.

لذا يسرّني في هذه المناسبة أن أتوجه بالتهنئة إلى هذه المؤسسة، قيادة وضباطاً ورتباء وعسكريين، وأن أدعوهم إلى مواصلة مسيرة نجاحهم في مسؤولياتهم الأمنية، حفاظاً على الاستقرار والسلام في وطننا.

”

لقد سقط منكم شهداء وأنتم تؤدون واجبكم، وشهد الجميع على انجازاتكم خصوصاً في كشف الخلايا الإرهابية، وإحباط محاولات الإرهابيين للمساس بالسلام الأهلي ومقومات الاستقرار والعيش المشترك.

أعدكم بأن أظل إلى جانبكم
كقائد اعلى للقوات المسلحة
كي يعود لبنان نقطة الضوء
والإشراق والتميز في هذا الشرق
وعلى مساحة العالم

ولا بد لي في هذا السياق أن أنوه بالدور الأمني والوطني الكبير الذي يضطلع به المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم، والنجاحات المتتالية التي حققها بمهام حساسة وملفات أمنية دقيقة شهد لها الجميع، كما أنوه بعزمه الدائم لمواجهة التحديات وتذليل الصعوبات خدمة للأمن واستقرار المجتمع والوطن.



إن ثقة السلطة السياسية كبيرة بكم ، ويجب أن تشكل حافظاً لكم لمزيد من العطاء ولتطوير قدراتكم واستمرار جهوزيتكم للقيام بالمهام المتزايدة والجسيمة الملقاة على عاتقكم وسط العواصف والحروب، والأزمات المحيطة بوطنكم، وتربص الإرهابيين به.

أيها الحضور الكريم،

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يستعرض سرية
من الامن العام مع
مدير عام الامن
العام اللواء عباس
ابراهيم خلال
الاحتفال المركزي
للأمن العام في
عيده الثاني
والسبعين

يتزامن هذا الاحتفال، مع مشاعر فخر واعتزاز بقواتنا المسلحة ومؤسساتنا الأمنية تسود شعبنا الذي يتهياً لاحتفال وطني قريب بتحرير بقعة غالية على حدودنا الشرقية من التنظيمات الارهابية وإعادة الأمن والاستقرار إليها. من هنا، أوجّه باعتزاز تحية فخر إلى رفاقكم العسكريين الذين أخرجوا من ظلمة الجرود فجراً، وانحني أمام تضحياتهم وشهادتهم وجرحاهم الذين بلسموا جرح الوطن النازف. وكما تحررت جرود عرسال والقاع ورأس بعلبك، نتطلع كذلك بعزم وثبات إلى تحرير ما تبقى من أرض الجنوب من الاحتلال الاسرائيلي، ليكتمل فرحنا ونكمل ما نقص من سيادة لبنان.

أيها الضباط والرتباء والعسكريون في الأمن العام،

هنياً لكم هذا العيد، وهنيئاً للبنان بكم. كونوا دائماً متيقظين مما يحاك في ظلمة العقول والخفايا. مهمتكم مع إخوة السلاح في باقي القوى الأمنية، أن تحصنوا سلام لبنان، وأمن المجتمع، ورسالة وطنكم الحضارية. ولطالما نجحتم في تحقيق هذه المهمة بتضحياتكم وسهركم. أقدر جهودكم وأعدكم بأن أظل إلى جانبكم من موقع مسؤوليتي كقائد أعلى للقوات المسلحة، كي يعود لبنان نقطة الضوء والإشراق والتميز في هذا الشرق وعلى كامل مساحة العالم. عشتم وعاش لبنان!



كلمة الرئيس عون في افتتاح المعرض التاريخي لمناسبة العيد الـ 157 لتأسيس قوى الأمن الداخلي

2018/6/9



ايها الحضور الكريم،

عندما ننظر الى الوراء، لنحو 157 سنة، نرى ان الظروف التي نشأت فيها قوى الامن الداخلي لم تكن دائماً مريحة، ففيها نكسات كما فيها نجاحات. من بداياتها في ظل الحكم العثماني، ثم في مرحلة الحرب العالمية الاولى حيث تعرّضت الى هزّة كبيرة وقد ساهمت المجاعة في تفرق عناصرها. وفي العام 1920 عاد تمرينها على يد الضباط الفرنسيين. من

هنا وما بعد تكونت قوى الامن الداخلي بشكل ثابت واصبحت في تقدم مستمر الى ان وصلنا اليوم الى هذه المرحلة التي تتميز بالتكنولوجيا والعلم والاستمرارية.

لسنا بيّاسين بل نسير امام
شعبنا ولدينا ملء الثقة ان اي
ازمة نعيشها سنخرج منها

والاهم هو انها تؤمن استمرارية الحفاظ على الامن، فهي تسهر ليلاً ونهاراً. ونحن نهنيء في المناسبة جميع القوى الامنية وخصوصاً التي تقوم بمكافحة الجريمة، على نجاحاتها الدائمة. فليس عندنا جريمة اليوم الا ويلقى القبض على المجرم الذي ارتكبها، ضمن 24 ساعة كحد اقصى واستثنائياً 72 ساعة.

هذا الامن الفعّال يجب ان يستمر على الدوام. وانا اعرف ان القيميين على القوى الامنية قادرين على تحقيق ذلك، وهم مندفعون في سبيل خدمة الوطن. ومن جهتنا، فقد اعطينا الجيش القوة اللازمة والغطاء اللازم، فقام بدوره على سلسلة الجبال الشرقية حيث طهر المنطقة من الارهابيين. واليوم هناك تعاون وتنسيق بين الجيش وقوى الامن للحفاظ على الاستقرار والامن في لبنان.



ان الامن والاستقرار هما
الاساس للازدهار، فإذا
لم يكن هناك من امن
واستقرار لا يأتي سائح
ولا يُبنى مصنع، ولذلك
فاننا نعمل على الدوام
من اجل تثبيت الامن
والاستقرار في لبنان.
ونحمد الله ان الامن
مستقر الا ان قليلين هم
الذين ينتبهون اين كنّا

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يفتح معرضاً
تاريخياً بمناسبة
العيد الـ 157
لتأسيس قوى
الأمن الداخلي

واين اصبحنا. فالقضايا اليوم التي تشغل المجتمع اللبناني تشرد به باتجاه
اجواء نفسية متشائمة بينما الوضع ليس متشائماً ابداً. ان الامن مستتب،
والمواقف السياسية سليمة جداً سواء على مستوى الخارج او الداخل، لكننا
لا نسمع في بعض الصحف الا الاخبار السيئة وهي تُبنى على امور تافهة.
ونحن نأمل ان نتساعد جميعنا مع الاعلام في مسح الصورة المتشائمة عند
الشعب اللبناني. نقول له اننا سنقوم بتنفيذ امر ما، فيردون علينا انكم لن
تقدروا. نقوم بتنفيذها، فيردون انها لن تُتج... من اي اتي هذا الرفض
النفسي القائم؟

ان الامن والاستقرار ليسا كافيين، وعلينا اراحة الناس نفسياً،
والاعلام مسؤول عن ذلك في الطليعة، لأنه اذا بدأنا بالتشاؤم لدى
كل خطوة نقوم بها، فهذا دليل اننا شعب فقد الثقة بنفسه وهو غير
قادر على الخروج من ازماته. نحن نطمئن جميع اللبنانيين اننا معكم.
اعيدوا الثقة بانفسكم وقدرتكم على متابعة حياتكم واعمالكم. كل
الشعوب تمر بازمات لكن الازمات لا تُذلل اذا ما يُنسى شعب. نحن لسنا
بيئسين، بل اننا نسير امام شعبنا ولدينا ملء الثقة ان اي ازمة
نعيشها سنخرج منها.

كلمة الرئيس عون في إحتفال عيد الجيش

2018/8/1



أيها الضباط المتخرجون،

مع رفع يمينكم وتلاوة قسمكم، تبدأ مرحلة جديدة في حياتكم، الأولوية فيها دوماً للوطن، ستبذلون خلالها الكثير من العرق وربما الدماء، وستقدمون الكثير من التعب والتضحيات؛ فهذه رسالتكم، وهذا قدر الأبطال.

”

لباسكم العسكري قوة
اطمئنان لشعبكم واهلكم
ولتكن حياتكم العسكرية
تجسيدا عمليا للقسم الذي
تتعهدون به

لقد اخترتم أن تحمل دورتكم اسم «فجر الجروود»، وفي رمزية هذا الاسم عبر ومسيرة حياة. فتلك الجروود التي خيم عليها ليل الإرهاب طويلاً وسالت على أرضها دماءً وسقط شهداء وعانى مخطوفون حتى الشهادة، وبكى أهل وأحبة،

قد بزغ فجرها في النهاية بسواعد أبطال، وقرار قيادة، وبسالة تضحيات حرّرت الأرض وطهرتها من الإرهاب فصانت كل الوطن.

وقد أكدت العملية العسكرية النوعية التي قام بها الجيش للقضاء على الإرهابيين، والتي أجمع العالم بأسره على حرفيتها ودقتها، على أهلية مؤسستنا العسكرية واكتسابها ثقة دولية، وإيمان أبنائها بدورهم الجوهري في الدفاع عن وطنهم، وبأنهم في النهاية خشبة الخلاص له وسط العواصف والاضطرابات.

فتحية من على هذا المنبر، إلى شهداء «فجر الجروود» وهم ساكنون دوماً في بالنا ووجدان الوطن، ولاسيما العسكريين الذين تمت استعادة



جثامينهم بعد اختطافهم على أيدي أبناء الظلام، ليحتضنها تراب الوطن
أيقونة للبطولة والحرية.

أيها العسكريون،

تؤكد الأحداث والأيام والحقبات، أن الجيش يظل المرجعية الأكثر ثباتاً عند
الأزمات. ففي أوقات الحرب، يحفظ الحدود، ويصون الأرض والكرامة
والسيادة، ويرمم التصدع في جدار الوحدة والعيش المشترك. وفي السلم، له
الفضل في حفظ الأمن ومكتسبات الاستقرار، وتطلعات اللبنانيين.

وعهدي للجيش أن أكون دوماً إلى جانبه وجانب قيادته في سعيها إلى
تحسينه، وتطوير قدراته القتالية، وتسليحه بأحدث العتاد والمعدات
والتجهيزات، ليكون على الدوام على قدر المهمات التي يقوم بها والتي
تنتظره في المستقبل، بالتوازي مع ورشة العمل والمهام التي تنتظر
الحكومة العتيدة، في معركة بناء الوطن.

فلا يمكن الانتصار في هذه المعركة إن لم تلتق كل الارادات على هدف
واحد، تبذل لأجله التضحيات. فلا انتصار في معركة ضاع فيها الهدف
وبداً إطلاق النار داخل الخندق. وهدفنا اليوم وفي المرحلة المقبلة، هو
النهوض بالوطن والاقتصاد، وقطع دابر الفساد، وقيام الدولة القوية
والقادرة، وإغلاق ملف النازحين بعودتهم الآمنة إلى بلادهم، لاسيما وأن
مطالبنا المتكررة في هذا المجال، قد لاقت صداها الايجابي أخيراً في دول
القرار، التي نشهد تحولاً أساسياً في مواقفها لتصبح متناغمة مع التوجه
اللبناني ودعوتنا إلى إعادة النازحين إلى أرضهم.

ولا بد في هذا المجال من التعبير عن امتنان لبنان للمبادرات التي تهدف
إلى اعتماد اجراءات عملية تؤمن عودة آمنة للنازحين. وعلينا ملاقاتها
بجهوزية تامة بما يحقق الهدف المنشود منها.

كل هذه الأهداف المذكورة يمكن تحقيقها إذا صدقت النوايا وتضافرت
الإرادات وانخرط كل مواطن في ورشة الإصلاح والتنمية، وبات خفيراً وحسيباً
لأداء من أوكلمهم شؤون حياته، وحلم العبور بلبنان إلى ضفة الحداثة والتطور.

أيها الضباط المتخرجون،
أيها اللبنانيون،
تحقق في الفترة الأخيرة
إنجاز انتظرنه لسنوات،
وهو إجراء الانتخابات
النيابية وفق قانون عصري
توافق عليه اللبنانيون، وفي
أجواء ديمقراطية وسلمية
مشهود لها. وأفضت هذه
الانتخابات إلى التعبير عن
صوت الشعب الذي اختار



ممثليه، فعكست نتيجة اقتراحه إرادته الحرّة، وعليه الآن أن يراقب
أداء من أوصلهم إلى قبة المجلس النيابي، ليطبّق أفعالهم على وعودهم
وبرامجهم.

وصوت اللبنانيين الذي تمثل في مجلس النواب، يجب أن ينعكس أيضاً
على تشكيل الحكومة العتيدة. وكلنا تصميم في هذا الإطار ألا تكون فيها
الغلبة لفريق على آخر، وألا تحقق مصلحة طرف واحد يستأثر بالقرار
أو يعطل مسيرة الدولة. فعزمنا واضح، وهو أن تكون هذه الحكومة
جامعة للمكوّنات اللبنانية، دون تهميش أي مكوّن، أو إلغاء دوره، ودون
احتكار تمثيل أي طائفة من الطوائف.

وإذا كان بعض المطالب قد أصرّ حتى الآن تشكيل الحكومة، في مرحلة
دقيقة ومليئة بالتحديات بالنسبة إلى لبنان، فأود هنا أن أجدّد تأكيد
عزمي، بالتعاون مع دولة الرئيس المكلف، على إخراج البلاد من أزمة
تأخير ولادة الحكومة، مراهناً على تعاون جميع الأطراف وحسبهم الوطني،
لأن أي انكفاء في هذه المرحلة من تاريخنا المحاطة بالأعاصير وصفقات
القرن، هو خيانة للوطن وآمال الناس الذين عبّروا في صناديق الاقتراع
عن خياراتهم وتطلعاتهم. وأنا ملزم بحكم مسؤولياتي كرئيس للجمهورية،
على احترامها وعدم السماح بالتنكر لها.

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلقي كلمة بمناسبة
العيد الثاني
والسبعين للجيش
اللبناني وتقليد
السيوف للضباط
المتخرجين-
المدرسة الحربية

أيها الضباط المتخَرَّجون،

تذكروا أن لباسكم العسكري هو قوة اطمئنان لشعبكم واهلكم، ومصدر الثقة والأمان لكل اللبنانيين، إن ضاع دوره ضاع الوطن. فحافظوا على قدسية بزتكم ولا تسمحوا أن يشوهها أي إغراء. ولتكن حياتكم العسكرية تجسيدا عملياً للقسم الذي تتعهدون به اليوم، القيام بالواجب كاملاً طوال ما أعطى الله من حياة، دفاعاً عن الوطن ارضاً وشعباً.

أيها العسكريون،

ما زال دوركم كاملاً في حماية جنوبنا من أطماع إسرائيل، بالتعاون الكامل والمنسّق مع القوات الدولية. وقد ساهمتم في الحفاظ على التزامات لبنان، ولا سيما في تطبيق القرار الدولي 1701، فيما إسرائيل لا تزال تنتهك هذا القرار، وتحتل قسماً من أراضينا. لكن، كل محاولاتنا لن تحول دون عزمنا على المضي في الاستفادة من ثروتنا النفطية، وقد بتنا على مشارف مرحلة التنقيب، التي ستدخل لبنان في المستقبل القريب إلى مصاف الدول النفطية.

أيها الضباط المتخَرَّجون،

كونوا القدوة بأخلاقكم وسلوككم والتزامكم وانضباطكم، فبالانضباط والمناقبية تصان المؤسسات، تماماً كما يصون الالتزام بالقوانين المجتمعات.

وإلى أهلكم اقول: يحق لكم اليوم أن تفخروا وأنتم ترون أبناءكم يتسلمون الأمانة، أمانة الحفاظ على الأرض والذود عن الوطن مهما غلت التضحيات.

أشارككم الفخر والعنفوان، وأشارككم أيضاً الآمال المعقودة على أبطال جيشنا كما على كل شبابنا، فهؤلاء هم لبنان الاتي، وبهمّتهم سيبزغ فجر الوطن.

عشتم، عاش الجيش، وعاش لبنان!



كلمة الرئيس عون في إحتفال عيد الجيش

2019/8/1



أيها الحضور الكريم،

هنا في مدرسة الوطنية، حيث تنصهر القلوب بالمبادئ والعزم والإرادة، نقف مرة جديدة أمام دفعة من شباب قرّروا سلوك درب الصعب في حياتهم العملية،

والدرب صعب لأنها ليست مهنة كسائر المهن ولا يمكن حتى اختصارها بمهنة، فالجندية حياة وطريقة عيش، وهي الوحيدة التي ترتبط تسميتها الوظيفية بالحياة، فيقال الحياة العسكرية.

أيها الضباط الخريجون،

لا شك أن الخيارات كانت أمامكم عديدة، ومروحة الاختصاصات واسعة، غالبيتها قد تكون أسهل وأكثر راحة، وربما أفضل من نواح عدة. ولكن اختياركم الحياة العسكرية، إن دلّ على شيء فعلى شجاعة وإقدام وروح معطاءة ووطنية صافية.

وفي أحيائكم اليوبيل الماسي للاستقلال واختياره عنواناً لدورتكم تؤكّدون التزامكم صون الوطن والدفاع عن استقلاله وسيادته مهما غلت التضحيات.

ومع رفع يمينكم وتلاوة قسمكم ستبدأون مسيرة حياة فيها الكثير من التعب والتضحيات وفيها أيضاً الامتحان

”

لا ينفع لبنان أن يستحضر
البعض لغة الماضي وممارساته
عازفاً على وتر الحساسيات
وطاعناً في صميم إرادة العيش
المشترك ومتطلباته

الحقيقي لتلك الميّزات، فإن نجحتم ستريحون راحة الضمير النقي والحر، ومن تجربتي أقول لكم إنه الربح الأثمن، فاسعوا لتحصلوا عليه.

لقد أثبت جيشنا الوطني على مر السنوات والأزمات أنه فوق المصالح والتجاذبات، وأنه ضمانه الوطن. وهو قد حقق خلال السنتين الماضيتين مكاسب وإنجازات يُشهد له بها، فحرّر جروودنا الشمالية والشرقية من الإرهاب، وتمكّن هو وسائر القوى الأمنية، وبعمليات استباقية نوعية، من القضاء على معظم الخلايا النائمة للإرهابيين وشلّ حركتهم، محققين للبنان أمناً ثميناً تسعى إليه جميع الدول. هذه الانجازات تتطلب كل الوعي والحكمة للمحافظة عليها، وهي تستكمل بإبقاء العين ساهرة على حدودنا الجنوبية، مع وجود عدو يتربص بنا وينتهك باستمرار القرارات والمواثيق الدولية وخصوصاً القرار 1701، وتُدعّم أيضاً بثبوت الأمن والاستقرار في الداخل؛ فالأمن خط أحمر ولا تهاون مع أي محاولة للتلاعب به، فشعبنا يستحق أن يعيش بأمان ويمارس كافة حقوقه بحرية ومن دون خوف في أي منطقة كان من لبنان، أضف الى ذلك أن الأمن هو الركيزة الأساس لأي ازدهار وأي نهضة، فلا اقتصاد يقوم في بلد أمنه مهتز.

أيها الضباط الخريجون

أيها العسكريون،

من هذا الصرح الذي لطالما خرّج أبطالاً قدموا للوطن أثمن ما لديهم، أتوجه اليوم لكل أبناء السلك العسكري،

نحن يا رفاق السلاح لسنا أبناء مهنة أو وظيفة، وإن كنا نعيش من راتب ونتكئ على تقديرات ممنوحة لنا وهي حقنا، ولكننا في أساسنا وجوهنا أبناء قسم وأبناء الشرف والتضحية والوفاء، أقسمنا يمين القيام بالواجب كاملاً للدود عن الوطن وحمايته. والأخطار التي يتعرض لها الوطن ليست بالضرورة عسكرية فقط، فالأخطار الاقتصادية أشد قساوة وأشد فتكاً، وهي أخطر ما يعاني منه لبنان اليوم، وتطال الجميع. فهل ننكفئ أمامها؟ هل نتركه لمصيره؟ هل نرفض تضحية بسيطة ببعض المكتسبات ونحن الذين لم نبخل بها بالدم وبالحياة؟

يمرّ لبنان بأزمة اقتصادية ومالية واجتماعية قاسية، بعض أسبابها فرضته حروب المنطقة والوضع الاقتصادي العالمي، وبعضها الآخر نتيجة سنوات وسنوات من تراكم الأخطاء، ولكننا قادرون على تجاوزها وإنقاذ الوطن من براثنها إذا عقدنا العزم على ذلك.

والتضحية المرحلية مطلوبة من كل اللبنانيين بدون استثناء لتنجح عملية الانقاذ، فإن لم نُضَحّ اليوم جميعاً ونرضَ بالتخلي عن بعض مكتسباتنا فإننا نخاطر بفقدانها كلها، حين يصبح وطننا على طاولة المؤسسات الدولية المقرضة وما يمكن أن تفرضه علينا من خطط اقتصادية ومالية قاسية. وفي الأزمات يظهر معدن الشعوب، وكلي ثقة بصفاء معدن شعب لبنان العظيم وبقدرته على مواجهة الواقع بعزم وصلابة، والنهوض من الكبوات.

أيها الحضور الكريم،

لا ينفع لبنان في هذه المرحلة أن يستحضر البعض لغة الماضي، وممارساته، عازفاً على وتر الحساسيات، وطاعناً في صميم إرادة العيش المشترك ومتطلباته، التي ثبتها اتفاق الطائف.

إن كل ممارسة من هذا النوع، إن كان في السياسة أو في الإدارة، تؤدي الحياة الوطنية، وتهدد بإبطاء مسيرة النمو والخروج من دوامة الأزمة الحالية، ويجب أن تتوقف في الحال. فاتفاق الطائف الذي التزمتم بتطبيقه في خطاب القسم، والتزمت به الحكومة كذلك في بيانها الوزاري، يشكل مظلة لنا لحماية الميثاق الوطني، عبر صون حقوق الجميع، وإحقاق التوازن بين مختلف شرائح المجتمع ومكوناته. ولا يمكن بالتالي لأي ممارسة أو موقف، أن يناقضا روحيته.

أيها العسكريون،

كونوا أكيدين، انني من موقعي ووفقاً لمسؤولياتي، سأسهر على الدوام لتبقى حقوقكم مصانة وكراماتكم محفوظة، كما تحفظون كرامة الوطن بتضحياتكم.



رئيس الجمهورية العماد
ميشال عون قبيل بدء
احتفال العيد الرابع
والسبعين للجيش
البناني وتقليد السيوف
للضباط المتخرجين-
المدرسة الحربية

هنيئاً للجيش، لذوي الضباط الخريجين وللبنان واللبنانيين هذه
المناسبة العزيزة، التي نذكرنا بأن للوطن سياجاً، وللشباب قدوة،
وللأمن عيوناً ساهرة واردة لا تلتين.

عشتم، عاش الجيش، عاش لبنان!

كلمة الرئيس عون في إحتفال عيد الجيش

2020/8/1



أيها الحضور الكريم،

كان مفترضاً أن تجمعنا هذه الكلية مرة جديدة ليقف أمامنا في ساحتها شبّان من خيرة الشباب، ينتظرون بتلهف أن تتطلق حناجرهم مردّدة «والله العظيم»، وهي تقسم يمين القيام بالواجب كاملاً حفاظاً على علم البلاد وذوداً عن الوطن، إلا أن ظروف الحجر الصحي التي يفرضها تفشي وباء كورونا حالت للأسف دون ذلك.

”

أيها الضباط الخريجون،

اخترتم لدورتكم اسم «اليوبيل الماسي للجيش»، تخليداً للعيد الخامس والسبعين لجيشنا. بعد أن اختار زملاؤكم السنة الماضية تخليد العيد الخامس والسبعين للاستقلال. نعم

استقلالنا وجيشنا ولداً معاً، بفارق زمني بسيط، ترافقا وعاشا حلو الأيام ومرّها، وسعى الجيش جاهداً، وبكل ما أوتي، طوال تلك السنوات أن يحفظ الاستقلال ويحميه من كل المتربصين به.

خمسة وسبعون عاماً مضت، كانت لجيشنا فيها محطات مجيدة وحقق انتصارات مذهلة وبإمكانات محدودة، ولكنه أيضاً عاش محطات مرهقة؛ أضنته حروب الآخرين على أرضنا وعليه، شرذمته حروب الداخل، أضعفته قوة الميليشيات، ومورست عليه شتى أنواع الابتزاز، ولكن ولاءه

أنا ابن هذه المدرسة تعلّمت
منها أن الاستسلام ممنوع
وتعلّمت منها أن نحفر الصخر
لنفتح طريقاً وأن نسير بين
الألغام لننقذ جريحاً

للوطن كان دوماً الصمغ الذي يعيد التحامه، ومناقبيته كانت الدرع الذي يحميه من الانزلاق. وقد علمتنا تلك التجارب القاسية أن الجيش هو قلب الوطن ولا جسد يبقى إذا ضرب قلبه. ولذلك ظل يشكّل الأمل للبنانيين، وحصن الأمان كيفما تقلّبت الأحوال.

اليوم، أنتم تختتمون مرحلة من حياتكم تلقيتم فيها كل أنواع التدريب والتعلم وفنون القتال، للدفاع عن وطنكم وشعبكم، لتنتقلوا الى المرحلة التطبيقية والى الحياة العسكرية الحقيقية، وتشاء الظروف أن تتزامن انطلاقتكم مع تحديات وصعوبات كبيرة تواجه الوطن وشعبه ومؤسساته؛ فلبنان اليوم يخوض حرباً من نوع آخر، ولعلها أشرس من الحروب العسكرية، لأنها تطال كل لبناني بلقمة عيشه، بجنى عمره، وبمستقبل أبنائه، حيث الوضع الاقتصادي والمالي يضغط على الجميع ولم ينج منه أحد. وأعداء لبنان في هذه الحرب أكثر:

العدو الأول هو الفساد المستشري في المؤسسات وفي الكثير من النفوس، وهو يقاوم بشراسة ولكن الخطوات نحو استئصاله تسير وإن يكن ببطء، ولكن بثبات.

العدو الثاني هو كل من يتلاعب بلقمة عيش المواطنين ليراكم الأرباح، العدو الثالث هو من ساهم ويساهم بضرب عملتنا الوطنية ليكدّس الأموال، العدو الرابع هو كل من يطلق الشائعات لنشر اليأس وروح الاستسلام، وأيضاً من يجول دول العالم محرّضاً ضد وطنه وأهله وناسه ومحاولاً حجب أي مساعدة عنهم.

أضف الى ذلك عدو خفي على شكل فيروس، هاجم البشرية جمعاء ولما يزل، مخلفاً الضحايا وضارباً اقتصاد العالم، ونال لبنان قسطه من هذه الهجمة وسقط لنا ضحايا وزادت أزممتنا الاقتصادية تفاقمًا، وها هو بمنعنا اليوم من اللقاء.

إن الانتصار في هذه الحرب هو على همتنا جميعاً دولة ومواطنين، لكل دوره، فإن أحسن القيام به يصبح الخلاص ممكناً. أما الوقوف جانباً وإطلاق النار على كل محاولات الانقاذ، وتسجيل الانتصارات الصوتية

خصوصاً ممن تهرّبوا من المسؤولية في خضم الأزمة فلا «يُسمن ولا يغني من جوع».

إن الخطوات الإصلاحية التي بدأ تنفيذها لمعرفة واقع المال العام وفرملة الفساد ووضع اليد على الملفات المشبوهة تمهيدا للمعالجة المناسبة وملاحقة الفاسدين، لن تتوقف عند مؤسسة واحدة بل ستطلق منها الى كل المؤسسات، وهي ستساهم باستعادة ثقة اللبنانيين بدولتهم وأنفسهم تمهيداً لاستعادة الثقة ببلدان.

ومع إقرار الخطة المبدئية لعودة النازحين السوريين الى بلادهم التي أصبحت بمعظمها آمنة وقادرة على استيعابهم، تكون الدولة قد وضعت تصوراً موحداً لحل هذه الأزمة ونأمل أن تتجاوب معنا الدول المعنية لتأمين العودة الآمنة والكريمة.

أيها الضباط الخريجون،

أيها العسكريون،

إن إسرائيل تخرق بوتيرة متصاعدة القرار 1701، وتتوالى اعتداءاتها على لبنان، ومع تأكيد حرصنا على الالتزام بهذا القرار وبحل الأمور المتنازع عليها برعاية الأمم المتحدة، إلا أننا ملزمون أيضاً بالدفاع عن أنفسنا وعن أرضنا ومياهنا وسيادتنا، ولا تهاون في ذلك.

واجبكم أن تظلوا العين الساهرة على السيادة اللبنانية في وجه الأطماع الإسرائيلية، وعين أخرى على كافة الحدود والداخل منعاً من تسلل الإرهاب إلينا مجدداً، فمن طرد الإرهابيين من سهلنا وجبالنا لا يجب أن يسمح لهم بالعودة اليها متكرين بلباس آخر ومسمى آخر.



أيها اللبنانيون،

أنا ابن هذه المدرسة، تعلّمت منها أن الاستسلام ممنوع، تعلمت منها أن نحفر الصخر لنفتح طريقاً، تعلمت أن نسير بين الألغام لننقذ جريحاً. الجريح اليوم هو الوطن، وعهدي لكم أن أبقى سائراً بين الألغام، وأن استمر في حفر الصخر لفتح طريق إنقاذه، والأکید أن الاستسلام لا مكان له في مسيرتي.

أيها الضباط،

لطالما كانت البذلة المرقطة عامل ثقة وطمأننة لكل اللبنانيين، فكونوا المثال والقدوة، بالمناقبية العسكرية، بالتعاطي الأخلاقي مع رفاقكم ومع المواطنين، وبالولاء للوطن، وله وحده.

وفقكم الله وحماكم

عشتم وعاش لبنان!



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلقي كلمة بالضباط
المتخرجين بمناسبة
العيد الخامس
والسبعين للجيش
اللبناني (عبر تقنية
الفيديو عن بعد)

كلمة الرئيس عون في إحتفال عيد الجيش

2022/8/1



أيها الحضور الكريم،

يختصر عيد الجيش اليوم كل ما نؤمن به كلبانين، من معاني الوطنية والتضحية في سبيل الأرض، والشعب، والأمن، والوحدة. لا بل ان العيد هذه السنة يعمّق كل هذه المعاني، بسبب حجم التحديات التي تواجهها المؤسسة العسكرية نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة والمرهقة لكل أفرادها، كما للشعب اللبناني بأسره. فتحية من القلب، لجيش لبنان الصلب، والراسخ في مبادئه، وأخلاقياته. تحية لكل ضابط وفرد من أفرادهم. لكم أقول بفخر وثقة، أنتم ضمانه لبنان وجسر عبوره خارج نفق أزماته القاسية التي خنقت بريق الأمل في نفوس اللبنانيين.

أيها الضباط المتخرجون،

تتسلمون اليوم سيفاً يرمز إلى الكثير في مسيرتكم العسكرية. فاسعوا من الآن وصاعداً، إلى تحويل هذا السيف إلى كلمة استقامة في وجه الفساد، وعمل دؤوب لنصرة الحق دون تمييز، وسداً للدفاع عن الأرض والوطن والشعب.

”

أدرك انكم ما تذاذتم يوماً عن
أداء الواجب

لأن القيم العسكرية التي نشأتم
عليها راسخة في نفوسكم

وقد شتّم أن تحمل دورتكم اسم «مئوية الكلية الحربية»، وهذا يعكس بجد ذاته تاريخ مقلع الرجال الذي تدريبتم في أرجائه، وما مر عليه من صعاب، وتحديات، وحروب، لم ترده الا أصالة، وصلابة، ومنعة.

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يقلد السيوف
للضباط المتخرجين
بمناسبة العيد
السادس والسبعين
للجيش اللبناني



وكم يسعدني أن أرى اليوم هنا، أنه للمرة الأولى في حفل تخريج الضباط، يتساوى في عددكم الضباط الذكور مع الضباط الاناث، في تتويج للباب الذي فتحته للمرأة لدى تولي قيادة الجيش، كي تكون في عداد الضباط في المؤسسة العسكرية.

أيها العسكريون،

يحل الاحتفال بعيد الجيش في ظروف صعبة تمر بها البلاد. فإلى جانب التحديات الأمنية التي تُلقى على عاتقكم مسؤولية مواجهتها، يتسع حجم الصعوبات الحياتية والاقتصادية التي يواجهها العسكري أسوة بأهله، وعائلته، وشريحة واسعة من أبناء وطنه. كونوا على ثقة بأنني لا أدخر جهداً في سبيل التخفيف من وطأة هذه الصعوبات على كاهلكم، ضمن القدرات والامكانيات المتاحة. وأدرك جيداً كم تكافحون، وتواجهون، وتتعبون، للاستمرار في أداء واجبك. وأدرك أيضاً انكم ما تخاذلتم يوماً عن أداء هذا الواجب، لأن القيم العسكرية التي نشأتم عليها، راسخة في نفوسكم.



أيها اللبنانيون،

يعيش لبنان وطأة التطورات الإقليمية والدولية المتسارعة. ونسعى في ظل الأجواء المشحونة بالأحداث، ان يبقى بلدنا بعيدا عن كل التجاذبات والتأثيرات.

من هنا كان حرصنا على المحافظة على الهدوء والاستقرار على حدودنا الجنوبية، هذه المهمة التي تنفذها بأمانة وحرفية قوات «اليونيفيل» بالتعاون والتنسيق مع الجيش. وأحيي في هذا السياق ذكرى شهداء هذه القوات الذين اختلطت دماؤهم بدماء العسكريين الساهرين على أمن لبنان وسلامة أراضيه.

وبالتوازي، نؤكد حرصنا على حقوقنا في مياهنا الإقليمية وثرواتنا الطبيعية، وهي حقوق لا يمكن التساهل فيها تحت أي اعتبار. والمفاوضات غير المباشرة الجارية لترسيم الحدود الجنوبية البحرية، هدفها الأول والأخير الحفاظ على حقوق لبنان، والوصول من خلال التعاون مع الوسيط الأميري، الى خواتيم تصون حقوقنا وثرواتنا، وتحقق فور انتهاء المفاوضات فرصة لاعادة انتعاش الوضع الاقتصادي في البلاد.

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
متوسطا الضباط
المتخرجين
بمناسبة العيد
السادس والسبعين
للجيش اللبناني -
المدرسة الحربية

أيها اللبنانيون،

وسط هذا الكم من التحديات والمواجهات، لا يزال لبنان من دون حكومة رغم مضي نحو شهرين ونصف على بدء ولاية المجلس النيابي الجديد، الذي تكوّن من انتخابات عبّر فيها المواطن بحرية عن خياراته، فبرغم الرهان على عدم حصول الانتخابات النيابية بات للبنان مجلس نيابي جديد، وهو رهان يتكرر مع الأسف اليوم، في معرض الحديث عن تعثر اجراء الانتخابات الرئاسية.

اني من موقعي، وانعكاساً لتحملي لمسؤولياتي الدستورية، أجدد التأكيد على انني، وكما التزمت اجراء الانتخابات النيابية، سأعمل بكل ما اوتيت من قوة، من اجل توفير الظروف المؤاتية لانتخاب رئيس جديد يواصل مسيرة الإصلاح الشاقة التي بدأناها.

لكن هذا الإنجاز الوطني لا يتحقق الا اذا تحمل مجلس النواب الجديد، رئيساً واعضاءً، مسؤولياته في اختيار من يجد فيه اللبنانيون الشخصية والمواصفات الملائمة لتحمل هذه المسؤولية. وآمل الا يكون مصير الانتخابات الرئاسية مماثلاً لمصير تشكيل الحكومة الجديدة، التي لم تتوافر لها حتى الساعة المقومات والمعايير الضرورية، لتكون حكومة فاعلة وقادرة على القيام بمسؤولياتها حاضراً ومستقبلاً. وأشدّد في هذا السياق على ان عدم تشكيل الحكومة، يعرض البلاد الى مزيد من الخضات، ويعمق الصعوبات الاقتصادية والمالية. ومسؤولية المعنيين أساسية في منع تعريض البلاد الى مزيد من التدهور والترهل.

أيها الضباط المتخرجون،

هذه المرة الأخيرة التي اسلم فيها السيوف الى المتخرجين من هذه الكلية. فهنئاً لكم هذا اليوم المبارك، أقسمتم على الحفاظ على لبنان، سيروا على هدي قسمكم وها هي فرصتكم متاحة لكم. آمنوا بمستقبل بلدكم، واسعوا الى جعله أفضل لكم ولابناء الوطن كافة.

عشتم، عاش الجيش، وعاش لبنان!



5

القسم الخامس

كلمات الرئيس عون في القمم العربية

شدد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون على عروبة لبنان، وعلى اهمية العلاقات التي تربطه مع الدول العربية، وقد عكس ذلك في كل القمم العربية التي شارك فيها، مع حرصه على الدعوة الدائمة الى التضامن والتكاتف في وجه المخاطر التي تواجه الامة العربية، لان انعكاساتها تصيب الجميع.



كلمة الرئيس عون في القمة العربية في الأردن

2017/3/29



أصحاب الجلالة والسمو والفخامة والمعالي،

يطيب لي، بداية، أن أتوجّه بالتهنئة الى أخي جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين، على ترؤسه القمة العربية في دورتها الثامنة والعشرين، متمنياً له التوفيق في هذه المسؤولية التي تكتسب أهمية خاصّة في هذه الظروف الدقيقة التي تجتازها دولنا الشقيقة، شاكراً لجلالته حسن الاستضافة والدقة في تنظيم القمة. كما أشكر سيادة الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز على حسن إدارته لأعمال القمة العربية السابقة طوال العام الماضي.

”

المرحلة مصيرية ولا يمكن أن
تواجه إلا بأصحاب العقول النيرة
والقلوب الكبيرة
القادرة على تخطّي التفاصيل
لمصلحة الوطن العربي برمته

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة والمعالي،

نلتقي اليوم للتداول بما آلت اليه الأحداث في المنطقة العربية وفي دول الجوار، والتفاعلات الدولية التي انبثقت عنها، وما عسانا نفعل وقد بان عجز الجميع في القدرة على حلّها أو الخروج منها، حداً للخسائر الفادحة التي تزداد يوماً بعد يوم. لم آتِ إلى هنا ناصحاً ولا مرشداً، إنما جئت متسائلاً، فربّما نجد في وجداننا الإجابات اللازمة. لذا، سأدع وجداني يخاطب وجدانكم، لعلنا نستفيق من كابوس يقضّ مضاجعنا.



كان بوذي أن أشعر اليوم بالسعادة عندما أتوجّه إليكم مخاطباً، وقد أصبحت واحداً منكم. وكم كنت أتمنى أن أقف أمامكم لأحدثكم عن إنجازاتنا، عن مشاريعنا، عن سبل التعاون بين دول وطننا العربي ومجالات تطويرها.. ولكن، مع الأسف الشديد، إن أصوات الانفجارات ومشاهد القتل تطغى على أي موضوع آخر. لذلك لم أستطع أن أنزع من مخيلتي الغيمة السوداء التي تخيم على أجوائنا العربية، ولا اللقاءات السابقة التي كانت في كل مرة دون مقررات عملية تزيد خيبتنا خيبةً، وطعم المرارة فينا يزداد مرارةً.

حروب، مجازر، دمار، قتلى،

جرحى، أوجاع وأنين.

من ربح الحرب؟ من خسر الحرب؟ الجميع خاسرون، الجميع قتلى، الجميع جرحى، الجميع متألّمون، الجميع جياع يتسوّلون لقمة العيش.

من أجل من نقاتل، ومن أجل ماذا نقتل بعضنا البعض؟

أمن أجل تحرير القدس والأراضي العربية المحتلة؟ أم من أجل الوطن الفلسطيني الموعود وإعادة اللاجئين؟

وهل في هذه الحروب انتصارات وعلى من؟

وفي أي صفحة من صفحات تاريخنا سنسجّل الانتصارات؟

وهل بقيت لنا صفحات بيضاء نكتب عليها، بعدما امتلأت بأسماء ضحايانا واصطبغت بدمائهم؟

ماذا نقول لأهل فقدوا أطفالهم، وماذا سنقول لأطفال خسروا أهلهم؟

وهل سيكون لدينا شيء نقوله لهم؟

هل نحدثهم عن حاضر يُدمّر أم عن مستقبل يحترق؟

إنّ العاصفة التي ضربت منطقتنا أصابت جميع أوطاننا، منها من تضرّر مباشرة، ومنها من حمل عبء النتائج، ومنها من يقف مترقباً بحذر وقلق خوفاً من وصول شراراتها اليه. وقد طالت شظاياها جامعة الدول العربية، لا بل ضربتها في الصميم، فشلت قدراتها وجعلتها تقف عاجزة عن إيجاد الحلول.

لذلك، يمكن القول، وبكل ثقة، إننا جميعنا معنيون بما يحصل، ولا يمكن أن نبقى بانتظار الحلول تأتينا من الخارج.

إخواني،

إن أوائلنا الحكماء، بعد أن ذاقوا مرّ الاستعمار، وعاشوا أهوال الحرب العالمية الثانية، واستباقاً للأخطار التي قد تهدّد كياناتهم، قاموا بتأسيس الجامعة العربية، كي تقينا شر الحروب في ما بيننا، وتحصّن سيادتنا واستقلالنا، وهذا ما نصّت عليه المادة الثانية من ميثاقها إذ حدّدت الغرض من تأسيسها «بتوثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها».

كما أنّ المادة الخامسة قد حرّمت اللجوء الى القوة بين الدول العربية، وشجّعت على التحكيم في ما بينها.

أمّا المادة الثامنة فهي تفرض على كلّ دولة من الدول المشتركة أن تحترم نظام الحكم القائم في الدول الاخرى المنتسبة إلى الجامعة، وتعتبره حقاً من حقوقها، وتتعهّد بأن لا تقوم بأيّ عمل يرمي الى تغييره.

إنّ بيانات الاستنكار والإدانة لم تعد كافية، فالجامعة العربية، وهي المؤسسة الجامعة للعرب، وانطلاقاً من مبادئ وأهداف وروحية ميثاقها، وحفاظاً على الدول الاعضاء فيها، وإنقاذاً لإنسانها وسيادتها واستقلالها وثرواتها، عليها أن تستعيد دورها ومهمتها.

ودورها الملحّ اليوم هو في اتخاذ زمام مبادرة فعّالة تستطيع أن تؤثر في مجرى الأحداث، وتوقف حمّات الدم، وتطفئ النار المستعرة،

دورها اليوم في إعادة لمّ الشمل العربي، وإيجاد الحلول العادلة في الدول الملتهبة، لتحصين الوطن العربي في مواجهة تحدّيات المرحلة ومخاطرها.



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
خلال القمة العربية
الـ 28 في البحر
الميت الأردن

أيها الإخوة،

إنّ لبنان، الذي يسلك درب التعاليف، بعد أن بدأت مؤسساته بالعودة الى مسارها الطبيعي، لا يزال مسكوناً بالقلق والترقب، ولم يعرف بعد الراحة والاطمئنان، وها هو اليوم يخاطب وجدانكم:

صحيح أنّ شرارة النار المشتعلة حوله لم تصله، ولكنه يتلقّى النتائج وينوء تحت حملها. نحن نرى البؤس والألم حولنا، ونحاول أن نمدّ يد المساعدة قدر الإمكان. ولكن، عندما يتخطّى المطلوب طاقتنا، نغرق في أعبائه ويصبح خطراً علينا.

منذ اليوم الأول للأحداث المؤلمة في سوريا فتحنا بيوتنا ومدارسنا لاستقبال الهاربين من جحيم الحرب. ولكن، منذ اليوم الأول أيضاً، كنا نحذر من تفلّت الأمور وخروجها عن السيطرة.

للأسف هذا ما حصل، فلبنان يستضيف اليوم، من سوريين وفلسطينيين، ما يوازي نصف عدد سكانه، والأرقام الى ارتفاع، وتعرفون أن لبنان بطبيعته وضيق أرضه وقلة موارده هو بلد هجرة وليس بلد استيطان.

إنّ تخفيف بؤس النازحين، وخلاصهم من قساوة هجرتهم القسرية، وتجنب لبنان التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية للازدياد المضطرد في الأعداد، لن تكون إلاّ من خلال عودتهم الآمنة الى ديارهم.

إخواني،

لطالما كان شرقنا، ووطننا العربي، منبت الحكماء، والعقلاء، والنخب، والرؤيويين.

إنّ المرحلة مصيرية، ولا يمكن أن تواجه إلاّ بأصحاب العقول النيرة، والقلوب الكبيرة، القادرة على تخطّي التفاصيل لمصلحة الوطن العربي برمّته.

ولبنان، في ما له من علاقات طيبة مع جميع الدول الشقيقة، بيدي كامل استعداد للمساعدة في إعادة مدّ الجسور، وإحياء لغة الحوار، لأننا، نحن كלבنايين، عشنا حروباً متنوّعة الأشكال، ولم تنته إلاّ بالحوار.

إنّ خطورة المرحلة تحتم علينا، أن نقرّر اليوم وقف الحروب بين الإخوة، بجميع أشكالها، العسكرية والمادية والإعلامية والدبلوماسية، والجلوس إلى طاولة الحوار، لتحديد المصالح الحيوية المشروعة لكلّ فريق، واحترامها،

وإلاّ ذهبنا جميعاً عمولة حلّ لم يعد بعيداً، سيفرض علينا.

اللهم إشهد إنني بلغت.

والسلام عليكم.

كلمة الرئيس عون في القمة العربية في السعودية

2018/4/15



أصحاب الجلالة والسمو والفخامة والمعالي،

أتوجّه بداية بالتهنئة الى خادم الحرمين الشريفين، جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز، على ترؤسه القمة العربية في دورتها التاسعة والعشرين، وأتمنّى له التوفيق في هذه المسؤولية الجسيمة، خصوصاً في المرحلة الدقيقة التي يمر بها وطننا العربي.

كما أعبر عن تقديري لجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين، وأثني على ما بذله من جهود في رئاسته للقمة العربية السابقة.

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة والمعالي،

التقينا منذ قرابة السنة في القمة العربية في الأردن وكانت النار تشتعل في العديد من دول وطننا العربي،

والتقينا أيضاً في اسطنبول في القمة الإسلامية على وجه السرعة لأن خطراً وجودياً دق أبواب القدس، وها نحن نلتقي اليوم من جديد في القمة العربية التاسعة والعشرين، ومن البديهي أن يكون أول سؤال نطرحه على أنفسنا عمّا إذا كانت اجتماعاتنا السابقة قد أدّت الى بعض الحلول، وكيف هو مآل الأوضاع في أمتنا، وماذا تحقق خلال العام المنصرم.

”

المجتمع اللبناني هو
نقيض العنصرية والأحادية
وهو نموذج لعيش الوحدة
ضمن التعددية والتنوع
والتجربة اللبنانية قد أثبتت
أن الحوار هو الحل

نار الحروب لا تزال مستعرة، وخطر اندلاع حرب دولية على أرض سوريا يتصاعد، واللا استقرار يخيم على معظم دول المنطقة، والإرهاب يتنقل من بلد لآخر مصطادا الضحايا، والعديد من أبناء شعبنا هجروا أوطانهم وتشرّدوا في العالم بحثاً عن أمن أو لقمة عيش، كما تشرّد قبلهم أبناء فلسطين.

أما لبنان الذي نال نصيبه من الإرهاب، وإن يكن قد تغلّب عليه، فإنه لا يزال يحمل تبعات الأزمات المتلاحقة حوله، من الأزمة الاقتصادية العالمية إلى الحروب التي طوّفته، وصولاً إلى أزمة النزوح التي قصمت ظهره، وجعلته يفرق بأعداد النازحين، وينوء تحت هذا الحمل الكبير اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً؛ فلبنان بحكم الجغرافيا والجوار تلقى العدد الأكبر من موجات النزوح إلى حد يفوق قدراته على الاستيعاب والمعالجة؛ فلا مساحته ولا كثافته السكانية ولا بنيته التحتية ولا سوق العمل فيه ولا وضعه الأمني قادرة أن تتأقلم مع هذا الدفع السكاني. وهنا أتوجّه إلى كل الإخوة المجتمعين لأقول إن مشكلة النزوح السوري هي مشكلة تعنيننا جميعاً، ولا يجوز أن تتحمل عبئها فقط دول الجوار السوري، بحكم سهولة الانتقال والوصول إليها.

أيها الاخوة،

إن قضية فلسطين تمثل الموقع المتقدم في قلب التطورات، وهي أساس اللا استقرار في الشرق الأوسط. والتفاضي الدولي، حتى لا نقول التواطؤ الدولي، عن كل ما قامت وتقوم به إسرائيل، من تدمير وتهجير وسلب حقوق على مدى عقود هو لبّ المشكلة. والاعتداءات الاسرائيلية على السيادة اللبنانية تتواصل من دون رادع، وأيضاً خرقها للقرار 1701، واستخدامها الأجواء اللبنانية لضرب الداخل السوري، بالإضافة إلى تهديداتها المتواصلة بإشعال الحرب.

كذلك في فلسطين، حيث تعتدي إسرائيل وتمعن في التهجير وسلب الحقوق من دون أي إدانة فعلية تردعها. والقضية الفلسطينية، تتآكل

وتُتضم؛ فمقاومة الاحتلال تتزايد، ولكن الدعم العربي لها ينحسر يوماً بعد يوم، والقدس توشك أن تضيع رسمياً، بعد وضع اليد عليها على الرغم من الإرادة الدولية الجامعة، وخلافاً لكل القوانين وقرارات مجلس الأمن.

إن المبادرة العربية للسلام التي انبثقت عن اجتماع القمة في بيروت لا تزال المرجعية الوحيدة التي تحظى بإجماع الأشقاء العرب وهو إجماع يمكن البناء عليه لاستئناف المساعي التي تؤدي إلى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية، حل يحفظ الأرض والهوية، إذ من دونهما لا يقوم وطن ولا شعب.

أيها الإخوة،

هذه المرة أيضاً لم آت ناصحاً ولا واعظاً، ولكن الحل الذي خشيت في العام الماضي أن يُفرض علينا، وأن نذهب فرق عملة فيه، بدأ يفرض فعلاً، والقدس أول بداياته؛ فهل سنسمح للقدس أن تضيع؟

هل سنقبل بالتهجير الجديد ونقف مكتوف في الأيدي ونحن نرى قدسنا وفيها مسجدنا وكنيستنا تصبح عاصمة لإسرائيل؟ هل نتهرب من المواجهة ونرمي المسؤولية على الغير، لاسيما وأن في الأفق ملامح سياسة ترسم لمنطقتنا وهي، إن نجحت، ستال منا جميعاً، فهل ننتظر حدوثها لنعالج النتائج أم نقوم بعمل وقائي لنمنع وقوعها؟

إن الحرب الدولية على أرضنا لم تعد بالوكالة، وكل مجريات الأحداث تشير إلى أنها تتجه لتصبح بالأصالة، وهي إذا ما اندلعت فعلاً فستقضي على ما تبقى من استقرار واقتصاد وحجر وبشر في أوطاننا، فهل سنسمح أن تكون أرضنا مسرحاً لحروب الآخرين؟ هل سنقف مكتوف في الأيدي ونترك أوطاننا تدمر وشعوبنا تذبح؟

إن السياسة في مفهومها الكبير هي التلاقي مع الحدث والتأثير فيه، لا محاولة للحاق به وتحمل نتائجه وتبعاته، والكلام لم يعد مجدياً إن لم



يقترن بالعمل والتنفيذ؛ فنحن في سباق مع الوقت، وكل تأخير يرتب علينا خسائر جديدة ويزيدنا ضعفاً، ولا يمكن لأي موقف لنا أن يكون فاعلاً ويؤثر في مجريات الأحداث ما لم يكن محصناً بوحدتنا الفعلية، وما لم نكن جميعاً داعمين له بالقول والفعل، لذلك فإن الحاجة الى مبادرة إنقاذ من التشرذم الذي نعيش أصبحت أكثر من ضرورة.

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
خلال التقاط
الصورة التذكارية
لرؤساء الوفود
المشاركة في القمة
العربية في مدينة
الظهران السعودية

ايها الاخوة،

نحن اليوم على أرض المملكة، ومن يقدر على جمع العائلة أكثر من كبارها؟ فهل تتطلق من هنا مبادرة عملية رائدة تلمّ الشمل وتعتمد الحوار سبيلاً لحل المشاكل، وتجعل من المادة الثامنة من ميثاق جامعتنا عهداً ملزماً يفرض على كل دولة منا أن تحترم فعلاً نظام الحكم في الدول العربية الاخرى ولا تقوم بأي عمل يرمي الى تغييره؟ إذ بعد

العاصفة التي ضربت منطقتنا، لا بد من إرساء رؤية مستقبلية عنوانها المصارحة والتضامن الحقيقي الذي لا خلاص لنا من دونه.

إن المجتمع اللبناني هو نقيض العنصرية والأحادية، وهو نموذجٌ لعيش الوحدة ضمن التعددية والتنوع، والتجربة اللبنانية قد أثبتت أن الحوار هو الحل؛ فعلى الرغم من كل الاختلافات السياسية والتصاريح النارية ظلّت وحدتنا الوطنية هي السقف. وعلى الرغم من كل الغليان حولنا ظلّ لبنان قادراً على منع انتقال الشرارة إليه، ذلك أن اللبنانيين تعلموا من تجارب الماضي وصاروا يعرفون جيداً أن الحرب الداخلية لا تحلّ مشكلة، وأن لا رابح فيها بل الجميع خاسرون، والحل لا يكون إلا باللقاء والمصارحة والحوار واحترام مخاوف الآخر وهو أجسه وأخذها بالاعتبار. وهذه التجربة يمكن أن تعمّم لتكون نموذجاً للدول العربية التي تعاني من صراعات الداخل؛ فالإنسان لا يُهزم إلاّ من داخله، وكذلك الأوطان. وإذا ما كانت هناك من أخطار محدقة، فاتحادنا أو على الأقل تعاوننا قادر أن يحمينا، ولنضع نصب أعيننا مستقبل الأجيال المقبلة، مستقبل أولادنا وأحفادنا، فهم غد أمتنا وأملها، فلنعمل جاهدين كي لا يعيشوا ما عشناه وهذه مسؤوليتنا. ولدينا كل المقومات والمعطيات لنخرق هذا الواقع المؤلم ونطل على غد مشرق مزدهر ومستقر وأكثر عدالة، فنكون وطناً عربياً كبيراً يغتني بتعدديته ويقوى بمكوناته وتنوعه، بدل أن نبقى أوطاناً مبعثرة يسود في ما بينها الشك والحذر ويسهل استفرادها وضربها.

أيها الإخوة،

الآخطار كثيرة، والتحديات كبيرة، ومسؤوليتنا جسيمة، ويبقى أن نختار ما بين المواجهة والرضوخ.

والسلام عليكم.



كلمة الرئيس عون في القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في بيروت

2019/1/20



أصحاب الفخامة والسمو والمعالي والسعادة رؤساء الوفود
معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية
الحضور الكريم،

أهلاً بكم في بيروت أم الشرائع ومهد الحرف.
أهلاً بكم ضيوفاً في بلدكم، وإخوة أعزاء تلتقون في هذه القمة لمجابهة
التحديات الاقتصادية والتنموية التي تواجه بلداننا، فغسى أن تتكّل
جهودنا بنجاح يلبي طموحات شعوبنا وآمال
الاجيال الطالعة، وأن نخطو خطوة على طريق
النهوض والإزدهار وتعزيز العمل التنموي
العربي المشترك. وأود أن أشكر بداية جلالة
الملك سلمان بن عبد العزيز على رئاسته
الدورة السابقة للقمة.

”
أتقدم بمبادرتي الرامية إلى
اعتماد استراتيجية إعادة
الإعمار في سبيل التنمية
داعياً إلى وضع آليات فعالة
تتماشى مع هذه التحديات

أيها الإخوة،

لقد ضرب منطقتنا زلزال حروب متنقلة، بعض دولنا كانت في وسطه
مباشرة وبعضها الآخر طاولته الارتدادات، وفي كلتا الحالتين الخسائر
فادحة، بشرياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً...
لسنا اليوم هنا لنناقش أسباب الحروب والمتسببين بها والمحرضين عليها،
إنما لمعالجة نتائجها المدمرة على الاقتصاد والنمو في بلداننا والتي عادت
بنا أشواطاً الى الوراء،



فالحروب الداخلية، وتفشي ظاهرة الإرهاب والتطرف، ونشوء موجات نزوح ولجوء لم يعرف العالم لها مثيلاً منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، أثرت سلباً على مسيرة التنمية التي تشق طريقها بصعوبة في المنطقة، خصوصاً في بعض الدول التي تعاني أساساً من مشاكل اقتصادية واجتماعية، فإذا بهذه الحروب تلقي بثقلها عليها وتفرمل كل محاولات الاستنهاض، وستستمر انعكاساتها وتداعياتها عليها لسنين عديدة مما سيعيق حتماً تنفيذ أي رزنامة اقتصادية واجتماعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فيها، ويجعلها تتأخر عن باقي دول العالم.

فأين دولنا من مسيرة تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، من القضاء على الفقر المدقع، الى محاربة عدم المساواة والظلم، أو إصلاح تغير المناخ، في وقت تهدم البيوت على رؤوس أصحابها، وتنتهك أبسط حقوق الشعوب بالحرية والعيش الكريم، وينتشر الدمار في مناطق عديدة من الدول العربية، ويغادر ملايين الناس أوطانهم نحو دول أخرى هي أصلاً تنوء تحت أحمالها وتضيق بسكانها؟

ايها الاخوة،

اني أتكلم من موقع العارف إذ إن لبنان قد دفع الثمن الغالي جزاء الحروب والارهاب، ويتحمل منذ سنوات العبء الأكبر إقليمياً ودولياً، لنزوح الأشقاء السوريين، مضافاً الى لجوء الأخوة الفلسطينيين المستمر منذ سبعين عاماً، بحيث أصبحت أعدادهم توازي نصف عدد الشعب اللبناني، وذلك على مساحة ضيقة ومع بنى تحتية غير مؤهلة وموارد محدودة وسوق عمل مثقلة.

من ناحية أخرى هناك الاحتلال الاسرائيلي المتربص بنا، والذي لا ينفك يتمادى منذ سبعة عقود في عدوانه واحتلاله للأراضي الفلسطينية والعربية وعدم احترامه القرارات الدولية وقد وصل اليوم الى ذروة اعتداءاته بتهويد القدس وإعلانها عاصمة لإسرائيل وإقرار قانون «القومية اليهودية لدولة إسرائيل»، غير آبه بالقرارات الدولية، مع ما يعني ذلك من ضرب للهوية الفلسطينية ومحاولة الاطاحة بالقرار 194 وحق العودة. أضف الى ذلك

التحديات الإسرائيلية والضغط المتواصل على لبنان، والخروقات الدائمة للقرار 1701، وللسيادة اللبنانية، براً وبحراً وجواً. ولكن أخطر من كل ذلك هو حال التعثر الداخلي والتبعثر التي يعيشها الوطن العربي، ومعلوم أن «كل مملكة تنقسم على ذاتها تخرب، وكل بيت منقسم على ذاته لا يثبت». وهذا الخراب يطاول ركائز أوطاننا وفي مقدمها الاقتصاد والازدهار والتنمية.

أيها الإخوة،

يقول أدينا ومفكرنا الكبير جبران خليل جبران: «ويل لأمة تلبس مما لا تنسج، وتأكل مما لا تزرع، وتشرب مما لا تعصر». وكى تصبح أمتنا أمة منتجة «تنسج وتزرع وتعصر» وتحقق أمنها الغذائي، أمامها الكثير من التحديات، وأول تحدٍ يواجهنا اليوم هو أن نجعل من كل الأحداث المؤلمة التي أصابتنا حافزاً للعمل سوياً على الخروج من الدوامة المفرغة لسلسلة الحروب وتداعياتها، والمضي بمسيرة النهوض نحو مستقبل أفضل لشعبنا، ولنا مثال في أوروبا التي عرفت كيف تلمم جراح حروبها، ووصلت الى السلام عبر الازدهار الاقتصادي والاجتماعي.

أيها الإخوة،

تتعدد قمتنا بعد انقطاع دام لعدة سنوات شهد العالم خلالها القرار التاريخي الذي اتخذته الدورة السبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2015، تحت الرقم 70/1، وأقرّت بموجبه خطة التنمية المستدامة لعام 2030 القائمة على سبعة عشر هدفاً.

وقد جاء في اول هذا القرار أن هذه الخطة «تمثل برنامج عمل لأجل الناس وكوكب الأرض ولأجل الازدهار. وهي تهدف أيضاً إلى تعزيز السلام العالمي في جو أفسح من الحرية».

من هنا اخترنا للقمّة التّمويّة العربيّة عنوان: «الازدهار من عوامل السلام». وتحقيق الازدهار مهمة شاقة ولكن ليست مستحيلة.



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يتّراس اجتماع
القمة العربية
الاقتصادية
والتنموية في بيروت

إن معالجة جذور الأزمات والسعي الى القضاء على الفقر الذي يؤلّد عدم المساواة والحروب والارهاب يجب أن يكونا أولوية، كذلك محاربة الفساد والقيام بالإصلاحات الضرورية على كل الصعد وتأمين استقرار التشريع وعدالة القضاء لتوفير عامل الثقة للاستثمارات الداخلية والخارجية. كما يتوجّب علينا تنسيق البرامج والخطط العربية قبل انعقاد قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في نيويورك بتاريخ 25 أيلول المقبل بحضور قادة العالم.

وبالتلازم مع السير بالمشاريع الاقتصادية والاستثمارية والزراعية ضمن رؤية شاملة ومتكاملة، يجب أن يرتكز أساس عملنا المشترك على بناء الانسان العربي، وحفظ حقوق المرأة وابراز دورها الأساسي في مجتمعاتنا وحماية الطفولة، وتنشيط الشباب وتحسينهم علمياً، والتشجيع على معرفة الآخر، من هنا كانت مبادرتنا بالعمل على إنشاء «أكاديمية الانسان للتلاقي والحوار» لما لها من أبعاد ثقافية واجتماعية، ولما تشكّل من مساحة لقاء بين البشر.

أيها الأخوة،

اننا نأمل أن تساهم هذه القمّة في تفعيل النشاط بالمشاريع العالقة، والعمل على اكمالها وانجازها لما في ذلك من مصلحة أكيدة لكل شعوبنا. فأين نحن اليوم من السوق العربية المشتركة، والإجراءات المساعدة على



تصريف الانتاج الزراعي مع احترام
الرزنامات الزراعية والمعاملة بالمثل
التي تتيح التكامل العربي؟ وأين
المشاريع الكبرى مثل مشاريع الربط
بين الدول العربية بما فيها الربط
الكهربائي، وكذلك منطقة التجارة
الحرّة العربية الكبرى، وزيادة معدل
الاستثمارات البينية والمباشرة في
الأقطار العربية؟ ألم يحن الوقت
لتسهيل التبادل البرّي عبر النقاط
الحدودية وفتح المعابر التي تسمح
بمرور البضائع بين دولنا؟ وأين نحن
من تصحيح مسار اتفاقية التيسير
العربية كي تصبح أكثر عدالة
وشمولية؟

كما نأمل أن تلحظ القمّة التنموية مشاريع عصرية مفيدة للعالم
العربي، وقد تقدّم لبنان بمشروع عن الاقتصاد الرقمي نظراً لأهمية
التطور التكنولوجي والمعلوماتي وما نتج عنه من تغيّرات لا يمكن إغفالها
مثل التجارة الالكترونية والحكومة الرقمية.

ان لبنان يدعو من هذا المنبر المجتمع الدولي الى بذل كل الجهود
الممكنة وتوفير الشروط الملائمة لعودة أمانة للنازحين السوريين الى
بلدهم، ولا سيّما إلى المناطق المستقرّة التي يمكن الوصول إليها، أو
تلك المنخفضة التوتر، من دون أن يتم ربط ذلك بالتوصل الى الحل
السياسي، وعلى تقديم حوافز للعودة لكي يساهموا في إعادة اعمار
بلادهم والاستقرار فيها.

وقد عملنا على اقتراح مشروع بيان ختامي يصدر عن القمّة حول أزمة
النازحين واللاجئين نظراً لانعكاسات هذه الأزمة الخطيرة على



القاعة الرئيسية
خلال اجتماع القمة
العربية الاقتصادية
والتنموية في بيروت
برئاسة رئيس
الجمهورية العماد
ميشال عون

اقتصادات دولنا، وأبعد من ذلك، لما تشكّله من مخاطر وجودية على النسيج الاجتماعي القائم في المنطقة.

في ظل التحديات الجسام والمهام الكبرى التي تواجهنا بعدما عصفت الحروب والأزمات في عدد من البلدان العربية، أتقدم بمبادراتي الرامية إلى اعتماد استراتيجية إعادة الإعمار في سبيل التنمية داعياً إلى وضع آليات فعالة تتماشى مع هذه التحديات، ومع متطلبات إعادة الإعمار وفي مقدمها تأسيس مصرف عربي لإعادة الإعمار والتنمية يتولّى مساعدة جميع الدول والشعوب العربية المتضرّرة على تجاوز معنها، ويسهم في نموها الاقتصادي المستدام ورفاه شعوبها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار أدعو جميع المؤسسات والصناديق التمويلية العربية للاجتماع في بيروت خلال الأشهر الثلاثة المقبلة لمناقشة وبلورة هذه الآليات.



أيها الإخوة،

إن انعقاد هذه القمة في بيروت في هذه المرحلة الدقيقة التي تعيشها المنطقة هو تأكيد على دور لبنان ورسالته في محيطه والعالم، وكنا نتمنى أن تكون هذه القمة مناسبة لجمع كل العرب، فلا تكون هناك مقاعد شاغرة، وقد بذلنا كل جهد من أجل إزالة الأسباب التي أدت الى هذا الشغور، إلا أن العراقيل كانت ويا للأسف أقوى.

ونأسف أيضاً لعدم حضور الإخوة الملوك والرؤساء ولهم ما لهم من عذرٍ لغيابهم،

ويبقى لِمَ الشمل حاجة ملحةً انطلاقةً من أن جبه التحديات التي تحدق بمنطقتنا وهويتنا وانتمائنا لن يتحقق إلا من خلال توافقنا على قضايانا المركزية المحقة، وحقوقنا القومية الجامعة، وفي ذلك ترجمة لإرادة شعوبنا التّوّاقة الى الازدهار والاستقرار.

ختاماً، أجدّد الترحيب بكم متمنياً التوفيق لأعمال قمّتنا.

والسلام عليكم!

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
خلال التقاط
الصورة التذكارية
لرؤساء الوفود
المشاركة في اجتماع
القمة العربية
الاقتصادية
والتنمية في
بيروت

كلمة الرئيس عون في القمة العربية في تونس

2019/3/31



أصحاب الجلالة والسمو والفخامة والمعالي،
أود بداية أن أتوجه بالتهنئة الى فخامة الرئيس الباجي قايد السبسي، على
ترؤسه القمة العربية في دورتها الثلاثين، متمنياً له التوفيق في هذه المهمة،
شاكرًا فخامته والشعب التونسي العزيز على طيب الاستضافة. وأشكر
أيضاً جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز على جهوده في إدارة القمة
العربية السابقة طوال العام الماضي.

”

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة والمعالي،
تسع سنوات مرت على بدء الحروب الإرهابية في
الدول العربية، سقط فيها مئات الاف الضحايا
وتشرد الملايين، ناهيك عن الالاف المؤلفة من
المعوقين والجرحى وأيضاً المفقودين. أنظمة تهاوت
ورؤساء غابوا، مدن بكاملها دمرت وثروات تبذرت
ومعالم ضاعت وشعوب تمزقت.. وخسر الجميع.

اليوم خفت أزيز الرصاص ودوي الانفجارات وخفّ
نزف الدم، ولكن الجراح التي خلفتها هذه الحروب
حضرت عميقاً في الوجدان العربي وفي المجتمعات العربية، فزادتها تمزقاً
وزادت شروخها شروخاً.

نعم، الحرب هدأت أو تكاد، ولكن نتائجها لم تهدأ، فإلى متى الانتظار
للبدء بترميم ما تكسر وإزالة التداعيات المؤلمة؟ إن الأخطر من الحرب هو

يقلقنا إصرار المجتمع
الدولي على إبقاء النازحين
السوريين في لبنان
فهل يسعى لجعلهم
رهائن لاستعمالهم أداة
ضغط على سوريا ولبنان
للقبول بما قد يفرض
من حلول؟



المشاريع السياسية والصفقات التي تلوح في الأفق بعد سكوت المدفع، وما تحمله من تهديد وجودي لدولنا وشعبونا؛ فشرذمة المنطقة والفرز الطائفي يمهدان لمشروع إسقاط مفهوم الدولة الواحدة الجامعة لصالح كيانات عنصرية طائفية وفرض واقع سياسي وجغرافي جديد يلاقي ويبرر إعلان إسرائيل دولة يهودية.

بالأمس وقّع الرئيس الأميركي قراراً يعترف بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان، ويأتي ذلك بعد قراره السابق بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها، ما ينقض جميع القرارات الدولية ذات الصلة بما فيها البند الرابع من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة الذي يتعهد فيه أعضاء الهيئة جميعاً «بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة».

إن هذا القرار لا يهدّد سيادة دولة شقيقة فحسب، بل يهدّد أيضاً سيادة الدولة اللبنانية التي تمتلك أراضٍ قضمتها إسرائيل تدريجياً، لا سيما في

رئيس
الجمهورية
العماد ميشال
عون خلال
التقاط الصورة
التذكارية
لرؤساء الوفود
المشاركة في
اجتماع القمة
العربية في تونس

مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والقسم الشمالي من بلدة الفجر. والملكية اللبنانية لهذه الأراضي مثبتة بالوثائق والخرائط المعترف بها دولياً.

فكيف سنطمئن بعد، نحن الدول الصغيرة، عندما تُضرب المواثيق الدولية والحقوق، وتُطمعن الشرعية الدولية التي ترعى الحدود بين الدول التي اعترفت بها الأمم المتحدة.

وما هو مصير المبادرة العربية للسلام بعد الذي يحصل؟ هل ما زالت قائمة أم أُطلقت عليها رصاصة الرحمة وباتت بلا جدوى؟ ذلك أنه بعد ضياع الأرض ماذا يبقى من السلام؟

وكيف سترجم الاعتراضات الدولية والاستنكارات والإدانات لما جرى ويجري؟ وهل سيتمكن مجلس الأمن من حماية حق سوريا ولبنان في أراضيها المحتلة؟

ونحن؟ كيف سنواجه هذه المخططات وهذه الاعتداءات على حقوقنا؟ هل بحدود لا تزال مغلقة بين دولنا؟ أم بمقاعد لا تزال شاغرة بيننا هنا؟

أيها الإخوة،

إن كنا ونحن مجتمعين موحدين بالكاد نقدر على مجابهة هكذا مشاريع، فكيف الأمر إن كنا مبعثرين مشتتين كما هو حالنا اليوم؟
لعلكم إخواني تتساءلون معي:

هل نريد لسوريا أن تعود الى مكانها الطبيعي بيننا والى الحضن العربي؟
هل نريد لليمن أن يعود سعيداً وينعم شعبه بالأمن والاستقرار؟

هل نريد لفلسطين أن لا تضيق وتُستباح معها القدس وكل مقدّسات الأديان؟
لا بل أكثر من ذلك، هل نريد لكل دولنا الأمن والاستقرار، ولشعوبنا الأمان والازدهار؟

إذا كنا راغبين فعلاً بحماية دولنا وشعوبنا والمحافظة على وحدتها وسيادتها واستقلالها، علينا أن نستعيد المبادرة، فنسعى مجتمعين الى التلاقي والحوار ونبذ التطرف والعنف، وتجفيف منابع الإرهاب.

لقد صرف العالم خلال السنوات الماضية المليارات للتسليح والقتل والتدمير، فلو استعملت تلك الأموال، أو بعضها، للتنمية، للتعليم، للتطوير، للصناعة، للزراعة، للاستثمارات وخلق فرص عمل للشباب... فأى قفزة كانت ستحققها دولنا؟ وهل كان شبابنا وأطفالنا سيقعون بسهولة فريسة للفكر المتطرف الذي يحولهم الى إرهابيين وآلات قتل وتدمير؟

أيها الإخوة،

إن كانت المشاريع التي تحضر للمنطقة مقلقة فإن لبنان هو الأشد قلقاً. يقلقنا إصرار المجتمع الدولي على إبقاء النازحين السوريين في لبنان رغم معرفته بالظروف السيئة التي يعيشون فيها ورغم معرفته بأن معظم المناطق السورية قد أضحت آمنة، ورغم معرفته بأن لبنان لم يعد قادراً على تحمل هذا العبء الذي يضغط عليه من كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. ورغم تأكيد المنظمات الإنسانية الدولية أن ثمانين في المئة من النازحين السوريين في لبنان يرغبون العودة الى أراضيهم وممتلكاتهم.

يقلقنا مصطلح «العودة الطوعية» والتعاطي مع مليون ونصف نازح وكأنهم جميعاً لاجئون سياسيون بينما معظمهم لجأ بسبب الأمن أو الضائقة الاقتصادية التي ترافق عادة الحروب.

يقلقنا الإصرار على ربط عودة النازحين بالحل السياسي، لا بل اعطاء الأولوية للحل السياسي، رغم معرفتنا كلنا بأنه قد يطول؛ فهل يسعى المجتمع الدولي لجعل النازحين رهائن لاستعمالهم أداة ضغط على سوريا وأيضاً على لبنان للقبول بما قد يفرض من حلول؟

إن القضية الفلسطينية المستمرة منذ 71 عاماً خير شاهد على عبثية ربط العودة بالحلول السياسية، إذ أن ما يلوح بشأنها بعد كل سنوات الانتظار هو محاولة فرض تسوية لإبقاء الفلسطينيين حيث هم وتصفية قضيتهم.

يقلقنا أيضاً السعي الإسرائيلي لضرب القرار 194 وحرمان الفلسطينيين نهائياً من أرضهم وهويتهم وإقرار قانون «القومية اليهودية لدولة

إسرائيل» ونكران حق العودة، مع ما يعني ذلك من سعي لتوطين فلسطينيي الشتات حيث يتواجدون، ولبنان الحصاة الأكبر منهم.

إن لبنان أيها الإخوة يضيق بسكانه، مع قلة موارده وضعف بنيته التحتية ومع جميع مشاكله الاقتصادية والاجتماعية، وهو لم يعد قادراً على استضافة ما يوازي أكثر من نصف مواطنيه، وهو قطعاً لن يقبل بأي شكل من أشكال التوطين.

إن المساعدات العينية والمادية من المؤسسات الدولية لا زالت تقدّم للنازحين مباشرة من دون المرور بالقنوات الرسمية للدولة التي تستضيفهم، وفي هذا تشجيع صريح لهم للبقاء حيث هم والاستفادة من كل التقديمات من دون أن يترتب عليهم أي موجبات، في حين تنوء الدول المضيفة تحت الأعباء المتزايدة عليها، لذلك توجهنا في قمة بيروت الاقتصادية الى المجتمع الدولي وخصوصاً الدول المانحة ودعوناها «للاضطلاع بدورها في تحمل أعباء أزمة النزوح وتنفيذ ما تعهدت به من تقديم التمويل للدول المضيفة لتلبية حاجات النازحين ودعم البنى التحتية، وكذلك تقديم المساعدات للنازحين في اوطانهم تحفيزاً لهم على العودة»،

وهنا أود التأكيد على أن دعم الدول المضيفة ضروري جداً لكي تتمكن من الاستمرار، لكن ما يفوقه ضرورة هو تقديم المساعدات للنازحين العائدين في بلدهم، لتشجيعهم على العودة والمشاركة في إعادة الإعمار، عوض أن يبقوا مشردين، يتوقون الى سقف وطن يحميهم وأرض هي عنوان كرامتهم وهويتهم.

أيها الإخوة الأعزاء،

قديماً قال حكماؤنا «إن في الاتحاد قوة»، ونحن اليوم لا نطلب اتحاداً ولا وحدة بل أضعف الإيمان، بعض تنسيق وتعاون لمجابهة ما ينتظرنا، والسلام.



6

القسم السادس

كلمات الرئيس عون في الأمم المتحدة

حرص رئيس الجمهورية العماد ميشال عون على اطلاع العالم أجمع على حقيقة ما يعيشه اللبنانيون من اوضاع ومشاكل وهموم، فكان حضوره على اهم منبر عالمي في نيويورك، وسيلة اساسية لايصال الصوت ولعقد لقاءات مع كبار المسؤولين العالميين لمتابعة القضايا اللبنانية المحقة.



كلمة الرئيس عون امام الجمعية العامة للأمم المتحدة

2017/9/21



معالي السيد ميروسلاف لاتشاك رئيس الجمعية العامة،
سعادة أمين عام الأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريس،
السادة رؤساء الدول والحكومات،
السيدات والسادة.

يسعدني بداية أن أهنيكم حضرة الرئيس، على توليكم رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية وأتمنى لكم التوفيق في مهامكم. كما أود أن أتوجه بالشكر لمعالي السيد بيتر طومسون على حسن إدارته للدورة السابقة. وأحيي أيضاً سعادة الأمين العام السيد غوتيريس وجهوده لتفعيل دور منظمة الأمم المتحدة.

سيادة الرئيس،

نحن اليوم في نيويورك، وفي شهر أيلول، ولا بد أن تعود بنا الذاكرة ستة عشر عاماً الى الورا حين ضرب الإرهاب هذه المدينة موقعاً آلاف الضحايا. ونجدد من على هذا المنبر تضامننا مع عائلاتهم ومع عائلات كل ضحايا جرائم الإرهاب في العالم.

هذا الحدث المأساوي كان انطلاقة لحرب دولية ضد الإرهاب ما لبثت أن تفرّعت وتوزعت وضاعت أهدافها وأشعلت النيران

الحرب العالمية الثالثة لم تعد بين الأمم إنما حروباً داخلية مدقّرة ودول كثيرة تفجّرت من الداخل لأسباب دينية أو إثنية أو بسبب التطرف ورفض حق الآخر



في العديد من الدول خصوصاً في الشرق الأوسط حيث طالت شظاياها كل البلدان؛ منها من وصلته النيران مباشرة ومنها من حمل عبء النتائج. وقد أفرزت وغدّت أبشع أنواع الإرهاب، هدفه القضاء على الإنسان والحضارة والثقافة، فمارس أكثر الجرائم وحشية على شعوب منطقتنا؛ لم يوقّر مدنياً، طفلاً كان أو امرأة أو عجوزاً، ولم يوقّر معلماً، أثرياً كان أو ثقافياً أو دينياً. ثم تمّد نشاطه ليضرب في القارات الخمس بأفطع الأساليب وأكثرها دموية، وينقض بإجرامه كل الأعراف والمواثيق والقوانين الدولية ولا أحد يعرف أين ستصل حدوده ومتى أو كيف سوف ينتهي.

مع بدء الأحداث في سوريا اضطرب الوضع في لبنان وبدا واضحاً أنه من عداد الدول العربية التي كان مقرراً لها أن تقع في براثن الإرهاب، ولكنه استطاع أن يتجنب السقوط والانفجار من خلال حفاظه على وحدته الوطنية رغم كل الانقسام السياسي الحاد الذي كان قائماً. فلم يتخط أحد الخط الأحمر المرسوم في وجدان كل مواطن، ما أمّن وحدة لبنان وحفظ أمنه، على الرغم من تسلل العناصر الإرهابية الى بعض مناطقه وبلداته وقراه وتشكيلهم مجموعات وخلايا مسلحة فيها. لكن لبنان تمكّن، وبجميع قواه، من القضاء عليها تدريجياً. ومؤخراً قام جيشنا بالمعركة النهائية على حدودنا مع سوريا وحقق انتصاراً كبيراً على التنظيمات الارهابية من «داعش» و«النصرة» ومتفرعاتها وأنهى وجودها العسكري في لبنان.

إن الأعباء التي يتحمّلها لبنان جراء الحرب الدائرة في سوريا تفوق بكثير قدرته على التحمل، لكن الشعب اللبناني أثبت أنه شعب إنساني ومسؤول؛ استقبل النازحين في بيوته ومدارسه ومستشفياته، وسمح لهم بمشاركته لقمة العيش وسوق العمل على مدى السنوات الأخيرة الماضية ما ضاعف نسبة البطالة فيه. وأشير هنا الى أن أكثر من نصف مدارسنا الرسمية تعمل بدوامين، قبل الظهر وبعده لنتمكن من استيعاب الأطفال السوريين.

سيادة الرئيس،

إن لبنان بلد صغير المساحة كثيف السكان محدود الموارد، اقتصاده تأثر بأزمات عدة أولها الأزمة الاقتصادية العالمية، ثم حروب المنطقة التي

طوقته ومنعته من التحرك باتجاه الشرق والدول العربية التي تشكّل له المدّ الحيوي، ثم جاءت موجات النزوح واللجوء التي أضافت إليه ما نسبته 50% من سكانه، ما يعني أنه مقابل كل لبنانيين صار هناك نازح أو لاجئ، وارتفعت الكثافة السكانية



رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون يلقي كلمة
لبنان في
اجتماعات
الجمعية العامة
للأمم المتحدة في
نيويورك

في الكيلومتر المربع الواحد الى 600 بعد أن كانت 400، وكل هذا الاكتظاظ الشديد هو على مساحة 10452 كيلومتراً مربعاً، ما زاد من صعوبات أوضاعنا الاقتصادية، وزاد أيضاً نسبة الجريمة بمختلف أنواعها. والأخطر أن المجموعات الارهابية قد اتخذت من بعض تجمّعات النازحين مخابئ لها محوّلة إياها بيئة حاضنة، وكانت تخرج منها لتقوم بتفجيراتها حاصدة أرواح الأبرياء.

من هنا، فإن الحاجة قد أصبحت ملحة لتنظيم عودة النازحين الى وطنهم بعد أن استقرّ الوضع في معظم أماكن سكنهم الأولى.

هناك من يقول بعودة طوعية لهم ونحن نقول بالعودة الآمنة ونميّز بين الاثنين، واجتماعات مجموعة الدول الداعمة لسوريا ISSG قد أكدت على ذلك؛ فالعودة تكون طوعية أو آمنة وفقاً لسبب النزوح؛ فإذا كان اللجوء إفرادياً ولسبب سياسي يهدّد أمن الفرد وسلامته تكون العودة طوعية، أي أنها تُمنح لللاجئ السياسي ويترك له تقدير توقيتها، وهذا النوع من اللجوء يقترن بقبول الدولة المضيفة. أما اللجوء الجماعي بشكله الحالي الى لبنان، فهو قد حصل لسبب أمني أو اقتصادي، وهرباً من أخطار الحرب، ولذلك نسّميه نزوحاً وليس لجوءاً، وهو لم يقترن بقبول الدولة ولم يكن إفرادياً، إنما على شكل اجتياح سكاني.

أما الادّعاء أنهم لن يكونوا آمنين إذا عادوا الى بلادهم فهذه حجة غير مقبولة؛ فمن ناحية، هناك حوالي 85% من الأراضي السورية قد أصبحت في عهدة الدولة، ومن ناحية ثانية، إذا كانت الدولة السورية تقوم بمصالحات مع المجموعات المسلحة التي تقاطلتها وتترك للمقاتلين حرية الخيار بين أن يبقوا في قراهم أو أن يرحلوا الى مناطق أخرى، فكيف بها مع نازحين هربوا من الحرب؟ وما حصل بعد الأحداث الأخيرة في لبنان يؤكد هذا الكلام.

وفي السياق نفسه، يعيش النازحون في البؤس وفي بيئة صحية غير سليمة بالرغم من كل تقديمات المؤسسات الدولية واللبنانية، ويؤلنا ان نكون عاجزين عن تحسين أوضاعهم بسبب كثافة أعدادهم وبسبب إمكانياتنا المحدودة. ولا شك أنه من الأفضل لهم أن تقوم الأمم المتحدة بمساعدتهم على العودة الى وطنهم بدلاً من مساعدتهم على البقاء في مخيمات لا يتوفّر فيها الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة.

بالإضافة الى النزوح السوري، يتحمّل لبنان أعباء لجوء 500 ألف فلسطيني، هُجّروا من أرضهم منذ 69 عاماً، ينتظرون عودتهم الى فلسطين، ومؤسسة الأونروا على طريق الانهيار المالي، ولا نرى في الأفق أي جهود جدية من الأمم المتحدة أو مجلس الأمن لتنفيذ مشروع الدولتين، بل على العكس فإن المجتمع الدولي بجميع مؤسساته يعجز عن جعل إسرائيل تتوقف عن إقامة مستوطنات جديدة. ولا يزال العنف مستمراً لأنه لا يمكن إخضاع شعب سلبت هويته وأرضه. لطالما كانت مقاربة إسرائيل للحل تقوم دائماً على القوة العسكرية وانتهاك الحقوق، ولبنان خير شاهد على ذلك، فهي تخرق السيادة اللبنانية والقرار 1701 بشكل دائم، وخلال الأيام الماضية قصفت طائراتها الأراضي السورية انطلاقاً من الأجواء اللبنانية، ثم قامت بغارة وهمية على علو منخفض خارقة جدار الصوت فوق صيدا وتسببت بأضرار مادية، أضف الى ذلك زرعها من حين لآخر أجهزة تجسس في الأراضي اللبنانية. وهذه الانتهاكات ليست بجديدة، فهذا ما دأبت عليه إسرائيل منذ سبعة عقود حتى يومنا هذا، وهي تسجل ما لا يقل عن مئة اختراق بري وبحري وجوي للسيادة اللبنانية كل شهر. ولبنان يتقدّم بالشكاوى الى مجلس الأمن، من دون أن يتمكن هذا الأخير من ردعها.

سيادة الرئيس،

هذه العقود السبعة من الحروب الإسرائيلية أثبتت أن المدفع والدبابة والطائرة لا تأتي بالحلول ولا بالسلام، فلا سلام من دون عدالة، ولا عدالة إلا باحترام الحقوق.

ولا شك أن جريمة طرد الفلسطينيين من أرضهم وتهجيرهم لا يمكن أن تصح بجريمة أخرى ترتكب بحق اللبنانيين عبر فرض التوطين عليهم، كما بحق الفلسطينيين عبر إنكار حق العودة عليهم. وليس تعطيل دور مؤسسة الأونروا إلا خطوة على هذه الطريق تهدف الى نزع صفة اللاجئ تمهيداً للتوطين، وهو ما لن يسمح به لبنان، لا للاجئ أو لنازح، مهما كان الثمن، والقرار في هذا الشأن يعود لنا وليس لغيرنا.

لقد تركت جميع هذه الحروب جراحاً ثخينة في المجتمعات وبين الأفراد، وقضت على الأفكار الاجتماعية الواعية، وخربت مبادئ التعايش والتضامن وروح التسامح وقبول الآخر بين الأفراد والمجموعات في العالم، وصارت منطقتنا أسيرة الفقر والحاجة وهي تتحول الى بؤرة لمزيد من التطرف وتتوالد فيها الأزمات وتتصاعد.

من هنا ضرورة أن يترافق أي حل مع إجراءات اقتصادية واجتماعية كفيلة بتحقيق النمو وتحسين الأوضاع الاجتماعية لشعوب المنطقة بما يؤمن لها الحياة الكريمة والمستقرة. لهذا أدعو الى التفكير جدياً في مشروع إقامة سوق اقتصادية مشرقية مشتركة لضمان لقمة العيش في ظل الحرية.

إن لبنان الذي يشكّل عالماً مُصَغَّراً بحد ذاته، سواء بتنوّع شعبه وثقافته، أو بحضارته التي هي عصارّة حضارات متراكمة منذ العصور القديمة، من الآرامية، لغة السيد المسيح، وصولاً الى العربية لغة الرسول مروراً بالفينيقية والرومانية واليونانية واللاتينية والفارسية ووادي النيل... أضيف الى ذلك أن الشعب اللبناني يجمع المسلمين بكل مذاهبهم والمسيحيين أيضاً بكل مذاهبهم، وعرف الحرب وتداعياتها والسلام وإيجابياتها، وبهذه التجارب في العيش المشترك وشمولية الثقافة يستطيع لبنان أن يكون واحةً يمكن للعالم أن يلتقي فيها ويتحاور.

سيادة الرئيس،

الحضور الكريم

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أنشئت عصبة الأمم، وهدفها الحفاظ على السلام العالمي، ولكنها فشلت، واندلعت الحرب العالمية الثانية خلال أقل من ثلاثة عقود، وبعد أن توقفت أنشئت منظمة الأمم المتحدة وكان أول أهدافها حل النزاعات سلمياً بين الدول ومنع الحروب المستقبلية، فهل تمكنت من تحقيق هذا الهدف؟
الإجابة ليست صعبة، والعالم المتفجر حولنا خير جواب. إن الحرب العالمية الثالثة اتخذت شكلاً جديداً، فلم تعد حرباً بين الأمم إنما حروباً داخلية مدمرة، وكثيرة هي الدول التي تفجرت من الداخل لأسباب دينية أو إثنية، وبسبب التطرف ورفض حق الآخر بالوجود.

أما اللجوء الى تقسيم الدول طائفيّاً أو إثنيّاً فقطعاً ليس هو الحل، ولن يحول دون اندلاع الحروب. بل على العكس، فمن شأن هذه المقاربة أن تزيد العصبية والتطرف والصراعات.

إن الحل لن يكون إلا بتغيير فكري وثقافي. من هنا تبرز الحاجة ملحّة الى مؤسسة تعنى بتربية السلام؛ إذ وحدها ثقافة سلام وسماح جديدة تعلّم مبادئ العيش معاً أو ما يسمّى البعض «العيش المشترك» يحترم فيه الإنسان حرية المعتقد والرأي وحق الاختلاف، يمكنها أن تواجه الإرهاب وأن تؤسس لمجتمعات قادرة على إرساء السلام بين الشعوب والأمم. ثقافة تقرب الإنسان من الإنسان وتساهم في تمتين العلاقات بين المجتمعات المختلفة وتساعد على اعتماد لغة الحوار وسيلة لحل النزاعات.

ودور لبنان، لا بل رسالته، هو في الحرب على أيديولوجية الإرهاب، لأن لبنان الذي يميّز بمجتمعه التعددي هو نقيض الأحادية التي تمثلها داعش ومثيلاتها. والجهد الأساس الذي يجب أن تقوم به الأمم المتحدة هو محاربة الإرهاب فكرياً إذ لا احتواء له ولا حدود ولا جغرافيا لأنه عدوى فكرية متنقلة الكترونياً في العالم. لكل هذه الأسباب أطرحُ ترشيح لبنان ليكون مركزاً دائماً للحوار بين مختلف الحضارات والديانات والأعراق، مؤسسة تابعة للأمم المتحدة،

آملين من الدول الاعضاء ان يدعموا لبنان في سعيه لتحقيق هذا الطلب عندما يُعرض لنعمل معاً على تأمين ما تطمح إليه الأمم المتحدة، مؤسسة وأمماً، من سعي الى السلام وحياة كريمة لجميع الشعوب، في عالم ينعم بالأمن والاستقرار.



كلمة الرئيس عون امام الجمعية العامة للأمم المتحدة

2018/9/26



معالي السيدة ماريا فرناندا اسبينوسا غارسييس رئيسة الجمعية العامة،
سعادة أمين عام الأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريس،
السادة رؤساء الدول والحكومات،
السيدات والسادة،

بداية أهنئكم حضرة الرئيسة، على توليكم رئاسة الجمعية العامة للأمم
المتحدة في دورتها الثالثة والسبعين وأتمنى لكم التوفيق في هذه المهمة. كما
أتوجه بالشكر لمعالي السيد ميروسلاف
لاتشاك على الجهود التي بذلها في
إدارة الدورة السابقة.

وأحيي أيضاً سعادة الأمين العام
السيد غوتيريس على جهوده
وخصوصاً مشروعه الإصلاحي على
رأس المنظمة الدولية.

”
المقاربات السياسية الدولية
لمنطقة الشرق الأوسط لا زالت
تفتقر الى العدالة
وانعدام العدالة أشعل حروباً
كثيرة وأوجد مقاومة لن تنتهي
إلا بانتفاء الظلم وإحقاق الحق

السيدة الرئيسة،

لقد اقترحت موضوع المناقشة العامة «جعل الأمم المتحدة ذات أهمية
لجميع الناس: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات سلمية
ومنصفة ومستدامة». وهو اقتراح جدير بالتقدير، لأنه يعني أن الأمم
المتحدة، تدرك أن واقعها اليوم يستوجب تطويراً جدياً للدور المستقبلي
المأمول منها.

فالأمم المتحدة، ووفقاً لمقاصدها والأسس التي قامت عليها، يجب أن تكون الضمير العالمي الذي يحفظ التوازن ويمنع الاعتداء ويحقق العدالة ويحمي السلام. بينما، نجد أنه في مفاصل عدة تعذر على مجلس الأمن إقرار قرارات محققة، وأحياناً مصيرية لشعب ما، بسبب حق النقض، أو ان بعض الدول تتمنّع عن تنفيذ قرارات لا تناسبها، حتى لو كانت لها صفة الإلزامية والفورية، وذلك من دون أي مساءلة أو محاسبة. وإليكم بعض أمثلة من صميم معاناة منطقتنا:

إن القرار 425، الصادر في العام 1978 عن مجلس الأمن، والذي دعا إسرائيل، وبشكل فوري، الى سحب قواتها من جميع الاراضي اللبنانية لم ينفذ الا بعد 22 عاماً وتحت ضغط مقاومة الشعب اللبناني.

في المقابل، نجد القرار 181 الصادر عن الجمعية العامة في العام 1947، والذي قضى بتقسيم فلسطين، اتخذ طابع الإلزامية على الرغم من أنه ليس ملزماً، ونُفذ فوراً. بينما القرار 194، الصادر ايضاً عن الجمعية العامة في العام 1948 والذي يدعو إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم في أقرب وقت ممكن، بقي حبراً على ورق طوال سبعين عاماً. وفي السياق يأتي حق النقض أو حق الاعتراض، وهو لا شك له اعتبارات عدة وأسباب موجبة في أساسه، ولكن نتائجه أثرت سلباً على الكثير من الدول والشعوب وخصوصاً في منطقتنا، وحجبت عنها حقوقاً بديهية.

لذلك، ولكي تكون الأمم المتحدة «قيادة عالمية» وذات أهمية لجميع الناس، لا بد من مشروع إصلاحي يلحظ توسيع مجلس الأمن ورفع عدد الدول الأعضاء واعتماد نظام أكثر شفافية وديمقراطية وتوازناً. ومن ناحية أخرى من الأهمية بمكان أن تكون الجمعية العامة أكثر تعبيراً عن التوجه الفعلي للمجتمع الدولي.

إن الأمم المتحدة مدعوة أيضاً إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان في العالم. ولبنان، الذي ساهم مساهمة بارزة في وضع «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، والذي التزم به صراحة في مقدّمة دستوره، يؤكّد أنّ

النظرة إلى هذا الموضوع هي نظرة إلى حرية الفرد في المجتمع، وكل اعتداء على حقوق الإنسان اليوم، في أي بلد من البلدان، إنما يؤسس لنزاعات الغد.

ونشير هنا إلى أن لبنان يمضي بخطوات ثابتة في مجال تعزيز حقوق الإنسان على المستويين التشريعي والتنفيذي، وقد سبق للبرلمان اللبناني أن أقرّ قانون إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان ومن ضمنها لجنة للتحقيق في استخدام التعذيب وسوء المعاملة.

وفي سياق متصل نحن على مشارف الانتهاء من وضع خطة عمل وطنية متعلقة بتنفيذ القرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن والذي دعا الدول الأعضاء إلى وضع خطط عمل بهدف تمكين المرأة من المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات والتفاوض والتصدي للنزاعات. وقد تضمنت خطة العمل اللبنانية ضمان مشاركة المرأة في صنع القرار على كل المستويات وتفعيل دورها في الوقاية من النزاعات وإقرار القوانين لمنع التمييز ضد النساء ولحمايتهن من العنف والاستغلال.

السيدة الرئيسة

أيها الحضور الكريم،

نحن في لبنان نتلمّس طريقنا للنهوض من الأزمات المتلاحقة التي عصفت بنا على مختلف الصعد؛ أمنياً، تمكّن لبنان من تثبيت أمنه واستقراره بعد أن قضى على تجمعات الإرهابيين في الجرود الشرقية والشمالية وفكك خلاياهم النائمة.

سياسياً، أجرى انتخاباته النيابية وفق قانون يعتمد النسبية للمرة الأولى في تاريخه مما أنتج تمثيلاً أكثر عدالة لجميع مكونات المجتمع اللبناني. وهو اليوم على طريق تشكيل حكومة تبعاً لنتائج هذه الانتخابات.

اقتصادياً، وُضعت الخطوط العريضة لخطة اقتصادية لتحقيق النهوض، تأخذ بعين الاعتبار مقرّرات مؤتمر «سيدر»، ركائزها تفعيل القطاعات الانتاجية، وتحديث البنية التحتية، وردم الهوة بين الإيرادات والإنفاق في الميزانية.



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلقي كلمة لبنان في
اجتماعات الجمعية
العامة للأمم
المتحدة في نيويورك

ولكن، أزمت الجوار لا تزال تضغط علينا بثقلها وبن نتائجها؛ فمع بدء الأحداث في سوريا بدأت موجات النزوح هرباً من جحيم الحرب، تتدفق الى لبنان، وقد حاول قدر إمكاناته تأمين مقومات العيش الكريم للنازحين. ولكن الأعداد الضخمة وتداعياتها على المجتمع اللبناني من نواح عدة، أمنياً، بارتفاع معدل الجريمة بنسبة تخطت 30%، واقتصادياً بارتفاع معدل البطالة الى 21%، وديموغرافياً بارتفاع الكثافة السكانية من 400 الى 600 في الكيلومتر المربع الواحد، مضافة الى محدودية إمكاناتنا، وندرة المساعدات الدولية للبنان، تجعل الاستمرار في تحمّل هذا العبء غير ممكن، خصوصاً أن الجزء الأكبر من الأراضي السورية أصبح آمناً. لذلك قلت بالعودة الآمنة في كلمتي من على هذا المنبر في العام الماضي، وميّزت بينها وبين العودة الطوعية؛ فالسوريون الذين نزحوا الى لبنان ليسوا بلاجئين سياسيين، باستثناء قلة منهم، فمعظمهم نزح بسبب الأوضاع الأمنية في بلادهم أو لدوافع اقتصادية وهؤلاء هم الأكثرية..

واليكم حضرة الرئيسة، والحضور الكريم هذه الخارطة الصادرة في العام 2014 عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون النازحين UNHCR،

تبين تطوّر أعداد النازحين المسجلين من 25 ألفاً في العام 2012 الى أكثر من مليون في العام 2014 أي خلال سنتين فقط، وهي خير ما يعبر عما أحاول شرحه لكم.

واشير هنا الى ان الامم المتحدة قد توقفت في العام 2014 عن احصاء النازحين، وبعد ذلك التاريخ تابع الامن العام اللبناني الاحصاءات التي دلت على ان الاعداد قد تجاوزت منذ ذلك الحين وحتى اليوم المليون ونصف المليون نازح.

وعليه، أعيد تأكيد موقف بلادي الساعي لتثبيت حق العودة الكريمة والأمنة والمستدامة للنازحين الى أرضهم، والرافض كل مماثلة أو مقايضة في هذا الملف الكياني، أو ربطه بحل سياسي غير معلوم متى سيأتي، والرافض قطعاً لأي مشروع توطين، سواء لنازح أو للاجئ. وفي هذا السياق نسجل ترحيبنا بأي مبادرة تسعى لحل مسألة النزوح على غرار المبادرة الروسية.

السيدة الرئيسة

أيها الحضور الكريم،

من دروس التاريخ، أن الظلم يولد الانفجار، وانتفاء العدالة والكيل بمكيالين يولدان شعوراً بالنقمة ويغذيان كل نزعات التطرف وما تستولده من عنف وإرهاب.

ولأسف فإن المقاربات السياسية الدولية لمنطقة الشرق الأوسط لا زالت تفتقر الى العدالة، وفيها الصيف والشتاء تحت سقف واحد، ما يجعل مفهوم الديمقراطية في الدول التي تُعتبر رائدة فيها موضع شك لدى شعوبنا. والقضية الفلسطينية هي خير تجسيد لهذه الصورة؛ فانعدام العدالة في معالجتها أشعل حروباً كثيرة في الشرق الأوسط وأوجد مقاومة لن تنتهي إلا بانتفاء الظلم وإحقاق الحق.

لقد صوّت العالم مؤخراً، في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة، ضد إعلان القدس عاصمة لإسرائيل، وعلى الرغم من نتائج التصويتين

الذين عكسا إرادة المجتمع الدولي. تم نقل بعض السفارات إليها. تلا ذلك إقرار قانون «القومية اليهودية لدولة إسرائيل»، هذا القانون التهجيرى القائم على رفض الآخر، يعلن صراحة عن ضرب كل مساعي السلام ومشروع الدولتين.

وكي يكتمل المشهد، أتى قرار حجب المساعدات عن مؤسسة الأونروا، التي وبتعريفها الخاص، هي «وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى وتقديم المساعدة والحماية لهم الى أن يتم التوصل إلى حل لمعاناتهم».

فهل انتهت معاناتهم لينتهي دور الأونروا أم أن الهدف من تعطيل دورها هو التمهيد لإسقاط صفة اللاجئ، ودمجه في الدول المضيفة لمحو الهوية الفلسطينية وفرض التوطين؟!

السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة،

هناك شعب وجد نفسه بين ليلة وضحاها من دون هوية ومن دون وطن، بقرار ممن يفترض بهم ان يكونوا المدافعين عن الدول الضعيفة.

فليتخيل كل منا، للحظة، ان قراراً دولياً، لا رأي له فيه، سلبه أرضه وهويته. وبينما هو يحاول التشبث بهما تتوالى عليه الضربات من كل جانب ليرفع يديه... هذه هي حال الشعب الفلسطيني اليوم، المشرّد في كل أنحاء العالم، فهل نرضاها لأنفسنا ولشعوبنا؟ هل يقبل بها الضمير العالمي؟ هل هذا ما تنصّ عليه الشرائع والمواثيق الدولية؟؟ وما الذي يضمن أن لا تواجه الشعوب الصغيرة، ومنها الشعب اللبناني، نفس المصير؟!

بالتزامن، لا تزال الخروقات الإسرائيلية للقرار 1701 مستمرة، براً وبحراً وجواً، على الرغم من التزام لبنان الكامل به.

السيدة الرئيسة،

أيها الحضور الكريم،

يعاني عالمنا اليوم أزمة تطرف وتعصب، تتمظهر برفض الآخر المختلف،

رفض ثقافته وديانته ولونه وحضارته، أي رفض وجوده بالمطلق. وهذه الأزمة مرشحة للتفاقم، ولم تعد أي دولة في منأى عنها، بكل ما تحمله من آثار مدمرة على المجتمعات والدول لأنها تفجرها من الداخل.

لقد عجزت الأمم المتحدة، وقبلها عصبة الأمم، عن منع الحروب وتحقيق السلام وإحقاق الحق، خصوصاً في منطقتنا، وأحد أهم الأسباب يعود الى عدم تكوين ثقافة عالمية للسلام تقوم على معرفة الآخر المختلف وممارسة العيش معاً.

من هنا، الحاجة ملحة الى الحوار، حوار الأديان والثقافات والأعراق، والى إنشاء مؤسسات ثقافية دولية متخصصة بنشر ثقافة الحوار والسلام.

ولبنان، بمجمعه التعددي الذي يعيش فيه المسيحيون والمسلمون معاً ويتشاركون الحكم والإدارة، وبما يخزن من خبرات أبنائه المنتشرين في كل بقاع الأرض، وبما يشكل من عصارة حضارات وثقافات عاشها على مر العصور، يعتبر نموذجياً لتأسيس أكاديمية دولية لنشر هذه القيم، «أكاديمية الانسان للتلاقي والحوار».

لقد أطلقت من على هذا المنبر العام الماضي، مبادرة جعل لبنان مركزاً دولياً لحوار الأديان والثقافات والأعراق، ونطمح أن تتجسد هذه المبادرة اليوم باتفاقية متعددة الأطراف لإنشاء الأكاديمية فيه، تكون مشروعاً دولياً للتلاقي والحوار الدائم وتعزيز روح التعايش، بما يتماشى مع أهداف الأمم المتحدة وسلوك الديبلوماسية الوقائية لتفادي النزاعات.

السيدة الرئيسة،

أيها الحضور الكريم،

إن الإنسان عدو لما، ومن يجهل،

وطريق الخلاص هي في التلاقي والحوار ونبد لغة العنف وتطبيق العدالة بين الشعوب، وهي وحدها تعيد الى مجتمعاتنا الاستقرار والأمان، وتحقق التنمية المستدامة التي تبقى المرتجى.

شكراً لإصفاكم.

كلمة الرئيس عون امام الجمعية العامة للأمم المتحدة

2019/9/24



سعادة السيد تيجاني محمد بندي رئيس الجمعية العامة،
سعادة أمين عام الأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريس،
السادة رؤساء الدول والحكومات،
السيدات والسادة،

يسرّني بداية أن أهنئكم حضرة الرئيس على انتخابكم لرئاسة الدورة
الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنياً لكم التوفيق في
مهمّاتكم، كما أشكر معالي السيدة ماريا فيرناندا إسبينوسا غاريسيس
على حسن ادارتها للدورة السابقة.

”

وأحيي سعادة الأمين العام للأمم المتحدة،
السيد غوتيريس على جهوده، وخصوصاً
مشروعه الاصلاحى للمنظمة الدولية الذي
يطاول مختلف مفاصل اختصاصاتها،
والعناية التي يوليها لقضايا منطقتنا عامة
ولبنان بصورة خاصة.

في 16 أيلول الجاري، قامت الجمعية العامة
بالتصويت على القرار الرقم 344، الداعم
لإنشاء «أكاديمية الانسان للتلاقي والحوار» في
لبنان، واسمحوا لي أن أنقل شكر بلادي للدول
الأعضاء التي رعت هذا المشروع وصوّتت

الشكر للجمعية العامة
على التصويت على القرار
الرقم 344 الداعم لإنشاء
«أكاديمية الانسان للتلاقي
والحوار»
وسأتابع بحرص قيامها
إيماناً مني بأن السلام
الحقيقي هو الذي يقوم
بين البشر

لصالحه، مع ما يحمله ذلك من تشجيع لنا على المضي قدماً في هذه المبادرة التي سبق وأطلقتها أمامكم منذ عامين.

وسوف أتابع بحرص قيام هذه الأكاديمية، إيماناً مني بأن السلام الحقيقي هو ذاك الذي يقوم بين البشر لا على الورق، وإيماناً مني أيضاً بدور لبنان ورسالته كأرض تلاقٍ وحوار، وبما يكتنزه شعبه ومجتمعه التعددي من تجارب وخبرات جعلته رافضاً للتطرف الفكري والديني، وعلمته كيف يعيش التسامح والقبول بالآخر.

إن أهمية هذه الأكاديمية تكمن في تجسيدها مشروعاً دولياً لالتقاء الثقافات والديانات والإثنيات المختلفة وتعزيز روح العيش معاً، ونشر ثقافة معرفة الآخر والقبول به، ضمن إطار مبادئ الأمم المتحدة وما تصبو إليه عبر برامجها السامية التي تعمل على ردم الهوة بين الشعوب، وعلى رأسها الدبلوماسية الوقائية للقضاء المسبق على أسباب النزاعات.

ومنذ يومين عُقدت هنا في الأمم المتحدة قمة العمل المناخي، التي دعا إليها الأمين العام. وفي هذا السياق، انضم لبنان الى مجموعة الدول الداعمة للمبادرة التي أطلقها فخامة رئيس النمسا «لمزيد من الطموح حول المناخ» بعد أن كان في طليعة الدول التي وقّعت على اتفاق باريس العام 2015.

من ناحية أخرى، لقد قام لبنان بخطوات عديدة هذا العام في سبيل تعزيز دور المرأة، فقد أقرّت الحكومة اللبنانية خطة عمل وطنية شاملة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن وباشرت تنفيذها. كما أنجزنا كل الخطوات المتعلقة بتنفيذ عمل الهيئة الوطنية لحقوق الانسان ولجنة الوقاية من التعذيب.

السيد الرئيس

أيها الحضور الكريم،

لقد انحسرت الحرب الساخنة التي عمّت دولاً عدة في الشرق الأوسط خلال العقد الأخير، إلا أن أثارها ونتائجها على بلداننا ومجتمعاتنا تزداد انتشاراً وترسخاً وخصوصاً على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

إن جلسات المناقشة للجمعية العامة هذه السنة هي تحت عنوان «دفع الجهود المتعددة الأطراف المتصلة بالقضاء على الفقر، وتوفير تعليم عالي الجودة، والعمل المناخي، والادماج» فهل ندرككم مجدداً بحجم التأثيرات السلبية الناتجة عن أزمة النزوح وتداعياتها على لبنان أمنياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً وبيئياً، وعلى البنى التحتية والنمو وارتفاع معدل البطالة؟ ما شكّل خطراً جدياً على برنامج تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيه، وأدّى الى تفاقم أزمته الاقتصادية.

وإذا كان لبنان يسعى جاهداً لمواجهة الأوضاع الاقتصادية الصعبة معتمداً لذلك سلسلة إجراءات وإصلاحات بنيوية جذرية في نظامه الاقتصادي والمالي، بالتعاون مع المؤسسات الدولية المعنية، فإن ذلك يدفعني أيضاً الى مناشدة كل زعماء العالم ليساهموا في العمل على عودة النازحين الآمنة الى سوريا، خصوصاً أن مسؤولية معالجة هذه الأزمة لا تقتصر، بالتأكيد، على لبنان وحده، بل هي مسؤولية دولية مشتركة تحتم علينا أن نتعاون جميعاً على ايجاد الحلول لها، وبصفة عاجلة. اذ لا يمكن للمجتمع الدولي أن يكتفي فقط بتأمين الحد الأدنى من المساعدات للنازحين واللاجئين في أماكن نزوحهم وتغيب برامج العودة الآمنة والكريمة لهم.

إن شروط هذه العودة أصبحت متوافرة، فالوضع الأمني في معظم أراضي سوريا، ووفقاً للتقارير الدولية، أصبح مستقراً والمواجهات العسكرية انحصرت في منطقة إدلب، وقد أعلنت الدولة السورية، رسمياً وتكراراً، ترحيبها بعودة أبنائها النازحين، وقد غادر من لبنان حتى الآن قرابة 370 ألف نازح، عاد منهم الى سوريا ما يزيد عن 250 ألف، ولم ترد أي معلومات عن تعرضهم لأي اضطهاد او سوء معاملة.

في المقابل ترسم لدينا علامات استفهام عديدة حول موقف بعض الدول الفاعلة والمنظمات الدولية المعنية، الساعي إلى عرقلة هذه العودة والادعاءات بخطورة الحالة الأمنية في سوريا، وإثارة المخاوف لدى النازحين، مما يؤشر بوضوح الى المنطلقات السياسية التي يتم من خلالها التعاطي مع أزمة النزوح، وكأنني بالنازحين قد تحولوا رهائن في لعبة دولية

للمقايضة بهم عند فرض التسويات والحلول! وهذا ما قد يدفع لبنان حكماً إلى تشجيع عملية العودة التي يجريها، بالاتفاق مع الدولة السورية لحل هذه المعضلة التي تهدد الكيان والوجود، لأن تجارب قضايا الشعوب المهجرة في العالم، وانتظار الحلول السياسية لا تطمئن أبداً. ففي تاريخنا تجربتان غير مشجعتين في هذا المضمار، الأولى في العام 1974 إثر اندلاع الحرب في قبرص ولجوء قسم كبير من القبارصة إلى لبنان، ثم عودتهم السريعة إلى بلادهم فور إعلان وقف إطلاق النار من دون انتظار الحل السياسي، الذي لم يتحقق إلى اليوم. والتجربة الثانية بدأت في العام 1948 مع موجات نزوح الشعب الفلسطيني إلى دول الشتات وإلى لبنان بشكل خاص، حيث لا يزال الفلسطينيون يعيشون في المخيمات على حلم العودة وينتظرون الحل السياسي وتنفيذ القرار 194 منذ واحد وسبعين عاماً.

وفي سياق متصل أنبّه من خطورة تقليص خدمات منظمة الأونروا التي تقدّمها للاجئين الفلسطينيين مما تسبّب بمزيد من الضغط الاجتماعي والمالي عليهم وعلينا مما يهدّد بتحويل الشباب الفلسطيني من طلاب علم إلى طلاب ثأر، وأسجل هنا رفض لبنان القاطع كل محاولة للمس أو تعديل ولاية الأونروا. وأنشد الدول المساهمة في موازنتها مضاعفة مساهماتها للتمكن من استعادة دورها الحيوي.

السيد الرئيس

أيها السادة

إن أزمة الشرق الأوسط المتמادية منذ عقود تزداد تعقيداً لأن كل مقاربات الحلول وكل الممارسات الإسرائيلية تناقض المبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة؛

فتهود القدس والسياسة الاستيطانية المنهجية والتشريعات المخالفة لحقوق الإنسان، والاعتراف بضم أراضٍ تم احتلالها بالقوة كما حصل بالنسبة لمرتفعات الجولان، والوعود الانتخابية بضم أراضٍ جديدة، مع ما يرشح عن «صفقة القرن» من إزالة حدود بعض الدول وضرب وحدة أراضيها إلى تصفية القضية الفلسطينية وإبقاء الفلسطينيين حيث هم، والضرر الذي



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلقي كلمة لبنان في
اجتماعات الجمعية
العامة للأمم
المتحدة في نيويورك

سيلحق بلبنان جراء ذلك كونه يضم قسماً كبيراً من اللاجئين، ... كل ما سبق يقوّض أي فرصة للسلام في الشرق الأوسط وينذر بمستقبل مجهول قاتم من دون شك، لأن حقوق الشعوب تبقى حية مهما طال الزمان.

السيد الرئيس،

أيها السادة،

إن الخروق الإسرائيلية للقرار 1701 لم تتوقف يوماً، وكذلك الاعتداءات المتמادية على السيادة اللبنانية برّاً وبحراً وجواً، والعمل العدواني السافر الذي حصل الشهر الماضي على منطقة سكنية في قلب بيروت هو الخرق الأخطر لهذا القرار. كذلك الحرائق التي استمرت لأيام داخل مزارع شبعا المحتلة جراء القذائف الاسرائيلية الحارقة، تشكّل جرماً بيئياً دولياً يستوجب إدانة من تسبب به.

من على هذا المنبر أعيد التأكيد أن لبنان بلد محب للسلام، ونحن ملتزمون القرار 1701، ونجهد دائماً لاحترامه، ولكن التزامنا هذا لا يلغي حقنا الطبيعي وغير القابل للتفرغ، بالدفاع المشروع عن النفس، عن أرضنا وشعبنا، بكل الوسائل المتاحة.

وأعيد أيضاً تأكيد تمسك لبنان بحقوقه السيادية على مزارع شبعاً وتلال كفرشوبا وشمال الفجر المحتلة، وهو لن يوفر أي فرصة في سبيل تثبيت حدوده البرية المعترف بها دولياً بالوثائق الثابتة في الأمم المتحدة وكذلك ترسيم الحدود البحرية، وذلك بإشراف الأمم المتحدة، مع ترحيبه بأي مساعدة من أي دولة بهذا الخصوص، في وقت سوف يباشر بعمليات التنقيب عن النفط والغاز في مياهه الإقليمية قبل نهاية هذا العام بحسب القوانين والأعراف الدولية.

السيد الرئيس

أيها السادة،

في الوقت الذي يباشر لبنان تحضيراته للاحتفال بمئوية «لبنان الكبير» تحل الذكرى الخامسة والسبعون لإنشاء منظمة الأمم المتحدة في 1945/10/24، وقد شهد العالم منذ ذلك التاريخ العديد من الحروب والصراعات خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، النقطة الساخنة باستمرار، حيث ترتفع الحرارة فيها أو تهبط، ولكنها لا تبرد أبداً، وشعوبنا تدفع دوماً الثمن، من أمنها واستقرارها وسلامها واقتصادها، وحتى تنوعها الديمغرافي.

وجوهر المشكلة هو نفسه، تعارض مصلحة الأقوياء مع حق الضعفاء فتضيق المبادئ والمنطق والعدالة وتتميع الحلول.

إن الانحراف الطاغوي اليوم على السياسة أفقد العالم استقراره بعدما تقوّضت جميع المعالم التي يهتدى بها، ولم تعد هناك مقاييس لحصر الخلافات والسيطرة عليها وبالتالي لحلها وفق القواعد المعمول بها، ما جعل شعوباً عدّة عاجزة عن اتخاذ خيارات سياسية تتخطى حدودها، ومنعها عن اللقاء والتعاون، فضاعت فرص كثيرة لحل النزاعات، وأفسح المجال واسعاً للفوضى. لقد قامت الامم المتحدة بالكثير من المبادرات الهادفة الى اعلاء صوت السلم والتنمية، نجحت في بعضها ولم تصل الى النتائج المرجوة في العديد منها. والمأمول منها اليوم تعزيز المبادئ العامة والقانون الدولي والمواثيق لأنها المرجع الوحيد لصون الحقوق؛ فلن تقوم عدالة ولن يستقيم حق ولن يتحقق سلام طالما أن المبدأ السائد في عالمنا هو: أنا قوي إذاً أنا على حق! شكراً لإصغائكم.

كلمة الرئيس عون أمام مؤتمر التنمية المستدامة في الأمم المتحدة



2020/9/18

(عبر تقنية الفيديو عن بعد)

أصحاب السعادة،

أتوجه اليكم بالشكر على تنظيم هذا المؤتمر، وهو الأول ضمن خطة العمل على مسار العشر سنوات القادمة في سبيل تحقيق الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة بحلول العام 2030، هذه الأهداف التي تطمح إليها شعوبنا، والتي يجدد لبنان التزامه بالعمل على تحقيقها رغم الظروف الصعبة التي يمر بها حتى نصل جميعاً إلى عالم أفضل لنا وللأجيال القادمة.

”

لبنان على مفترق طرق
مصيري بين طموحه لتحقيق
أهداف التنمية المستدامة
وما يعانيه من أزمات
اقتصادية ومالية ونقدية
 واجتماعية

مما لا شك فيه، ان عالمنا اليوم يواجه تحديات كبيرة انعكست بشكل مباشر على جميع البلدان، وكان للبنان نصيب كبير منها، وهو الذي تعرّض لهزّات متلاحقة؛ من أزمة النزوح السوري الكثيف المستمرة منذ عشرة أعوام والتي فرضت علينا واقعاً تنموياً ضاعطاً حيث أصبح النازحون يشكلون قرابة ثلث سكان لبنان، الى أزمة اقتصادية ومالية ونقدية حادة نتجت عن عقود من تراكم الفساد وسوء الإدارة.

وفي خضم مكافحتنا لوباء كوفيد 19، فُجّع لبنان بانفجار مرفأ بيروت الذي ضرب قلب العاصمة وأسفر عن ضحايا بشرية وخسائر مادية كبيرة وآثار سلبية هائلة لن تتسبّب في تفاقم الانكماش في النشاط

الاقتصادي فحسب، ولكنها ستؤدي أيضاً إلى تعاظم معدلات الفقر، التي كانت تبلغ 45% قبيل انفجار بيروت بحسب ما ورد في تقييم البنك الدولي والذي قدّر الأضرار المادية بحوالي 4.5 مليار دولار أميركي، والخسارة الاقتصادية بحوالي 3.5 مليار دولار، واحتياجات إعادة الاعمار بحوالي 2 مليار دولار.

واذ أغتتمها مناسبة لشكر الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات الدولية التي هبّت مشكورة لمؤازرة لبنان وتقديم المساعدات الفورية والانسانية والمساهمة في ململة الجراح، فاني ألّفت عنايتكم الكريمة الى ان كل هذه التحديات الضخمة التي يواجهها لبنان قد أثّرت على مسار تحديد الأولويات، وصار لزاماً علينا:

أولاً: العمل على الاستجابة السريعة لمعالجة الأزمات الأكثر إلحاحاً، وذلك من ضمن المبدأ الذي دعت اليه أجندة الأمم المتحدة والمتمثل بـ «عدم ترك أحد في الخلف»، أي إيصال المساعدات إلى الفئات الأكثر عوزاً وفقراً وإلى الشرائح المهمشة والمتضررة.

ثانياً: اصلاح ما يقارب 200 ألف وحدة سكنية لحقها الضرر ومنها دمرت بالكامل ، ونتج عن ذلك نزوح 300 ألف مواطن، خصوصاً ونحن على أبواب فصل الشتاء.

ثالثاً: إعادة اعمار مرفأ بيروت، الشريان الحيوي للاقتصاد اللبناني، ومعالجة الأضرار الجسيمة التي لحقت بكل القطاعات: الصحة، التعليم، الغذاء، البناء، السياحة...

أيها السيّدات والسادة،

يقف لبنان اليوم على مفترق طرق مصيري بين طموحه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال العشرية القادمة وبين ما يعانيه من أزمات اقتصادية ومالية ونقدية واجتماعية. وهو يحتاج بشكل كبير للمزيد من دعم المجتمع الدولي ومنظمات الأمم المتحدة لمساعدته على تخطي هذه



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلقي كلمة لبنان في
مؤتمر التنمية
المستدامة في الأمم
المتحدة (عبر تقنية
الفيديو عن بعد)

الظروف الطارئة، من خلال عمل موجّه وتعاون وثيق فيما بينها ومع الجهات الحكومية، وبرمجة المساعدات الانسانية لتأمين الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والدفع باتجاه تحقيق التنمية المستدامة المرجوة، لمعالجة مشاكل الحاضر والاستعداد لمتطلبات المستقبل.

وشكرا لكم!



كلمة الرئيس عون في الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة



2020/9/21

(عبر تقنية الفيديو عن بعد)

أصحاب السعادة،

نحتفل اليوم بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة عبر الشاشات بسبب ما فرضه فيروس كوفيد-19 من تداعيات تركت آثارها العميقة علينا جميعاً وعلى كل الصعد.

ان لبنان، وهو من الدول الخمسين التي شاركت في تأسيس الأمم المتحدة في العام 1945 في سان فرانسيسكو، ومن الذين ساهموا في وضع وصياغة شرعة حقوق الانسان في العام 1948، يغتنمها مناسبة لإعادة التأكيد على تعلقه بالمبادئ السامية للأمم المتحدة وميثاقها، وبما تطمح اليه من أهداف نبيلة لصالح شعوب العالم.

وقد تطرّق الاعلان الذي توافقنا عليه جميعاً لكي يصدر عن هذه المناسبة الى طموحات الأمم المتحدة، وانجازاتها، وبعض خيبات الأمل من

أحلام وآمال لم تتحقق مما يستدعي العمل على ادخال الاصلاحات اللازمة على طريقة عمل هذه المؤسسة الدولية، وعلى مضاعفة السعي لمساعدة الدول المحتاجة في سبيل مستقبل أفضل.

مما لا شك فيه، ان لبنان، وخلال الأزمات العديدة التي عصفت به قد وجد في منظمة الأمم المتحدة عامل دعم للاستقرار عبر قوات اليونيفيل،

”

لبنان يغتنم المناسبة لإعادة التأكيد على تعلقه بالمبادئ

السامية للأمم المتحدة وميثاقها وبما تطمح اليه من أهداف نبيلة لصالح شعوب العالم





رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلقي كلمة لبنان في
الذكرى الخامسة
والسبعين لإنشاء
الأمم المتحدة
(عبر تقنية
الفيديو عن بعد)

وشريكاً في التنمية عبر أجهزتها العاملة في بلادي. واذ أشيد بما تقدمه هذه المنظمة والدول الصديقة من مؤازرة ومساندة على طريق معالجة التدايعات الضخمة لانفجار مرفأ بيروت، والتعافي من الأزمة الاقتصادية والمالية، أدعو العالم الى مساعدتنا في تأمين العودة الآمنة للنازحين السوريين الى ديارهم لأن لبنان الذي يئن من وطأة الأزمات غير المسبوقة التي تثقل كاهله، لن يستطيع الاستمرار في استضافة أكبر عدد من اللاجئين في العالم نسبة الى عدد السكان.

السيدات والسادة،

على الرغم من كل المعاناة، فإن لبنان، الذي شارك في تأسيس الأمم المتحدة، والذي تبوأ مرتبتين مقعداً غير دائم في مجلس الأمن، واتخذ قراراً العام الفائت بأن يشارك في قوات حفظ السلام ولو بشكل رمزي في البداية، والذي أطلق مبادرة لإنشاء «أكاديمية الانسان للتلاقي والحوار» حظيت بدعم الأمم المتحدة في العام الماضي عبر القرار 344/73، يؤكد أن الصعوبات لن تثنيه عن متابعة دوره الايجابي على الصعيد الدولي، وتفاعله البناء مع الأمم المتحدة وضمن الاسرة الدولية.

كلمة الرئيس عون امام الجمعية العامة للأمم المتحدة

2020/9/23

(عبر تقنية الفيديو عن بعد)



معالي السيد فولكان بوزكير Volkan Bozkir رئيس الجمعية العامة،
سعادة السيد أنطونيو غوتيريس، أمين عام الأمم المتحدة
السادة رؤساء الدول والحكومات،
السيدات والسادة،

بداية أهنتكم حضرة الرئيس، على توليكم رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاريخية الخامسة والسبعين وكنت أتمنى أن تكون التهنئة مباشرة وليس عبر تقنية الفيديو التي فرضها الوضع الصحي العالمي الحالي . كما أتوجه بالشكر لمعالي السيد تيجاني محمد باندي على جهوده في إدارة أعمال الجمعية العامة خلال الدورة المنصرمة، بالأخص في ظل اضطراب عمل المنظمة نتيجة تفشي جائحة كوفيد-19.

وأحيي سعادة الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريس على جهوده المتواصلة على رأس المنظمة الدولية، وأيضاً على مساعيه من أجل لبنان بعد انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب الماضي، وبخاصة تنظيم مؤتمر دعم بيروت في التاسع من آب لحشد تعهدات المانحين وتوفير المساعدات

كل لبنان يريد معرفة الحقيقة في
انفجار مرفأ بيروت وتحقيق العدالة
وطلبنا المساعدة التقنية الدولية
في التحقيق لتزويدنا بصور الاقمار
الاصطناعية لحظة وقوع الانفجار
ومعرفة مسار وقصة الباخرة
المحملة بنيترات الأمونيوم

الإغاثة الأساسية، بمبادرة مشكورة من الرئيس الفرنسي الصديق إيمانويل ماكرون، وأتقدم بالشكر أيضاً باسم الشعب اللبناني لكل السادة رؤساء الدول الذين شاركوا بالمؤتمر وقدموا الدعم، كما لجميع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي سارعت لتقديم المعونة والمساعدات.

وأشكر بشكل خاص قداسة البابا فرنسيس الذي خصص يوماً عالمياً للصلاة من أجل لبنان. مساعدتكم جميعاً كان لها وقع إيجابي كبير على بلدنا وشعبنا، أكان على المستوى العملي عبر تأمينكم الكثير من الاحتياجات الطارئة طبياً وغذائياً ومواد إعادة البناء، أم على المستوى المعنوي عبر تضامنكم الكبير الذي شعر معه شعبنا أنه ليس وحيداً بل له في هذا العالم إخوة في الإنسانية لم يترددوا في دعمه.

بيروت اليوم أيها السيدات والسادة تحاول النهوض من بين ركامها، وهي، بتضامن كل اللبنانيين وبدعمكم، ستللم جراحها وتنهض كما سبق ونهضت مراراً عبر التاريخ.

إن الانفجار- الزلزال الذي ضرب عاصمتنا حفر عميقاً في الوجدان اللبناني، فصور الضحايا وآلام الجرحى ودموع من فقد عزيزاً لن تمحى أبداً، والأضرار المادية غير مسبوقه، فناهيك عن أن مرفأ بيروت، المعبر الحيوي للنشاط الاقتصادي في لبنان، شبه مدمر، هناك ما يقارب مئتي ألف وحدة سكنية متضررة ومنها ما أصبح غير صالح للسكن، وبات نحو 300 ألف شخص بلا مأوى مع اقتراب فصل الشتاء. يضاف إلى ذلك الخراب الكبير الذي طاول البنى التحتية وشبكة الكهرباء وشبكات المياه.

إن التداعيات لن تطاول فقط النشاط الاقتصادي، ولكنها سترفع بحدة معدلات الفقر التي كانت تبلغ 45% قبيل انفجار بيروت وفق تقييم البنك الدولي، والذي قدّر الخسارة الاقتصادية المتأتية عن الانفجار بحوالي 3.5 مليار دولار والأضرار المادية بحوالي 4.5 مليار دولار واحتياجات إعادة الاعمار الطارئة بحوالي ملياري دولار.



لقد أعلنت بيروت مدينة منكوبة وتولى الجيش إدارة الإغاثة الطارئة بالتعاون مع سائر الأجهزة ومع الصليب الأحمر بالإضافة الى جمعيات غير حكومية مرخصة ومتطوعين؛ حيث أجرى عمليات المسح لتحديد الاضرار وتقييم الاحتياجات والأولويات، وتسلم المساعدات المحلية والدولية وتولى فرزها وتوزيعها، وكان الحرص شديداً على اعتماد أقصى معايير النزاهة والشفافية.

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلقي كلمة لبنان
في الجمعية العامة
للأمم المتحدة في
دورتها الخامسة
والسبعين (عبر
تقنية الفيديو عن
بعد)

أما المرحلة التالية فهي لإعادة الإعمار، تتولى غرفة الطوارئ المتقدمة السهر على ترميم الوحدات السكنية والتجارية المتضررة جزئياً، ولكن المشكلة الكبرى هي في الأحياء والمرافق المدمرة كلياً. وهناك حاجة كبيرة الى دعم المجتمع الدولي لإعادة إعمارها، ولعل الحل الاسلم هو تقسيم المنطقة المدمرة الى بقع جغرافية تلتزم كل دولة تود المساعدة بقعة محددة وتتولى إعادة إعمارها مباشرة.

في مسار التحقيق، فإن كل لبنان يريد معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة، وقد أحلنا ملف الانفجار الى المجلس العدلي وهو أعلى هيئة قضائية جنائية في لبنان، وجرى تعيين محقق عدلي وهو يقوم بتحقيقاته

وإجراءاته. وكنا فور حصول الانفجار قد طلبنا المساعدة التقنية الدولية في التحقيق لقدرة بعض الدول على تزويدنا بصور الاقمار الاصطناعية لحظة وقوع الانفجار ومعرفة مسار وقصة الباخرة المحملة بنيترات الأمونيوم منذ انطلاقها حتى وصولها الى مرفأ بيروت، وتحليل التربة والمواد وكل ما من شأنه ان يظهر ماذا حصل. وبالفعل جاءت فرق من عدة دول، وقامت بالأبحاث اللازمة ولم نزل بانتظار معلوماتها عن لغز الباخرة كما عن صور الاقمار الاصطناعية لجلاء الغموض في هذا الجزء من التحقيق الذي سوف يصب خلاصاته لدى المجلس العدلي في سياق الولاية القضائية السيادية اللبنانية.

السيدات والسادة،

إن لبنان في خضم أزمة غير مسبوقة؛ تراكمات انفجرت دفعة واحدة، ركود قاس بسبب الوضع الاقتصادي والمالي أضيفت اليه أزمة الكوفيد 19 وتدابيراتها، وأخيراً كارثة انفجار مرفأ بيروت لتضربه في القلب، إنسانياً واقتصادياً ما جعل الوضع مأزوماً الى حد كبير.

يضاف الى كل ذلك أزمة النزوح السوري المستمرة منذ عشر سنوات؛ فعلى الرغم من أن لبنان ليس بلد لجوء نهائي ودستوره لا يقبل التوطين، إلا أنه قد تعامل مع أزمة النزوح من مبدأ الواجب الإنساني واحتراماً للقانون الدولي وخاصة مبدأ عدم الإعادة القسرية.

ولكنه اليوم وفي خضم أزماته المتلاحقة، وبعد أن أصبح عدد النازحين يوازي ثلث سكانه، وبعد أن فاقم النزوح المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية والانسانية للمجتمع المضيف، فإن لبنان يطالب بتكثيف الجهود للعودة الآمنة والكريمة وعدم ربطها بالحل السياسي في سوريا خصوصاً بعد أن أصبحت آمنة بمعظمها، ومساعدة الحكومة اللبنانية في تطبيق الخطة التي أقرتها لعودة النازحين السوريين، خصوصاً وأن الظروف أصبحت مؤاتية أكثر فأكثر للعودة.

والى حين تحقق العودة المرجوة، وتأكيداً على مبدأ المسؤولية المشتركة وتقاسم الأعباء بين الدول يجدد لبنان دعوته الدول المانحة للوفاء

بالتزاماتها وضرورة إيجاد آلية لمتابعة تنفيذ هذه الإلتزامات لا بل مضاعفة مساهماتها المالية، وتقديم المساعدات المباشرة للمؤسسات الحكومية وللمجتمعات اللبنانية المضيفة، وذلك تجاوباً مع خطة الاستجابة التي أعدها لبنان بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وقد التزم لبنان أمام المجتمع الدولي القيام بحزمة إصلاحات إدارية ومالية واقتصادية تهدف الى تسهيل عملية النهوض التي نتطلع اليها جميعاً.

السيدات والسادة،

إن لبنان إذ يرحب بقرار تمديد ولاية اليونيفيل ويقرأ فيه رسالة دعم قوية وجامعة من مجلس الامن لحفظ الاستقرار فيه، يحيي تضحيات اليونيفيل، ويعطي الأولوية للحفاظ على أمن عناصرها وتأمين حمايتها مقدراً التعاون الوثيق والمستمر القائم بينها وبين الجيش اللبناني.

وفي السياق يجدد لبنان التزامه بتنفيذ القرار 1701 بكافة مندرجاته، إيماناً منه أن ذلك سوف يثبت قواعد الاستقرار والأمن في الجنوب اللبناني مما ينعكس استقراراً في كل المنطقة، وأي خرق له يزيد الأوضاع تعقيداً. وعليه، يكرر لبنان مطالبته المجتمع الدولي إلزام إسرائيل القيام بموجباتها الكاملة في هذا المجال ووقف خروقاتها للسيادة اللبنانية براً وبحراً وجواً، ووقف استباحة أجوائه واستعمالها لضرب الأراضي السورية، وحثها على التعاون الكامل مع اليونيفيل لترسيم ما تبقى من الخط الأزرق والانسحاب الفوري من شمال الفجر، ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا.

ويؤكد لبنان أيضاً تمسكه التام بحقه الكامل في مياهه وثرواته الطبيعية من نفط وغاز، وبكامل حدوده البحرية بحسب القانون الدولي ويتطلع إلى دور الأمم المتحدة والدول الصديقة لتثبيت حقوقه، وتحديداً وساطة الولايات المتحدة الأميركية لإجراء المفاوضات اللازمة لترسيم الحدود البحرية بشكل نهائي بحسب القانون الدولي وبما يحفظ سيادة لبنان وحقوقه في ثرواته.

اليوم، ومع مرور 75 عاماً على إنشاء منظمة الأمم المتحدة، ومع الحديث المتزايد عن الحلول في منطقة الشرق الأوسط، نعيد التأكيد على التمسك

بالمبادئ التي قامت عليها المنظمة وأهمها حرمة الحدود الدولية المعترف بها، والتشديد على أن أي مفاوضات ومهما كانت صيغتها أو الجهة التي تقوم بها، يجب أن تتطرق إلى الحلول المستدامة التي ترعاها المرجعيات المعنية لا سيما قرارات الأمم المتحدة ومنها القرار 194 الذي يضمن حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة. كما نذكّر في هذا الإطار بمبادرة بيروت للسلام للعام 2002.

وإننا، وفي المؤوية الأولى لإعلان «لبنان الكبير»، لا يسعنا سوى التأكيد بأن الشعب اللبناني بكل أطيافه، يتمسك بالحفاظ على لبنان كبيراً، موحداً، من دون أي تقسيم أو تجزئة.

أيها السيدات والسادة،

هي المرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة ينعقد فيها اجتماع الجمعية العامة افتراضياً؛ فيروس لا يُرى منعنا من اللقاء الحقيقي وأجبرنا على التخاطب عبر تقنية الفيديو.

مما لا شك فيه أن العالم ما بعد كوفيد 19 لن يكون كما قبله، ونأمل أن يكون عالماً أكثر إنسانية بعدما وحّدّه العجز أمام فقدان الأحبة... فقدان الأوكسجين.

ولعل التعاطف الكبير الذي لمسّه لبنان وشعبه بعد الكارثة التي ضربت بيروت، ومسارعة دول العالم وشعوبه إلى التضامن ومد يد العون هو إشارة إلى أن عالماً قد أخذ العبرة من معاناته، والانسانية عادت لتأخذ بعض مكانها في عالم المادة وحق القوة واللاعلاقة.

هي إشارة مشجعة للمستقبل الذي نصبو إليه، للأمم المتحدة التي نحتاجها، والتي أرادت لاجتماعنا هذا العام أن يكون تحت عنوان: «إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بالعمل المتعدد الأطراف» والذي يمكن اختصاره بعبارة واحدة: التضامن لأجل الخير.

شكراً لكم.



كلمة الرئيس عون امام الجمعية العامة للأمم المتحدة

2021/9/24

(عبر تقنية الفيديو عن بعد)



معالي السيد عبدالله شاهر رئيس الجمعية العامة،
سعادة السيد أنطونيو غوتيريس، أمين عام الأمم المتحدة
السادة رؤساء الدول والحكومات،
السيدات والسادة،

بداية أهنئكم حضرة الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة وأتمنى لكم التوفيق في مهامكم خصوصاً في ظل السعي العالمي المتواصل للتغلب من تداعيات جائحة كوفيد 19، وكنت أود أن تكون التهنئة مباشرة وليس عبر تقنية الفيديو التي فرضها وللسنة الثانية على التوالي الوضع الصحي العالمي.

كما أتوجه بالشكر لمعالي السيد

فولكان بوزكير Volkan Bozkir على حسن إدارته لشؤون الجمعية العامة للسنة الفائتة وأهنئ أيضاً سعادة الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريس على انتخابه لولاية ثانية على رأس المنظمة الدولية، وأشكره على جهوده من أجل لبنان ومساهمته في تنظيم ثلاثة مؤتمرات لدعم الشعب اللبناني بعد كارثة انفجار مرفأ بيروت،

والشكر أيضاً لكل السادة رؤساء الدول الذين شاركوا بتلك المؤتمرات وللمنظمات الحكومية وغير الحكومية ولكل من ساهم في هذا الدعم،

”

لبنان الذي يحاول بعناد أن يشق
طريقه نحو التعافي
يعوّل على التضامن الدولي معه
لتحقيق أهدافه



وأخص بالشكر فرنسا التي سارع رئيسها الى الحضور شخصياً ومؤازرة لبنان في مصابه، والدول الصديقة والشقيقة التي تساهم بتعزيز قوانا المسلحة التي تكافح الارهاب وتتعاون مع قوات حفظ السلام للمحافظة على الهدوء والاستقرار على حدودنا الجنوبية وتنفيذ القرار 1701.

السيدات والسادة،

منذ عشرين عاماً، وعلى مقربة أميال من مقر هذا المؤتمر، وقعت أكبر عملية إرهابية في قلب نيويورك سقط بنتيجتها آلاف الضحايا والجرحى وتركت أثراً عميقة في الوجدان العالمي، وكان لها أيضاً تداعيات ضخمة على مستوى العالم، وحرب على الإرهاب أصابت أحياناً وخابت أخرى، وفي كل الأحوال دفعت شعوب عدة وخصوصاً في منطقتنا أثماناً غالية لتلك الحرب، موتاً ودماراً وتهجيراً، وهي اليوم تلمم الجراح وتحاول النهوض كما سبق أن نهضت نيويورك، لأن إرادة الحياة تبقى أقوى من أي إرهاب، وهي لا شك تلاقي عنوان هذه الدورة «الصمود من خلال الأمل».

الحضور الكريم،

أما وقد تألفت الحكومة اللبنانية وفق الآلية الدستورية بعد أزمة سياسية طالت على مدى سنة ونيف، فإن لبنان دخل معها في مرحلة جديدة تسعى لتكون خطوة واعدة على طريق النهوض. والحكومة العتيدة تنتظرها لا شك تحديات كبرى داخلية ودولية لتتال ثقة الشعب وثقة المجتمع الدولي بعد أن نالت ثقة البرلمان اللبناني.

لقد مر لبنان خلال السنتين الأخيرتين بأصعب أوقاته، بحيث انفجرت في آن أزمات متلاحقة، منها الموروث والمتناسل، ومنها الطارئ، وقد طالت كل القطاعات؛ فالسياسات المالية والاقتصادية المعتمدة منذ عقود والقائمة على النمط الريعي، مضاف اليها الفساد والهدر المتأتي عن سوء الإدارة، وانعدام المحاسبة أوقعت لبنان في أزمة مالية ونقدية غير مسبوقه كان من نتائجها ضمور الاقتصاد وأزمة معيشية خانقة وارتفاع معدلات البطالة والهجرة والفقر. وقد التزمت الحكومة بتنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية الملحة والمطلوبة، ومكافحة الفساد، ووضع خطة تعافٍ مالي

في إطار استكمال التفاوض مع صندوق النقد الدولي، تترافق مع خطة لتعميم شبكة الأمان الاجتماعي، وخطة اصلاح القطاع المصرفي وإعادة هيكلته حيث يلزم واستكمال تنفيذ خطة قطاع الكهرباء.

وكانت البداية مع دخول التدقيق المالي الجنائي في حسابات مصرف لبنان حيز التنفيذ بعد أن استكملت كل الإجراءات اللازمة، وسيُسحب على كل الحسابات العامة. هذا التدقيق الذي التزمت أمام الشعب اللبناني والمجتمع الدولي بتنفيذه عملاً بمبادئ الشفافية والمحاسبة.

ونحن، وإذ نعول على المجتمع الدولي لتمويل مشاريع حيوية في القطاعين العام والخاص من أجل إعادة إنعاش الدورة الاقتصادية وخلق فرص عمل، فإننا نعول عليه أيضاً في مساعدتنا على استعادة الأموال المهربة والمتأتية من جرائم فساد.

السيدات والسادة،

لقد ساهمت حروب المنطقة من حولنا في تفاقم أزماتنا، وخصوصاً الحرب السورية التي أرخت بثقلها علينا سواء من ناحية الحصار المفروض والذي حرم لبنان من مداه الحيوي أو من ناحية تمدد الإرهاب على أرضنا، أو من ناحية الأعداد الضخمة للنازحين السوريين الذين تدفقوا الى لبنان، وقد بلغت الأرقام حتى اليوم ما يتخطى المليون ونصف المليون نازح.

لقد رفعت الصوت عالياً من على جميع المنابر وتحديدا منبر الأمم المتحدة بالذات عارضاً النتائج الكارثية المترتبة عن النزوح على جميع النواحي اقتصادياً اجتماعياً صحياً وأمنياً، وناشدت المجتمع الدولي مساعدتنا على تأمين العودة الآمنة للنازحين وللأسف لم يستجب أحد لناشداتنا، واستمر منح المساعدات للسوريين في أماكن إقامتهم في لبنان عوضاً عن إعطائهم إياها في وطنهم، مما يشجعهم على البقاء حيث هم.

اليوم، وفيما لبنان يقاوم ليعيش ويستمر، أكرر النداء، نعم على المجتمع الدولي أن يساعد لبنان على تحمّل الأعباء المرهقة الناتجة عن أزمة



رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون يلقي كلمة
لبنان في الجمعية
العامة للأمم
المتحدة في دورتها
السادسة
والسبعين (عبر
تقنية الفيديو
عن بعد)

النزوح ولكن عليه بالدرجة الأولى أن يعمل لعودة النازحين الآمنة الى بلادهم. ولبنان، الذي وضع خطة متكاملة لهذه العودة، يؤكّد موقفه الراض لأى شكل من أشكال دمج النازحين، كما يجدد موقفه الراض لأى شكل من أشكال التوطين للاجئين الفلسطينيين إنطلاقاً من ضرورة حل القضية الفلسطينية وفق القرارات الدولية ذات الصلة لا سيما تلك التي تضمن حق العودة.

في المقابل، تبقى التهديدات الإسرائيلية المستمرة ضد لبنان، الهمّ الشاغل للدولة اللبنانية، وآخر مظاهرها يتصل بالسعي الإسرائيلي للتقريب عن النفط والغاز في المنطقة المتنازع عليها على الحدود البحرية.

ولبنان يدين أي محاولة للاعتداء على حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة التي يتمسك بحقه في الثروة النفطية والغازية في جوفها، لا سيما وأن أعمال تلزيم التقريب بدأت منذ أشهر ثم توقفت نتيجة ضغوط لم يعد مصدرها خافياً على أحد.

ويطالب لبنان باستئناف المفاوضات غير المباشرة من أجل ترسيم الحدود المائية الجنوبية وفقاً للقوانين الدولية ويؤكد أنه لن يتراجع عنها ولن يقبل أي مساومة. ودور المجتمع الدولي أن يقف إلى جانبه.

الحضور الكريم،

لقد ضرب وباء كوفيد-19 العالم بنتائج الكارثية على الصحة والاقتصاد والتربية وسواها من القطاعات، أما في لبنان فكانت تداعياته أضعافاً مضاعفة لأنها زادت على أزماته أزمات ولما تزل؛ فعلى الرغم من تعاظم السلطات المعنية والأجهزة الصحية مع الوضع الطارئ بحرفية واستباقية جعلت أرقام الإصابات تبقى ضمن الأطر المقبولة، ولكن التداعيات كانت صعبة جداً على الاقتصاد المترنح أصلاً، وعلى القطاع الصحي في ظل النقص المتصاعد في الأدوية وفي المستلزمات الطبية وفي المحروقات، إضافة إلى النزف البشري في ميدان الطب والتمريض والنتائج عن الهجرة لأسباب اقتصادية.

أما من ناحية التلقيح فيسجل للبنان أنه كان من الدول السبّاقة في هذا المضمار، وقد بلغت نسبة الملقحين حتى اليوم ثلاثين بالمئة، ونعمل لتتخطى الأربعين بالمئة في نهاية العام.

وفي خضم تلك الأزمات جاءت كارثة انفجار مرفأ بيروت لتفاقم المعاناة، واليوم وبعد مضي أكثر من عام لا تزال عاصمتنا ساكنة معتمدة ولا تزال مدينة منكوبة.

نريد لقلب وطننا أن يعود نابضاً، ونريد أيضاً أن يعود مرفأ بيروت مركز استقطاب.

نشكر كل المساعدات الإنسانية التي وصلت إلى أهلنا، وتبقى الحاجة الملحة اليوم إلى مستلزمات إعادة الأعمار والانماء، ونرحب بأي جهد دولي لتأهيل وتطوير المرفأ وصولاً إلى إعادة التشغيل الكامل له وفقاً للقوانين المرعية الإجراء.

إن التضامن الدولي مع عاصمتنا ومع شعبنا مشكور، وقد ساهم في بلسمه بعض الجراح، ولكن المساعدة التي تريدها بيروت أيضاً هي في ما قد

يطلبه التحقيق لمعرفة الحقيقة إنفاذاً للعدالة. فعزاء أهالي الضحايا وبلسم الأم الجرحى لا يكتملان إلا بإحقاق العدالة.

إنّ القضاء اللبناني يحقّق في مسببات الانفجار وظروفه، وفي المسؤوليات الإدارية، ولديه العديد من المدعى عليهم ومن الموقوفين. ويبقى أن يظهر التحقيق، وهو لا يزال سرياً، من أين أتت المواد المتفجرة، ولماذا دخلت الى مرفئنا، ومن هي الجهة الحقيقية التي تقف وراءها، هل التقطت الأقمار الاصطناعية شيئاً لحظة التفجير؟

من هنا نكرّر طلبنا من الدول التي تملك معلومات وبيانات تساعد التحقيق أن تمدّه بها عند الاقتضاء.

السيدات والسادة،

لقد أدّت أزمات العامين المنصرمين في لبنان والعالم، الى تأخير استكمال الإجراءات المتعلقة بإنشاء «أكاديمية الانسان للتلاقي والحوار» التي أطلقتها من على منبر الأمم المتحدة في العام 2017، والتي حازت على دعم الجمعية العامة في العام 2019 وبموجب القرار رقم 344/73، غير ان سير الأحداث واحترام الصراعات في المحيط يعيدان التأكيد على أهمية هذه المبادرة، وما نتوخاه منها على صعيد التواصل الانساني والحضاري. تم تخصيص قطعة أرض واسعة قريبة من بيروت لاستقبال الأكاديمية، وبدأ إعداد الدراسات اللازمة لمباشرة أعمال البناء. وأدعو الدول الصديقة والشقيقة كافة للانضمام الى تلك التي أعربت عن رغبتها بتوقيع اتفاقية انشاء الأكاديمية.

الحضور الكريم،

إن «الصمود من خلال الأمل» الشعار الذي اخترتموه لهذه الدورة ليس عنواناً إنشائياً بالنسبة للشعب اللبناني بل هو حياة معاشة يومياً، فالصمود هو مسيرة حياتنا، ولم يحدث يوماً أن خبا أملنا أو خفت نور رجائنا. وعلى الرغم من كل الصعاب والأزمات والمآسي التي تطوّقتنا فإن شعبنا يكافح من أجل غدٍ أفضل.

ولبنان الذي يحاول بعناد أن يشق طريقه نحو التعايش يعوّل على التضامن الدولي معه لتحقيق أهدافه.



7

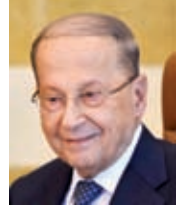
القسم السابع

كلمات الرئيس عون خارج لبنان

حرص رئيس الجمهورية العماد ميشال عون على وضع العالم اجمع في حقيقة ما يعيشه اللبنانيون من اوضاع ومشاكل وهموم، فكان حضوره على اهم منبر عالمي في نيويورك إضافة الى المحافل والمؤتمرات الإقليمية، وسيلة اساسية لايصال الصوت ولعقد لقاءات مع كبار المسؤولين العالميين لمتابعة القضايا اللبنانية المحقة.



كلمة الرئيس عون بعد لقاء القمة مع نظيره المصري عبد الفتاح السيسي



2017/2/14

القاهرة

سيادة الرئيس الأخ عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية
سعدت اليوم بلقاؤكم، وأشكركم على حفاوة الاستقبال وحسن الضيافة، وهما ليسا
بغريبين أبداً عن طبيعة شعب مصر الطيب والأصيل. ويسعدني أن أتوجه اليكم
بدعوة رسمية لزيارة لبنان.

لم آت الى مصر لإرساء علاقات بين بلدينا أو لتحسينها، إنما للتأكيد على علاقات
تاريخية منذ النهضة العربية حتى اليوم، لم تعثرها شائبة على الرغم من كل
التغيرات والتحديات. فكان هذا اللقاء مناسبة طيبة، للبحث في كيفية تطويرها
وتعزيزها وتأمين استمرارها على جميع الأصعدة وفي مختلف القطاعات والمجالات،
بما يخدم مصالحنا المشتركة وتطلعات شعبينا.
وقد أكدنا في هذا الإطار على ضرورة توطيد
انشطة اللجنة العليا اللبنانية - المصرية المشتركة،
ومتابعة أعمالها، وتفعيل اجتماعاتها بشكل دوري
للوصول الى النتائج المرجوة.

وتمطّرتنا خلال المحادثات الى الوضع العام
المضطرب، لا بل الملتهب، في منطقة الشرق
الأوسط وفي عالمنا العربي، وهنا أعيد التأكيد أن
الآمال المعقودة على الدور الذي يمكن لمصر

القيام به بقيادة سيادة الرئيس، كبيرة؛ فمصر الاعتدال والانفتاح، مصر السند
والعضد، يمكنها إطلاق مبادرة إنقاذ عربية تقوم على وضع استراتيجية مشتركة
لمحاربة الارهاب الذي يضرب في أرضنا ويستبيح أهلنا، والعمل على إيجاد الحلول

”
مصر الاعتدال والانفتاح، مصر
السند والعضد، يمكنها
إطلاق مبادرة إنقاذ عربية
تقوم على وضع استراتيجية
مشتركة لمحاربة الارهاب
وايجاد الحلول السياسية
لأزمات العالم العربي



مؤتمر صحافي
لرئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
ونظيره المصري عبد
الفتاح السيسي بعد
القمة المصرية-
اللبنانية في القاهرة



السياسية للأزمات المحيطة في الوطن العربي، وبالأخص في سوريا التي تستعر فيها النار منذ سنوات، وقد طالتنا شظاياها، وألقت نتائجها حملاً كبيراً على كاهلنا، تجلّى بزيادة ما يقارب الخمسين بالمئة من عدد سكاننا. فالعنف وما يستتبعه لا يمكن ان يرسى سلاماً ولا يبنى مستقبلاً، بل يباعد الحلول المطلوبة، ويفاقم الانقسامات، ويضاعف التشرد، ويزيد من مخاطر الفوضى الشاملة.

وتوقفنا عند ظاهرة الارهاب التي عانى منها لبنان ومصر الكثير، ودفعنا من أبناء شعبيهما الدماء الزكية، فأكدنا أن الأديان السماوية وما تحملها من تعاليم سامية، هي براء من كافة أشكال التعصّب والتطرّف والجنوح الى الإرهاب. وان لا خلاص لبلدينا، اللذين يفتخران بتنوعهما الديني، ولعلمنا العربي من هذا الاجرام الارهابي، إلا بالتضامن الكامل في مواجهته، لأن الارهاب لا يميّز بين دول وشعوب وأديان، بل يتبع عقيدة القتل والتدمير، وهي عقيدة منافية لمنطق الحياة، ولثروة الحضارة الانسانية.

كما اكدنا على ضرورة تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد ومبادرة السلام العربية، بما يضمن استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة، والتأكيد على حق العودة، ورفض التوطين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

واني اغتنم هذه المناسبة لأتمنى لجمهورية مصر الشقيقة المزيد من العزة والازدهار، ولأعرب عن شكر الشعب اللبناني لدور مصر الريادي، ووقوفها الدائم الى جانبه لا سيما في الظروف الصعبة التي اجتازها، ودعمها له في المحافل الدولية والاقليمية.



كلمة الرئيس عون في جامعة الدول العربية

2017/2/17

القاهرة



خلال زيارته الى مصر، تلبية لدعوة رسمية من الرئيس المصري، زار الرئيس عون مقر الجامعة العربية والقى كلمة في المناسبة في ما يلي نصّها:

سعادة الامين العام لجامعة الدول العربية

معالي الاستاذ احمد ابو الغيط،

اصحاب المعالي والسعادة

الحضور الكريم

انّه لمن دواعي سروري ان ألتقي بكم اليوم، تحت راية العروبة الجامعة، في مقر جامعة الدول العربية، لإلقاء كلمة، بناء على دعوة عزيزة من معالي الأمين العام الأستاذ احمد أبو الغيط.

”

نلتقي اليوم، والعالم يعيش ظروفاً مفصلية دقيقة، تشبه بمخاطرها ومآسيها ونذير نتائجها الحرب العالمية الثانية وتداعياتها المدمّرة التي لم يسلم منها شعب. آنذاك، بادر المسؤولون العرب، وتداعوا لإنشاء مؤسسة تجمعهم وتدافع عن قضاياهم، وكان للبنان دور

لبنان حاضر للإسهام في كل مشروع نهضوي يؤمّن فرصة للتغيير والبناء على مبادئ ورؤى تدفع مجتمعاتنا وشعوبنا إلى رحاب الاستقرار والتقدم

محوري في ذلك، وفي 22 آذار من العام 1945 تحقق ما أرادوه وتأسست جامعتنا هذه، ووضعوا لها ميثاقاً لوتّم احترامه، لكانت أمّتنا العربية قد تجنّبت الكثير من الويلات والحروب العنيفة.





رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
مع الأمين العام
لجامعة الدول
العربية أحمد أبو
الغيط في مقر
الجامعة في القاهرة

وها هو العالم يعيش مجدداً حرباً عالمية ثالثة، ولكن مجزأة، محركها إرهاب ما شهدت البشرية مثيلاً له ولا جرمه؛ إرهاب يتلطّى بالدين، وكل دين منه براء، ولا يبغى سوى تدمير ارثنا الحضاري وإنسانيتنا، من خلال حروب طالت معظم أوطاننا وعاثت فيها خراباً وتدميراً للبشر والحجر، وأصابت شظاياها جامعتنا العربية.

نحن اليوم بأمس الحاجة لأن تستعيد الجامعة دورها، نحن بأمس الحاجة لأن تبادر من جديد، فلا تُفرض الحلول علينا، نحن بأمس الحاجة لنعود ونلتقي جميعاً حول ميثاقها. فتسليمنا به، وتطبيقه الفعلي هما السبيل الوحيد لوقف التدمير الذاتي والعودة إلى البناء.

إن التحديات التي تواجهنا كبيرة، ومستقبل شعوبنا ودولنا، يبدو متوقفاً خلال العقود المقبلة، على مدى نجاحنا في مجابهة هذه

التحديات. نجاح مرتكزه الأساس رؤية مستقبلية تحمل تغييراً جوهرياً في مجتمعاتنا، فحروبنا المشتعلة اليوم منطلقة من ماضٍ وحاضر تداخلا معاً، بحيث لم يعد الإصلاح بالترميم ممكناً، بل صارت الحاجة ملحة إلى إعادة نظر وتجديد في بنية مجتمعنا.

البداية تكون في احترام التنوع واعتباره مصدراً للغنى لا للتباعد والتفرقة، واحترام الخصوصية ضمن الوحدة. وهذا يعني على الصعيد العملي، تغليب قوى التنوّع والاعتدال على مساحة عالمنا العربي، في وجه التيارات، الجانحة نحو التطرف، مع ما يتطلب ذلك من وعي وعمل تربوي واستشراف تنموي هادف.

اصحاب المعالي والسعادة،

الحضور الكريم،

لقد نجح الفكر الصهيوني في تحويل الحرب الصهيونية - العربية إلى حرب عربية - عربية تقوم على صراع دموي طائفي لا بل مذهبي بين أبناء الوطن الواحد، ما يبرر لإسرائيل تهويد فلسطين وتحويل من تبقى من الفلسطينيين فيها إلى سگان يستأجرون الأرض بدل أن يكونوا مواطنين يملكونها.

هذا وحده دافع كافٍ لوقف حمّام الدمّ وتغليب لغة العقل وتصويب البوصلة وتوحيد جهودنا للمحافظة على معالم القدس التي تجمع التراثين المسيحي والإسلامي وأهم معالمهما؛ فهل يمكن أن نتخيل القدس من دون المسجد الأقصى ومن دون كنيسة القيامة؟

إن لبنان اليوم، وقد استعاد عافيته، جاهز لأداء دوره وبذل مساهمته، ضمن العائلة العربية الكبرى، لتحقيق هذه التطلعات التي نصبو إليها جميعاً، وهو حاضر للإسهام في كل مشروع نهضوي يؤمّن فرصة للتغيير والبناء، على مبادئ ورؤى، تدفع بمجتمعاتنا وشعبنا إلى رحاب الاستقرار والتقدّم.

كلمة الرئيس عون في المؤتمر الصحفي المشترك مع نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون



2017/9/25

قصر الاليزيه

اود بداية ان اشكر الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون على دعوته المميزة ورغبته في ان يكون الرئيس اللبناني اول رئيس يقوم بـ«زيارة دولة» الى فرنسا في عهده. لا شك ان هذه الدعوة تعكس الجذور العميقة التي تميز العلاقات اللبنانية - الفرنسية التي ترسخت عبر التاريخ، حيث كانت فرنسا حاضرة الى جانب لبنان في مختلف المحطات التي عاشها، وبالأخص في الفترات العصيبة، وها هي اليوم تقف الى جانبه مجدداً لمساعدته على اكمال مسيرة النهوض التي بدأها منذ نحو سنة. ولعل ما

”

شد من عصب هذه العلاقات، هو تشارك لبنان وفرنسا في النظرة الى القيم الانسانية وثورة المعرفة وحق الاختلاف والتنوع والانفتاح. ولا شك ان مشاركة لبنان الفاعلة في منظمة

طلبت من الرئيس ماكرون دعم
فرنسا لطلب لبنان ان يكون
مركزاً لحوار الحضارات والاديان
تابعاً للامم المتحدة

الدول الفرانكوفونية التي لفرنسا قيمة معنوية وثقافية اساسية فيها، نقطة التقاء اخرى بين بلدينا ورؤية مشتركة في اكثر من مجال سنعمل على تنفيذها بشكل تدريجي.

لقد بحثنا سوية الوضع في الشرق الاوسط، وكل السبل السلمية التي تؤدي الى احلال السلام، فالحرب في سوريا باتت قريبة من وضع اوزارها، وبوادر الحل السلمي بدأت تلوح في الافق، ونحن ننتظر كما العالم اجمع ان تتجح المفاوضات ويعود الاستقرار والامن الى الربوع السورية، انطلاقاً من رغبة لبنان في رؤية السلام يحل في المنطقة ككل. وفي هذا السياق، اثرت ايضاً

موضوع الصراع العربي - الاسرائيلي حيث لا زالت اسرائيل تمنع في الوقوف في وجه دعوات المجتمع الدولي لتغيير سياساتها، وتخرق السيادة اللبنانية في تحد فاضح للقرارات الدولية، وتواصل تعنتها في رفض حل الدولتين مع الفلسطينيين والمبادرة العربية التي لا زالت مطروحة منذ العام 2002.

ان تطبيق قرار مجلس الامن الرقم 1701 هو اولويتنا للحفاظ على السلام في المنطقة ونحن نحیی الدور الهام الذي تلعبه القوات الفرنسية ضمن قوات اليونيفيل.

وفي ما خص قضية النازحين السوريين، توقفنا سوياً عند اهمية عودتهم الى بلادهم، وابلغت الرئيس ماكرون اننا مع العودة الآمنة لهم انطلاقاً من مبدأين: الاول يهدف الى عدم تحويل القضية الى امر واقع للتوطين لان لبنان لا يمكن ان يقبل بهذا الامر تحت اي ظرف كان، فهم ليسوا بلاجئين يطلبون الحماية من اضطهاد سياسي بل نزحوا هروباً من الحرب وفي ظل الاوضاع الراهنة يمكنهم العودة الى مناطق آمنة اعترف العالم بها. والمبدأ الثاني يهدف الى انتهاء المعاناة الانسانية للنازحين، خصوصاً وان لا قدرة للبنان على تأمين متطلباتهم وهو لا يزال في طور اعادة عجلته الاقتصادية والمعيشية الى الدوران، ناهيك عن المخاطر الديموغرافية والامنية والاقتصادية التي يشكلها وجود هذا العدد الضخم من النازحين على مساحة لبنان الجغرافية الصغيرة.

وخلال اللقاء، طلبت من الرئيس ماكرون دعم فرنسا لطلب لبنان ان يكون مركزاً لحوار الحضارات والاديان، تابعاً للامم المتحدة وذلك نظراً الى قدرة لبنان على لعب الدور المطلوب منه في هذا المجال، بفضل تعايش مواطنين من مختلف الاديان على ارضه، وطاقاته الثقافية والفكرية التي انتشرت في العالم اجمع وموقعه الجغرافي الذي يؤهله لان يكون همزة وصل بين الشرق والغرب، وهو متجذر في منطقة عاشت الكثير من الحروب وبات السلام حاجة ضرورية لها، ويعلم بالتالي مدى اهمية نشر ثقافة السلام واعتماد تربية السلام من اجل كسر هيمنة الافكار الموبوءة التي يبثها الارهابيون في اذهان الشباب.

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
خلال المؤتمر
الصحافي المشترك
مع نظيره الفرنسي
ايمانويل ماكرون في
قصر الاليزيه



ورحبت خلال اللقاء، بعودة فرنسا الى لعب دورها التاريخي في المنطقة واوروبا، وهي الاقدر على ان تلعب دوراً محورياً على امتداد البحر المتوسط، وهو البحر المشترك بيننا ومهد اوروبا. وفي هذا السياق، اعدنا طرح فكرة احياء الشراكة الاورو-متوسطية نظراً الى فوائدها العديدة لكافة الدول المتوسطية على حد سواء، ويستطيع لبنان ان يفيد في هذا المجال نظراً الى خبراته وعلاقاته واعتباره جسر عبور بين الشرق والغرب. كما شددت مع الرئيس ماكرون على وجوب تعزيز وتوطيد العلاقات اللبنانية - الفرنسية على الصعد كافة الدبلوماسية، الاقتصادية والثقافية، وسيتم لاحقاً توقيع اتفاقات في هذا المجال لتجسيد هذه الرغبة المشتركة، وشكرت الرئيس الفرنسي على دعم فرنسا للجيش اللبناني الذي حقق انجازاً كبيراً في تحرير لبنان من تنظيم «داعش» الارهابي. وانطلاقاً من كل ما يجمع لبنان وفرنسا وترسيخاً للعلاقات والرغبة في الارتقاء بها الى مستوى اعلى، وجهت دعوة للرئيس ماكرون والسيدة عقيلته لزيارة لبنان وسنكون سعداء بالترحيب بهما في الربيع المقبل.



كلمة الرئيس عون خلال «عشاء دولة» مع الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون



2017/9/25

قصر الاليزيه

يشرفني ان اتوجه اليكم بالشكر، باسم لبنان لدعوتكم لنا «لزيارة الدولة» للجمهورية الفرنسية، وهي الاولى في عهدكم، وانه لشرف لنا ان نكون مدعوين كذلك للمشاركة في هذا العشاء الذي تقيمونه على شرفنا في قصر الاليزيه.

ان هذا الاهتمام الكبير ليس الادليل على مكانة لبنان المميزة في قلب فرنسا.

ان تجربتي الشخصية مع بلادكم زاخرة بخبرات ومشاعر. وهي بدأت منذ عهد المقاعد الدراسية حيث تعلمت اللغة الفرنسية، وهي اللغة العزيزة التي اعتمدها لبنان.

ولطالما ارتبط بلدانا بعلاقات مميزة طبعت باثارها حقبات مصيرية من تاريخ الشعب اللبناني. فهل لنا ان ننسى

القوة العسكرية التي ارسلها الامبراطور نابوليون الثالث في العام 1860 بهدف وضع حد للحرب التي عصفت في الجبل اللبناني؟ وهل ننسى اعلان الجنرال غورو دولة لبنان الكبير في الاول من ايلول من العام 1920؟

وهل لي ان انسى ذلك الثالث عشر من تشرين الاول من العام 1990 عندما طلب مني السفير الفرنسي انذاك في لبنان رينييه الا الحضور الى مقر السفارة للتفاوض على بنود اتفاق لوقف اطلاق النار تجنباً لسفك دماء اللبنانيين؟ اثر ذلك، ابلغت انني اصبحت تحت حماية الدولة

”

فرنسا حاضرة في العديد من
مراحل حياتي وابدأ في قلوب
اللبنانيين
العلاقات التي تجمعنا نحصر
عليها جميعنا والتحدي اليوم
هو كيفية اغنائها



الفرنسية وبات علي من شبه المستحيل العودة الى القصر الرئاسي في
بعيدا، فبقيت في السفارة الفرنسية التي لم اتمكن من مغادرتها قبل 23
آب من العام 1991 حين انتقلت الى مرسيليا ومن ثم الى Haute Maison
ومن بعدها الى باريس.

انتي اليوم، وبعد انقضاء 26 عاماً انقل اليكم صوت وطني وصوت شعب
لبنان بأسره بكافة تنوعه.

اجل لقد كانت فرنسا حاضرة في العديد من مراحل حياتي كما هي
حاضرة ابدًا في قلوب اللبنانيين. وسواء كانت العلاقات التي تجمعنا
سياسية ام اقتصادية ام ثقافية فاننا نحرص عليها جميعنا، وهي علاقات
مستندة الى قيم الحرية والانسانية والعيش المشترك. والتحدي الذي
نواجهه اليوم هو كيفية حماية هذه القيم واغنائها.

ان لبنان اليوم مهدد كما تعلمون، وهو يقاتل الارهاب والتطرف منذ اكثر
من 40 عاماً. لقد دفع الشعب اللبناني ثمناً باهظاً لاجل ذلك ولازلنا الى
اليوم نحبط مخططات هدفها النيل من استقرار بلدنا وربما من وجودنا
بحد ذاته.

لقد خضنا اخيراً معركة حاسمة ضد داعش وربحناها وتمكنا من تحرير
الاجزاء التي كان احتلها هذا التنظيم الارهابي في لبنان.

وانتي، باسم شهدائنا من الجيش اللبناني، اهدي هذا الانتصار الى جميع
ضحايا الهجمات الارهابية في باريس ونيس وبرشلونة ولندن ومصر...
والى كل قطرة دماء اريقّت في اي من انحاء العالم على يد الارهاب.

ان التحديات التي لا بد ان نواجهها لم تزل كثيرة.. فباسم القيم الانسانية
وبروح الضيافة اللبنانية استقبل لبنان عدداً هائلاً من النازحين وها هو
اليوم يزرع تحت عبء اكثر من 500 الف لاجيء فلسطيني يضاف اليهم
مليون ونصف نازح سوري. ولا يمكن لاحد ان يتجاهل ان مسألة وجودهم
في لبنان تصاعدية ومستمرة وهي تهدد التوازن والاستقرار فيه وتفاقم من
ازمته الاقتصادية.



ليس بإمكاننا ان نقدم ما لا نملكه! ولبنان لن يسمح بالتوطين لا للاجئين ولا للنازحين ايا كان الثمن.

ان تعريض وطننا للخطر هو بمثابة عملية انتحارية للجميع، فلبنان، بمجتمعه التعددي من مختلف الطوائف، صورة مصغرة عن العالم. وواجب الحفاظ عليه ضرورة لربح التحدي الاساسي الذي يواجهه

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلقي كلمة خلال
«عشاء دولة» الذي
اقامه الرئيس
الفرنسي ايمانويل
ماكرون على شرفه
في قصر الاليزيه

القرن الحادي والعشرون، وهو تحدي «العيش معاً» والمجتمع اللبناني هو خير مثال على العيش المشترك الذي يواجه خطر التطرف وديكتاتورية الارهاب.

هذه هي الاسباب التي دفعتني في الامم المتحدة الى تقديم طلب ترشيح لبنان ليكون مقراً رسمياً ودائماً لحوار الحضارات والاديان والاعراق. واننا نعتد على دعم فرنسا لهذا الطلب، واثقين ان انتصارنا في هذا التحدي واجب علينا تجاه الانسانية بأسرها.

انني حذرت مرارا خلال مسيرة نضالي الطويلة من اجل الحقيقة والحرية في بلادي، من تنامي الاصولية، ولطالما شددت على الدور الاساس الذي بإمكان لبنان ان يلعبه لوقف هذا الشر المحدث لا بل في استدراكه قبل حصوله.

لاجل ذلك كانت رسالتي الى الرئيس فرنسوا ميتران قبل 28 عاماً، وذلك في 29 تشرين الاول 1989، والتي قلت فيها: «لا شك في ان اهم مسائل هذا القرن تتمثل في المواجهة بين الاسلاميين الاصوليين والغرب، والتاريخ سيكون شاهداً على اعمالنا».

بعدها وفي 10 آذار 1994 اي قبل 23 عاماً حذرت في مقابلة صحافية من ان «الاصوليين يشكلون في المقام الاول تهديداً للاسلام، وهم سيصلون حكماً الى السلطة في بعض الدول الاسلامية الا انهم سرعان ما سيفقدون صدقيتهم وسلطتهم. ولهذا السبب ستحصل اعادة نظر بعمق في الاسلام».

وفي رسالة موجهة الى كافة حكام العالم في 1995 حذرت من ان لا احد بمنأى من العنف الذي يمكن ان تفجره المشاعر الاثنية والاصولية والتي لا يمكن لاي حدود ان تحتويها. وستزول هذه الفيروسات المزروعة في مختبرات الواقعية السياسية لنقل العدوى الى أولئك الذين، سواء بلامبالاة او تواطؤ، قد سمحوا لها بالنمو....

لطالما اعتقدت واثقا ان السياسة لا تقتصر فقط على فن الممكن بل هي رفض للامقبول.

واليوم اناشدكم، فخامة الرئيس، لدعم لبنان كي يبقى مثالا للسلام الحقيقي في الشرق الاوسط، وانا على يقين بانكم قادرون على مواجهة التحدي الذي نواجهه وقد اثبتتم ان ارادتكم لا تتزعزع عندما يتعلق الامر بتوسيع دائرة الممكن.

من جهتي، فانني بسير دائم، كما تتشد الحركة السياسية التي اسستموها، وسأستمر في النضال حتى النهاية من اجل الحقيقة والحرية والازدهار في وطني.

لقد نجحنا في اعتماد قانون انتخابي جديد يضمن حسن التمثيل، وتنتظر لبنان ورشة كبرى في قطاعات السياسة والاقتصاد والاجتماع ولهذا السبب اتخذت لعهدي شعار: «التغيير والاصلاح».

فخامة الرئيس

لا يسعنا، فيما ننتظر زيارتكم الى لبنان في الربيع المقبل الا ان اذكر بحرنا المشترك، البحر الابيض المتوسط، مهد اوربا، الذي بفضل موقعه الاستراتيجي الذي تمكن لبنان، بفعل موقعه الاستراتيجي من نقل افضل ما في الثقافة بين ضفتيه، من الشرق الى الغرب، ومن ثم بالعكس.

ومن افضل من فرنسا لبلورة رؤية لغد افضل لهذا المتوسط وارسائها؟

فخامة الرئيس، السيدة الأولى،

نعود الى لبنان مدركين ان للبنان اصدقاء دائمون هنا في فرنسا. وجميع الحاضرين في هذا العشاء، كما المواطنين هنا في فرنسا، شاهدون على اهمية رسالة لبنان.

يقول بالزاك: «الامل هو رغبة ذاكرة». وهذا الامل متجذر في تاريخ بلدينا ومتجسد في نضالنا المشترك من اجل عالم اكثر انسانية يستحقه ابناؤنا.

عاشت فرنسا،

عاش لبنان،

وعاش الامل الذي يوحد بينهما!

كلمة الرئيس عون في بلدية باريس

2017/9/26



حضرة العمدة،

أيها السيدات والسادة،

اقول مستذكراً عبارات الجنرال شارل ديغول التاريخية لدى تحرير باريس: بيروت الغاضبة، بيروت المحطمة، بيروت الشهيدة ولكن بيروت التي عادت إلى الحياة تسع مرات مثل طائر الفينيق، طائر لبنان الأسطوري.

حضرة العمدة،

أشكرك على استقبالي في بلدية مدينة باريس، هذا المكان الرمزي الذي أحرق وأعيد بناؤه مثلما نهضت بيروت مرات متعددة من تحت الرماد.

باريس وبيروت، مدينتان قادرتان على الصمود وفي الوقت عينه منفتحتان على العالم. مدينتان تمكنتا، أكثر من أية مدينة أخرى من العالم، من

استيعاب مزيج من الحضارات ما جعل كلاهما نسيجاً من ثروات تشع إلى أبعد حدود.

تخوض بيروت وباريس اليوم معركة واحدة، معركة حماية قيم السلام والحرية والديمقراطية التي نؤمن بها.

إن الإرهاب الحائق الحاقداً لآل باريس وبيروت وبرشلونة ولندن، دون أن ننسى مصر وبوركينا فاسو وغيرها من البلدان الأخرى الكثيرة - قائمة لا نهاية لها على ما يبدو.

تخوض بيروت وباريس
اليوم معركة واحدة
معركة حماية قيم
السلام والحرية
والديمقراطية التي
نؤمن بها



لقد خضنا وريحنا معركة حاسمة ضد «داعش» وتمكّنّا من تحرير الأجزاء التي احتلها هذا التنظيم الإرهابي في لبنان. وبإسم جنودنا الشهداء، نهدي هذا الانتصار إلى جميع ضحايا الهجمات الإرهابية، إلى كل قطرة دماء أريقت في مختلف أنحاء العالم بسبب التعصب.

إنّما ما زالت التحديات تعرض أمنه للخطر.

فَتَحَّتْ راية الإنسانية والسّخاء، استضاف لبنان عدداً ضخماً من النازحين ليصبح اليوم رازحاً تحت عبء أكثر من 500 ألف نازح فلسطيني يُضاف إليهم مليون ونصف نازح سوري ما يعادل نصف عدد سكانه. إنّ هذه المعادلة هي ذات انعكاسات أمنية واقتصادية واجتماعية لا يمكن التغلب عليها. لقد تشاركنا معهم ولدة 6 سنوات مدارسنا ومستشفياتنا وأعمالنا

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلقي كلمة في بلدية
باريس بحضور
عمدة باريس آن
هيدالغو وعدد من
الشخصيات
السياسية
والدبلوماسية
والاجتماعية
الفرنسية واللبنانية



وأرضنا واليوم أصبح من الضروري تنظيم عودتهم إلى المناطق المستقرة في سوريا والتي تشكل الآن 82% منها خاصةً وإنهم لا يتمتعون بصفة اللاجئين السياسيين في لبنان بل إنهم أشخاص هربوا من فظائع الحرب. فمن واجب الأمم المتحدة مساعدة هؤلاء النازحين على العودة إلى بلادهم بدلاً من مساعدتهم على العيش في مخيمات غير إنسانية فيتركونها ليذهبوا إلى أوروبا ويصبحوا غير قانونيين.

ان زعزعة استقرار لبنان، هذا البلد الذي يواجه حالياً أزمة اقتصادية كبرى، هي بمثابة عملية انتحارية لكل المجتمعات التي تؤمن بالتعددية وبالديمقراطية والمحافظة على هذا الاستقرار ضرورة للتصدي للتحدي الذي يطرحه القرن الواحد والعشرين، تحدي «العيش المشترك». فهو مثال

فريد للتعايش الذي تمكن لبنان من المحافظة عليه رغم الاضطرابات في المنطقة وذلك ليناهض الفكر الأصولي وديكتاتورية الإرهاب. ويبقى دعمه في المجالات الاقتصادية والتعليمية والثقافية والأيكولوجية أساساً لتحقيق السلام المستدام في الشرق الأوسط وفي العالم.

اني أشجع جميع المبادرات التي تسعى إلى تحقيق هذا الهدف، ويسرني في هذا الصدد أن أذكر هنا مبادرة البيت الأصفر؛ أي «بيت الذاكرة» الذي افتتحناه بمشاركة رئيس بلدية بيروت. وفيما يحتفظ هذا البيت بآثار معارك الماضي، سيساعدنا في النجاح في المستقبل من خلال أعمال ثقافية وأفكار نتبادلها ونناقشها في هذا المكان.

نعم، حضرة العمدة، نحن جميعاً ورثة، ورثة تاريخ، ورثة ثقافة وأحياناً ثمرة العديد من الثقافات.

فحضرتك متحدرة من أصل إسباني ولكن هنا في فرنسا وجدت الفرصة لتحقيق طموحاتك.

ولهذا أود أن أحيي جميع أبناء وطني الذين ظلوا أوفياء لقيمهم فيما كانوا ينخرطون بنجاح في البلدان المضيئة لهم. فهم محامون وأطباء وفنانون وكتاب ومبدعون ورجال أعمال ساهموا في رفع اسم وطنهم الأم كما شاركوا في تنشيط المجتمعات التي استضافتهم.

وأنتي لفخور بالمبادرة التي تقومون بها للاحتفاء بالكاتب والشاعر والرسام اللبناني جبران خليل جبران بإطلاق اسمه على فسحة تنزه في الدائرة الخامسة عشرة في باريس.

كما تعلمون، نشاطر معكم حب اللغة الفرنسية منذ أولى السنوات الدراسية وهذه الصلة اللغوية عزيزة علينا وقد وحدتنا مع فرنسا على امتداد قرون عديدة.

كون حضرتك رئيسة رابطة العمداء الناطقين بالفرنسية، الذين عقدوا مؤتمراً لهم العام الماضي في بيروت، تعلمين على أفضل وجه أن الإعتزاز بلغة هو حب للأفكار التي شكلت هذه اللغة.

حضرة العمدة

لقد اسستم العديد من المشاريع التي تسهم في تحسين حياة الباريسيين وتعطي دفعا أكبر وأكثر جاذبية للعاصمة في العالم.

ودافعتم بتصميم ونجاح عن مشروع ترشيح مدينة باريس لتكون المدينة المضيفة للألعاب الأولمبية لعام 2024 وأنا أتابع باهتمام جهودكم الرامية إلى الحفاظ على البيئة. ان العالم الذي يسوده السلام هو العالم الذي يحترم البيئة ويعمل على استدامتها.

ان لبنان في انتظار مشاريع كبرى ولقد تمكنا بالفعل من اعتماد قانون انتخابي جديد يضمن تمثيلاً عادلاً قبل موعد الانتخابات التشريعية المقبلة في شهر ايار المقبل.

لقد واجهنا الإرهاب بطريقة استباقية ورادعة ودفاعية. ويبقى تزويد الكهرباء وإمدادات المياه وتحسين الطرق من الأولويات من دون أن ننسى الحفاظ على مواردنا الطبيعية وإعادة تشجير غاباتنا المهتدة بالتصحر والحفاظ على بيئتنا.

ومن المؤكد أن الاستثمار في الموارد البشرية وبخاصة في قطاعي التعليم والمعرفة سيظل من أولويتنا علماً أن هذه القطاعات تساهم في تنشئة أجيال يمكن الاعتماد عليها لضمان مستقبل لبنان، مستقبل نتطلع إليه جميعاً.

نعم، فإن غنى لبنان الأساسي يكمن في موارده البشرية المنتشرة في جميع أنحاء العالم وهي موارد ندين لها باستمرار رسالة لبنان ونشرها. ويكمن غنى لبنان أيضاً في رجاله المقيمين في وطنهم والذين يحق لهم أن يعيشوا في بيئة سياسية سليمة وبيئة طبيعية نظيفة.

إننا نعول على خبرتكم وعلى ديناميتكم للمساهمة في هذه الورشة الضخمة التي تنتظرنا.

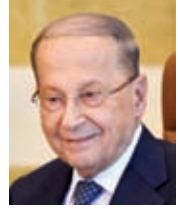
عاشت باريس، عاشت بيروت، وعاش لبنان!



كلمة الرئيس عون في مؤتمر Rome Med 2017

2017/11/30

روما



الحضور الكريم،

يعقد هذا المؤتمر تحت عنوان حوارات المتوسط، وفي عنوانه رؤية واستشراف واعتراف بأن الحوار صار ضرورة ملحة وبأنه طريق الخلاص مما يتخبط به عالمنا اليوم وخصوصاً الإرهاب المتنقل الذي لا يعرف حداً ولا حدوداً.

”

لذلك اخترت لكلمتي، موضوع الإرهاب، أسبابه الحقيقية وسبل المعالجة.

إن الإرهاب، من حيث هو عنفٌ ممنهج تقوم به مجموعات مسلحة لتغيير واقع، أو فرض معادلات جديدة غالباً ما تكون أسوأ من الموجود، ليس مستحدثاً، وقد عرفه العالم في مختلف الحقبات، وبأوجه متعددة.

ولعل الإرهاب الذي يضرب عالمنا اليوم هو أكثرها خطورةً لأنه أوسعها انتشاراً، وأحدثها سلاحاً.

فكيف نشأ وكيف تطور وكيف توسّع حتى طاول تهديده كل دول العالم؟ في العام 1979 دخل السوفييات الى أفغانستان، فدعمت الولايات المتحدة الأميركية، وبالتعاون مع بعض الدول العربية والإسلامية، قيام مقاومة مضادة مرتكزها الدين الإسلامي، من منطلق أن المعتقدات الإسلامية تتناقض مع الشيوعية والفكر الإلحادي وتشكل سداً منيعاً في

كي لا يبقى العالم فريسة
التطرف القاتل لا بد من وضع
أسس لمعالجة مزدوجة:
أنية تقضي على الواقع الحالي
وجذرية تمنع تكرار قيامه
مستقبلاً



وجه امتدادها. ولكن الأميركيين كانوا يجهلون أن الاسلام، وإن يكن ضد العقيدة المادية الشيوعية، لكنه ليس فكراً غريباً وله شخصيته المختلفة عن الاثنين معاً. ومع الوقت تحول المجاهدون الأفغان، الذين دُعِموا بالمال والسلاح، الى تنظيم إرهابي انحرف بمفهوم الجهاد ليستقطب الشباب المسلم من كل أنحاء العالم، فولدت منظمة القاعدة... القاعدة نفسها التي نفّذت في العام 2001 اعتداءات 11 أيلول في نيويورك.

انقلبت آلة الإرهاب على صانعها، وفي المقابل قرر الصانع تدمير آله، وبدأ الزلزال الأميركي يعصف. حرب جديدة في أفغانستان أولاً، ما لبثت أن انتقلت الى العراق، وفي البلدين خلفت الكثير من الدمار والموت والكراهية. ومع الضغط العسكري المتواصل على القاعدة تفككت لتتفرّع عنها تيارات عقائدية مختلفة وتنظيمات إرهابية جديدة ومتعددة أخذت تنمو وتتمدد.

في العام 2005 ظهر أبو مصعب الزرقاوي في العراق مكفراً الشيعة، والتكفير في مفهوم الأصوليين المتطرفين يعني وجوب القتال والقتل، وتوالى المشاهد الإجرامية الإرهابية متخذة طابعاً طائفيّاً ومذهبيّاً. وبدأ واضحاً المخطط الذي يرسم للمنطقة، وأقول واضحاً لمن كان يريد الرؤية؛ إرهاب جديد يُصنع وساحات جديدة تعد للتدمير. وبدأ التنظير لمفهوم «الشرق الأوسط الجديد» و«الفوضى الخلاقة» و«الربيع العربي»، وبدأت معه الدول العربية تشتعل من تونس الى ليبيا الى مصر الى سوريا وكذلك بعض الدول الأفريقية.

ايها الحضور الكريم،

لقد رفعت الصوت مراراً وتكراراً محذراً من الانجرار في الحرب السنية الشيعية وما يمكن ان تجرّه على منطقتنا من ويلات، وأبلغت سفراء الدول الأوروبية وكل من زارني من سياسيين غربيين بأن ما يُعد للمشرق، إذا ما قُيُض له النجاح، لن تقتصر أضراره علينا بل ستكون

له انعكاسات كبرى في أوروبا، ولن تكون هناك من حدود فاصلة، فالمتوسط يجمعنا. ولكن المخطط كان أقوى من أي تحذير، وها هو شرقنا كله يعاني عبء التداعيات، وها هو الإرهاب يتنقل من دولة الى أخرى في أوروبا.

كذلك حذرت مرارا وتكرارا منذ التسعينات، من تنامي الأصولية التكفيرية وخطورة مخططاتها على لبنان والمنطقة كما على أوروبا، فلبنان على خط التماس بين أوروبا والمشرق وأي خسارة هنا لن تكون من دون انعكاسات هناك، لهذا وجهت في العام 1989 رسالة إلى الرئيس الفرنسي الراحل فرنسوا ميتران، لفت فيها إلى أن المواجهة بين الغرب والتكفيريين المتطرفين ستكون من دون شك إحدى أهم المسائل عند نهاية هذا القرن. وإن لبنان الذي يحاولون ضربه هو أرض يشكل فيها الحوار الاسلامي المسيحي ثقافة جوهرية وأسلوب حياة طالما تميزنا بهما عن باقي العالم.

وفي مقابلة مع صحيفة خليجية في العام 1994 حذرت من أن «الأصوليين يشكلون قي المقام الأول تهديداً للإسلام، وإنهم سيصلون إلى السلطة في الدول الإسلامية، وسيفشلون».

وكرّرت رفع صوت التحذير مجدداً، عندما كنت في المنفى، عبر رسالة الى «حكام العالم» في العام 1995 وكانت بعض الحوادث الإرهابية قد بدأت تطل برأسها، من البوسنة والجزائر وحتى باريس، وقلت يومذاك «إنها إشارات تُنذر بصراعات مهددة لغدنا، تعجز عن تداركها الروادع النووية والحروب التقليدية، وأن لا أحد بمنأى عن العنف الذي يولده انفجار المشاعر العرقية والأصولية، وإن تلك الجرائم التي تغذت في مختبرات الواقعية السياسية، ستنتقل العدوى إلى أولئك الذين تركوها تنمو».

ولكن، لم تلق تحذيراتنا أذناً صاغية، لأن أحداً لم يرد الإصغاء. فإن كان المتضررون من الإرهاب كثيراً فإن المستفيدين منه كثر أيضاً، ولا إرهاب يكبر ويتمدد ويقوى من دون دول راعية.

عوامل عدة تتضافر وتمهد الطريق لنشوء الإرهاب، أولها نظام تعسفي، بديمقراطية مزيفة أو ديكتاتورية معلنة، لا يجد فيه المواطن فسحة للتعبير



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلقي كلمة في
مؤتمر Rome
Med 2017 روما

أو إمكانية لتغيير السلطة بالطرق الديمقراطية، معطوفاً على الفقر والحاجة والجهل، ثم فكر متطرف وتعصب يحرك الغرائز ويقتل العقل ويشل المنطق ويقدم الحلول الوهمية فيسهل التطويع. ثم دولة، أو دول، تستغل كل هذا فتمول وتدعم، وتستولد إرهاباً جديداً بمسمى جديد، وتستخدمه لتحقيق مصالحها عبر ضرب دول أخرى، باقتصادها، بأمنها، باستقرارها غير آبهة بالعذابات التي قد تسببها لشعوبها...

هذه هي المعادلة النموذجية لقيام التنظيمات الإرهابية. ولكن، المعادلة أياها تقول إن آلات الدمار تلك قد تخرج عن السيطرة وتبدأ بالضرب خبط عشواء.

وهذا ما حصل بالضبط مع الإرهاب الحالي، فقد بدأ نشاطه الإجرامي في بعض الدول العربية التي عصف بها ما سُمي بـ«الربيع»، ولكنه ما لبث أن توسّع وامتد ليضرب أوروبا في عمقها فأصاب مما أصاب باريس ولندن وبروكسيل ومديرد ونيس وميونخ وكذلك الولايات المتحدة وسواها. واليوم الخطر متنقل والتهديد جدي بين خلايا نائمة وذئاب متوحدة، ولا أحد يعرف كيف يمكن أن يضرب أو أين، ولا إلى أين يمكن أن يصل أو كيف سينتهي.

ايها الحضور الكريم،

كي لا يبقى العالم فريسة التطرف القاتل لا بد من وضع أسس لمعالجة مزدوجة: آنية تقضي على الواقع الحالي، وجذرية تمنع تكرار قيامه مستقبلاً.

وإذا كانت المعالجة الآنية تقضي بصد الإرهاب عسكرياً وردعه بالقوة وتجفيف منابع المالية التي تغذيه، ومنع رفده بعناصر جديدة. فإن المعالجة الجذرية هي الأهم، لأنها تمنع قيامه من جديد من خلال القضاء على مسوغات وجوده، أي الأيديولوجيا.

إن الفكر الإرهابي هو فكر شمولي، يناقض حق الاختلاف ويبيح قتل الآخر المختلف، لا بل يدعو لذلك، وينفذ. من هنا، فإن تطوير القيم الديمقراطية، التي تحترم حق الانسان بالاختلاف وحرية المعتقد والتعبير والرأي، وتحترم فرادته الدينية والعرقية والإثنية وتسمح له بعيشها، هو وحده القادر على المواجهة الفكرية مع أيديولوجية الإرهاب.

ومما لا شك فيه أن تحديث التعليم والتربية على القيم الديمقراطية، بالإضافة إلى الإنماء ومحاربة الفقر وخلق فرص العمل، وتحرير المرأة، تواكب مجتمعة عملية الانتقال المتدرج للدول من الأنظمة المتخلفة التي تشكل البيئات الملائمة لنمو الإرهاب والتطرف، نحو الديمقراطية الكاملة وقبول الفوارق بين البشر.

وفي السياق، وما دمنا في مؤتمر «حوارات المتوسط» فإنني أرى أن منطقة حوض البحر الابيض المتوسط التي تتوسط القارات الثلاث البيضاء والسمراء والسوداء، تجمع ما بين ثقافات كل الديانات السماوية، وتكتنز إرثاً سخياً من ثقافات وحضارات ولغات شعوب العالمين القديم والحديث، وهذا ما يجعلها مؤهلة لتكون موئلاً للحوار المشترك ما بين هذه الثقافات والأديان.

إن لبنان هو مجتمع تعددي بطبيعته، يجمع المسيحيين بكل مذاهبهم والمسلمين بكل مذاهبهم، يعيشون معاً، يتشاركون الكثير من العادات والقيم والحياة الاجتماعية والسياسية... قد يركبون أحياناً موجة الانقسامات السياسية، ولكن انقساماتهم لم تعد تتخطى السياسة، وسقفها وحدتهم الوطنية، وهذا ما دفع قداسة البابا يوحنا بولس الثاني الى القول عن لبنان «إنه أكثر من بلد، إنه رسالة».. وهذه الرسالة بالضبط هي التي دفعتني الى التوجه للأمم المتحدة مرشحاً لبنان ليكون مركزاً دائماً للحوار بين مختلف الحضارات والديانات والأعراق، ومدرسة لإعداد مربّين يحملون القيم الإنسانية والعيش المشترك، وهي نفسها دفعتني للوقوف أمامكم اليوم، داعياً الى تبني هذا التوجه.

وفي اعتقادي أن الحضارة المتوسطية هي خير من يحتضن هذا الحوار من خلال الروابط التاريخية والثقافية التي تجمع بينها، وهي المعنيّة أكثر من سواها بالحوار بين الحضارات والأديان، للقضاء على الإرهاب والعنف اللذين يجتاحان العالم. فهل تكون رائدة في المبادرة إلى حوار الأديان والثقافات؟

إنها أكثر من رغبة، إنها دعوة أتركها أمانة بين أيدي هذه النخبة وقد اجتمعت حول هدف سام تسعى إليه الدول الرابضة على ضفتي المتوسط، وأنا على ثقة أن هذا التحدي سيلقى صداة.

شكراً لإصفاكم.



كلمة الرئيس عون في اجتماع القمة الإسلامية

2017/12/13

إسطنبول



«أعتقد انه لا يمكن أن تصبح فلسطين أبداً دولة يهودية، كما لا يمكن للعالمين المسيحي والإسلامي على حد سواء، أن يُظهرا يوماً استعداداً لوضع أماكنهما المقدسة في عهدة اليهود.

كان من الأكثر رزانة برأيي تأسيس وطن يهودي على أرض غير مثقلة تاريخياً بإرث المسيحية والإسلام...»

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة والسيادة

اخترت بدء كلمتي بمقتطفات من رسالة سيغموند فرويد، إلى حاييم كوفلر، عضو «مؤسسة إعادة توطين اليهود في فلسطين» وهي تعود إلى 26 شباط من العام 1930، وقد فتّد فيها فرويد تحفظاته على الصهيونية، بعدما كان كوفلر طلب منه المشاركة في الدعاية لها، ولعل أبرز تلك التحفظات يقينه أن العالمين الإسلامي والمسيحي لن يسمحا بتأسيس وطن قومي لليهود على أرض فلسطين..

للأسف، كانت توقّعات فرويد في غير محلها، فصمت من صمت وتقاوس من تقاوس وتواطأ من تواطأ، وقامت إسرائيل على أرض فلسطين.

نلتقي اليوم في اجتماع طارئ وفي الواجهة مدينة القدس، وخلف الواجهة أزمة الشرق الأوسط المستمرة منذ عقود وعقود، جذورها تمتد لمئة عام،

”

هل يحق لأي عضو في مجلس الأمن مهما علا شأنه أن يلغي منفرداً قراراً لهذا المجلس؟ وهل سيقبل مجلس الأمن بكسر قراراته وهي ملزمة للدول الأعضاء؟



لإعلان اللورد آرثور جيمس بلفور عن دعم بريطانيا لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. هذا الإعلان - الوعد، نفذته الأمم المتحدة بعد ثلاثين عاماً، حين أصدرت في العام 1947، وخلافاً لكل المواثيق والأعراف والقوانين الدولية، قرار تقسيم فلسطين، فكانت التضحية بشعب من أجل حل مشكلة شعب آخر. وتحول من كان مضطهداً في أوروبا إلى مضطهد في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن وعد بلفور نصّ بوضوح على عدم الإتيان بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية، إلا أن الإسرائيليين مارسوا أبشع أنواع التطهير العرقي على أرض فلسطين. والمفارقة أن العرب قد يكونون الوحيدين من بين الشعوب لم يشاركوا في اضطهاد اليهود خلال التاريخ، بل على العكس طالما تعايشوا معهم.

ومنذ ذلك القرار، والنكبات تلاحقنا، واللا استقرار يخيم على شرقنا.

إن إسرائيل اليوم تتصرف عكس مسار التاريخ، وتتحدى التطور الإنساني والمجتمعي؛ فالفكر الأحادي يسقط في كل العالم، سياسياً كان أو عرقياً أو دينياً، والمجتمعات تسير نحو التعددية. ومع ذلك، تعلن إسرائيل نفسها دولة يهودية، وتحاول التأكيد على ذلك بتهويد القدس وجعلها عاصمتها، وفي ذلك شطب للهوية الجامعة للأرض المقدسة، وإلغاء صريح لرسالتين سماويتين يؤمن بهما أكثر من نصف سكان العالم، ما يشكل طعنة للحضارة والإنسانية، ستجرّ تهجيراً جديداً، وتطهيراً عرقياً جديداً، وتؤسس لحروب مقبلة. فالقدس، وكل فلسطين، تجمع أقدم معالم المسيحية، وأهم المعالم الإسلامية، وهي محجة الديانتين الكونيتين، فهل يمكننا تصوّر المسيحيين والمسيحية من دون القدس وبيت لحم وكنيسة المهد وكنيسة القيامة؟ وهل يمكننا تصوّر الإسلام والمسلمين من دون المسجد الأقصى ومقدسات فلسطين؟

إن الخطوة التي أقدم عليها الرئيس الأميركي دونالد ترامب عبر اعتباره القدس عاصمةً لإسرائيل، بالإضافة إلى كونها تجاوزاً للقوانين والقرارات الدولية ذات الصلة، فهي تسقط عن الولايات المتحدة صفة الدولة العظمى



التي تعمل على إيجاد حلول تحقق السلام العادل في الشرق الأوسط. وإذا لم تتصدّ الأمم المتحدة لهذا القرار فإنها تتنازل عن دورها كمرجع دولي لحل النزاعات الدولية وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، كما ينصّ ميثاقها، فينتفي بذلك سبب وجودها.

إن إسرائيل، ومنذ نشوئها حتى اليوم، تعتمد مبدأ القوة وسلب الحقوق والتهجير، مستفيدة من حق الفيتو وممارسة الدلع الدولي؛ فالأمم المتحدة التي قسّمت فلسطين لم تتجح يوماً في إدانة فعلية وراذعة لإسرائيل. ولكن على الرغم من كل ذلك ظلت للقدس خصوصيتها في القرارات الدولية، ولم يسبق أن تجرأت أي دولة على المسّ بهيبة هذه المدينة ورمزيتها وقديسيتها.

رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون خلال
التقاط الصورة
التذكارية لرؤساء
الوفود المشاركة في
اجتماع القمة
الإسلامية في
إسطنبول



فالقرار 181، قرار تقسيم فلسطين، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1947/11/29 اعتبر أن للقدس وضعاً دولياً خاصاً، وجعل منها كياناً منفصلاً تحت وصاية دولية، أول مقاصدها «حماية المصالح الروحية والدينية الفريدة للمدينة».

وفي 1980/8/20 صدر عن مجلس الأمن القرار 478 تعقيباً على إقرار «القانون الأساسي» في الكنيست الإسرائيلي الذي يعلن مدينة القدس عاصمة إسرائيل «الكاملة والموحدة». فنصّ هذا القرار على عدم الاعتراف بالقانون الاسرائيلي واعتباره انتهاكاً للقانون الدولي، ودعا الدول الاعضاء الى عدم الاعتراف به وسحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة المقدسة.

كذلك القرار 2334 الصادر بتاريخ 2016/12/23 عن مجلس الأمن، نصّ أنه لن يعترف بأيّ تغييرات في خطوط الرابع من حزيران 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس.

أضف الى ذلك قرارات متتالية للجمعية العامة للأمم المتحدة تؤكد ضرورة التزام قرارات مجلس الأمن بشأن القدس، وتعتبر «قرار اسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف غير قانوني ولاغياً وباطلاً، وليس له اي شرعية على الاطلاق» كما ورد في القرار 53/52 الصادر عن الجمعية العامة في 9 كانون الأول 1997.

فهل يحق لأي عضو في مجلس الأمن، مهما علا شأنه، أن يلغي منفرداً قراراً لهذا المجلس؟ وهل سيقبل مجلس الأمن بكسر قراراته وهي ملزمة للدول الأعضاء؟ وهذا إن حصل ألا يشكل أيضاً لعلّة وجوده؟

وما الذي تغيّر اليوم لتتخذ الولايات المتحدة الأميركية هذا الموقف، متجاوزة القانون الدولي والأمم المتحدة، غير آبهة بحقوق المسلمين والمسيحيين في كل العالم ولا بمشاعرهم، ولا بالتداعيات التي قد تنتج عن ذلك؟

إن الأحداث التي عصفت بالعالمين العربي والإسلامي خلال السنوات الأخيرة، وحال التعتّر والتخبّط التي وقعت فيها شعوبهما، صدّعت العلاقات بين بعض الدول الشقيقة والصديقة، وأرست الحواجز النفسية بينها فتعمّقت الفجوات والشروخ وفقدت روح التضامن، وتحوّل الصراع العربي-الإسرائيلي، والإسلامي-الإسرائيلي، صراعاً عربياً-عربياً، وإسلامياً-إسلامياً، من خلال تغذية الصراع المذهبي بين السنة والشيعة. ومعلوم أن في التفرقة ضعفاً، وفي الضعف استفراداً، وليس عبثاً أن من أهم أمثالنا العربية «فرّق تسد».

ومما لا شك فيه أن إسرائيل هي المستفيد الأوحّد من هذا الواقع المستجد المؤسف والمؤلم، وما يحصل اليوم هو نتيجة حتمية لانحرافنا عن الهدف. لقد استشعرت خطورة المرحلة منذ بداياتها ونصحت في كلمتي في القمة العربية منذ أشهر «بوقف الحروب بين الإخوة، والجلوس إلى طاولة الحوار وإلاّ ذهبنا جميعاً عمولة حلّ لم يعد بعيداً، سيفرض علينا».

وها هو الحل يُفرض، فهل ننتفض في الجولة الأخيرة؟ هل توحدنا القدس مجدداً فننقذ تاريخنا وإنساننا وتراثنا، أم نسقط وتسقط معنا القدس وتضيع فلسطين الى الأبد؟

لن ينفع قضيتنا ووحدتنا سوى قرار موحد واجراءات موحدة لاستعادة ما خسرنا وما نوشك أن نخسر، لذلك لا بدّ من مقاربة عملية للحل تقوم على:

1 - التقدم بشكوى عاجلة إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة باسم مجموعة الدول الإسلامية OIC لتعطيل القرار الأميركي وإلزام الولايات المتحدة إلغاءه.

2 - القيام بحملة دبلوماسية تهدف إلى زيادة عدد الدول المعترفة بدولة فلسطين والانتقال إلى اعتبارها دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، مع اتخاذ الإجراءات القانونية والسياسية والدبلوماسية اللازمة لاعتماد القدس الشرقية عاصمة لها.

3 - اتخاذ إجراءات عقابية موحدة ومتدرجة، دبلوماسية واقتصادية، ضد أي دولة تتحوّ منحى الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

4 - الدعوة المشتركة لشعوب دولنا لتتحرك في بلدانها وأماكن انتشارها لتشكيل قوّة ضغط شعبي تساند ضغطنا السياسي والدبلوماسي.

5 - التمسك بالمبادرة العربية للسلام بكل مندرجاتها من دون انتقاص، والتوافق مع وسيط دولي نزيه للعمل على تفعيلها كي لا يبقى أماننا سوى العودة عنها، مع ما يترتب عن هذه العودة من تداعيات.

إن هدفنا يبقى السلام، ولكن، لا سلام من دون عدالة، ولا عدالة من دون احترام الحقوق.

وختاماً، لا بد لي من توجيه الشكر الى فخامة الرئيس رجب طيب اردوغان على مبادرته بالدعوة الى هذه القمة الاستثنائية التي تتناسب مع دقة واهمية الحدث.

كلمة الرئيس عون في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس جمهورية العراق فؤاد معصوم

2018/2/20

بغداد



فخامة الرئيس،

اشكر أولاً كلماتكم الطيبة وحسن ضيافتكم، وأود أن اعبر عن سروري لوجودي في العراق الشقيق، هذا البلد الذي يختزن حضارة عريقة تعود لآلاف السنين، والذي يتطلع اليوم الى التعافي من جروح كثيرة أنهكته في العقود الماضية. كان اللقاء بفخامتكم ودياً واخوياً، حيث أجرينا محادثات بناءة تعكس روابط الأخوة والتاريخ بين بلدينا وشعبينا.

”

أغتتم هذه المناسبة لأوجه تحية إلى الشعب العراقي على صموده وصبره وقوة عزمته في مواجهة المحن، والظروف الأليمة التي عانى منها،

لبنان يقف بقوة مع وحدة العراق
ضد كل المشاريع والنزعات التي
تهدف إلى تهديد وحدة كيانه

وعلى رأسها الإرهاب. وفي هذا السياق، تقدمت بتهنئتي الى فخامة الرئيس معصوم على الانجازات التي حققتها دولة العراق في الأشهر الأخيرة في مكافحة الإرهاب، والتي أعادت ثقة العراقيين بأمنهم ومستقبلهم. وكانت لدينا في لبنان معاناة مماثلة من قوى الظلام التي ربضت على حدودنا الشرقية، فكان القرار بمواجهتها حتمياً، ونجحنا في الانتصار عليها في معركة مشرفة في خريف العام الماضي، تماماً كما نجح العراق في طرد داعش من مدينة الموصل وغيرها من المناطق



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
مع نظيره العراقي
فؤاد معصوم خلال
المؤتمر الصحافي
المشترك في بغداد

التي استولوا عليها. ونأمل أن تستكمل الدولة العراقية انتصاراتها بدحر ما تبقى من فلول الإرهابيين، والقضاء على خلاياهم التي مازالت تستهدف المواطنين العراقيين الأبرياء.

وكان هناك تطابق في الرأي بيننا حول ضرورة بذل جهود عربية ودولية مشتركة لمكافحة الإرهاب بطريقة فعالة ونهائية، تركز ليس فقط على القضاء على الارهابيين بل ايضاً على مكافحة الأسباب والعوامل المسهّلة لنشوء الفكر الارهابي وتنظيماته.

وتطرقنا في خلال المحادثات الى العلاقات الثنائية التي تربط بلدينا وسبل تفعيلها في مجالات عدة تحقق مصالح شعبينا المشتركة،

خصوصاً وأن العراق كان دائماً إلى جانب لبنان في مختلف المراحل والظروف. وإذا كانت الازمات التي مر بها قد حالت دون تعزيز تعاوننا ودفعه قدماً، فلا شك أن مرحلة التعايش التي يعيشها هذا البلد الشقيق ستعيد علاقاتنا الثنائية الى افضل مستوياتها. وفي هذا السياق، أكدت أمام فخامة الرئيس معصوم، ان لبنان يقف بقوة مع وحدة العراق، وضد كل المشاريع والنزعات التي تهدف إلى تهديد وحدة كيانه. كما وجهت له دعوة رسمية لزيارة لبنان، لاستكمال ما أرسيناه في محادثاتنا المشتركة، وقد وعد بتبليتها على أن يتحدد موعدها عبر الطرق الدبلوماسية.

وأجرينا كذلك جولة أفق في الأوضاع والتطورات الإقليمية، وما شهدته في الفترة الأخيرة من تسخين أمني. واعدت التأكيد في هذا الاطار على أهمية توحيد الموقف العربي، ونحن على أبواب انعقاد القمة العربية المرتقبة في السعودية، وضرورة الدفع باتجاه المصالحة الجدية بين الدول الشقيقة تمهيداً لتحقيق المصالحة الحقيقية بينها.

وعرضت أيضاً للتهديدات الاسرائيلية التي يتعرض لها بلدا، والتي ارتفعت حدتها بوتيرة متسارعة في الفترة الأخيرة، وشرحت له موقف لبنان الموحد والصارم إزاء هذه التهديدات والاستفزازات المرافقة لها، والقاضي بمواجهتها بكافة السبل المحقة والمتاحة لنا، دفاعاً عن حقوق لبنان المشروعة بأرضه ومياهه، والتي تضمنها له المواثيق والقوانين الدولية.

فخامة الرئيس،

أود في الختام أن أجدّد لكم شكري على هذا اللقاء الأخوي الذي جمعنا، وحرصكم على إشعارنا بأننا في وطننا الثاني. واتمنى مجدداً للعراق كل الخير والسلام والازدهار.

وشكراً لكم.

كلمة الرئيس عون في حفل العشاء الرسمي الذي اقامه الرئيس الأرمني سيرج سركيسيان على شرفه

2018/2/22

يريفان



فخامة الرئيس،

ايها الحضور الكريم،

هي زيارتي الأولى لدولة أرمينيا، وإن كانت زيارة سياسية رسمية إلا أنها تحمل طابعاً خاصاً ومميزاً؛ فهذه الأرض المثقلة تاريخياً بالإيمان والشهادة، لا يمكن أن يكون المرور فيها عابراً وتقليدياً.

لقد اخترنا معلمين يشهدان على هذا التاريخ، زرناهما بالأمس، الأول كاتدرائية إتشميادزين، أقدم الكنائس في العالم، حيث يستشعر المرء في رهبة جدرانها وخشعة روحها صلابة إيمان جعلت الشعب الأرمني سباقاً بين الشعوب والأمم في الإعلان رسمياً عن هويته وإيمانه في القرون الأولى، مع ما يحتاج ذلك من شجاعة وتضحية وسط الاضطهاد الروماني الذي كان في ذروته آنذاك.

المعلم الثاني كان النصب التذكاري لشهداء الإبادة

الأرمنية، هناك حيث تتسارع نبضات القلب أمام الشعلة التي لا تنطفئ، وأمام الصور القاسية لأطفال ونساء ورجال، تسطر ملاحم بطولة وتخبر عن عذابات شعب وجرح أمة.

تلك المشاهد الموحجة تفضح فكراً الغائياً عمّ مشرقنا أوائل القرن الماضي، رأى في الآخر المختلف عدواً يجب قتله وتدمير ثقافته وحضارته، فارتكب أبشع المجازر وخلف ملايين الشهداء، وكان شعبانا من ضحاياها، الشعب

الشعب الأرمني قتل
بالسيف والشعب
اللبناني قتل بالجوع
وللأسف فإن هذا الفكر
الالغائي عاد ليظهر
من جديد حاصداً مئات
الاف الضحايا

”



رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون والرئيس
الأرمني سيرج
سركيسيان في
يريفان

الأرمني قتل بالسيف والشعب اللبناني قتل بالجوع، وللأسف فإن هذا الفكر عاد ليظهر من جديد خلال السنوات الأخيرة حاصداً مئات الآلاف الضحايا. ومن المؤكد أن عدم الاعتراف بمجازر الماضي، وعدم المحاسبة عليها، شجعا على ارتكاب مجازر الحاضر.

إن ما يجمع شعبينا كبير وجذوره عميقة في تاريخنا، فالأرمن في لبنان ليسوا جالية، هم جزء لا يتجزأ من الشعب اللبناني، اندمجوا فيه، وأثروا إيجاباً في اقتصاده وسياسته وثقافته، وحملوا هويته، مع احتفاظهم بتقاليدهم وثقافتهم. ومزيج الثقافات هذا هو دائماً مصدر غنى للمجتمع اللبناني الذي يتميز بتعددته وبكونه أرض لقاء لمختلف الطوائف، ومساحة حوار يحتاج العالم لمثلها اليوم.

فخامة الرئيس،

أشكر لكم حفاظة استقبالكُم، وأشكر كل من عمل لإنجاح هذه الزيارة، وأرفع الكأس لنشرب نخب بلدينا وشعبينا ونخب السلام الحقيقي الذي يقوم على قبول الآخر واحترام وجوده وحقه في حياة حرة وكرامة.

كلمة الرئيس عون في الجلسة العامة للبرلمان الأوروبي

2018/9/11

ستراسبورغ



السيد الرئيس Antonio Tajani،

سعادة النواب،

يسرّني أن أكون اليوم في مقر البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ، أمام ممثلين تشريعيين لثماني وعشرين دولة، اختارت أن تجعل القارة الأوروبية نموذجاً لا مثيل له في العالم، من التبادل والتكامل والوحدة في كافة المجالات حتى أضحت دول الاتحاد الأوروبي مساحة فريدة تنصهر فيها أحلام الشعوب، وتتشارك المبادئ والمثل، في الوقت الذي يحافظ فيه كل شعب على خصوصياته، وعمقه الحضاري، وشعوره بالانتماء إلى أرض، ووطن، ولغة، وتراث.

العالم يعاني من نتائج مختبرات
الواقعية السياسية وعدم
التعاطي بجدية مع إشارات الخطر
ومن أكثر من دول أوروبا يعرف
أهمية الحوار في بلسمه الجراح
وإرساء ثقافة السلام؟

إن قوة هذا الصرح الديمقراطي تكمن في بناء السلام الحقيقي في القارة الأوروبية وانتفاء نزعة الحرب لحل المشاكل واقتناع مجموعة كبيرة من الدول والشعوب بأن قوتها، ومصالحها، وازدهارها، هي في وحدتها لا في النزاع بينها، وفي مشاركتها قيم الديمقراطية. ومن المؤسف ما نشهده حالياً من ظهور بعض النزعات الانفصالية التي تهدّد هذا الصرح الطليعي في تلاقي الشعوب.

أيها الحضور الكريم،

في هذه المرحلة من تاريخنا، التي خَفَتَ فيها صوت الانسانية وتخطت مصالح الدول الكبرى أقصى الحدود على حساب العدالة والتضامن الانساني، لا نجد إلا في الحوار والاحترام المتبادل والعودة إلى تطبيق المبادئ العالمية لحقوق الانسان والمجموعات والدول، سبيلاً إلى تبريد محركات العنف والحروب والتطرّف، التي جعلت من منطقتنا أتوناً مشتعلًا بالكراهية، والخوف، والاضطرابات.

فالحروب، وإن يكن الاقتصاد محركها الحقيقي، إلا أنها لا يمكن أن تندلع على أرضية صلبة؛ هي تحتاج لأرضية متفسخة متخلخلة جاهزة لتقبّل الاشتعال. وليس هناك أفضل من إذكاء نزعة التعصب والتطرف المذهبي والطائفي والعرقي ورفض الآخر لإحداث التفسخ المطلوب وتحفيز الشعوب وإشعال الحروب.

إن ما يحيط بنا اليوم، يجعلنا أكثر تمسكاً بالأسس التي نشأت عليها دولة لبنان، وعلى رأسها النظام الديمقراطي الذي، وعلى الرغم من بعض الشوائب التي لا زالت تعتريه، قد التقت حوله مكونات الشعب اللبناني، وعكس في جوهره رسالة لبنان، بلداً للتعايش والتنوع والغنى الحضاري والثقافي.

لقد انقسم لبنان سياسياً في الآونة الأخيرة بسبب حروب الجوار ولكنه لم ينقسم وطنياً، ارتفعت الأصوات فيه عاليةً ولكنه لم ينحرف نحو العنف، وكان الخطاب لاهباً ولكن لهيبه لم يشعل النار. وعندما شدّ البعض وجنحوا نحو التطرف والفكر التكفيري سرعان ما لفظهم مجتمعهم وبيئتهم؛ فالمجتمع اللبناني بطبيعته ليس بيئةً حاضنة للتطرّف ورفض الآخر. واحترام حرية المعتقد والتعبير والرأي وحق الاختلاف هي جزء من ثقافة اللبنانيين.

هذه الخصوصية اللبنانية تساعد لبنان على تخطي مشاكله وعلى ترسيخ سلامه واستقراره، كما تلهم دولاً أخرى معالم الدرب إلى مستقبل أكثر

انسجماً مع العصر وحقوق الانسان، خصوصاً اذا ما نجحنا في ازالة الشوائب وبلوغ النضج الديمقراطي.

وفي هذا السياق، يثمن لبنان عالياً الوعي الأوروبي لفرادته والذي عبّر عنه البرلمان الأوروبي من خلال القرار رقم 2150، وبخاصة الفقرة الثانية منه التي «تؤكد على ما يتمتع به لبنان من خصوصيات وتنوع ديني وبأنه أعرق ديمقراطية في الشرق الأوسط حيث يتقاسم السلطة فيه مناصفةً المسلمون والمسيحيون، مما يجعل من لبنان نموذجاً للتعايش السلمي يجب تعزيزه ودعمه ليستمرّ كذلك».

أيها الحضور الكريم،

في شهر أيار من العام الحالي، شهد لبنان إجراء انتخابات نيابية على الرغم من بعض التجاذبات السياسية الحادة التي أخرت حصولها، وذلك وفق قانون انتخابي حديث، يركز على التمثيل النسبي للمرة الأولى في تاريخ لبنان. وقد أفضى إلى تمثيل أكثر دقة وتوازناً من القانون الأكثرية السابق، لكافة القوى السياسية، وإلى تنوع أكبر في مجلس النواب، يعزّز الحياة الديمقراطية.

ولا بد لي في هذا السياق من التنويه بالعمل الذي قامت به بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات برئاسة السيدة ايلينا فالنسيانو Elena Valenciano التي رافقت مراحل الإعداد للانتخابات وعمليات الاقتراع التي جرت، وقدّمت في شهر تموز الماضي تقريرها الذي عكس انطباعات إيجابية عن العملية الانتخابية، مقترحاً عدداً من التوصيات الجديدة التي من شأنها ازالة بعض الشوائب، والتي ستؤخذ بعين الاعتبار دون شك في المستقبل.

ونتطلع في المرحلة المقبلة إلى تعزيز أطر التعاون بين مجلسنا النيابي والبرلمان الأوروبي، وتكثيف اللقاءات المشتركة وتبادل الخبرات، للارتقاء بالأداء التشريعي تناغماً مع متطلبات العصر والتطور.



أيها الحضور الكريم،

إن لدى وطننا الكثير من التحديات التي تواجهه، وعلى رأسها، الأوضاع الاقتصادية الصعبة. وقد أطلقنا في الفترة الأخيرة الخطوط العريضة لخطة اقتصادية ترسم خارطة الطريق لتفعيل القطاعات الانتاجية، وتحديث البنية التحتية، وقد جاءت هذه الخطة متناغمة مع مقررات مؤتمر «سيدر».

لقد وضعتُ على رأس أولوياتي مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمحاسبة. وقد بدأنا بالفعل بتحقيق بعض الخطوات الإيجابية على هذا الصعيد، لكن العمل الأساسي سينطلق مع الحكومة الجديدة التي تقع على عاتقها مسؤولية تطبيق خطة النهوض الاقتصادي ومقررات مؤتمر «سيدر»، لإرساء الاستقرار والازدهار في البلاد.

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلقي كلمة في
الجلسة العامة
للبرلمان الأوروبي
تلبية لدعوة
رسمية
من رئيس البرلمان
الأوروبي انطونيو
تاغاني-
ستراسبورغ

أيها الحضور الكريم،

لقد تحمّل لبنان عبء أزمات المحيط، اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، وتسلسل الإرهاب الى جروده الشرقية والشمالية جاعلاً منها منطلقاً لعملياته الدموية في الداخل اللبناني، إلى أن قام جيشنا بعملية عسكرية نوعية، دحر خلالها الإرهابيين وتابع مع سائر الأجهزة الأمنية المختصة استئصال الخلايا الإرهابية النائمة حتى تم القضاء عليها نهائياً، وتحقق للبنان الأمن والاستقرار.

ويبقى النزوح، وخصوصاً السوري منه، من أكثر تداعيات حروب دول الجوار ثقلًا علينا، اقتصادياً وأمنياً واجتماعياً؛ فمن باب التضامن الإنساني استقبل لبنان أكثر من مليون ونصف نازح سوري، فرّوا من جحيم الحرب في بلادهم. لكن، في بلد صغير المساحة، كثيف السكان، محدود الموارد، يعاني من ضعف البنى التحتية وتزايد البطالة، لا بد أن تدرّكوا بسهولة مدى العبء الذي نتحمّله، في وقت لم يتحمّل المجتمع الدولي مسؤولياته لدعم لبنان في التخفيف من تأثير هذا النزوح، انطلاقاً من مبدأ تقاسم الأعباء والمسؤوليات بين الدول.

وفي هذا الإطار، ندعو الى تفعيل قرارات الدعم المادي التي اتخذت خصوصاً في مؤتمر بروكسيل برغم تحفظنا على بعض ما جاء في بيانه الختامي، والمتعلق خصوصاً بمسألة العودة الطوعية للنازحين وربطها بالحل السياسي، وانخراطهم في سوق العمل في الدول التي نزحوا اليها. ولا بد من التذكير هنا بأن لبنان هو بلد هجرة وليس بلد استيطان أو سوقاً مفتوحة للعمل، وأبناءؤه المنتشرون في كل أصقاع العالم، وللقارة الأوروبية منهم نصيب كبير، هم خير شاهد.

إن لبنان، يسعى لتأمين العودة الكريمة والأمنة للنازحين إلى ديارهم، ويرفض أي مماطلة في هذا الشأن، ويؤيد كل دعم لحل مسألة النزوح السوري المكثف إلى أراضيه، على غرار المبادرة الروسية، ويرفض ربطها بالحل السياسي الذي قد يطول أمده. ونذكّر هنا، أن الشعب الفلسطيني لا يزال منذ العام 1948 يعيش في المخيمات في دول الشتات، وخصوصاً في

لبنان، بانتظار الحل السياسي وتنفيذ القرار 194، وها هي ملامح هذا الحل بدأت تظهر بعد 70 عاماً من الانتظار منبئةً بمشروع التوطين، وكأن المجتمع الدولي يعتمد سياسة «وهب ما لا يملك لمن لا يستحق».

أيها الحضور الكريم،

يصادف اليوم ذكرى الحادي عشر من أيلول الحدث الذي غيّر مسار أحداث العالم، خصوصاً بعد أن أعلنت الولايات المتحدة على أثره الحرب على الإرهاب واعدةً بتحرير العالم منه، وبالحرية والديمقراطية للشعوب؛ ولكن الذي حصل، وبعد 17 عاماً ولغاية الآن، أن محاربة الإرهاب تلك عمّمت الإرهاب على كل العالم عوض أن تقضي عليه.

واقتبس هنا من كتاب مفتوح وجهته الى حكام العالم في العام 1995 أحذرهم فيه من خطر تنامي الأصولية التي بدأت تظهر في بعض الدول: «إن الأحداث الأخيرة في البوسنة والجزائر، وبنسبة أقل في باريس، ليست سوى إشارات تنذر بصراعات مهددة لغدنا، تعجز عن تداركها الروادع النووية والحروب التقليدية. إن الأصولية، وليدة انعدام التوازن في تطبيق الحق الدولي، والحرمان الناتج عن نمو غير متكافئ، قد تُغرق حضارة بكاملها في الظلامية.

فلا أحد بمنأى عن العنف الذي يولّد انفجار المشاعر العرقية والأصولية، والذي تعجز أي حدود عن احتوائه. ألا يمكن لتلك الجرائم، التي تغذّت في مختبرات الواقعية السياسية، أن تنقل العدوى الى أولئك اللامبالين والمشاركين، الذين تركوها تتكاثر؟»

وللأسف إن العالم بأكمله اليوم يعاني من نتائج مختبرات الواقعية السياسية ومن عدم التعاطي في حينه بجدية مع الإشارات المندرة بالخطر. أضف الى ذلك، إن السياسات الدولية التي لا تزال معتمدة في الشرق الأوسط تزيد النقمة وترفع منسوب التطرف وتفسح المجال واسعاً للعنف والإرهاب. لا شك أن هذه السياسات الخالية من مقياس العدالة، تؤدي الى التشكيك

بصحة تطبيق الديمقراطية في الدول التي تُعتبر رائدة في اعتمادها إياها نظاماً سياسياً. فهل تحتل الديمقراطية الحفاظ على حقوق الإنسان في الداخل، ونحر هذه الحقوق خارج الحدود تحقيقاً لمصالح دول كبرى؟

من نتائج هذه السياسة أنها دفعت بإسرائيل الى تهويد القدس وإعلانها عاصمة لها، ضاربةً عرض الحائط بالقرارات الدولية، وبالتصويت في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة. وهي لم تكتفِ بذلك، بل أقرّت قانون «القومية اليهودية لدولة إسرائيل».

واستكمالاً له أتى القرار الأميركي الذي اتخذ مؤخراً بحجب التمويل عن وكالة الأونروا، وهو بداية لفرض التوطين على الدول المضيفة للاجئين ومنهم لبنان الذي يحظرّ دستوره التوطين والتجزئة والتقسيم، وهو يرفض هذا الواقع أيضاً من أجل العدالة والمساواة بين البشر.

أيها الحضور الكريم،

لقد جئت اليكم من لبنان البلد-الرسالة بحسب ما وصفه البابا القديس يوحنا بولس الثاني، حاملاً إيماني برسالة وطنٍ يخترن حضارة عميقة تمتد على خمسة آلاف سنة، سمحت بأبعادها المتعددة، لأبنائه المنتشرين في كل اصقاع الأرض أن يندمجوا مع مختلف الثقافات أينما حلّوا.

وأغتنم فرصة وجودي بينكم هنا، لأعود وأذكّر بما طالبت به مراراً عديدة، وخصوصاً على منبر الأمم المتحدة، من جعل لبنان مركزاً دائماً للحوار بين مختلف الحضارات والديانات والأعراق، هذا المشروع الذي يتابعه سفراؤنا في مختلف بلدان العالم ونأمل أن يطرح في الدورة المقبلة للأمم المتحدة، في العام 2019، كما نأمل دعماً خاصاً من الدول الأوروبية.

ومن أكثر من دول أوروبا يعرف أهمية الحوار في رأب الصدوع وبلسمة الجراح وإرساء ثقافة السلام!

كل الشكر على استضافتي بينكم اليوم، وعلى حسن الاصغاء إلى كلمتي.

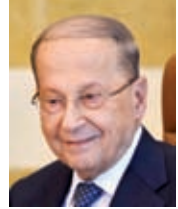
عشتم، عاشت أوروبا، عاش لبنان!



كلمة الرئيس عون في القمة السابعة عشرة للمنظمة الدولية للفرانكفونية

2018/10/11

يريفان



دولة رئيس وزراء أرمينيا نيكول باشينيان،
كثيرة هي الأواصر التي تجمع شعبينا وكبير هو فخري بالمشاركة في القمة
السابعة عشرة للمنظمة الدولية للفرانكفونية التي تتعقد هنا في يريفان.
حضرة السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،
سعادة الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرانكفونية السيدة ميكائيل
جان،

”

حضرة السيدات والسادة،

أول علاقات الإنسان عند ولادته
هي تلك التي يقيمها مع أمه، وهي
ما سيحدد لغته الأم في ما بعد،
تلك اللغة التي سوف تساهم في
بناء شخصيته وتمييزه، لتأتي فيما

نرحب بقرار المنظمة الفرانكفونية
باعتمادها بيروت مقراً لمكتبها
الإقليمي في الشرق الأوسط
وتعّدّد الثقافات يكتنز المواهب
والكفاءات

بعد لغات أخرى يكتسبها خلال مسيرة حياته، تفتح له آفاقاً جديدة من
الإثراء الداخلي.

إن كل لغة بالنسبة لي، هي إنسان جديد داخل الإنسان، وكلما زادت اللغات
التي يتقنها المرء كلما اغتنى إنسانياً. وكلّ يقين أن اللغة الفرنسية في
لبنان هي عبارة عن لغة أصلية أيضاً.

معرفتي باللغة الفرنسية سمحت لي أن أفهم أكثر حس الفكاهة الفرنسي
بالإضافة الى خصوصية فكر المجتمع الفرنسي. وهكذا، صرت أفكر



بالفرنسية عندما أتحدث مع الفرنسيين. وكما كان يحلو للإمبراطور تشارلز الخامس القول: «درست الإيطالية لأتحدث مع الحبر الأعظم، والإسبانية لأتحدث مع أمي، والإنكليزية لأتحدث مع خالتي، والألمانية لأتحدث مع أصدقائي، أما الفرنسية فلاأتحدث مع ذاتي».

تشكل اللغة همزة وصل مثالية بين الثقافات والهويات المختلفة. والفرانكوفونية، تهدف، فضلاً عن جعل اللغة الفرنسية قريبة ومحبوبة من المجتمعات، إلى تعميق الحوار بين الحضارات وتقريب الشعوب عبر معرفة بعضها البعض. وعليه، إن حضور الفرانكوفونية في الشرق هو تأكيد على التضامن والتفاعل مع اللغة العربية ومع الثقافة العربية. ولعل خير شاهد على ذلك، إنعقاد القمة التاسعة للفرانكوفونية في بيروت في تشرين الأول من العام 2002.

في خضمّ الصعود المتنامي لقوى ظلامية، تقوم على التطرّف والتعصّب وإذكاء مشاعر الإقصاء والتهميش، فإن المطلوب اليوم من الفرانكوفونية أكثر من أي وقت مضى، أن تؤكد رسالتها القائمة على «العيش معاً». وبالتالي، تبرز أهمية الموضوع الذي يجمعنا اليوم.

ولبنان، بمجتمعه التعددي والذي تلتقي فيه ديانات ومذاهب عدّة، هو بمثابة «عالم مصغر». وبعد سنوات طوال من المحن، نجحنا في تجاوز إغراءات «التفوق على الذات» وصار «العيش المشترك» إرادتنا جميعاً.

غني عن القول إن الإنسان عدو ما ومن يجهل. ومعرفة الآخر، بكل نقاط الاختلاف والالتقاء، هي الطريق نحو العيش المشترك. من هنا، الحاجة ملحة إلى إنشاء مؤسسات دولية متخصصة في التدريب ونشر الحوار بين الحضارات والأديان والأعراق، لإرساء ثقافة السلام. ولبنان، بمجتمعه التعددي حيث يتعايش المسيحيون والمسلمون جنباً إلى جنب ويتقاسمون السلطة والإدارة، وبما يختزن من خبرات أبنائه المنتشرين في كل أصقاع العالم، وبما يشكل من عصارة حضارات وثقافات عاشها على مر العصور، يعتبر نموذجاً لتأسيس أكاديمية دولية لنشر وتعزيز هذه القيم.

وقد تقدّمت إلى الأمم المتحدة بترشيح بلادي لتكون مقراً رسمياً لهذه



رئيس الجمهورية العماد ميشال عون يلقي كلمة لبنان في القمة السابعة عشرة للمنظمة الدولية للفرانكفونية في يريفان

الأكاديمية «أكاديمية الإنسان للتلاقي والحوار». ونأمل أن تتجسد هذه المبادرة من خلال إبرام اتفاقية متعددة الأطراف بهذا الخصوص. وفي هذا الإطار، يُعتبر دعمكم ومشاركة المؤسسات الفرانكوفونية محورياً لتمكيننا من النجاح في هذا التحدي.

حضرة السيدات والسادة،

إن تقدّم الفرانكوفونية في لبنان، البلد الذي لا يزال قاطرتها في الشرق الأوسط، يكتسب أهمية اليوم أكثر من أي وقت مضى، في ظل النزاعات السائدة في المنطقة.

وبالمناسبة، أعرب عن تقديري وسروري بالقرار الذي اتخذته المنظمة الفرانكوفونية باعتمادها بيروت مقراً لمكتبها الإقليمي في الشرق الأوسط، وأحيي كل من ساهم في التوصل الى هذا القرار، كما أعد بتقديم كل الدعم اللازم للمكتب الجديد كي يتمكن من القيام بدوره ومهامه.

لقد سئل مرة الراحل الكبير شارل أزنافور إن كان يشعر أنه فرنسي، فأجاب نعم، 100%. وإن كان يشعر أنه أرمني، أجاب أيضاً، نعم، 100%!!

وهذا دليل آخر على أن تعدّد الثقافات يكتنز المواهب والكفاءات.

لقد كان لرحيل أزنافور، المدافع دوماً عن اللغة الفرنسية، والذي ترك لنا أغاني خالدة فيها، وقع حزين على قلوب اللبنانيين الذين لطالما غنّوا أغانيه واعتبروه وكأنه منهم.

إن خسارة لغة تعني لي خسارة إنسان عزيز، مع ما تحمل الخسارة من ألم! وها هي اليوم اللغة الفرنسية تفقد من بريقها على شبكات التواصل الإجتماعي سواء بتفكّك الجمل أو بضياع قواعد النحو والإملاء.

ويبقى صون هذا الإرث الثمين ونقله إلى الأجيال المقبلة هو واجبنا جميعاً. شكراً لحسن الإصغاء.



كلمة الرئيس عون في المؤتمر الدولي الافتراضي لمساعدة بيروت والشعب اللبناني في باريس

2020/8/9



بداية، اتوجه بالشكر الى فخامة الرئيس الصديق ايمانويل ماكرون على المبادرة بعقد هذا المؤتمر الافتراضي لدعم لبنان بعد الكارثة التي ضربت عاصمتنا، وهو الذي سارع الى زيارتها وشهد حجم المأساة بألم العين، والشكر ايضاً لسعادة امين عام الامم المتحدة انطونيو غوتيريس. كما اشكر جميع رؤساء وقادة الدول المشاركين معنا اليوم، والذين تجمعهم محبة لبنان والرغبة الصادقة بدعم هذا البلد. لن اطيل عليكم واشرح ما سببته هذه الكارثة في بيروت على جميع المستويات: الانسانية والاجتماعية والصحية والتربوية والاقتصادية،

وتركت جروحها في كل بيت ولدى كل عائلة، فهذا الزلزال ضربنا ونحن في خضم ازمت اقتصادية ومالية، ونزوح كثيف كلف لبنان حتى تاريخه اكثر من ثلاثين مليار دولار اميركي، بالاضافة الى انعكاسات جائحة «كوفيد-19»، مما يجعل تداعياته تتخطى قدرة

إعادة بناء ما دمر واستعادة بيروت
بريقها تتطلبان الكثير،
فالاحتياجات كبيرة جداً
وانا التزمت امام شعبي بتحقيق
العدالة فهي وحدها يمكن ان
تقدم العزاء لاهل المفجوعين
ولكل لبناني

هذا الوطن الصغير وشعبه على الرغم من كل روح التضامن التي اظهرها. ولا يسعني الا ان اثنى عالياً، باسمي وباسم الشعب اللبناني، التضامن الدولي الذي تجلى بمسارعة قادة الدول والمسؤولين الى الحضور او الاتصال والاعراب عن التعاطف والمؤازرة في لممة الجراح، كمبادرة الدول الشقيقة والصديقة الى ارسال المساعدات الانسانية والطبية الطارئة.



ان العديد من المسؤولين وفرق الاغاثة الدولية الذين سارعوا بالمجيء الى لبنان، عاينوا حسيّاً حجم المأساة التي طالت كل القطاعات، لا سيما تلك التي تشملها الاولويات الاربعة الواردة في كتاب الدعوة لمؤتمر الكريم: الصحة، التربية، اعادة الاعمار، وتأمين الغذاء.

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
مشاركاً من قصر
عبدا في المؤتمر
الدولي
الاقتصادي
لمساعدة بيروت
والشعب اللبناني
في باريس

ان إعادة بناء ما دمر واستعادة بيروت بريقها تتطلبان الكثير، فالاحتياجات كما يتبين لكم، ايها الاصدقاء، كبيرة جداً وعلينا الاسراع في تلبيتها خصوصاً قبل حلول فصل الشتاء حيث ستزداد معاناة المواطنين الذين هم من دون مأوى في ظل كل تلك الازواج الضاغطة. وبما يتعلق بصندوق التبرعات المنوي انشاؤه، فأشدد على ان تكون ادارته منبثقة عن هذا المؤتمر الكريم.

السيدات والسادة،

لقد التزمت امام شعبي بتحقيق العدالة، فهي وحدها يمكن ان تقدّم بعض العزاء لاهل المفجوعين ولكل لبناني، والتزمت ايضاً بأن لا احد فوق سقف القانون، وان كل من يثبت التحقيق تورطه، سوف يحاسب وفق القوانين اللبنانية. تعهدت ايضاً بمحاربة الفساد وبالاصلاح، وعلى الرغم من كل العوائق، بدأت التدابير الملموسة وفي طليعتها التحقيق المالي الجنائي الذي لن يقتصر على مؤسسة واحدة، بل سيشمل كل المؤسسات.

ايها الاصدقاء، هي ليست المرة الاولى التي تدمر فيها بيروت، ولكنها في كل مرة تنهض من تحت انقاضها، واليوم كلي ايمان بأن بيروتنا، ستنهض كما كل مرة. نعم ستنهض، بمساعدتكم، وبغزيمة اهلها وكل اللبنانيين.



كلمة الرئيس عون في «منتدى باريس للسلام» Paris Peace Forum

2020/11/12

(عبر تقنية الفيديو عن بعد)



أصدقائي،

ان العالم يجتاز اليوم ازمة على المستوى الصحي تستدعي احترام جميع أولئك الذين يصارعون من اجل الحد من آثارها، كما انها تتطلب اعتماد تدابير احترازية. وحتى موعد اكتشاف لقاح ضد وباء كورونا، فإن عددا من التدابير الفردية والجماعية يبقى واجبا لما فيه مصلحة المجتمع الدولي.

”

اننا نشهد كذلك اختلالا في التوازن الاقتصادي على المستوى الدولي يفرض علينا في آن معا القيام بإصلاحات تهدف الى التأقلم مع نظام العولة المالية،

لبنان شبيه بالامل فهو شعلة لا تنطفئ ابداً يمكن ان تترنح او ترتجف ولكن مهما حصل فإنها ستبقى متقدة

واتخاذ ما يلزم من اجل اظهار قيم ما نمتلكه من عناصر قوة على مختلف المستويات المحلية.

من اجل ذلك، لا بد من الاستجابة لمتطلبات الشفافية ومستلزماتها في إدارة كل ما يمت بصلة الى الشأن العام. فلنخرج من المنطق القائم على أساس الدخل فحسب، مشجعين المهن المستقبلية، فتعتمد على الاستثمار في شبابنا صاحب القدرات الكبرى بهدف تطوير الطاقات المستدامة والعالم الرقمي، لا سيما في قطاعات التعليم والثقافة والفنون، مضيفاً انه لا بد كذلك من إعطاء الأولوية لكافة اشكال الإنتاج المحلي.

الا اننا نلاحظ في بعض مجالات التعاطي الانساني تفكك الروابط





رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
خلال لقائه كلمة
في «منتدى باريس
للسلام» من قصر
بعبدا بسبب
انتشار جائحة
كورونا

الاجتماعية، حيث تجنح بعض المجتمعات الى التفوق على ذاتها، وصولا الى حد رفض الآخر ونبذه.

نحن في لبنان لا زلنا متمسكين بأمل التعلق بالقيم الإنسانية، عاملين على الدفاع عنها. وجوابنا يحمل عنوانا هو «أكاديمية الانسان للتلاقي والحوار»، التي اطلقناها بدعم من الأمم المتحدة، وقد شئناها مساحة انفتاح على الآخر ولقاء، كما اردناها مرآة لتعدديتنا وتنوعنا. واني لوائح انه مع الديناميكية التي تميز مجتمعا واندفاعة اللبنانيين المقيمين في الخارج ودعمهم، ستشكل الاكاديمية محطة اشعاع للبنان، ولروح الحرية والطابع السلمي اللذين يتميز بهما.

أصدقاء السلام الأحياء،

ان لبنان شبيه بالامل، فهو شعلة لا تنطفئ ابدا. يمكن ان تترنج، او ترتجف، ولكن مهما يحصل، فإنها ستبقى متقدة. فلنحافظ معا على الامل... عندها لا بد للنور ان يفيض من جديد.



كلمة الرئيس عون في المؤتمر الدولي الثاني لمساعدة ودعم بيروت والشعب اللبناني



2020/12/2

(عبر تقنية الفيديو عن بعد)

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أصحاب المعالي والسعادة،

سيّداتي سادتي،

أودّ بدايةً أن أتقدّم بالشكر إلى فخامة الرئيس والصدّيق إيمانويل ماكرون، للدعم القوي والمستمرّ الذي يقدّمه للبنان من دون هوادة. وعلى الرغم من العوائق التي تواجهها المبادرة الفرنسيّة، لا بدّ لها من النجاح، لأنّ الأزمات التي يمرّ بها البلد قد وصلت إلى أقصى حد. ونعلم أن «المستحيل ليس فرنسيّاً».

واني أتقدّم بالشكر أيضاً إلى سعادة الأمين العامّ للأمم المتّحدة السيّد أنطونيو غوتيريس، إضافة

إلى السيّدات والسادة المسؤولين والرؤساء الموجودين هنا اليوم، والذين أظهروا نيّتهم الصادقة في تقديم العون للبنان وشعبه.

إنّ الرسالة التي وجهتها إلى البرلمان عقب توقّف التدقيق المالي الجنائي قد لاقت إقبالاً وإجماعاً عامّين. هذا الرهان الوطنيّ الذي أتمسّك به شديد التمسّك، والذي دأبت على المطالبة به منذ العام 2005، إنّما يتخطّى النزاعات السياسيّة، ومن دونه لن تكون هناك أيّ اتّفاقيّة مع أيّ دولة راغبة في مساعدة لبنان، ولا حتّى مع صندوق النقد الدوليّ. وجاء ردّ الكتل البرلمانيّة مؤيِّداً بالإجماع لتدقيق كامل وشامل.

”

لبنان أيضاً لا يعرف المستحيل
ولقد دعوت اللبنانيين للنهوض
معاً ورفع الصوت في المكان
الصحيح للضغط حيث يجب لنفوز
بمعركتنا ضدّ الفساد





رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
مشاركاً من قصر
بعيدا في المؤتمر
الدولي الثاني
الاقتراضي
لمساعدة ودعم
بيروت والشعب
اللبناني

والتدقيق سيبيّن جميع المسؤولين عن انهيار نظامنا الاقتصاديّ، كما سيفتح الطريق أمام الإصلاحات الضروريّة لإعادة بناء الدولة اللبنانيّة.

إنّني مصمّم، مهما كلفني الأمر، على متابعة هذه المسيرة حتّى النهاية، لتحرير الدولة اللبنانية من منظومة الفساد السياسيّ والاقتصاديّ والإداريّ التي اضحت رهينة لها، بغطاءٍ من ضمانات مذهبيّة وطائفية واجتماعيّة.

ولا شكّ أنّه بإمكانكم أن تقدموا للبنان مساعدة أساسية في هذا الاطار، وذلك عبر الوسائل المتاحة لدى الأمم المتّحدة والاتّحاد الأوروبي، لجهة محاربة سرقة الأموال العامّة، وتعلّق التحويلات غير الشرعيّة لرؤوس الأموال إلى الخارج، وبالتحديد ابتداءً من 17 تشرين الأوّل من العام 2019.

إنّ أولويّتنا اليوم هي تشكيل حكومة من خلال اعتماد معايير واحدة تطبق على جميع القوى السياسية، والمهام التي تنتظرها ضخمة. فالمطلوب من الحكومة العتيدة أن تطلق في الوقت عينه ورشة الاصلاحات البنيوية الملحّة، وإعادة إعمار بيروت، وتطوير خطة التعاليف المالي والاقتصادي ووضع أطرها التنفيذية.

سيداتى، سادتي،

إنّ المآسي الكثيرة التي حلّت بلبنان، والتي يواجهها اللبنانيون اليوم، تفوق طاقتهم كما تتخطى قدرتهم على الاحتمال. فالصعوبات الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد أثقلت كاهلهم، وأصاب مذكراتهم ووظائفهم وهددت مستقبل أبنائهم. وفي خضم انتشار وباء كوفيد 19 الذي يمعن ولماً يزل، في الحاق الضرر على كافة الصعد، بكل دول العالم ونحن من بينها، أتت مأساة انفجار مرفأ بيروت لتضرب قلب عاصمتنا، وتزيد مآسي شعبنا والضرر اللاحق بإقتصادنا. وباتت مساعدتكم، من جرّاء هذه الأزمات المتراكمة والمتصاعدة، لا غنى عنها لجميع اللبنانيين في أي منطقة كانوا.

إنّ مساعدتكم أساسية مهما كانت طرقها أو آلياتها أو أدواتها واثماً كانت القنوات التي ستعتمدونها، طالما هي بإشرافكم وإشراف الأمم المتحدة. ومن الجدير ذكره ان لبنان يفاوض حالياً البنك الدولي على قرض وقدره 246 مليون دولار لمشروع «شبكة الأمان الاجتماعي» - أزمة الطوارئ في لبنان والاستجابة إلى كوفيد 19» على ان تنتهي المفاوضات هذا الاسبوع، ونحن نأمل الحصول على الموافقة العاجلة من مجلس المديرين للبنك الدولي.

إنّ المساعدة الدولية أساسية وضرورية، خصوصاً وأنّ لبنان ما زال يعاني ويدفع الأثمان الباهظة جرّاء نزوح أعداد ضخمة من السوريين الوافدين إليه. ومن الملح اليوم، أكثر من أي وقت سبق، أن يحسم المجتمع الدولي قضية عودتهم إلى أراضيهم. إنّ بلدنا المستنزف لا يملك البنى التحتية ولا السبل المناسبة التي تخوّله الاستمرار في استقبالهم أو حتى تقديم أي دعم لهم.

أيها الأصدقاء،

إنّ لبنان أيضاً لا يعرف المستحيل، وتاريخنا يخبر أننا شعب لا يتعب من النضال ليحافظ على وجوده.

لقد دعوت اللبنانيين للنهوض معاً ورفع الصوت في المكان الصحيح للضغط حيث يجب، لنفوز بمعركتنا ضد الفساد، هذه المعركة المصيرية للبنان. وها أنا اليوم، ومن على هذا المنبر، أطلب من المجتمع الدولي بأسره ألا يتخلّى عن بلد الأرز، وما يمثله من ثروة للبشرية جمعاء.



كلمة الرئيس عون في مؤتمر دعم لبنان وشعبه في باريس

2021/8/4

(عبر تقنية الفيديو عن بعد)



أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أصحاب المعالي والسعادة،

سنة مرت على الكارثة التي ضربت قلب بيروت، ولا تزال جرحاً نازفاً في وجدان كل اللبنانيين، ولا يزال السعي الى الحقيقة وإحقاق العدالة الكاملة مطلباً لكل لبناني، وحقاً بديهياً، خصوصاً لمن أصابته الخسارة في الصميم، أهالي الضحايا الذين سقطوا في ذلك اليوم المشؤوم.

لقد سبق والتزمت أمام اللبنانيين بتحقيق العدالة وبمحاسبة كل من

يثبت التحقيق تورطه، وأكرر التزامي اليوم، وأؤكد أن لا أحد فوق سقف القانون مهما علا شأنه، وليذهب القضاء إلى النهاية في التحقيق والمحاکمات، حتى تبيان الحقائق وتحقيق العدالة المنشودة.

السيدات والسادة،

بعد مضي عام على فاجعة الرابع من آب 2020، لا تزال التداعيات المدمرة تنعكس على جميع المستويات الانسانية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والتربوية، فتتفاقم الأزمات التي تعصف بوطننا.

بعد مضي عام على فاجعة
الرابع من آب 2020 لا تزال
التداعيات المدمرة تنعكس
على جميع المستويات فتتفاقم
الأزمات التي تعصف بوطننا



إن لبنان يمر اليوم بأصعب أوقاته؛ معدل غير مسبوق للفقر؛ جائحة كوفيد 19؛ نقص حاد في الأدوية؛ ناهيك عن العبء الثقيل للنزوح السوري؛ والحصار المفروض حولنا والذي يحرم لبنان من مداه الحيوي؛ لذا لم يعد بإمكانه انتظار الحلول الإقليمية ولا الكبرى.

وهو لا شك بحاجة الى كل مساعدة ومساندة من المجتمع الدولي بعد تحديد الاحتياجات والأولويات؛ مساعدات انسانية واجتماعية وصحية شعبنا بأمس الحاجة اليها، مساعدات تساهم في استمرار الخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطنون وضمان عدم توقفها بفعل الظروف الطارئة وبشكل خاص في قطاع الصحة وفي صيانة البنى التحتية للمياه والكهرباء، فضلاً عن مساعدات تساهم في تأمين احتياجات جيشنا وقوانا الأمنية صمام الأمان وسط كل الوضع الضاغط.

كذلك، فإن إعادة التشغيل الكامل لمرفأ بيروت، الشريان الحيوي للاقتصاد اللبناني هو ضرورة ملحة، ولبنان الذي يضع في قمة أولوياته تأهيل وتطوير هذا المرفق يرحب بأي جهد دولي في هذا الإطار.

رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون مشاركا من
قصر بعبدا في
مؤتمر افتراضي
لدعم لبنان
وشعبه في باريس

السيدات والسادة،

لقد غرقت البلاد لأشهر خلت في أزمة سياسية طغت فيها للأسف تفاصيل التشكيل على البرنامج، أي المشروع الإنقاذي للحكومة.

اليوم نحن في مرحلة جديدة، وآمل تشكيل حكومة قادرة على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، والتحضير للانتخابات النيابية المقبلة، بالتوازي مع بناء الثقة مع شركائنا الدوليين والتواصل مع صندوق النقد الدولي. ولا بد من التأكيد هنا أن المبلغ العائد لحقوق السحب الخاصة والذي سيستفيد منه لبنان من الصندوق في أيلول المقبل يجب استعماله بتأنٍ وتوظيفه بأفضل طريقة لمواجهة الانهيار وبدء الإصلاحات.

إنني مؤمن بأن إجراءات التدقيق الجنائي في الحسابات العامة ضرورية وإلزامية، وعاهدت اللبنانيين على المضي بها مهما كانت العراقيل، ونحن بانتظار نتائج هذا التدقيق في حسابات المصرف المركزي، والذي نتمسك به لتحديد وتوزيع الخسائر والمسؤوليات.

أيها الحضور الكريم،

باسمي وباسم الشعب اللبناني نشكر التضامن الدولي، ونثمن مبادرة الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات الى ارسال المساعدات على مدى العام المنصرم، وأجدد الشكر اليوم، لمنظمي هذا المؤتمر الذي أرادوه في لفظة معبرة، متزامناً مع الذكرى السنوية للانفجار، الشكر للرئيس الصديق إيمانويل ماكرون وللأمين العام للأمم المتحدة السيد غوتيريس، والشكر أيضاً لجميع الرؤساء والقادة والمسؤولين الحاضرين، ولكل من يساهم بمؤازرة لبنان في أزمتة الراهنة.

إن لبنان يعوّل عليكم فلا تخذلوه.



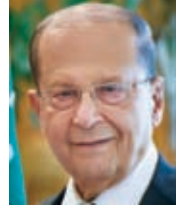
8

القسم الثامن الحضور اللبناني في الخارج

اعاد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون حضور لبنان على الساحة الخارجية، بعد غياب قسري فرضه شغور موقع الرئاسة اللبنانية لأكثر من سنتين ونصف السنة. وقام الرئيس عون بزيارات الى دول عدة عربية وغربية، بهدف اعادة ربط لبنان بدول العالم الشقيقة والصديقة، وتأكيد الروابط التاريخية مع معظم دول العالم.

زيارة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الى المملكة العربية السعودية

كانون الثاني 2017 – نيسان 2018



الزيارة الاولى للرئيس عون خارج لبنان، كانت الى المملكة العربية السعودية التي زارها على رأس وفد رسمي، واجرى خلالها لقاءات مع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وكبار المسؤولين السعوديين، اكد خلالها «ان ما جمع بين اللبنانيين والسعوديين من علاقات تاريخية سيستمر، وان الزيارة التي يقوم بها الى المملكة هي للتأكيد على هذا الامر»، وعرض ما تحقق على صعيد تعزيز التوافق الوطني بعد الانتخابات الرئاسية والاستقرار السياسي والعمل على معالجة كل النقاط التي تحقق مصلحة اللبنانيين.

”

لبنان هو
الهدف والغاية

وشدد الملك سلمان من جهته على ان لا بديل عن لبنان، وان السعودية ترغب في المحافظة على العلاقات التاريخية مع لبنان وتطويرها. ولفت الى ان «المملكة لا تتدخل في شؤون لبنان وتترك للبنانيين ان يقرروا شؤونهم بأنفسهم»، واوز الى المسؤولين السعوديين «درس المواضيع التي اثارها الرئيس عون اقتصادياً وامنياً وعسكرياً وسياحياً، وتبادل الزيارات مع نظرائهم اللبنانيين، وكذلك المواطنين السعوديين الذين يكونون محبة خاصة للبنان.»

وخلال الزيارة، التقى الرئيس عون ابناء الجالية اللبنانية في السعودية وتوجه اليهم بالقول: «نأمل معكم أن نكون على قدر أمنياتكم من أجل لبنان، فهو الهدف وهو الغاية. ونتمنى عليكم أن تعودوا دوماً الى ربوع وطنكم، ولو بهدف الزيارة. نعرف مدى تعلقكم بلبنان الوطن الأم، ولكن في الوقت عينه نعرف أن المملكة استضافتكم وعليتكم واجب الوفاء لها. فقد

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
وخدام الحرمين
الشريفين الملك
سلمان بن عبد
العزیز آل سعود
خلال الاستقبال
الرسمي الذي اقامه
العاھل السعودي
للرئيس عون في
الديوان الملكي في
الرياض



عملتم فيها وساهمتم في نهضتها وعمرانها وهي قد احتضنتكم، فالعلاقة الجيدة يجب أن تكون رمزاً لهذه العلاقة التاريخية ولهذا الوفاء المتبادل بينكم وبين المواطنين السعوديين. آمل منكم أن تكونوا على قدر مهمة لبنان ودوره، وأن تحفظوا سمعته وسيرته، وتعملوا من أجله كما من أجل البلد الذي احتضنكم واستضافكم.»

القمة العربية في الظهران

وفي نيسان من العام 2018، عاد الرئيس عون الى السعودية للمشاركة في أعمال القمة العربية التي انعقدت في مركز الملك عبد العزيز الثقافي العالمي في الظهران. وعلى هامش أعمال القمة، التقى الرئيس عون العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز، والعاهل الاردني الملك عبد الله الثاني بن الحسين، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وجرى عرض للاوضاع الاقليمية والدولية والموقف العربي من التطورات، اضافة الى العلاقات الثنائية وسبل تطويرها بين لبنان وكل من السعودية والاردن ومصر.

زيارة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الى إمارة قطر

كانون الثاني 2017 - كانون الاول 2021



زار رئيس الجمهورية العماد ميشال عون امارة قطر تلبية لدعوة اميرها الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني، الذي استقبل الرئيس عون في الديوان الاميري مع الوفد المرافق، وتم الاتفاق على احياء اجتماعات اللجنة المشتركة العليا بين البلدين برئاسة رئيسي الحكومة في لبنان وقطر.

وثمن الرئيس عون عالياً العلاقة الثنائية بين البلدين، ورأى انه يجب تعزيزها في المجالات كافة، لافتاً الى ان الوضع في لبنان خطا خطوات مهمة نحو التقدم وتجاوز مرحلة الخطر بعد اتفاق جميع اللبنانيين على البحث في المسائل الاساسية بروح من الحوار والايجابية. كما تحدث رئيس الجمهورية عن الوضع الامني المستتب في لبنان والانجازات التي تحققت في مجال مكافحة الارهاب في العمليات الاستباقية التي ينفذها الجيش اللبناني والقوى الامنية.

”
لبنان خطا
خطوات مهمة
نحو التقدم

واعترف الامير تميم ان لبنان دخل مرحلة جديدة بعد الانتخابات الرئاسية وان خيار انتخاب الرئيس عون هو افضل خيار لان الرئيس عون سيقود البلاد الى بر الامان، منوهاً بما قامت وتقوم به الاجهزة اللبنانية للمحافظة على الاستقرار في لبنان، معتبراً ان هذا الامر شجع الكثير من العائلات القطرية على زيارة لبنان في فترة الاعياد. وابدى امير قطر استعداد بلاده للمساهمة في مشاريع التنمية في لبنان، لافتاً الى تشجيع المستثمرين القطريين على الاستثمار فيه.

وفي قطر، التقى الرئيس عون ابناء الجالية اللبنانية في مقر السفارة اللبنانية، واكد ان تماسك اللبنانيين مع بعضهم البعض، حقق امناً واستقراراً



رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون وامير قطر
الشيخ تميم بن
حمد بن خليفة آل
ثاني في الديوان
الاميري القطري
خلال الزيارة
الرسمية الى
امارة قطر

وبداية لحكم جديد. وقال: «انتم سفراء مع السفير الاساسي الموجود بينكم، تحملون رسالة لبنان التوافقية ورسالة المحبة. وقطر احتضنتكم وقدمت لكم ظروف العمل، وساهمت بإعمارها وازدهارها، وهذا يوجب عليكم الوفاء المتبادل واحترام قوانينها واصل العيش فيها، وهذه امنيتنا بالنسبة لكم. انتم ايضا تشكلون مصدر تأمين الازدهار في لبنان، لان منازلكم واعمالكم موجودة في لبنان وتعودون اليها حين تشاؤون.»

كأس العرب 2021

وفي العام 2021، وجّه الامير تميم دعوة الى الرئيس عون لحضور فعاليات كأس العرب لكرة القدم الذي ينظمه الاتحاد الدولي للعبة «فيفا» وتستضيفه قطر. ولبّى الرئيس عون الدعوة، فوصل الى الدوحة وتوجه فوراً الى الديوان الاميري حيث عقد قمة مع الامير تميم الذي اكد وقوف بلاده الى جانب لبنان، والاستعداد لمساعدته في كل المجالات التي يتطلبها نهوضه من الظروف الصعبة التي يعيشها والتي انعكست سلباً على اللبنانيين في حياتهم اليومية. فيما اعتبر الرئيس عون ان الدعم الذي تقدمه قطر للبنان، نموذجي ويؤكد على علاقات الاخوة والتعاون التي تجمع بين البلدين الشقيقين. وشدد على ان المرحلة تتطلب وقوف الدول العربية الشقيقة، ودول الخليج خصوصاً، الى جانب لبنان، لا سيما وان العلاقات اللبنانية-الخليجية كانت دائماً ويجب ان تبقى، مبنية على الاخوة المتبادلة.

والتقى الرئيس عون في قطر، الرئيس الفلسطيني محمود عباس، كما شارك في حفل افتتاح بطولة كأس العرب في كرة القدم.

زيارة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الى جمهورية مصر العربية

شباط 2017



لبنى رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، على رأس وفد رسمي، دعوة نظيره المصري عبد الفتاح السيسي لزيارة القاهرة، حيث عقدت قمة مصرية- لبنانية تلاها مؤتمر صحافي مشترك دعا فيه الرئيس عون القاهرة الى «إطلاق مبادرة إنقاذ عربية تقوم على وضع استراتيجية مشتركة لمحاربة الارهاب الذي يضرب في أرضنا ويستبيح أهلنا، والعمل على ايجاد الحلول السياسية للأزمات الملحة في الوطن العربي، وبالأخص في سوريا».

”

لا خلاص لعالمنا
العربي من الارهاب الا
بالتضامن الكامل
في مواجهته

وشدد الرئيس عون على ضرورة تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد ومبادرة السلام العربية، بما يضمن استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة، وتطبيق حق العودة، ورفض التوطين، واعتبر ان «لا خلاص لبلدنا، اللذين يفتخران بتنوعهما الديني، ولعالمنا العربي من هذا الاجرام الارهابي الا بالتضامن الكامل في مواجهته، لأن الارهاب لا يميز بين دول وشعوب وأديان، بل يتبع عقيدة القتل والتدمير، وهي عقيدة منافية لمنطق الحياة، ولثروة الحضارة الانسانية».

واوضح الرئيس السيسي من جهته، «ان لبنان الحر، القوي، المستقر يعد عامل قوة للامة العربية، آملا ان تعزز ولاية الرئيس العماد ميشال عون وضع لبنان كبلد للتعددية السياسية والتنوع الثقافي الذي تحكمه اسس المشاركة والتوافق بين القوى السياسية المختلفة، وتحفظه بعيدا عن اي



رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون مع نظيره
المصري عبد
الفتاح السيسي
يستعرضان
حرس الشرف في
قصر الاتحادية
قبيل لقاء القمة
المصرية-اللبنانية
في القاهرة

محاولات لجره والمنطقة الى ساحة للصراعات المذهبية او الدينية الغربية عن منطقتنا، والتي تحاول ان تسلب من منطقة المشرق العربي خصوصيتها كساحة تعايش وتلاق بين الاديان والمذاهب.»، مؤكداً أن مصر ستواصل تقديم كل الدعم للبنان على كافة الأصعدة، وهي على استعداد لدعم قدرات الجيش اللبناني ومختلف اجهزته الامنية للوقوف ضد مخاطر الارهاب.

وخلال تواجده في مصر، زار الرئيس عون بطيركية الاقباط الاورثوذكس في القاهرة ومشیخة الازهر الشريف، وعقد لقاءين مع كل من بطيرك الكرازة المرقسية للاقباط الاورثوذكس تواضروس الثاني وشيخ الازهر الامام احمد الطيب، حيث شدد امامهما على ان زيارته الى مصر «تتم في ظروف ملتهبة في شرقنا العربي حيث العصبية قوية وقد طاول تشدها معظم المناطق وصولا الى اوربا، ومصر تشكل نموذجا للاعتدال والانفتاح والتعايش المتنوع بين الاديان. وهذا النموذج لا يزال سليما على الرغم من كل ما قامت به الجماعات الارهابية ضده.» ودعا الامام الطيب الرئيس عون الى حضور مؤتمر في القاهرة تحت عنوان «المواطنة والعيش المشترك».

مسيرة رئيس... ومسار وطن

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلتقي بطريرك
الكرامة المرقسية
للاقباط
الاورثوذكس
تواضروس الثاني
في بطريركية
الاقباط
الاورثوذكس في
القاهرة



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلتقي شيخ الأزهر
الامام احمد الطيب
في مشيخة الأزهر
الشريف في القاهرة



وفي القاهرة ايضاً، كان لقاء مع ابناء الجالية اللبنانية، ونوّه الرئيس عون بالدور الذي يقوم به ابناء الجالية في مصر تجاه وطنهم الام والدولة التي حضنتهم، واعتبر أن العالم «سيعود الى تعدديته وسيكون فخرنا بنفسنا متواضعاً، وسنرى العالم يتحول، وسنظل متواضعين نخدم رسالة المحبة التي تعلمناها منذ الصغر ونعيشها اليوم، وهي التي تكسرّ الحواجز الموجودة بين الناس، وعبر الايمان نستطيع أن نزيح الجبال ونشعر انفسنا اقوياء، وبالرجاء نرقد تحت التراب على رجاء القيامة. وإذا كنّا تحت التراب، نترجى القيامة لن نياس ونحن أحياء.»

زيارة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الى المملكة الاردنية الهاشمية

شباط 2017 – آذار 2017



التقى رئيس الجمهورية العماد ميشال عون في عمّان، العاهل الاردني الملك عبدالله الثاني بن الحسين، الذي كان دعاه لزيارة المملكة الأردنية الهاشمية، واصرّ على اقامة مراسم الاستقبال الرسمية من دون اي اجتزاء على الرغم من الطقس العاصف الذي كان سائداً.

وخلال لقاء القمة، اتفق الرئيس عون والملك عبدالله على تنسيق المواقف قبيل انعقاد القمة العربية في الاردن، للخروج بموقف عربي موحد يؤكد على تضامن عربي يكون منطلقاً لرؤية واحدة لمواجهة التحديات الراهنة، وفي مقدمها مقاومة الارهاب الذي يمارس ابشع الجرائم متلطياً بالدين والدين منه براء. واستحوذت اوضاع المسيحيين في الشرق على حيز من البحث حيث ثمن العاهل الاردني اهمية الدور الذي لعبه المسيحيون في المشرق عبر التاريخ، ولاسيما منهم المسيحيون اللبنانيون.

لبنان يدعو العقلاء في
الدول العربية ودول العالم
الى تغليب ثقافة قبول
الآخر واحترام معتقده

ورد الرئيس عون مؤكداً على أن لبنان سيواصل لعب هذا الدور في اطار دعوة العقلاء في الدول العربية ودول العالم الى تغليب نهج الاعتدال ولغة الحوار وثقافة قبول الآخر واحترام معتقده. وقرر الرئيس عون والملك عبد الله دعوة اللجنة العليا اللبنانية- الاردنية الى الانعقاد بعد مؤتمر القمة برئاسة رئيسي الحكومتين، لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه على صعيد تعزيز التعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والامنية والعسكرية والسياحية والزراعية، وتوقيع اتفاقات جديدة ترعى هذا التعاون وتعديل أخرى.



كما تم التوافق على التنسيق بين الأجهزة الامنية اللبنانية والاردنية لمواجهة الاستحقاقات الامنية الداهمة، واتخاذ اجراءات استباقية لعدم تمكين الارهابيين من التسلل الى كلي البلدين. وشدد الرئيس عون والعاقل الاردني على اهمية التوصل الى حل سياسي للأزمة السورية، وعرضا للمراحل التي قطعتها محاولة الوصول الى هذا الحل والعوائق التي تواجهه، وأعربا عن املهما في أن تجد معاناة النازحين السوريين حلولا قريبة لها.

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلتقي العاقل
الاردني الملك
عبدالله الثاني بن
الحسين في قصر
بسمان في العاصمة
الأردنية عمان

وفي موضوع النازحين السوريين، برزت وجهات نظر متوافقة على ان تولي القمة العربية المقبلة أهمية خاصة لاوضاعهم، وتحريك الاتصالات مع المجتمع الدولي ولاسيما الاتحاد الاوروبي للاسراع في انجاز الاتفاقات الخاصة بالمساعدات المقدمة الى هؤلاء النازحين ووجوب ان يكون التنسيق مع لبنان والاردن أكثر فاعلية. وأعرب الجانب الاردني عن استعداد



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
خلال زيارته
منطقة المغطس
الاثريّة الدينيّة
حيث تعمّد السيد
المسيح بمياه نهر
الأردن

لمساعدة لبنان في الاتصالات الجارية مع الدول الأوروبية والمناحة ليكون حجم إفادة لبنان من المساعدات الدولية كبيراً، يوازي العدد الهائل من النازحين السوريين في الأراضي اللبنانية.

القمة العربية

وخلال ترؤسه وفد لبنان الى القمة العربية في شهر آذار، وبعد القائه كلمة في القمة وعقده سلسلة لقاءات مع المسؤولين والقادة العرب، توجه الرئيس عون الى منطقة المغطس الاثريّة الدينيّة حيث تعمّد السيد المسيح بمياه نهر الأردن، ودوّن في سجله الذهبي العبارة الآتية: «منذ الفي عام وطأت اقدام السيد المسيح هذه الارض وفيها تعمّد، اشارة الى بدء رسالته التي حملت معاهدة المحبة بين البشر والتي تؤشر الى السلام الدائم بينهم».



زيارة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الى الفاتيكان

آذار 2017 – آذار 2022



التقى رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الحبر الاعظم قداسة البابا فرنسيس الاول في حاضرة الفاتيكان، في اول لقاء بينهما. واستقبل البابا فرنسيس الرئيس عون واللبنانية الاولى السيدة ناديا الشامي عون وافراد العائلة في مكتبه، بعد ان اقيمت مراسم استقبال رسمية سبقتها، في لفتة خاصة، جولة على حدائق الفاتيكان.

وشكر الرئيس عون البابا فرنسيس على استقباله وعلى محبته الكبيرة للبنان، وعلى الاهتمام الذي يولييه دائماً لقضاياهم ولمتابعة الكرسي الرسولي كل ما يساعد على تعزيز الاستقرار فيه، وتمكينه من مواصلة لعب دوره في محيطه والعالم. وشدد على ان لبنان غدا من خلال ما تكوّن فيه من تراكم حضاري مسيحي - اسلامي، نموذجاً يصلح لدول وانظمة عدة اضافة الى ان التعاون الاسلامي - المسيحي يؤهل لبنان ليكون مركزاً لحوار الحضارات والاديان. ولفت الرئيس عون الى ان لبنان شارك في المؤتمر الذي عقد في الازهر الشريف للمساهمة في تغليب لغة الاعتدال التي يمثلها هذا المقام، والذي يواجه بقوة لغة التطرف وتشويه صورة الاسلام الحقيقي.

من جهته، اكد قداسة الحبر الأعظم ان للبنان مكانة خاصة لدى الكرسي الرسولي، وانه سعيد لاستعادته عافيته وانتظام المؤسسات الدستورية فيه، منذ انتخاب العماد عون رئيساً للجمهورية، مشدداً

”

لبنان نموذج للتعايش
المسيحي-الاسلامي
يؤهله ليكون مركز حوار
الحضارات والاديان





رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلتقي الحبر
الاعظم قداسة
الابا فرنسيس
الاول في مكتبه في
حاضرة الفاتيكان

على ان هذه المكانة سببها الاساس ان لبنان، بجميع ابنائه، عاش قيم
الاصالة القائمة على الاحترام المتبادل والسعي الى تحقيق السلام بين
الشعوب والطوائف والمذاهب. وابلغ البابا الوفد المرافق للرئيس عون
انه يصلي دائما من اجل لبنان ويعمل من اجل دوام استقراره وانه
سيزوره ويلتقي جميع ابنائه.

والتقى الرئيس عون أمين سر دولة الفاتيكان الكاردينال بيترو
بارولين، وامين سر العلاقات مع الدول المونسنيور بول غلاغير وبحث
معهما في الاوضاع في لبنان والمنطقة، وسبل تطوير العلاقات الثنائية
بين لبنان والكرسي الرسولي في مختلف مجالات التعاون المشترك.

وشارك الرئيس عون في القداس الذي اقامته الوكالة البطريركية
المارونية في روما على نية لبنان في كنيسة مار مارون التابعة للمدرسة
المارونية في العاصمة الايطالية. وترأس القداس المعتمد البطريركي
الماروني لدى الكرسي الرسولي ورئيس المعهد الحبري الماروني في روما



رئيس الجمهورية العماد ميشال عون والحبر الاعظم قداسة البابا فرنسيس الاول يتبادلان الهدايا التذكارية بحضور
اللبناية الاولى السيدة ناديا الشامي عون في مكتب البابا في حاضرة الفاتيكان

صورة تجمع رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون وعائلته مع
الحبر الأعظم قداسة البابا
فرنسيس الاول في مكتبه في
حاضرة الفاتيكان



المطران فرنسوا عيد، بمشاركة رئيس مجمع الكنائس
الشرقية في الكرسي الرسولي الكاردينال ليوناردو
ساندري وعدد كبير من رجال الدين اللبنانيين
والايطاليين وشخصيات سياسية ودبلوماسية
وعسكرية.

كما التقى الرئيس عون أبناء الجالية اللبنانية في
روما في مقر المدرسة المارونية، في حضور لافت لكبار
المسؤولين في الفاتيكان، ورئيس اركان القوى
العسكرية الايطالية الجنرال كلاوديو غراتسيانو.

وحيا الرئيس عون جهود أبناء الجالية في روما، وحسبهم الوطني
واستمرار تعلقهم بلبنان، معتبراً أن «اليوم لدينا صعوبة انما ذلك لا
يدخلنا في اليأس ويجعلنا نتشاءم، لأننا تطبعنا على رؤية الممكن دائماً
ممكنا، ولأن القضية هي قضية قرار وصمود وجهود اكبر من تلك التي
يبدلها الانسان في الايام العادية. نحن اليوم بحاجة الى جهود اكبر
لكني اطمئن جميع اللبنانيين الموجودين هنا وفي الخارج والاصدقاء
الذين يكتفون لنا المحبة، ان لبنان قائم وسيكون افضل مما هو الان».

ثم تم تبادل الهدايا بين الرئيس عون والبابا فرنسيس، فقدّم رئيس
الجمهورية للحبر الأعظم تمثالاً للطفل يسوع مرتدياً زياً حبرياً بلون
العلم اللبناني، ومرسوماً عليه من جهة صورة سيدة لبنان ومن الجهة
الثانية شعار حبرية البابا فرنسيس، وهو يحمل في يديه الكرة الارضية
التي ترمز الى العالم يظلها الصليب البابوي. والهدية هي نتاج تنفيذ

مشارك لراهبات الكرمل
في حريصا وكفر مسحون.

من جهته، قدّم الحبر
الاعظم الى الرئيس عون
واللبنانية الاولى مجسّما
لغصن زيتون رمز السلام،
قائلا لهما انه يصلي كي
يحفظ الرب هذا الغصن
في لبنان وينميّه، ومجموعة
الكتب الثلاثة التي
اصدرها وهو على رأس
الكنيسة، وهي تشمل



الرسالتين العامتين اللتين وجههما الى العالم، وكتاب الحوار حول
«يوبيل الرحمة» الذي اجراه مع احد الاعلاميين المعتمدين لدى
الكرسي الرسولي.

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلتقي أمين سر
دولة الفاتيكان
الكاردينال بيترو
بارولين في حاضرة
الفاتيكان

لقاء ثان مع البابا فرنسيس

والتقى الرئيس عون للمرة الثانية، قداسة البابا فرنسيس في حاضرة
الفاتيكان، خلال زيارة قام بها الى الفاتيكان وايطاليا في العام 2022.
واشار الرئيس عون الى انه يحمل الى قداسة البابا رسالة محبة باسم
اللبنانيين وتجديد الدعوة لزيارة لبنان كي يعيد اليه الرجاء بانطلاقة
مسيرة التعافي. واعتبر ان المسيحية في لبنان ليست بخطر، وقال: أتطلع
الى هذه الزيارة كبارقة امل لتؤكد ان لبنان ليس بزائل وسيبقى رغم
الصعاب نموذجا للعيش معا.

كما طالب بانشاء صندوق دعم وطني للبنان، تحت رعاية الكرسي الرسولي.
اما البابا فرنسيس فشدد على ان للبنان مكانة خاصة في صلاته
واهتماماته، وسيزوره لإعادة إحياء الرجاء فيه.



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلتقي الحبر
الاعظم قداسة
البابا فرنسيس
الاول في مكتبه في
حاضرة الفاتيكان
للمرة الثانية خلال
ولايته الرئاسية

وتم تبادل الهدايا بين الرئيس عون والبابا فرنسيس، فقدّم رئيس الجمهورية للحبر الأعظم نسخة طبق الأصل من الكتاب الأول الذي طبع في لبنان والشرق، وذلك في مطبعة دير مار قزحيا في الوادي المقدّس، وهو كتاب المزامير، اضافة الى عسل لبناني صاف، من مختلف المناطق اللبنانية كما ومن حدائق القصر الجمهوري، تأكيدا على ما ورد في الكتاب المقدس على أن لبنان يبقى أرض العسل الخالص.

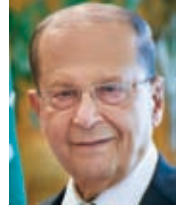
من جهته، قدّم الحبر الاعظم الى الرئيس عون ميدالية السلام وقد كتب عليها ان السلام يقوم على ركيزتي العدالة والحق، اضافة الى مجموعة الكتب الأخيرة التي اصدرها وهو على رأس الكنيسة، وهي تشمل رسائل عامة وجّهها الى العالم، ورسائل رسولية. كما قدم له نسخة عن وثيقة الاخوة الانسانية التي وقعها مع شيخ الأزهر الشريف، وكتابا يتضمن صلوات البابا فرنسيس من اجل شفاء العالم التي وضعها وتلاها ابان ذروة تفشي وباء كورونا.

كما التقى رئيس الجمهورية، أمين سر الكرسي الرسولي الكاردينال بيترو بارولين، ومدير عام منظمة الأغذية والزراعة (FAO) كودونغي، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية دافيد بيزلي (WFP).



لقاءات رئيس الجمهورية العماد ميشال عون مع قادة ورؤساء وفود مشاركة والجبالية اللبنانية في نيويورك

ايلول 2017/ 2018/2019



عقد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون خلال ترؤسه وفد لبنان الى اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، والقائه كلمة في المناسبة، سلسلة لقاءات مع رؤساء دول ووفود مشاركة، كان ابرزها: العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني بن الحسين، الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الرئيس النمساوي الكسندر فان دير بيلين، الامينة العامة للمنظمة الفرنكوفونية ميكاييلا جان، حيث كان عرض لمجمل الاوضاع والتطورات التي يشهدها لبنان والمنطقة، اضافة الى تعزيز العلاقات الثنائية وتطويرها.

”

عازم على اكمال
مسيرة الإصلاح
ومكافحة الفساد

وخلال تواجده في نيويورك، التقى الرئيس عون لبنانيين واميركيين من اصل لبناني اتوا من مختلف الولايات الاميركية للقاءه، واكد على ان اللبنانيين في الولايات المتحدة، كما المغتربين اللبنانيين في كل انحاء العالم، محط اهتمامه وان الزيارات التي يقوم بها غايتها الاستماع الى اللبنانيين اينما وجد، وان يشعر ان الدولة ليست بعيدة عنه وهي تهتم به وتعزز ارتباطه بوطنه الام.

وشدد على ان لبنان تمكن من تخطي الصعوبات والمشاكل والهزات التي تعرض لها والمنطقة وهي تعتبر الاعنف منذ الحرب العالمية، وذلك بفضل وعي اللبنانيين وادراكهم ان الاختلاف في السياسة مهما كان قاسياً، لا يجب ان يفسد الوحدة الوطنية وهذا ما تجسد من خلال حصر الخلاف بالسياسة فقط وعدم اتساعه ليتحول الى مواجهات امنية، والعمل معاً لما فيه مصلحة لبنان وتطوره وازدهاره.





رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلتقي أبناء الجالية
اللبنانية في
الولايات المتحدة -
نيويورك

كما استقبل الرئيس عون وفد «تاسك فورس فور لیبانون»، ولفت خلال اللقاء الى ان الجيش اللبناني قادر على الوقوف في وجه الارهاب والارهابيين، وان المساعدات التي تصله تعتبر اساسية ليتمكن من القيام بمهامه كاملة امام عدو صعب ومتمرس نجح في زرع الخوف والقتل في كل انحاء العالم. وقال انه عازم على اكمال مسيرة الاصلاح ومكافحة الفساد، مشيراً الى انه لا يمكن القضاء على الفساد خلال تسعة اشهر فقط، الا انه يمكن اعادة لبنان الى سابق عهده، وان اموراً كثيرة قد تحققت بالفعل ولا يمكن الاستهانة بها.

عام 2018

وللمناسبة نفسها، عاد رئيس الجمهورية الى نيويورك لالقاء كلمة لبنان من على منبر الامم المتحدة، وعقد على هامش اعمال الجمعية عدداً من اللقاءات مع عدد من قادة ورؤساء الوفود المشاركة. وفي مأدبة الفطور التي اقامها الامين العام للامم المتحدة انطونيو غوتيريس على شرف



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلتقي الأمين العام
للأمم المتحدة
انطونيو غوتيريس
ويسلمه دراسة
مفصلة أعدّها لبنان
لتطوير مبادرة المركز
الدولي لحوار
الحضارات والثقافات
والاديان - نيويورك

رؤساء الوفود المشاركة، التقى الرئيس عون كلا من رئيس الاتحاد السويسري الان بيرست والسيد غوتيريس حيث سلمه دراسة عن «أكاديمية الانسان للتلاقي والحوار»، ورئيسة الجمعية العمومية ماريا فرناندا اسبينوسا غارسييس.

كما عقد الرئيس عون في وقت لاحق، اجتماعات مع العاهل الاردني الملك عبدالله الثاني بن الحسين، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ورئيسة جمهورية كرواتيا KOLINDA GRABAR- KITAROVIC، ورئيسة جمهورية استونيا KERSTI KALJULAID، ورئيسة وزراء النرويج ERNA SOLBERG، ورئيس وزراء ارمينيا Nikol Pashinyan، ووفد «تاسك فورس فور لبنان»، ورئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الاحمر السيد Francisco Rocca والامين العام للاتحاد Elhadj As Sy والدكتور Jemilah Mahmoud، حيث كان عرض لمجمل الاوضاع على الساحتين الاقليمية والدولية، وموقف لبنان منها، والعلاقات الثنائية وما يمكن ان تقدمه الدول من مساعدات للبنان.



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلقي كلمة امام
ابناء الجالية
اللبنانية من
مختلف الولايات
الاميركية في
نيويورك

وكان ايضاً لقاء مع ابناء الجالية اللبنانية الذين سمعوا الموقف اللبناني الواضح من عدد من الامور، واطلعوا من رئيس الجمهورية على حقيقة ما يجري في لبنان. واكد الرئيس عون خلال اللقاء على «اننا تمكنا من تحرير لبنان من التبعية، رغم وجود شوائب لدى البعض. وهو مستقل وكلمته في الامم المتحدة نابعة من صلب ايماننا وتفكيرنا كلبنانيين، ولا نتبع احداً، وهذا ما سمح لنا بالدخول الى المؤتمرات الدولية بشجاعة واخلاص للوطن وبأن تتبلور الشخصية اللبنانية الحقيقية والتي ستكون ركيزة بنينا عليها لاطلاق مبادرة «اكاديمية الانسان للتلاقي والحوار»، وهناك قبول لها في الامم المتحدة، وآمل ان نكون قد بدأنا بمرحلة التنفيذ اعتباراً من السنة المقبلة».

عام 2019

وفي العام 2019، كان حضور الرئيس عون الى نيويورك لتعزيز سعي لبنان الى انشاء «اكاديمية الانسان للتلاقي والحوار» وعرض كل المواضيع التي يرغب لبنان



في اسماع رأيه فيها. وخلال تواجده في نيويورك، كان للرئيس عون لقاءات عديدة مع رؤساء الوفود المشاركة، فالتقى الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون وكان توافق على الالتزام بتعزيز التعاون وتوطيد العلاقات بين البلدين وتفعيل مؤتمر «سيدر» فيما اكد الرئيس الفرنسي دعم بلاده لإنشاء «أكاديمية الانسان للتلاقي والحوار» في لبنان. كما عقد لقاء مع كل من: الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الرئيس الايراني حسن روحاني، رئيس ايرلندا مايكل هيغينز، ورئيسة وزراء النروج ERNA SOLBERG، والامين العام للامم المتحدة انطونيو غوتيريس في مكتبه وعرض معه موضوع سعي لبنان لإنشاء «أكاديمية الانسان للتلاقي والحوار» ودون في السجل العبارة التالية: «نعمل لتبقى الامم المتحدة قادرة على تحقيق السلام والعدالة بين الدول والشعوب».

والتقى الرئيس عون ايضاً الممثل السامي للامم المتحدة لتحالف الحضارات ميغل انخل موراتينوس، والقائمة بأعمال الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة المعني بالعنف ضد الاطفال فرجينيا غامبا، ورئيس وزراء كندا السابق جان كريتيان، «تاسك فورس فور ليبانون»، ووفداً من المجلس اللبناني - الاميركي للديموقراطية.

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلتقي الرئيس
الايراني حسن
روحاني على هامش
اعمال الجمعية
العمومية للامم
المتحدة - نيويورك

رئيس الجمهورية العماد ميشال عون يقوم بزيارة دولة الى فرنسا

ايلول 2017



رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ونظيره الفرنسي
ايمانويل ماكرون في قصر الاليزيه قبيل انعقاد القمة
اللبنانية - الفرنسية

لبي رئيس الجمهورية العماد ميشال عون دعوة الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون له للقيام بزيارة دولة الى فرنسا، حيث عقد لقاء قمة لبنانية-فرنسية في باريس، ومؤتمر صحافي مشترك والقيت كلمات خلال حفل عشاء رسمي اقامه الرئيس ماكرون على شرف ضيفه. ومنح الرئيس عون الرئيس ماكرون القلادة الذهبية الكبرى من وسام الأرز الوطني اللبناني، وهو اعلى وسام في الجمهورية اللبنانية، فيما منح

الرئيس ماكرون الرئيس عون وسام جوقة الشرف الفرنسي من درجة الصليب الأكبر وهو اعلى وسام في الجمهورية الفرنسية.

كذلك منح الرئيس عون زوجة الرئيس الفرنسي السيدة بريجيت ماكرون وسام الاستحقاق اللبناني من درجة الوشاح الأكبر، فيما منح الرئيس ماكرون اللبنانية الاولى السيدة ناديا الشامي عون وسام الاستحقاق الفرنسي من درجة الصليب الأكبر.

باريس وبيروت تخوضان
معا معركة حماية قيم
السلام والحرية
والديموقراطية



وخلال الزيارة، كان للرئيس عون نشاط بارز، حيث افتتح ونظيره الفرنسي معرض «مسيحيو الشرق: 2000 سنة من التاريخ» في معهد العالم العربي، واعتبر ان «رسالتنا ان نحافظ على هذا الحضور المسيحي في دول المنطقة مهما بلغ الثمن من اجل الحفاظ على احترام حرية المعتقد والرأي والتعبير والحق في الاختلاف..» كما زار مقر رئاسة الحكومة الفرنسية والتقى رئيس الوزراء ادوار فيليب الذي اكد ان حكومته ستعمل على ترجمة الاتفاق الذي تم بين رئيسي جمهوريتي لبنان وفرنسا والذي تناول مواضيع عدة تتصل

مراسم استقبال
رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
خلال مروره في
الشانزليزية
متوجها للقاء
نظيره الفرنسي
اثر «زيارة دولة»
الى فرنسا



بالعلاقات اللبنانية- الفرنسية، وذلك حفاظا على الاستقرار السياسي والامني في لبنان.

كما التقى وزير الخارجية والمال الفرنسيين جان ايف لودريان و برونو لو مير، وعرض معهما سبل تفعيل ما تم الاتفاق عليه خلال القمة الفرنسية - اللبنانية لمساعدة لبنان والجيش اللبناني، والمؤتمرات التي ستعقد من اجل مؤازرة لبنان.

كما زار الرئيس عون بلدية باريس والتقى رئيسة بلديتها آن ايد الغو، وشدد



على ان باريس وبيروت تخوضان معا معركة حماية قيم السلام والحرية والديموقراطية.

وانتقل الى مجلس الشيوخ حيث كان في استقباله رئيس المجلس جيرار لارشيه، وجالا في ارجاء المجلس، كما عين الكنيسة داخل مقر المجلس التي كانت في وقت مضى اول كنيسة لانباء الطائفة المارونية في باريس.

وزار الرئيس عون مقر الجمعية الوطنية، وكان في استقباله رئيسها فرانسوا دو روجي، واعرب عن استعداد لبنان للانطلاق مع فرنسا في عمل مشترك في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية «من اجل توطيد ما توافقنا عليه».

وخلال الزيارة، كان لقاء بين الرئيس عون وابناء الجالية اللبنانية في فرنسا، طمأن فيه رئيس الجمهورية الى انه لقي كل التفهم للمواضيع التي طرحها خلال «زيارة الدولة» الى فرنسا، داعيا الى العمل لازاحة العبء المتمثل بالنزوح السوري عن لبنان. وأشار الى ان لبنان بلد آمن وقد تمكن من تحقيق الاستقرار وباتت مؤسساته الامنية ممتازة. وجدد التشديد على ان مشكلة كبيرة تواجه لبنان متمثلة بالنزوح الكثيف اليه وهو ما نعمل على معالجتها مع كل المؤسسات الدولية والدول الصديقة.

مراسم استقبال
رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
امام النصب
التذكاري في
arc de triomphe
اثر «زيارة دولة»
الى فرنسا

زيارة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الى ايطاليا

تشرين الثاني 2017 – آذار 2022



قام رئيس الجمهورية العماد ميشال عون بزيارة الى ايطاليا تلبية لدعوة من نظيره الايطالي سرجيو ماتاريلا، لعرض افق العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها في المجالات كافة، اضافة الى البحث في مسائل اقليمية ودولية وتنامي الارهاب وانتشاره في العالم، وكيفية التصدي له. وتوافق الرئيسان على ضرورة بقاء لبنان بمنأى عن التوترات القائمة في منطقة الشرق الاوسط، وان على الدول المعنية المساهمة في الاسراع في الوصول الى حلول تفيد الاستقرار في المنطقة.

”

لضرورة عودة النازحين السوريين على دفعات الى المناطق الآمنة

وعبر الجانبان اللبناني والايطالي خلال لقاء القمة، على الامل في الوصول الى حلول سياسية سريعة للأزمة السورية الراهنة والآليات المتبعة لذلك، والتي ترعاها الامم المتحدة وممثلها ستيفان

دي مستورا. وتطرق الجانبان الى مرحلة ما بعد احلال السلام في سوريا، وهي مرحلة إعادة الاعمار، والعملية السياسية المرتقبة لجهة اجراء انتخابات شاملة في سوريا، لكن الرئيس عون تساءل كيف يمكن إجراء هذه الانتخابات وهناك أكثر من ستة ملايين سوري خارج بلدهم، الامر الذي يفرض عودتهم.

وخلال غداء عمل اقامه الرئيس الايطالي على شرف ضيفه اللبناني، شدد الرئيس عون على ضرورة عودة النازحين السوريين على دفعات الى المناطق التي باتت آمنة، لاسيما وان مصالحات عدة تمت في هذا المجال، شارحاً الانعكاسات السلبية التي الحقها النزوح السوري على الواقع اللبناني من مختلف جوانبه.



وعرض الرئيس عون مع رئيس الحكومة الايطالي باولو جانتيلوني، المساهمة التي يمكن لاييطاليا تقديمها لمساعدة لبنان في مجالات عدة، ومنها الامنية والانمائية والاقتصادية. واكد جانتيلوني ان حكومته سوف تعمل على تنظيم مؤتمر خاص لدعم القوات المسلحة اللبنانية خلال الفترة المقبلة، وهي في صدد اجراء الاتصالات اللازمة لضمان نجاحه، معرباً عن استمرار الدعم لمهمة القوات الدولية العاملة في الجنوب «اليونيفيل» وفق التفويض الذي اعطي لها بموجب القرار 1701.

وضمن برنامج الزيارة، افتتح الرئيس عون مؤتمر «الحوار الاوروبي-المتوسطي» في روما بمشاركة وزير الخارجية الايطالي انجيلينو الفانو، ودعا الى اعتماد لبنان مركزاً دائماً للحوار بين مختلف الحضارات والاديان والأعراق، والى ضرورة معالجة مزدوجة للتطرف: آنية تقضي على الواقع الحالي، وجذرية تمنع تكرار قيامه مستقبلاً من خلال القضاء على مسوغات وجوده، أي الأيديولوجيا.

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
ونظيره الايطالي
سرجيو ماتاريلا
خلال قمة
لبنانية-ايطالية
في قصر كويرينالي
في روما

وكانت محطة مهمة لرئيس الجمهورية مع أبناء الجالية اللبنانية في روما، إذ أكد لهم أنه «لا يوجد دولة أكبر من لبنان أو أصغر منه. فصحيح أن عددنا قليل ولكن كرامتنا كبيرة وهي بحجم انتشارنا في العالم». وقال: «سيعلم الجميع أننا دولة ذات سيادة ومستقلة تسودها الحرية، وتتعامل مع غيرها من الدول محترمة كل القيم التي تلتزم بها الدول في علاقاتها مع بعضها البعض».

زيارة العام 2022

وعقد الرئيس عون في العام 2022، قمة جديدة لبنانية- إيطالية، تناولت مختلف التطورات في ضوء الأحداث المتسارعة التي تشهدها المنطقة عموماً ولبنان خصوصاً.

وخلال اللقاء، لفت الرئيس عون الى الدور الكبير لإيطاليا في مساعدة لبنان، وهي الشريك التجاري الأوروبي الأول معه، ولبنان مصر رغم الصعوبات ان يللم جراحه من تداعيات الازمات المتشابكة التي يعاني منها. اما الرئيس الايطالي ماتاريللا فأشار الى ان علاقات التعاون مع لبنان ضرورية لأن الاستقرار في لبنان مفتاح للاستقرار في الشرق، والعمل يجب ان يكون فاعلاً لازالة بؤر التوتر في المنطقة التي تؤثر سلباً على الأوضاع في لبنان.

وشارك الرئيس عون خلال الزيارة الى روما، بالقداس الذي اقيم على نية لبنان في كنيسة دير مار شربل التابع للرهبانية اللبنانية المارونية، والذي احتفل به رئيس مجمع الكنائس الشرقية في الكرسي الرسولي الكاردينال ليوناردو ساندري. ودون في سجل الشرف التابع للدير العبارة التالية: «من أعلى قمة في لبنان والشرق، حمل شربل قداسه الى قلب عاصمة الكتلة، القائمة بمهابة على إرث الرسل وشهادة الشهداء الاوائل. دعائي أن يكون حضور قديس لبنان، في قلب روما، فعل إيمان متجدد بلبنان، قلب الله، على ما يذكر الكتاب المقدس، فيبقى خير شفيع له اينما حلت بركته. ولتفض نعمه على هذا الدير فيرتفع، على رغم الصعاب، منارة اشعاع روحي وثقافي على اسم لبنان، وطن الرسالة والحضور».

زيارة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الى تركيا

كانون الاول 2017



قرر رئيس الجمهورية العماد ميشال عون تلبية دعوة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان للمشاركة في القمة الاستثنائية لمنظمة التعاون الاسلامي التي دعت اليها تركيا بصفتها رئيسة المنظمة حالياً، وخصصت لبحث تداعيات قرار الرئيس الاميركي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

والقى الرئيس عون كلمة لبنان في القمة، وفي ما يلي نصها:

«أعتقد انه لا يمكن أن تصبح فلسطين أبداً دولة يهودية، كما لا يمكن للعالمين المسيحي والإسلامي على حد سواء، أن يُظهرا يوماً استعداداً لوضع أماكنهما المقدسة في عهدة اليهود. كان من الأكثر رزانة برأيي تأسيس وطن يهودي على أرض غير مثقلة تاريخياً بإرث المسيحية والإسلام...».

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة والسيادة،

اخترت بدء كلمتي بمقتطفات من رسالة سيغموند فرويد، إلى حاييم كوفلر، عضو «مؤسسة إعادة توطين اليهود في فلسطين» وهي تعود إلى 26 شباط من العام 1930، وقد فنّد فيها فرويد تحفظاته على الصهيونية،

بعدما كان كوفلر طلب منه المشاركة في الدعاية لها، ولعل

أبرز تلك التحفظات يقينه أن العالمين الإسلامي والمسيحي لن يسمحا بتأسيس وطن قومي لليهود على أرض فلسطين.. للأسف، كانت توقّعات فرويد في غير محلها، فصمت من صمت وتقاّس من تقاّس وتواطأ من تواطأ، وقامت إسرائيل على أرض فلسطين.

”

لضرورة عودة
النازحين السوريين
على دفعات الى
المناطق الآمنة

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
ملتقى الرئيس
التركي رجب طيب
اردوغان قبيل
افتتاح القمة
الاسلامية
الاستثنائية في
اسطنبول - تركيا



نلتقي اليوم في اجتماعٍ طارئٍ وفي الواجهة مدينة القدس، وخلف الواجهة أزمة الشرق الأوسط المستمرة منذ عقود وعقود، جذورها تمتد لمئة عام، لإعلان اللورد آرثور جيمس بلفور عن دعم بريطانيا لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. هذا الإعلان - الوعد، نقّذته الأمم المتحدة بعد ثلاثين عاماً، حين أصدرت في العام 1947، وخلافاً لكل المواثيق والأعراف والقوانين الدولية، قرار تقسيم فلسطين، فكانت التضحية بشعب من أجل حلّ مشكلة شعب آخر. وتحوّل من كان مضطهداً في أوروبا الى مضطهدٍ في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن وعد بلفور نصّ بوضوح على عدم الإتيان بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية، إلا أن الإسرائيليين مارسوا أبشع أنواع التطهير العرقي على أرض فلسطين. والمفارقة أن العرب قد يكونون الوحيدين من بين الشعوب لم يشاركوا في اضطهاد اليهود خلال التاريخ، بل على العكس لطالما تعايشوا معهم. ومنذ ذلك القرار، والنكبات تلاحقنا، واللا استقرار يخيم على شرقنا.

إن إسرائيل اليوم تتصرف عكس مسار التاريخ، وتتحدّى التطور الإنساني والمجتمعي؛ فالفكر الأحادي يسقط في كل العالم، سياسياً كان أو عرقياً أو

دينياً، والمجتمعات تسير نحو التعددية. ومع ذلك، تعلن إسرائيل نفسها دولة يهودية، وتحاول التأكيد على ذلك بتهويد القدس وجعلها عاصمتها، وفي ذلك شطب للهوية الجامعة للأرض المقدسة، وإلغاء صريح لرسالتين سماويتين يؤمن بهما أكثر من نصف سكان العالم، ما يشكل طعنة للحضارة والإنسانية، ستجرّ تهجيراً جديداً، وتطهيراً عرقياً جديداً، وتؤسس لحروب مقبلة. فالقدس، وكل فلسطين، تجمع أقدس معالم المسيحية، وأهم المعالم الإسلامية، وهي محجة الديانتين الكونيتين، فهل يمكننا تصوّر المسيحيين والمسيحية من دون القدس وبيت لحم وكنيسة المهد وكنيسة القيامة؟ وهل يمكننا تصوّر الإسلام والمسلمين من دون المسجد الأقصى ومقدّسات فلسطين؟

إن الخطوة التي أقدم عليها الرئيس الأميركي دونالد ترامب عبر اعتباره القدس عاصمةً لإسرائيل، بالإضافة الى كونها تجاوزاً للقوانين والقرارات الدولية ذات الصلة، فهي تُسقط عن الولايات المتحدة صفة الدولة العظمى التي تعمل على إيجاد حلول تحقق السلام العادل في الشرق الاوسط. وإذا لم تتصدّ الأمم المتحدة لهذا القرار فإنها تتنازل عن دورها كمرجع دولي لحل النزاعات الدولية وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، كما ينصّ ميثاقها، فينتفي بذلك سبب وجودها.

إن إسرائيل، ومنذ نشوئها حتى اليوم، تعتمد مبدأ القوة وسلب الحقوق والتهجير، مستفيدة من حق الفيتو وممارسة الدلع الدولي؛ فالأمم المتحدة التي قسّمت فلسطين لم تنجح يوماً في إدانة فعلية وراذعة لإسرائيل. ولكن على الرغم من كل ذلك ظلت للقدس خصوصيتها في القرارات الدولية، ولم يسبق أن تجرأت أي دولة على المسّ بهيبة هذه المدينة ورمزيتها وقديسيها.

فالقرار 181، قرار تقسيم فلسطين، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1947/11/29 اعتبر أن للقدس وضعاً دولياً خاصاً، وجعل منها كياناً منفصلاً تحت وصاية دولية، أول مقاصدها «حماية المصالح الروحية والدينية الفريدة للمدينة».



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
مشاركاً في القمة
الاسلامية
الاستثنائية في
اسطنبول - تركيا

وفي 1980/8/20 صدر عن مجلس الأمن القرار 478 تعقيباً على إقرار «القانون الأساسي» في الكنيست الإسرائيلي الذي يعلن مدينة القدس عاصمة إسرائيل «الكاملة والموحدة». فنصّ هذا القرار على عدم الاعتراف بالقانون الاسرائيلي واعتباره انتهاكاً للقانون الدولي، ودعا الدول الاعضاء الى عدم الاعتراف به وسحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة المقدسة.

كذلك القرار 2334 الصادر بتاريخ 2016/12/23 عن مجلس الأمن، نصّ على أنه لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس.

أضف الى ذلك قرارات متتالية للجمعية العامة للأمم المتحدة تؤكد ضرورة التزام قرارات مجلس الأمن بشأن القدس، وتعتبر «قرار اسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف غير قانوني ولاغياً». وبإطلاقاً، وليس له اي شرعية على الاطلاق كما ورد في القرار 53/52 الصادر عن الجمعية العامة في 9 كانون الأول 1997. فهل يحق لأي عضو في مجلس الأمن، مهما علا شأنه، أن يلغي منفرداً قراراً لهذا المجلس؟ وهل سيقبل مجلس الأمن بكسر قراراته وهي مُلزِمة للدول الأعضاء؟ وهذا إن حصل ألا يشكّل أيضاً إلغاءً لعلّة وجوده؟

وما الذي تغيّر اليوم لتتخذ الولايات المتحدة الأميركية هذا الموقف، متجاوزة القانون الدولي والأمم المتحدة، غير آبهة بحقوق المسلمين والمسيحيين في كل العالم ولا بمشاعرهم، ولا بالتداعيات التي قد تنتج عن ذلك؟

إن الأحداث التي عصفت بالعالمين العربي والإسلامي خلال السنوات الأخيرة، وحال التعثر والتخبط التي وقعت فيها شعوبهما، صدّعت العلاقات بين بعض الدول الشقيقة والصديقة، وأرست الحواجز النفسية بينها فتعمّقت الفجوات والشروخ وفقدت روح التضامن، وتحول الصراع العربي-الإسرائيلي، والإسلامي-الإسرائيلي، صراعاً عربياً-عربياً، وإسلامياً-إسلامياً، من خلال تغذية الصراع المذهبي بين السنة والشيعة. ومعلوم أن في التفرقة ضعفاً، وفي الضعف استفراداً، وليس عبثاً أن من أهم أمثالنا العربية «فرّق تسد».

ومما لا شك فيه أن إسرائيل هي المستفيد الأوحّد من هذا الواقع المستجد المؤسف والمؤلم، وما يحصل اليوم هو نتيجة حتمية لانحرافنا عن الهدف. لقد استشعرت خطورة المرحلة منذ بداياتها ونصحت في كلمتي في القمة العربية منذ أشهر «بوقف الحروب بين الإخوة، والجلوس إلى طاولة الحوار وإلاّ ذهبنا جميعاً عمولة حلّ لم يعد بعيداً، سيفرض علينا».

وها هو الحل يُفرض، فهل نتنفض في الجولة الأخيرة؟ هل توحدنا القدس مجدداً فننقذ تاريخنا وإنساننا وتراثنا، أم نسقط وتسقط معنا القدس وتضيع فلسطين إلى الأبد؟

لن ينفع قضيتنا ووحدتنا سوى قرار موحد واجراءات موحّدة لاستعادة ما خسرنا وما نوشك أن نخسر، لذلك لا بدّ من مقاربة عملية للحل تقوم على:

1 - التقدم بشكوى عاجلة إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة باسم مجموعة الدول الإسلامية OIC لتعطيل القرار الأميركي وإلزام الولايات المتحدة إلغاءه.

2 - القيام بحملة دبلوماسية تهدف إلى زيادة عدد الدول المعترفة

بدولة فلسطين والانتقال إلى اعتبارها دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، مع اتخاذ الإجراءات القانونية والسياسية والدبلوماسية اللازمة لاعتماد القدس الشرقية عاصمة لها.

3 - اتخاذ إجراءات عقابية موحدة ومتدرجة، دبلوماسية واقتصادية، ضد أي دولة تتحو منحى الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

4 - الدعوة المشتركة لشعوب دولنا لتتحرك في بلدانها وأماكن انتشارها لتشكيل قوة ضغط شعبي تساند ضغطنا السياسي والدبلوماسي.

5 - التمسك بالمبادرة العربية للسلام بكل مندرجاتها من دون انتقاص، والتوافق مع وسيط دولي نزيه للعمل على تفعيلها كي لا يبقى أماننا سوى العودة عنها، مع ما يترتب عن هذه العودة من تداعيات.

إن هدفنا يبقى السلام، ولكن، لا سلام من دون عدالة، ولا عدالة من دون احترام الحقوق. وختاماً، لا بد لي من توجيه الشكر الى فخامة الرئيس رجب طيب اردوغان على مبادرته بالدعوة الى هذه القمة الاستثنائية التي تتناسب مع دقة واهمية الحدث.

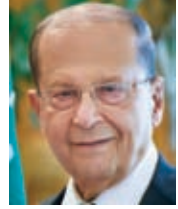
وعلى هامش القمة، أجرى الرئيس عون سلسلة لقاءات مع رؤساء الوفود المشاركة، فالتقى الرئيس اردوغان وشكره على مبادرته السريعة لعقد القمة، للتعبير عن مدى خطورة الوضع ودقة المرحلة، فيما عبّر الرئيس اردوغان عن تقديره لمشاركة الرئيس عون في القمة ولمواقفه الداعمة للقدس ولتاريخها.

كما التقى العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني بن الحسين، وأمير دولة الكويت الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح، وأمير دولة قطر تميم بن حمد آل ثاني، والرئيس الفلسطيني محمود عباس، والرئيس الإيراني حسن روحاني، وكانت القدس وما تتعرض له محور اللقاء وكانت الآراء متفقة على منع اغتصاب الحقوق الفلسطينية والعربية، ومحاولات تشويه صورة القدس كعاصمة للديانات السماوية.



زيارة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الى دولة الكويت

كانون الثاني 2018 – تشرين الاول 2020



وصل رئيس الجمهورية العماد ميشال عون مع وفد رسمي، الى الكويت تلبية لدعوة من اميرها الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح وعقد لقاء قمة في قصر بيان واتفقا على ضرورة تعزيز التعاون بين البلدين في المجالات كافة، لاسيما وان العلاقات الاخوية بين البلدين قديمة العهد ولم يعكّر صفوها اي حدث. كما تم الاتفاق على ضرورة تفعيل العمل العربي وان تكون القمة العربية المقبلة، فرصة لتوحيد المواقف واعادة التضامن. وقد لفت الرئيس عون امير الكويت الى انه طالب في قمة الاردن بعقد طاولة مستديرة للبحث في كل القضايا العالقة بصراحة ووضوح والتفاهم على النقاط المختلف عليها.

”

والتقى الرئيس عون والامير الصباح على رفض القرار الاميركي باعتبار القدس عاصمة لاسرائيل، محذرين من التداعيات التي يمكن ان ينتج عنه. وفي هذا السياق، عبّر الرئيس عون عن اسفه لعدم قدرة الامم المتحدة على تطبيق قوانينها وشرعتها. واعرب عن امله في ان تساعد الكويت والدول العربية في تأمين عودة النازحين السوريين الى بلادهم لان لا

الإسرائيليون مارسوا أبشع
أنواع التطهير العرقي على
أرض فلسطين
رغم أن العرب لم يشاركوا
في اضطهاد اليهود بل
تعايشوا معهم

قدرة للبنان على تحمل اعدادهم، ودعم لبنان في هذا المجال من خلال المشاركة والمساهمة في المؤتمرات التي ستعقد.

وضمن برنامج زيارته، استقبل في مقر اقامته رئيس الوزراء الكويتي الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح وجرى عرض عدد من المواضيع التي





رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون وامير
الكويت الشيخ
صباح الاحمد
الجابر الصباح
خلال المراسم
الرسمية لوصول
الرئيس عون الى
المطار الاميري
في الكويت

تهم البلدين اضافة الى المشاريع الانمائية التي يمكن للكويت ان تساهم فيها. كما تم تقييم الوضع الاقليمي والتطورات في سوريا والعراق والخطوات الجارية لاجاد حل سلمي لهذه الازمة. كما تناول البحث ايضا موضوع القدس وضرورة اتخاذ موقف عربي موحد حيال الخطوة المدانة التي تمثلت بالاعتراف الاميركي بها عاصمة لاسرائيل.

والتقى الرئيس عون في الكويت ايضا، مطران الكويت وبغداد للروم الارثوذكس غطاس هزيم، ورئيس الصندوق العربي السيد عبد اللطيف يوسف الحمد.

وخلال لقائه ابناء الجالية اللبنانية في الكويت، قال الرئيس عون «اننا اجرينا اصلاحات لمكافحة الفساد بصمت لان مسؤوليتنا تكمن في اصلاح لا التشهير، ونعتبر ان كل الناس مواطنون وان كانت اجواؤهم مختلفة عن اجوائنا فلا نشهر بهم ولا نتركهم خارج اطار الدولة»، لافتا الى ان ما تم حتى الان يوضع في خانة الانجازات لانه كان يجب ان يتم منذ



عقود، ومن هذه الانجازات قانون الانتخاب الجديد «الذي يسمح باعطاء
اكثرية معينة للاكثرية الشعبية كما يعطي الاقلية تمثيلاً»، داعياً ابناء
الجالية الى القيام بواجباتهم الانتخابية وفحص ضميرهم قبل الاقتراع.

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلقي كلمة امام
ابناء الجالية
اللبنانية في قاعة
الراية في فندق
ماريوت الكويت

وداع الامير الراحل

وفي العام 2020، تم الاعلان عن وفاة امير الكويت الشيخ صباح الاحمد
الجابر الصباح. فقدم الرئيس عون ورئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه
بري ورئيس حكومة تصريف الاعمال الدكتور حسان دياب الى امير دولة
الكويت الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح والمسؤولين الكويتيين، التعازي
بغياض المغفور له، وذلك في القاعة الاميرية في المطار الاميري في الكويت.

وعبر الرئيس عون للامير نواف عن الحزن الذي انتاب اللبنانيين برحيل
الامير الشيخ صباح الذي له في قلوبهم مكانة خاصة نظراً للمواقف التي
اتخذها دعماً للبنان ولبنائاته، معتبراً ان غيابه خسارة كبيرة وهو الذي اتصف
بالحكمة والاعتدال وبوقوفه دائماً في المحافل العربية والاقليمية الى جانب
لبنان لاسيما في الظروف الصعبة التي مر بها حيث كانت له الايدي البيضاء
في المساهمة باعادة اعمار لبنان واطلاق المشاريع الانمائية والاجتماعية
والانسانية. وتضمن الرئيس عون للامير نواف التوفيق في مسؤولياته الجديدة
في قيادة الكويت وشعبها الشقيق الى مصاف التقدم والازدهار والخير.

زيارة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الى جمهورية العراق

شباط 2018



رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ونظيره العراقي
محمد فؤاد معصوم خلال لقاء القمة اللبنانية-العراقية في
«قصر السلام» في بغداد

زار رئيس الجمهورية العماد ميشال عون مع وفد رسمي، بغداد تلبية لدعوة من نظيره العراقي محمد فؤاد معصوم، وعقدا قمة عراقية-لبنانية اسفرت عن التشديد على ضرورة بذل جهود عربية ودولية مشتركة لمكافحة الإرهاب بطريقة فعالة ونهائية، تركز ليس فقط على القضاء على الارهابيين بل ايضاً على مكافحة الأسباب والعوامل المسهّلة لنشوء الفكر الارهابي وتنظيماته. وشدد

الرئيس عون خلال مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس معصوم تلاه مائدة غداء تكريمية، على ان لبنان يقف بقوة مع وحدة العراق، وضد كل المشاريع والنزعات التي تهدف إلى تهديد وحدة كيانه. وتطرق الى اهمية تجربة التعايش المسيحي-الاسلامي في لبنان، والتي دفعته للدعوة الى جعل لبنان مركزاً لحوار الحضارات والثقافات والاعراق.

وجدد الرئيس عون التأكيد «على أهمية توحيد الموقف العربي، ونحن على أبواب انعقاد القمة العربية المرتقبة في السعودية، وعلى ضرورة الدفع باتجاه المصالحة الجدية بين الدول الشقيقة

نأمل أن يتجاوز الشعب
العراقي الشقيق كل
الصعوبات وينطلق من
جديد لبناء دولته

تمهيداً لتحقيق المصالحة الحقيقية
بينها..»

وأشار رئيس الجمهورية الى ارتفاع حدة
التحديات الاسرائيلية ضد لبنان بوتيرة
متسارعة في الفترة الأخيرة، مؤكداً
موقف لبنان الموحد والصارم إزاء هذه
التحديات والاستفزازات المرافقة لها،



والقاضي بمواجهتها بكافة السبل المحقة والمتاحة له، دفاعاً عن حقوقه
المشروعة بأرضه ومياهه، والتي تضمنها له المواثيق والقوانين الدولية.
وعقد الرئيس عون مع رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، مؤتمراً صحافياً
مشتركاً بعد اجتماع بينهما، اشار فيه رئيس الجمهورية الى ان الآفاق بين لبنان
والعراق تبدو واعدة لوضع خطط تعاون واتفاقيات تخدم مصالح البلدين. وتلا
المؤتمر مأدبة عشاء اقامها رئيس الوزراء العراقي على شرف الرئيس عون.
كما التقى الرئيس عون رئيس مجلس النواب العراقي سليم الجبوري في منزل
الاخير، مشيراً الى أن لبنان مرّ بتجارب قاسية الا اننا نجحنا في تجاوزها بعد
التفاهم على حفظ الكيان والدفاع عن الوطن على رغم الخلافات السياسية،
وقال: «نأمل أن يتجاوز الشعب العراقي الشقيق كل الصعوبات وينطلق من
جديد لبناء دولته».

وخلال الزيارة، وتضامناً مع العراقيين وصمودهم في وجه الارهاب، جال الرئيس
عون في ارجاء كنيسة سيدة النجاة التي تعرضت لتفجير اراهابي العام 2010 حيث
استقبله رئيس اساقفة بغداد للسريان الكاثوليك المطران افرام يوسف عبّاً، ورئيس
اساقفة بغداد والبصرة للسريان الارثوذكس المطران سيوريوس حاوا، والسفير
البابوي المونسنيور روبرتو اورتيغا، ومطران الروم الارثوذكس غطاس هزيم،
ورئيس ديوان الوقف المسيحي في العراق رعد كجه جي، والقّمص ميناس
الاورشليمي عن طائفة الاقباط الارثوذكس. واعتبر الرئيس عون ان استهداف
المؤمنين وهم يصلون من افطح الجرائم التي يمكن ان نشهدها.
وتوقف الرئيس عون عند نصب الجندي المجهول في العاصمة العراقية، ووضع
اكليلاً من الزهر على النصب احتراماً لذكرى الشهداء الذين سقطوا.

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
خلال زيارة كنيسة
سيدة النجاة في
بغداد التي تعرضت
لتفجير اراهابي في
العام 2010 يرافقه
رئيس اساقفة بغداد
للسريان الكاثوليك
المطران افرام
يوسف عبّاً، ورئيس
اساقفة بغداد
والبصرة للسريان
الارثوذكس المطران
سيوريوس حاوا -
بغداد

زيارة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الى جمهورية ارمينيا

شباط 2018 – تشرين الاول 2018



لبنى رئيس الجمهورية العماد ميشال عون دعوة رئيس جمهورية أرمينيا سيرج سركيسيان، فزار العاصمة الارمنية مع وفد رسمي، وعقد لقاءات مع نظيره الارمني وكبار المسؤولين. وكان اتفاق بين الرئيسين على توحيد الجهود الثنائية لتعزيز اواصر التعاون بين البلدين ولاسيما في ما يتعلق بزيادة حجم التبادل التجاري، وتأكيد خلال مؤتمر صحافي مشترك، على ضرورة ايجاد حلول سلمية للأزمات في منطقة الشرق الاوسط، وايقاف آلة الحرب لأن العنف لا يستجر إلا العنف والتطرف، وشددوا في هذا السياق على تعزيز التعاون الثنائي والدولي لمكافحة الارهاب، طالما انه لم يعد هناك اي بلد بمنأى عن اخطاره.

”

ودعا الرئيس عون الى ضرورة العمل من أجل الوصول الى توافق دولي يؤمن عودة النازحين السوريين الى المناطق الآمنة في بلادهم والتي باتت تحت سيطرة الدولة السورية. واذ جدد التأكيد على تمسك لبنان بحدوده

لبنان وطن كوني
ويغتني بتعدد ديتة
الثقافية والعلمية

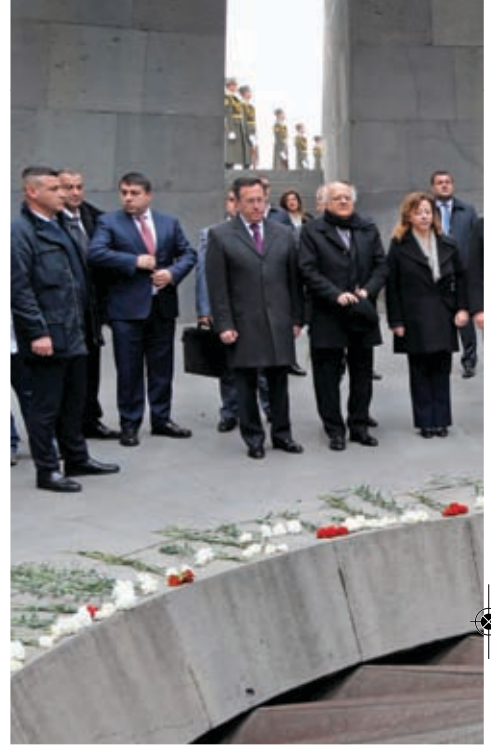
البرية والبحرية، وبحقه في الدفاع عنها بكل الوسائل المشروعة، لفت إلى ان لبنان يعوّل على صداقاته الدولية للمساعدة في جبه التهديدات الاسرائيلية وعدم تفاقم الأوضاع. كما اقام الرئيس الارمني حفل عشاء رسمي على شرف ضيفه اللبناني.

واجرى الرئيس عون سلسلة لقاءات مع كل من رئيس مجلس النواب الارمني آرا بابلويان، ورئيس الوزراء الارمني كارين كارابيتيان، وتم التطرق الى العلاقات الثنائية وعمق الروابط التي تجمع الشعبين اللبناني



رئيس الجمهورية العماد ميشال عون يزور كنيسة سيدة اشميادزين ومتحفها الديني بعد لقائه مع بطريرك عموم الأرمن كاريكين الثاني - يريضان

رئيس الجمهورية العماد ميشال
عون يزور الوفد الرسمي
المرافق النصب التذكاري
لضحايا الإبادة الجماعية
للأرمن - يريفان



والارميني، وتم تجديد الدعم المتبادل لوقوف
البلدين الى جانب بعضهما.

وزار الرئيس عون والوفد المرافق، كاثوليكوسية
عموم الأرمن في اتشميادزين حيث التقى
كاثوليكوس عموم الأرمن البطريرك كاريكين
الثاني، وانتقل الى زيارة النصب التذكاري
لضحايا الإبادة الجماعية للأرمن ودون
العبارة التالية: «ما شاهدته في هذا المتحف من
صور مروعة ودلائل حسية تروي المرحلة

الدموية التي طبعت تاريخ الشعب الارميني، عبر مجزرة وحشية قلّ
حدوثها على مر العصور، تدفعني الى التأكيد بأن العدالة يجب أن
تتحقق في هذه القضية، لتتقية الذاكرة، واعادة الثقة بانتصار الحق على
الباطل. تحية لعظمة الشعب الارميني الذي استطاع برغم المحن،
والصعوبات، والتنكيل، أن يبني وطناً يفتخر به، ويحمل آثار حضارته
العريقة، وينهض صوب مستقبل أفضل».

وخلال لقائه ابناء الجالية اللبنانية في ارمينيا، دعاهم الرئيس عون الى
المحافظة على ثقافتهم وتقاليدهم، لأن لبنان يغتنى بتعدديته ثقافياً وعلمياً
وفي مختلف المجالات. و اضاف: إن انتشاركم كبير وفي العالم كله، مما
دفعني أن اقول يوماً إن لبنان هو وطن كوني. ولفت الى ان لبنان وارمينيا
هما بلدا هجرة وليس فقط بلدي استيطان، وهذا ما عزز أواصر الصداقة
والشعور الوطني بين الشعبين اللبناني والارميني.



القمة الفرانكوفونية

وفي العام نفسه، عاد رئيس الجمهورية الى يريفان وألقى كلمة لبنان في القمة الفرانكوفونية السابعة عشرة التي شهدت انتخاب الرئيس عون نائباً لرئيس المنظمة الفرانكوفونية، كما انتخب أيضاً رؤساء وفود دول شاطئ العاج، هايتي، جزر موريشيوس، وفييتنام، نواباً للرئيس.

وخلال القمة أيضاً، أعلنت الأمانة العامة للمنظمة الفرانكوفونية السيدة ميكائيل جان في تقرير قدمته في الجلسة المغلقة الثانية للقمة، ان المكتب الاقليمي للمنظمة في الشرق الاوسط سيبدأ عمله في العام 2020 وتوجهت الى الرئيس عون منوهة بالتعاون الذي لقيته المنظمة منه ومن المسؤولين اللبنانيين، معربة عن سعادتها بقرار المنظمة فتح المكتب في بيروت.

وعلى هامش اعمال القمة، عقد الرئيس عون لقاء مع الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون حيث كان التفاهم تاماً بينهما، وقال: «نحن نتعاون دائماً مع بعضنا كأصدقاء»، كما بحث مع الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي مواضيع ذات اهتمام مشترك والعلاقة القائمة بين البلدين وسبل تطويرها.

صورة تذكارية
لرئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
واللبنانية الاولى
السيدة ناديا
الشامي عون
ورئيس وزراء
أرمينيا نيكول
باشينيان وعقيلته،
والأمانة العامة
للمنظمة
الفرانكوفونية
ميكائيل جان قبيل
انعقاد القمة
الفرانكوفونية
في يريفان

زيارة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الى مقر البرلمان الاوروبي - ستراسبورغ

ايلول 2018



رئيس الجمهورية العماد ميشال عون يغرس أرزة للصداقة
في حديقة جانبية للمعهد الوطني للإدارة «ENA» تحت
انظار مدير المعهد باتريك جيرار - ستراسبورغ

اثارت الكلمة التي القاها رئيس
الجمهورية العماد ميشال عون في افتتاح
الدورة الاولى للبرلمان الاوروبي لعامي
2018-2019، الكثير من ردود الفعل
الايجابية، خصوصاً عبر تأكيده ان «قوة
الدول والشعوب في وحدتها لا في النزاع
بينها وفي مشاركتها قيم الديمقراطية».

والتقى الرئيس عون خلال الزيارة
مفوضة السياسة الخارجية في الاتحاد
الاوروبي السيدة فديريكا موغوريني،

ومفوض الهجرة في الاتحاد الاوروبي ديميتريس افرامبولوس، وزار المعهد
الوطني للإدارة حيث توجه الرئيس عون بصحبة مدير المعهد باتريك جيرار الى
حديقة جانبية للمعهد وقام رئيس الجمهورية بغرس أرزة للصداقة فيها.

وخلال الزيارة أيضاً، كان للرئيس عون لقاء مع ابناء الجالية اللبنانية في
ستراسبورغ، شدد خلاله على تعلق لبنان بمواطنيه المنتشرين في مختلف
انحاء العالم، واعتماده عليهم لاطهار الصورة الحقيقية لوطنهم. وقال:

«لم نأت الى السلطة لحمل الالقاب مهما كانت،
فكل الالقاب متشابهة المهم ان لا تتأثر بها، لقد
وصلنا الى السلطة لكي نعمل لمستقبلكم»،
مشدداً على ان لبنان يعرف اليوم حركة مضادة
للاصلاح الا ان الاصلاح سيستمر.

”
لم نأت الى السلطة لحمل
الالقاب مهما كانت، فكل
الالقاب متشابهة المهم ان
لا تتأثر بها

زيارة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الى جمهورية روسيا الاتحادية

آذار 2019



زار رئيس الجمهورية العماد ميشال عون مع وفد رسمي، جمهورية روسيا الاتحادية وعقد لقاء قمة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في الكرملين. وشكر الرئيس عون لنظيره دفاعه الدائم عن الاقليات المسيحية في الشرق، مؤكداً على ان العلاقات السياسية والاقتصادية ستشهد تطوراً مهماً. واعتبر ان قرار الرئيس الاميركي السماح لاسرائيل بضم الجولان السوري المحتل اليها، يتعارض مع كل قوانين ومبادئ الامم المتحدة منذ تأسيسها حتى اليوم.

وصدر بيان مشترك بعد المحادثات اكد ان لا بديل عن الحل السلمي للقضية السورية، ودعم الجهود الرامية الى تطبيق مبادرة روسيا لتأمين عودة اللاجئين السوريين والمهجرين داخلياً.

والتقى الرئيس عون كذلك، رئيس مجلس



رئيس الجمهورية العماد ميشال عون مصافحاً نظيره الروسي فلاديمير بوتين في مكتبه الخاص في الكرملين خلال الزيارة الرسمية الى روسيا الاتحادية - موسكو



رئيس الجمهورية العماد ميشال عون يضع اكليلًا من الزهر على ضريح الجندي المجهول عند حائط الكرمين حيث اقيمت المراسم التقليدية خلال الزيارة الرسمية الى روسيا الاتحادية - موسكو

الدوما الروسي فياتشيسلاف فالودين، ووفدا من رجال الاعمال الروس، ورئيس قسم العلاقات الخارجية في بطيركية موسكو وكل روسيا المتروبوليت هيلاريون الذي نقل الى رئيس الجمهورية تحيات البطيريك كيريل الموجود خارج روسيا وتمنياته له بالتوفيق، ورئيس مجلس ادارة شركة «روسنف» Rosneft، السيد ايغور سيشين Igor Sechen، التي رست عليها مناقصة اعادة تأهيل منشآت النفط في طرابلس.

وخلال الزيارة، كان للرئيس عون لقاء مع ابناء الجالية اللبنانية في روسيا، فعرض لهم الاوضاع في بلدهم الام، وقال: «دائمًا لدينا حنين



رئيس الجمهورية العماد ميشال عون يلقي كلمة امام ابناء الجالية اللبنانية في موسكو

لحياتنا الاولى، ولجو بلدنا ومناخه ولعلاقة
الناس بعضها ببعض. بالرغم من كل شيء،
العالم الغربي جاف. لذلك لبنان خاصة
والمشرق عموماً هما قلب الغرب، فيما لبنان
هو عقل لشرق عاطفي. انتم العقل الذي يجول على كل الحضارات،
فتغنون لبنان بحضاراته ونظرتة العقلانية والفكرية، وهو يغنيكم
بالعاطفة المشرقية. وهكذا الانسان يظل انساناً ولا يتحول الى آلة».

وشهدت الزيارة الى موسكو، وضع الرئيس عون اكليلاً من الزهر على
ضريح الجندي المجهول عند حائط الكرملين حيث اقيمت المراسم
التقليدية.

”
لبنان هو قلب لغرب جاف
وعقل لشرق عاطفي

زيارة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الى جمهورية تونس

آذار 2019



رئيس الجمهورية العماد ميشال عون مصافحا الرئيس
التونسي الباجي القايد السبسي لدى وصوله الى مقر
انعقاد القمة العربية العادية في دورتها الثلاثين في تونس

وصل رئيس الجمهورية العماد
ميشال عون الى تونس على رأس
وفد رسمي، للمشاركة في اعمال
القمة العربية، والقى كلمة لبنان
التي لاقت ترحيباً من القادة
العرب الذين اعتبروا انها تجسيد
للواقع الذي يعيشه العالم العربي
الحالي، وللمخاطر التي تحيط
بالدول العربية في ظل المستجدات
المتسارعة. وشارك في الغداء

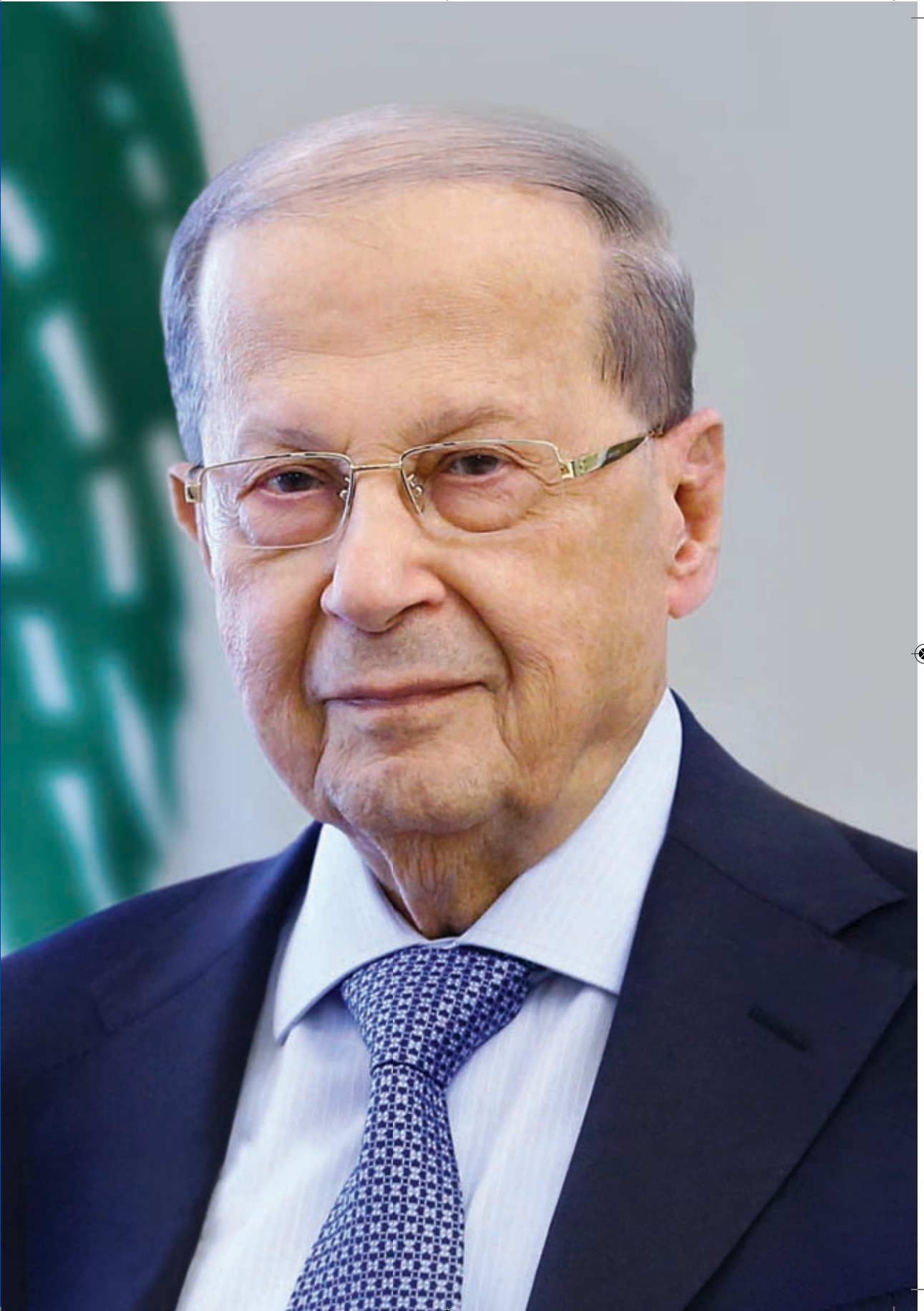
التكريمي الذي اقامه الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي على شرف رؤساء
الوفود المشاركة في القمة والمسؤولين الضيوف الذين حضروها.

وعلى هامش اعمال القمة، التقى الرئيس عون الرئيس التونسي، والامين العام للامم
المتحدة انطونيو غوتيريس وطلب منه مساعدة الامم المتحدة في ترسيم الحدود
البحرية، فيما جدد غوتيريس دعم الامم المتحدة للبنان وتلبية طلباته لتعزيز استقلاله
واستقراره ودعم المنظمة الدولية لاقتراح اطلاق «اكاديمية الانسان للتلاقي والحوار».

كما التقى الرئيس عون العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني بن الحسين،
والرئيس الفلسطيني محمود عباس، وممثل الرئيس الروسي الى الشرق الاوسط

نائب وزير الخارجية ميخايل بوغدانوف، ونائب رئيس
الوزراء العماني لشؤون العلاقات والتعاون الدولي
والممثل الشخصي لسلطان عمان قابوس بن سعيد،
السيد اسعد بن طارق آل سعيد.

”
كلمة لبنان في القمة
العربية لاقت ترحيباً من
القادة العرب



9

القسم التاسع

كلمات الرئيس عون امام رؤساء دول زاروا لبنان

بعد كل لقاء استقبل فيه ضيفاً من دول العالم في القصر الجمهوري، كان رئيس الجمهورية العماد ميشال عون يعقد مؤتمراً صحافياً مشتركاً مع ضيفه لوضع الرأي العام في صورة المباحثات التي جرت، والمواضيع التي تم عرضها، وموقف لبنان والدولة المعنية منها.



من كلمة الرئيس عون في المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس

2017/2/23



إن مأساة فلسطين التي بدأت مع وعد بلفور، قد بلغت هذه السنة عامها المئة. وهي الجرح الأكبر في وجدان العرب، وأول ضحاياها الشعب الفلسطيني ثم الشعب اللبناني. ولا شك أن عدم الوصول الى حل عادل هو في أساس ما تعاني منه منطقتنا من تخبُّط واختلال توازن وانعدام استقرار.

لقد أگدت لفخامته أن المقاربة التي تعتمدها اسرائيل منذ نشوئها، في صراعها مع العرب، والتي تقوم على قاعدة القوة، ومركزها قوة نارية تدميرية هائلة، قد تحقّق لها بعض انتصارات آنية، ولكنها لا توصل للحل ولا للسلام؛ فلا سلام من دون عدالة، ولا عدالة من دون احترام الحقوق.

لقد سقطت الأحادية في العالم، ولا يمكن أن تُبنى دولة على أحادية دينية ترفض الآخر وتطرده من أرضه ومن هويته ومن ثقافته، وتتوقع بعد ذلك أن تنعم بالسلام.

من هذا المنطلق، شدّدت لفخامته على ان التحديّ الأبرز الذي يواجه عالمنا العربي، هو

مدى قدرتنا على فرض الحل العادل والشامل، لجميع أوجه الصراع العربي - الإسرائيلي، استنادا الى قرارات الشرعية الدولية، ومرجعية مؤتمر مدريد، والبنود المتكاملة للمبادرة العربية للسلام، التي تؤكّد الحق العربي في الأرض، وفي قيام الدولة الفلسطينية الحرة والمستقلة، وضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين.

مأساة فلسطين هي الجرح
الأكبر في وجدان العرب
وأول ضحاياها الشعب
الفلسطيني ثم الشعب
اللبناني

”



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
والرئيس
الفلسطيني
محمود عباس
يستعرضان حرس
الشرف في الباحة
الخارجية للقصر
الجمهوري في
بعبدا

وتطرقنا أيضاً الى اوضاع منطقتنا العربية، وهي تجتاز مرحلة غير مسبوقة من التفتت والنزف. وكان الرأي متفقاً على أن الإرهاب الذي يضر بها، لا يمكن أن يكون مصدره الدين، فأى دين منه براء. وهو يستلزم منا وقفة واحدة في مواجهته، تقوم أولاً على تغليب قوى الاعتدال في مواجهة تيارات التطرف، ثم الإحاطة بشبيبتنا ومجتمعاتنا تربوياً وتنموياً كي لا تقع فريسة سهلة في برائته.

وفي هذا الاطار، شكرت لفخامة الرئيس عنايته بأوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان، وأكدت على أهمية دوره في المحافظة على استقرارها، فلا تتحوّل بؤراً لمن يبغى استغلال مآسي الشعب الفلسطيني، واستثمارها في الإرهاب والإخلال بالأمن.

وكانت مطالبتنا مشتركة الى وكالة الأونروا للاستمرار في تلبية الاحتياجات الحياتية للفلسطينيين، بانتظار إيجاد الحل السياسي النهائي لقضيتهم، على قاعدة حقهم الطبيعي في العودة.



من كلمة الرئيس عون في المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس القبرصي نيكوس أناستاسيادس

2017/6/12



نشجّن التعاون السياسي الثنائي القائم بين لبنان وقبرص، ونشجع حكومتي بلدينا على رفع مستوى التعاون في مجالات النفط والغاز ونشدد على ضرورة تعزيز الحوار والتعاون المثمر في مجال الطاقة بين الدولتين، وفق مبادئ القانون الدولي ومعاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار.

وفي السياق الاقتصادي أيضاً، أكّدت لفخامته ضرورة تحرير شروط دخول المنتجات الزراعية والصناعية اللبنانية إلى الأسواق القبرصية ودراسة إمكانية التعاون في تصدير المنتجات اللبنانية عبر النقل البحري.

”

وتطرقنا خلال اللقاء الى الوضع العام في المنطقة والعالم حيث يضرب الإرهاب في كل الاتجاهات، واتفقنا على توحيد الجهود من أجل مكافحته، وشدّدنا على أهمية التعاون الثنائي بين المؤسسات المختصة في بلدينا وفي المحافل الدولية المتخصصة، وعلى تبادل المعلومات بصورة منتظمة، كما لفت نظر فخامته

الى ضرورة أن يكون أمن لبنان من أهم المسائل على أجندة سياسة الاتحاد الأوروبي.

نشجع حكومتي بلدينا
على رفع مستوى التعاون
في مجالات النفط والغاز
ونشدد على ضرورة تعزيز
الحوار والتعاون المثمر في
مجال الطاقة



رئيس الجمهورية
 العماد ميشال عون
 والرئيس القبرصي
 نيكوس اناستاسيادس
 في القصر الجمهوري
 بعدا

وتوقّفنا عند المسألة القبرصية فعبرت لفخامته عن تأييد لبنان للمفاوضات الجارية تحت رعاية الأمم المتحدة، للتوصل إلى حلول سلمية تضمن وحدة الأراضي القبرصية وعن أسفنا لتعثر تلك المفاوضات، مع تأكيد دعمنا لوحدة الأراضي القبرصية وضرورة إيجاد تسوية تضمن الاستقرار في قبرص بجميع مكونات مجتمعتها.



من كلمة الرئيس عون بعد لقائه مع رئيس افريقيا الوسطى فوستين أرشينج تواديرا

2017/9/6



سررت اليوم بلقائكم في لبنان، وهو البلد الصديق لجمهورية افريقيا الوسطى، حيث يقيم لبنانيون منذ زمن ويعملون على تعزيز ازدهار ونمو البلد من خلال الاستثمار واقامة المشاريع، والانخراط في الحياة اليومية، وهم حريصون على المساهمة في تطور البلد، وواثقون من انهم محميون كما مصالحهم، ويتمتعون بالحقوق التي تنص عليها القوانين المرعية الاجراء.

لقد شددت خلال اللقاء، على وقوف لبنان وشعبه الى جانب الاستقرار والسلام وازدهار جمهورية افريقيا الوسطى، خصوصاً وان لبنان قد اختبر المآسي التي تنتج عن العنف والحروب، وبالتالي لا بد من انتهاء لغة القتال والعودة الى لغة الحوار والتفاهم، لما فيه مصلحة شعب افريقيا الوسطى، وقد عوّلت على دور الرئيس تواديرا (TOUADERA) في هذا المجال نظراً الى خبرته

السياسية وعزيمته الصادقة في الوصول الى قواسم مشتركة تضع حداً لاعمال العنف. واهنئكم في هذا المجال، فخامة الرئيس، على اطلاقكم منذ ايام خطة عودة الاستقرار الى البلاد ونأمل ان تتكلل هذه الخطوة بالنجاح.

وكانت الآراء متفقة ايضاً على وجوب الدعم المتبادل بين البلدين في المحافل الدولية، ولبنان يتطلع الى دعم جمهورية افريقيا الوسطى لمواقفه

”
نتطلع إلى دعم
جمهورية افريقيا
الوسطى لحقوق لبنان
والتحديات التي
يواجهها والتي يحتاج
فيها الى المساعدة
الدولية





رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
مستقبلاً رئيس
جمهورية أفريقيا
الوسطى فوستيه
أرشينج تواديرا في
الباحة الخارجية
للقصر الجمهوري
بعيدا

وحقوقه والتحديات التي يواجهها والتي يحتاج فيها الى المساعدة الدولية
وبالاخص في مجال محاربة الارهاب ومواجهة تداعيات الازمة السورية
والتأثيرات المترتبة على استقبال اعداد هائلة من النازحين السوريين
ووضع حد لمعاناتهم من خلال تأمين عودتهم الآمنة الى بلادهم في اسرع
وقت ممكن، اضافة الى مواجهة الخطر الدائم على الحدود الجنوبية
المتمثل باسرائيل ومطامعها وتهديداتها.



من كلمة الرئيس عون بعد اللقاء مع حاكم أستراليا العام السير بيتر كوسغروف



2017/10/24

سعدت اليوم بلقاء السير بيتر كوسغروف حاكم أستراليا العام، في مستهل الزيارة الرسمية التي يقوم بها والسيدة قرينته الى لبنان. وقد لمست في هذا اللقاء مدى محبته للبنان وإعجابه بحيوية شعبه، وثمنت التقدير الذي يكنّه للحضور اللبناني في القارة الأسترالية، الذي يعود لقرون مضت، وأصبح جزءاً مكوّناً لها من دون التخلي عن الارتباط بالجذور. وهو مصدر اعتزاز وطني لنا.

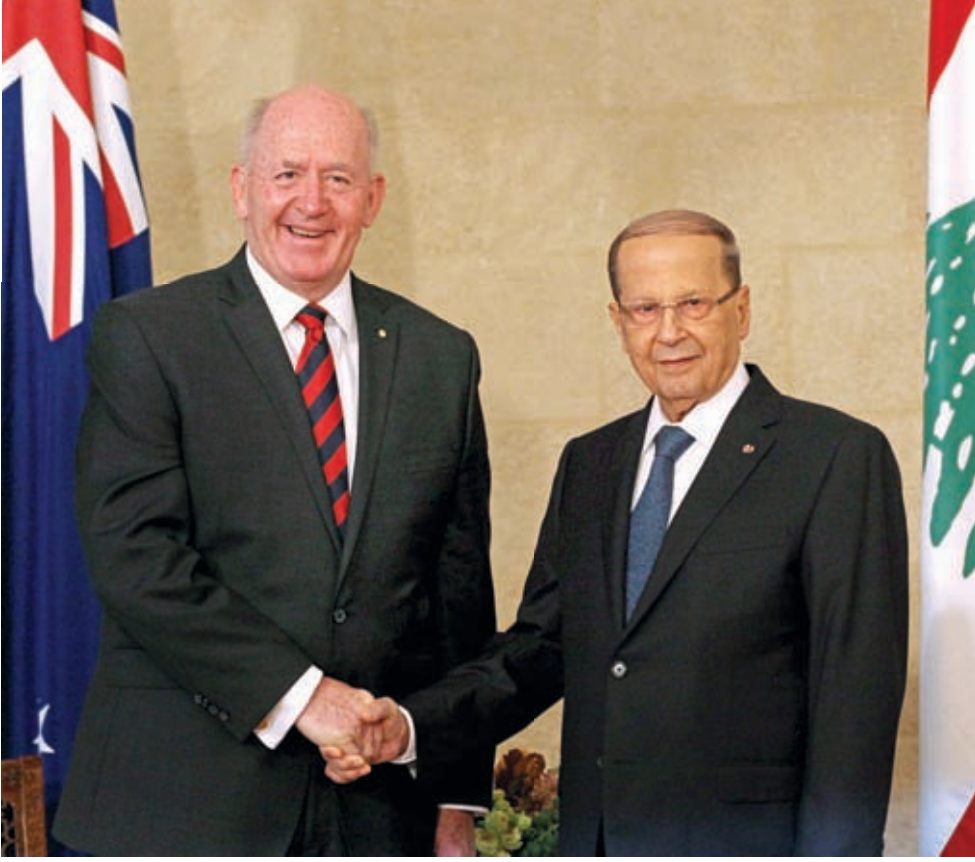
”

لمست مدى محبته للبنان
وإعجابه بحيوية شعبه
وثمنت التقدير الذي يكنّه
للحضور اللبناني في القارة
الأسترالية الذي يعود
لقرون مضت

وابلغت سعادته ان ما يجمع بلدنا اكبر بكثير من مجرّد التمسك بقيم السلام والديموقراطية، بل يتعداه الى احترام التعددية وحق الاختلاف والتنوع، وصولاً الى الدفاع عن كل ما يصون كرامة الانسان وحقوقه، خصوصاً وأن المفكر اللبناني الوزير شارل مالك اشترك مع الدبلوماسي الأسترالي وليام هودغسون William Hodgson في وضع نظام شرعة حقوق الانسان العالمية ومركزاتها.

كما اطلعت سعادة الحاكم على مطلب لبنان في ان يكون مركزاً دولياً لحوار الاديان والحضارات والاعراق، معتمداً من الأمم المتحدة، طالباً دعم بلاده في تحقيق هذا الهدف وفي الدفاع عن حقوقنا المشروعة في المحافل الدولية،





رئيس الجمهورية العماد ميشال عون وحاكم أستراليا العام السير بيتر كوسغروف في القصر الجمهوري بعبدا

من دون ان نغفل ضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية ومنها القرار 1701 القاضي بانسحاب اسرائيل من كامل الاراضي التي ما زالت تحتلها. وشددنا على اهمية توحيد الجهود الدولية من اجل مكافحة الارهاب الذي بات خطرا شاملا يستوجب معالجات تتخطى النطاق الوطني. كما ركزنا على اهمية التوصل الى حلول سياسية للأزمة السورية وضرورة الاسراع في ايجاد حل لازمة النازحين يساهم في اعادتهم الى المناطق الآمنة في بلادهم لا سيما وان لبنان لم يعد بمقدوره تحمّل المزيد من الابعاء نتيجة ضخامة حجم هذا النزوح.



من كلمة الرئيس عون في المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الألماني فرانك-فالتر شتاينماير

2018/1/29



شكل اللقاء مع فخامة الرئيس شتاينماير، مناسبة للبحث في الإمكانيات التي تحملها العلاقات الثنائية بين بلدينا، وسبل تطويرها وتعزيزها، لاسيما على الصعد الاقتصادية، والمالية، والثقافية. فألمانيا تشكل قوة اقتصادية حيوية، نسعى إلى تعزيز تعاوننا معها، فيما يشكل لبنان، بوابة تبادل حضاري وثقافي وسياسي في حوض البحر المتوسط.

وتطرقنا في خلال المحادثات الى مشاركة المانيا في ثلاثة مؤتمرات مهمة ينتظرها لبنان قريباً، ويُجري لها كل التحضيرات اللازمة، وهي: مؤتمر روما-2 لدعم الجيش اللبناني والقوى الامنية اللبنانية، ومؤتمر الأرز الذي ينعقد في باريس لدعم الاقتصاد اللبناني، ومؤتمر بروكسيل للدول المضيفة للنازحين السوريين، بمشاركة الدول المانحة. وشددت في هذا السياق على الأهمية التي يوليها لبنان لمشاركة ألمانيا، والدعم الذي يمكن أن تقدمه لنجاحها، والذي سيسهم بلا شك في توطيد الاستقرار والأمن والسلام في وطننا.

”
ألمانيا قوة اقتصادية
حيوية نسعى إلى
تعزيز تعاوننا معها

وأجرينا كذلك جولة أفق في الأوضاع والتطورات الإقليمية. وكان هناك تركيز على ضرورة تبلور حلول سلمية، توقف دوامة العنف والحروب والارهاب التي اشتعلت في العديد من الدول العربية، مهددة استقرارها ووحدتها، وانتقلت شظاياها حتى الى ارجاء مختلفة من العالم. واستعرضنا معاً ملف النازحين السوريين الشائك، فأطلعت فخامة الرئيس على الأعباء التي يتحملها لبنان نتيجة وجود أكثر من مليون و800 ألف



رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ونظيره الألماني فرانك-فالتر شتاينماير في القصر الجمهوري بعددا

نازح على أراضيه منذ اندلاع الحرب في سوريا، التي تضاف الى ملف اللجوء الفلسطيني المزمّن، وهو ما يولد انعكاسات اقتصادية، واجتماعية، وانسانية، وامنية، ترخي بثقلها على بلدنا، وتهدد مستقبل شعبنا، واستقرارنا الاجتماعي. واكدت امام فخامة الرئيس ان مواجهة اعباء النزوح السوري، هي مسؤولية دولية مشتركة، ويجب العمل سريعاً على وضع حد لمعاناة النازحين، وتأمين عودة آمنة لهم الى بلادهم.



من كلمة الرئيس عون في المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيس الاتحاد الكونفدرالي السويسري آلان بيرسيه



2018/8/27

سُعدت اليوم بلقاء السيد رئيس الاتحاد الكونفدرالي السويسري الان بيرسيه، في مستهل الزيارة التي يقوم بها والسيدة قرينته الى لبنان. وكان اللقاء مناسبة عبّرت له فيها عن الامتنان لمحبهته للبنان، وللتقدير الذي يكنّه للإسهامات اللبنانية في بلاده، وهي مصدر اعتزاز لنا.

وابلغت فخامته أنّ ما يجمع بلدنا اكبر بكثير من التشابه في الطبيعة والمساحة والموقع الجيوستراتيجي، ليصل الى التمسك باحترام التعددية وحق الاختلاف والتنوع، كما الى الدفاع عمّا يصون كرامة الانسان وحقوقه. وكان لثبات لبنان في هذا التصميم الى جانب ارساء اقتصاد منفتح حرّ، يدعمه قطاع مصرفي متقدم، أن دعي سويسرا الشرق. ومن هذا القبيل، وقفت سويسرا دوماً إلى جانب لبنان وقضاياه العادلة، فاستضافت مشكورة مؤتمرات للحوار الوطني اللبناني، الأول في جنيف العام 1983 والثاني في لوزان العام 1984.

وقفت سويسرا دوماً
إلى جانب لبنان
وقضاياه العادلة

وقد اطلعت فخامة الرئيس الضيف على مطلب لبنان، الذي اطلقتته من على منبر الامم المتحدة، في ان يكون مركزا دوليا لحوار الاديان والحضارات، متمنيا دعم بلاده في تحقيقه.

على الصعيد السياسي، تطرقنا في الحديث الى اهمية الانتخابات النيابية الاخيرة، كونها جرت للمرة الاولى على اساس النسبية، وشارك فيها المتحدرون من اصل لبناني، وكان من بينهم ابناء الحضور اللبناني في سويسرا. وأطلعت فخامته على أنّ العمل ينصبّ اليوم على تشكيل حكومة



صورة تذكارية
لرئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
واللبنانية الاولى
السيدة ناديا الشامي
عون مع رئيس
الاتحاد الكونفدرالي
السويسري آلان
بيرسيه وقرينته
موريال بيرسيه في
القصر الجمهوري
بعبدا

جديدة على اساس معايير تعكس صحة التمثيل الذي ارسته نتائج هذه الانتخابات.

واطلعت فخامة الرئيس الضيف على ان الورشة الأبرز التي تنتظر لبنان تتمثل في وضع «الخطة الاقتصادية الوطنية» وما اقرّه مؤتمر «سيدر» موضع التنفيذ، ومحاربة الفساد. وعرضنا لضرورة تفعيل اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين البلدين، وتشجيع حركة التبادل، لا سيما وأن سويسرا هي الشريك التجاري السابع للبنان، ولبنان هو الشريك الخامس لها في المنطقة.



من كلمة الرئيس عون خلال المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس النمساوي الكسندر فان در بيلين

2018/12/11



سعدت اليوم بلقاء السيد الكسندر فان در بيلين رئيس جمهورية النمسا، في مستهل الزيارة الرسمية التي يقوم بها والسيدة قرينته الى لبنان. وكان اللقاء مناسبة عبّرت له فيها عن امتنان لبنان لوقوف بلاده الدائم الى جانب قضايانا المحقّة في المحافل الاوروبية والدولية. واستذكر بكثير من التقدير تصويت بلاده في الامم المتحدة لصالح مطالبة اسرائيل بدفع التعويضات عن أضرار البقعة النفطية التي تسبّبت بها في مياها الاقليمية في حرب تموز 2006، واستمرار النمسا في دعم وكالة «الانروا»، الى جانب مشاركتها الفاعلة في قوات اليونيفيل في الجنوب، وتعاونها المتواصل مع الجيش اللبناني.

”

وعرضت لفخامة الرئيس للتهديدات الاسرائيلية المتواصلة ضد لبنان، والتي ارتفعت وتيرتها في الآونة الاخيرة. وهي تصبّ في اطار الضغوط التي تمارسها اسرائيل على لبنان، في ظل استمرار انتهاكها لسيادته برا وبحرا وجوا. وشددنا على اهمية توحيد الجهود الدولية من اجل مكافحة الارهاب الذي بات خطرا شاملا. كما ركزنا على ضرورة الاسراع في ايجاد حل لازمة النازحين السوريين يساهم في اعادتهم الى المناطق الآمنة في بلادهم، من دون انتظار التوصل الى حل سياسي للأزمة السورية، لا سيّما وأنّ لبنان لم يعد بمقدوره تحمّل المزيد من الابعاء نتيجة ضخامة حجم هذا النزوح. وعلى المجتمع الدولي تحمّل مسؤولياته في هذا السياق.

إن ما يجمع بلدنا اكبر
من مجرّد التمسك
بقيم السلام
والديموقراطية، وصولا
الى الدفاع عمّا يصون
كرامة الانسان وحقوقه





رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
ونظيره النمساوي
الكسندر فان در
بيلين في القصر
الجمهوري ببعدا

وانطلاقاً من عمق الروابط المتعددة التي تجمعنا، توافقنا على ضرورة تفعيل علاقاتنا الثنائية على مختلف الصعد، وتطوير آليات التعاون في ما بيننا في المجالات كافة، بما يخدم مصالحنا المشتركة. وفي هذا الاطار، رحبت بوفد رجال الاعمال المرافق لفخامته، متمنيا للمنتدى الاقتصادي اللبناني-النمساوي الذي سيطلقه، النجاح في تسهيل فرص الاستثمار الثنائي.

وكان توافق على أنّ ما يجمع بلدنا اكبر من مجرد التمسك بقيم السلام والديموقراطية، بل يتعداه الى احترام التعددية وحق الاختلاف والتنوع، وصولاً الى الدفاع عمّا يصون كرامة الانسان وحقوقه. وفي هذا الاطار، اطلعت فخامته على المبادرة التي اطلقتها من على منبر الامم المتحدة بانشاء «اكاديمية الانسان للتلاقي والحوار» في لبنان، طالبا دعم بلاده في تحقيق هذا الهدف، كآلية تلاقي من آليات عالم الالفية الثالثة.



من كلمة الرئيس عون في المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس البلغاري رومين راديف

2019/4/9



أجريننا محادثات ثنائية وموسعة جيدة وبناءة، منسجمة مع علاقات الصداقة التي تربط بلدينا لا سيما منذ مطلع القرن الماضي، في المجال الثقافي والتربوي، حيث لا يمكنني ان اتغاضى عن ذكر المدرسة اللبنانية في صوفيا والتي تحمل اسم «جبران خليل جبران»، وهي تتبع المنهج اللبناني. لقد شكّل اللقاء مع فخامة الرئيس راديف، مناسبة للبحث في الإمكانيات المتعددة التي تحملها العلاقات الثنائية بين بلدينا، وسبل تطويرها وتعزيزها، لا سيما على الصعيد الاقتصادي والمالية. ونحن نتطلع بشكل خاص الى اهمية فتح اسواق بلغاريا ابوابها امام الصادرات اللبنانية، والى امكانية الاستثمار في قطاع النفط والغاز التي لها فيه انجازات اساسية. واغتتمت فرصة هذا اللقاء لأطلع فخامته على المبادرة التي اطلقتها من على منبر الامم المتحدة بانشاء «اكاديمية الانسان للتلاقي والحوار» في لبنان، طالبا دعم بلاده لتحقيق هذا الهدف.

وكان تركيز ايضا على ضرورة تبلور حلول سلمية، توقف دوامة العنف والحروب والارهاب التي اشتعلت في العديد من الدول العربية. واستعرضنا معاً ملف النازحين السوريين الشائك، فأطلعت فخامة الرئيس على الأعباء التي يتحملها لبنان نتيجة وجود اكثر من مليون و800 الف نازح على أراضيه منذ اندلاع الحرب في سوريا، والتي تضاف الى ملف اللجوء الفلسطيني المزمّن. واكدت امام

”

لضرورة وقوف بلغاريا الى
جانب لبنان في وجه
الاعتداءات الاسرائيلية
وتأكيد حقه باستخراج
النفط والغاز ضمن اراضيه
ومياهه الاقليمية





رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
ونظيره البلغاري
رومين راديف في
القصر الجمهوري
بعيدا

فخامة الرئيس ان مواجهة اعباء النزوح السوري، هي مسؤولية دولية مشتركة، ويجب العمل سريعاً على وضع حد لمعاناة النازحين، وتأمين عودة أمنة لهم الى بلادهم.

وفي شأن مرتبط، أكدت لفخامة الرئيس الصديق، ضرورة وقوف بلاده الى جانب لبنان في وجه الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة عليه، وتأكيد حقه باستخراج النفط والغاز ضمن اراضيهِ ومياهه الاقليمية. وشددت على اهمية الالتزام بتطبيق القرار الدولي رقم 1701 بكل مندرجاته، والذي تمنع اسرائيل في خرقه، جوا وبراً وبحراً.

كذلك، فقد اطلعت فخامة الرئيس على موقف لبنان القائم على اعتبار أن قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاعتراف بسيادة اسرائيل على مرتفعات الجولان، بعد اعترافه بالقدس عاصمة لاسرائيل، نقض فاضح لأسس القانون الدولي وللأعراف القائمة بين الدول والشعوب وميثاق الأمم المتحدة، والتي تنص على سيادة الدول على اراضيها. وهو امر لا يهدد سيادة دولة شقيقة وشعب شقيق فحسب، بل أيضاً سيادة الدولة اللبنانية التي تمتلك أراضٍ قُضمتها إسرائيل تدريجياً، لا سيما في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والقسم الشمالي من بلدة العجور.



من كلمة الرئيس عون خلال المؤتمر الصحفي المشترك مع نظيره اليوناني بروكوبيس بافلوبولوس



2019/4/19

انه من دواعي سروري ان استقبلكم اليوم، في مستهل الزيارة الرسمية التي تقومون بها الى لبنان والسيدة قرينتك. وقد كانت المحادثات التي اجريناها، في منتهى الانسجام مع علاقات الصداقة التاريخية التي تربط بلدينا، منذ اطلق الاغريق على البحر المتوسط تسمية «البحيرة الفينيقية». وفي التاريخ الحديث، توطدت العلاقات بين البلدين منذ مطلع القرن الماضي مع استقرار جالية يونانية ناشطة في لبنان، وجالية لبنانية فاعلة في اليونان.

ولقد شكّلت هذه الروابط دافعا جعل من لقائنا مناسبة لعرض الإمكانيات المتعددة التي تحملها العلاقات الثنائية بين بلدينا. ونحن نتطلع بترحيب الى لقاء القمة الثلاثي بين لبنان واليونان وقبرص، والذي ستستضيفه العاصمة القبرصية نيقوسيا، لتوطيد مختلف اوجه التعاون المشترك. وهو تعاون توطد مع اللقاء الوزاري الثلاثي الذي تستضيفه بيروت، ويواكبه ممثلون عن القطاع الخاص في الدول الثلاث، ما يشكّل جسر تواصل دائم، خصوصا اذا ما تشاركنا الخبرات في مجال قوانين البحار والتجارة البحرية والمياه الاقليمية.

وفي شأن مرتبط، اكدت لفخامة الرئيس على حق لبنان باستخراج النفط والغاز ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة. وشددت على رفض الانضمام الى أي منتدى او آلية تعاون تشارك فيها اسرائيل، لا سيما منتدى غاز شرق المتوسط.

”

اكادت لفخامة الرئيس على
حق لبنان باستخراج النفط
والغاز ضمن المنطقة
الاقتصادية الخالصة





رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
ونظيره اليوناني
بروكوبيس
بافلوبولوس خلال
المؤتمر الصحفي
المشترك في القصر
الجمهوري بعدا

وشكرت للرئيس الصديق، وقوف بلاده الدائم الى جانب لبنان، وحضورها مؤتمر «سيدر»، ومشاركتها ضمن المكوّن البحري لقوّات «اليونيفيل». وكررت له دعم لبنان لليونان في المحافل الاقليمية والدولية.

واغتنمتُ فرصة اللقاء لأطلع فخامته على المبادرة التي اطلقتها من على منبر الامم المتحدة بانشاء «اكاديمية الانسان للتلاقي والحوار» في لبنان، طالبا دعم بلاده لتحقيقها.

وعلى صعيد التطورات الإقليمية، استعرضنا ملف النازحين السوريين الشائك، فأطلعت فخامة الرئيس على الأعباء التي يتحمّلها لبنان نتيجة وجود اكثر من مليون و800 الف نازح على أراضيه، والتي تضاف الى ملف اللجوء الفلسطيني المزمّن. الامر الذي يستلزم مسؤولية مشتركة تقوم على العمل السريع لاقفال هذا الملف بتسهيل عودتهم الى المناطق الآمنة في سوريا، منعا لامكانية تدفقهم الى اوروبا عبر بواباتها المتوسطة.



من كلمة الرئيس عون خلال المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الايرلندي مايكل هيغنز

2019/10/17

سعدت بلقاء فخامة الدكتور مايكل هيغنز رئيس جمهورية ايرلندا، في مستهل الزيارة التي يقوم بها والسيدة قرينته الى لبنان. وكان اللقاء مناسبة عبّرت له فيها عن بالغ الامتنان لمحبه لبنان الذي كان زاره في السابق. كما انه سبق لنا ان التقينا منذ اسابيع في نيويورك لمناسبة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة.

واني اغتم اللقاء لأحيي جهود فخامته في ارساء ثقافة التغيير السياسية القائمة على اطلاق مبادرات ايجابية في شتى الميادين لتشجيع الاستثمار في خدمة تطلعات شعوبنا لا سيما اجيالنا الشابة. وقد ابلغت فخامته ان ما يجمع بلدينا اكبر بكثير من مجرّد التمسك بقيم السلام والديموقراطية، بل يتعداه الى رفض الاحتلال والظلم ومقاومة اشكالهما، وصولا الى الدفاع عن كل ما يصون كرامة الانسان وحقوقه.

”
لضرورة ايجاد حل لازمة
النازحين
ولبنان متمسك بالقرار
1701 وبحقه المشروع
بالدفاع عن النفس

وهذه قيم عكستها مشاركة ايرلندا الفاعلة في قوات حفظ السلام في الجنوب (اليونيفيل)، حيث ساهمت في الحفاظ على امن لبنان واستقراره، منذ اكثر من 40 سنة متواصلة، الامر الذي اوجد جيلا ايرلنديا كاملا متعاطفا مع لبنان وقضاياها، بادلته اللبنانيون بكامل المحبة والتقدير. ولا يسعني هنا الا ان احيي ارواح الشهداء الـ 46 من ايرلندا الذين امترجت دماؤهم بتراب وطننا في الجنوب.

واطلعت فخامته على تمسك لبنان بالاحترام الكامل للقرار 1701 القاضي بانسحاب اسرائيل من الاراضي التي ما زالت تحتلها، مع تمسكه بحقه



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
والرئيس
الابرلندي مايكل
هيغنز يستعرضان
حرس الشرف في
الباحة الداخلية
للقصر الجمهوري
في بعبدا

المشروع في الدفاع عن النفس، لا سيما وان اسرائيل تمنع في انتهاك هذا القرار برا وبحرا وجوا. وما المحاولة التي قامت بها لتغيير الوضع القائم في 25 آب الماضي عبر الطائرات المسيّرة الا الدليل القاطع على ذلك. وقد شكل الامر اخطر خرق لهذا القرار، هدد الاستقرار وكاد ان يشعل المنطقة. وركزنا على اهمية التوصل الى حلول سياسية للأزمة السورية، وضرورة الاسراع في ايجاد حل لازمة النازحين، يساهم في اعادتهم الى بلادهم، ومنحهم المساعدات الانسانية فيها، بقطع النظر عن توقيت التوصل الى هذا الحل، لا سيما وان لبنان لم يعد بمقدوره تحمّل المزيد من الابعاء نتيجة ضخامة حجم هذا النزوح المضافة الى اعباء اللاجئين الفلسطينيين التي يتحملها منذ نحو سبعة عقود.

وكررت شكر فخامته على رعاية بلاده الصديقة وتأييدها لقرار انشاء «اكاديمية الانسان للتلاقي والحوار»، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 ايلول الماضي. وطالبت بانضمام ايرلندا الى مجموعة الدول المؤسسة لهذه الاكاديمية عبر التوقيع على اتفاقيتها الدولية.



زيارة الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون الى لبنان

2020/8/6

انفجار مرفأ بيروت

2020/9/1

ذكرى اعلان لبنان الكبير



زار الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون لبنان على اثر الانفجار المأساوي الذي تعرض له مرفأ بيروت، والتقى في بداية زيارته رئيس الجمهورية العماد ميشال عون في قصر بعبدا. وعقد الرئيسان الفرنسي واللبناني خلوة تناولت الوضع المأساوي الذي يعيشه لبنان، والآثار الكارثية للانفجار.

وصدر عن القمة بيان مشترك جاء فيه:

في اطار علاقات الصداقة التاريخية القائمة بين لبنان وفرنسا، قام رئيس الجمهورية الفرنسية ايمانويل ماكرون بزيارة عاجلة الى لبنان بتاريخ 6 آب 2020، اطلع خلالها على الأضرار الناتجة عن

الكارثة التي وقعت بسبب الانفجار الهائل الذي شهدته مرفأ بيروت في 4 آب 2020. وقد استقبل رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الرئيس ماكرون في لقاء ثنائي، انضم اليه لاحقاً كل من رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس مجلس الوزراء حسان دياب.

وتوجّه الرئيس عون بالشكر الى الرئيس ماكرون على المساعدات الانسانية والطبية التي أرسلتها فرنسا، وأعرب عن تقديره لتضامنه مع لبنان لمعالجة آثار الكارثة المدمرة التي لحقت به والتي تزامنت مع الأزمات العديدة التي يواجهها لبنان، بدءاً من أزمة النزوح السوري الكثيف، الى الأزمة الاقتصادية والمالية، وجائحة الكورونا. وأشاد الرئيس عون بجهود الرئيس ماكرون الشخصية لدعم لبنان في مواجهة هذه الأزمات على المستوى

”

نشكر فرنسا على
مساعدها للبنان واقدّر
تضامن الرئيس ماكرون مع
لبنان لمعالجة آثار الكارثة



الثنائي، وكذلك على الصعيد الدولي، مذكراً بمبادرته لدعم المدارس الناطقة باللغة الفرنسية ودوره الأساسي في تنظيم مؤتمر «سيدر». وأكد الرئيس عون التصميم الحازم على معرفة أسباب هذه المأساة - الجريمة وكشف ملابساتها والمتسبب بها وانزال العقوبات المناسبة بحقه، مشدداً على أن هذه هي الأولوية اليوم.

الزيارة الثانية



وفي ذكرى المئوية لاعلان دولة لبنان الكبير، زار الرئيس ماكرون لبنان مجدداً، واستقبله الرئيس عون واقام مأدبة غداء على شرفه، كما عقدا لقاء قمة تناولا فيه الاوضاع العامة والتحديات التي يواجهها لبنان.

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
مجتمعاً بنظيره
الفرنسي إيمانويل
ماكرون خلال
زيارة الرئيس
الفرنسي الى
لبنان، القصر
الجمهوري

ووصل الرئيس ماكرون الى القصر الجمهوري وعزفت له موسيقى الجيش في الباحة الخارجية للقصر التحية العسكرية والنشيد الوطني الفرنسي، وقد رفع العلم الفرنسي وعلّم الاتحاد الاوروبي الى جانب العلم اللبناني. وبعد استعراض الرئيس ماكرون ثلة من لواء الحرس الجمهوري، استقبل الرئيس عون نظيره الفرنسي عند الباب الرئيسي لبهو القصر حيث شاهدا معاً سرباً من الطائرات الحربية اللبنانية-الفرنسية في عرض جوي مشترك في أجواء بعيدا رسم خلاله العلم اللبناني، وذلك لمناسبة الاحتفال بمئوية لبنان الكبير.

وخلال مأدبة الغداء، التقى الرئيس عون الكلمة التالية:

فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية، الصديق العزيز،
أهلاً وسهلاً بكم في لبنان! أهلاً وسهلاً بكم في هذه المناسبة الغالية على قلوبنا. ان وجودكم في ما بيننا، والوفد المرافق، يسطّر فصلاً جديداً من التاريخ المميز الذي يربط بلدينا وشعبينا.

ان ذكرى إعلان دولة لبنان الكبير تجمعنا اليوم. مئة سنة عبرت منذ 1 ايلول 1920، حيث قال الجنرال غورو من على درج قصر الصنوبر في



بيروت: «أعلن رسمياً قيام لبنان الكبير، فيما أشارككم فرحتكم وافتخاركم. وأحييه، باسم حكومة الجمهورية الفرنسية، بعظمته وقوته، من النهر الكبير حتى أبواب فلسطين وإلى قمم السلسلة الشرقية.»

وبالرغم من اقتصار الاحتفال بهذا الحدث التاريخي، إلى أقصى الدرجات، إلا أن التأثير يبقى موجوداً هنا. وهو تأثير يبلغ ذروته في الوقت الذي يجتاز فيه لبنان حالياً فترة ألم عميق، نتيجة الانهيار الاقتصادي والمالي، والأزمة الناجمة عن تفشي وباء كورونا، إضافة إلى المسألة غير المسبوقة في تاريخنا الناجمة عن انفجار مرفأ بيروت.

فخامة الرئيس، السيدات والسادة،

أمام ضربات القدر هذه، هناك احتمالان: الاستسلام أو الحفاظ على الأمل. لقد علمنا تاريخنا أن نهض، ونعيد البناء، متطلعين ابداً نحو المستقبل. أن الماضي الغني بالتجارب، يحضننا اليوم على العمل، وهو خير معلم لنا يدفعنا إلى عدم تكرار الأخطاء.

أن حدود لبنان هي حدود الحرية في هذا الشرق! ولبناننا كبير بتعديته، وفكره الخلاق، وروح التسامح لديه إضافة إلى سخائه وما يميزه من روح الانفتاح، لأجل ذلك، رأى فيه البابا القديس يوحنا بولس الثاني ما هو أكثر من بلد، أنه رسالة. ودعوتنا

”

**لقد علمنا تاريخنا أن نهض
ونعيد البناء متطلعين ابداً
نحو المستقبل**

لجميع هي في الحفاظ على هذه الرسالة.

يرتكز أملنا اليوم على تشكيل حكومة جديدة تكون قادرة على إطلاق ورشة الإصلاحات الضرورية، من أجل الخروج بالبلد من الأزمة الحالية. والامل يكمن أيضاً في جعل ألامنا حافزاً يدفعنا إلى أن نغدو دولة مدنية، حيث الكفاءة هي المعيار، والقانون هو الضامن للمساواة في الحقوق. وانني تحقيقاً لهذه الغاية، التزمت الدعوة إلى حوار وطني لكيما نبلغ إلى صيغة تكون مقبولة من الجميع.

فليكن الأول من ايلول 2020، محطة انطلاق للبنان جديد، حيث المواطن هو الملك وليس زعماء الطوائف: دولة حديثة تستجيب لانتظارات الشعب وتطلعات شبيبته الذين هم مستقبل البلد.

عاشت فرنسا! عاش لبنان!

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
مؤدعا نظيره
الفرنسي إيمانويل
ماكرون بعد لقاء
القمة اللبنانية -
الفرنسية في القصر
الجمهوري - بعدا



الرئيس ماكرون

من جهته، جدد الرئيس ماكرون للرئيس عون تأكيد وقوف بلاده الى جانب لبنان في الازمة الراهنة مبديا كل استعداد للمساعدة في تحقيق النهوض المطلوب ضمن خطة واضحة تقوم على تحقيق الإصلاحات في المجالات التي سبق ان تحددت في القطاعات المهمة.

واعرب الرئيس ماكرون عن استعداد بلاده للمساهمة في إزالة اثار الانفجار الذي استهدف المرفأ متحدثا عن مشاركة الوحدات الفرنسية بالتعاون مع الجيش اللبناني في تنظيف المرفأ وتنفيذ اعمال إغاثة فرضتها قوة الانفجار والخسائر البشرية التي نتجت عنه.

وابدى الرئيس ماكرون ارتياحه لما اعلنه الرئيس عون عن أهمية قيام الدولة المدنية في لبنان، مؤكدا ان فرنسا تدعم كل الخيارات التي يلتقي عليها اللبنانيون. وفي الشأن الاقتصادي، اعرب الرئيس ماكرون عن استعداد بلاده للمساهمة المباشرة في عقد لقاء مخصص للبحث في حاجات لبنان ضمن خطة النهوض الاقتصادية تشارك فيه دول عدة يشكل دعم لبنان القاسم المشترك في ما بينها.

وجدد الرئيس ماكرون التزام بلاده مساعدة اللبنانيين مكررا انه يمكن للبنان ان يتكل على فرنسا القادرة على تأمين الأجواء الدولية الملائمة لمساعدته كي يبقى على خصوصيته ويقوم بدوره ورسالته الفريدة في الشرق. وفي ما يتعلق بمؤتمر «سيدرا»، اكد الرئيس ماكرون للرئيس عون ان كل الالتزامات التي أعلنت في هذا المؤتمر جاهزة للتنفيذ مع إقرار الدولة للإصلاحات الضرورية التي يطالب بها المجتمع الدولي.



من كلمة الرئيس عون خلال المؤتمر الصحفي مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس

2021/12/19



بين لبنان والأمم المتحدة شراكة عميقة تعود جذورها الى انشاء المنظمة حيث كان لبنان من الدول الخمسين التي شاركت في تأسيس الأمم المتحدة في العام 1945 في سان فرانسيسكو، ومن الذين ساهموا في وضع شرعة حقوق الانسان في العام 1948.

وخلال الأزمات العديدة التي عصفت بلبنان منذ العام 1948 واللجوء الفلسطيني وحتى يومنا هذا مروراً بالحرب اللبنانية، والحروب الإسرائيلية العديدة، وصولاً الى انعكاسات النزوح السوري الكثيف، وانفجار مرفأ بيروت، والأزمة الاقتصادية المالية، وتداعيات الأزمات الحالية غير المسبوقة؛ فإن منظمة الأمم المتحدة كانت عامل دعم ومؤازرة للاستقرار خصوصاً عبر قوات «اليونيفيل» في الجنوب، وشريكاً في التنمية عبر أجهزتها العاملة في لبنان.

”

خلال الأزمات التي عصفت
بلبنان كانت الأمم المتحدة
عامل دعم ومؤازرة للاستقرار
وشريكاً في التنمية

لقد بحثت مع سعادته في الأزمات المتلاحقة التي يعاني منها لبنان والسبل الالية الى الخروج منها لا سيما ما يتعلق منها بالأوضاع الاقتصادية والمعيشية التي تردت خلال الأشهر الأخيرة. وأكدت لسعادة الأمين العام

اننا نعمل على تجاوزها ولو تدريجياً من خلال وضع خطة التعافي الاقتصادي لعرضها على صندوق النقد الدولي والتفاوض بشأنها كذلك بالتزامن مع إصلاحات متعددة في المجالات الاقتصادية والمالية والإدارية، وإعادة النظر بعدد من إدارات الدولة وضبط الانفاق ووقف الهدر ومكافحة الفساد وبلوغ التدقيق المحاسبي الجنائي في حسابات مصرف لبنان أهدافه في كشف





المسؤولين عما لحق بالبلاد من خسائر على مر السنين الماضية. والهدف يبقى اعتماد حوكمة مستدامة تصحح الخلل الذي اعتري مؤسسات الدولة. وأكدت لسعادته ان لبنان سيشهد في الربيع المقبل انتخابات نيابية ستوفر لها كل الأسباب كي تكون شفافة ونزيهة تعكس الإرادة الحقيقية للبنانيين في اختيار ممثليهم. ونرحب

رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون مرحباً
بالأمين العام
للأمم المتحدة
أنطونيو
غوتيريس في
القصر الجمهوري
بعيدا

بالمناسبة باي دور يمكن ان تلعبه الأمم المتحدة في متابعة هذه الانتخابات بالتنسيق مع السلطات اللبنانية المختصة.

كذلك، تطرقنا الى موضوع النزوح السوري وأكدت لسعادته على ضرورة ايجاد مقاربة جديدة لموضوع النازحين السوريين الى لبنان، هذه الأزمة المستمرة والمتصاعدة منذ أكثر من 10 سنوات مع ما تشكله من أعباء ضخمة على لبنان خاصة في ظل الظروف الحالية، وضرورة تحمّل المجتمع الدولي مسؤولياته وتشجيع العودة الآمنة للنازحين الى قراهم ووطنهم.

وفي ما يتعلق بالوضع مع اسرائيل فقد أعدت التأكيد لسعادته على التزام لبنان تنفيذ القرار 1701 بكل مندرجاته والحفاظ على الاستقرار القائم على الحدود الجنوبية والتعاون الدائم بين الجيش اللبناني وقوات «اليونيفيل»، لافتاً إياه الى استمرار الانتهاكات الإسرائيلية البرية والبحرية والجوية لا سيما استخدام الأجواء اللبنانية منطلقاً لاعتداءات جوية متكررة على سوريا. وشددت امام سعادته على تمسك لبنان بممارسة سيادته على كامل أراضيه، وحقوقه الكاملة في استثمار ثرواته الطبيعية لا سيما منها في حقلي الغاز والنفط، والاستعداد الدائم لمتابعة المفاوضات غير المباشرة لترسيم الحدود البحرية الجنوبية.



10

القسم العاشر

كلمات الرئيس عون في مناسبات مختلفة

تابع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون كل الاحداث والتطورات التي كانت تفرض نفسها على الوضع اللبناني، وكان في كل محطة من هذه المحطات، يطلق موقفاً يعكس اهمية المناسبة وتأثيرها على اللبنانيين، ورؤيته لما يليها.



كلمة الرئيس عون في التظاهرة الشعبية في بيت الشعب

2016/11/6



إخواني وأحبائي،

اعتدت أن تروني في بزة أخرى، إلا أن الكلمة والفكر لم يتغيرا،

يا شعب لبنان العظيم،

كنتم شعباً عظيماً وأصبحتم شعباً أعظم.

في هذه الساحة التقينا، في ظروف صعبة للغاية. لكننا كنا فخورين، وكان لدينا كل العنفوان، وأيضاً كل الألم لسقوط شهداء منا سنتذكرهم دائماً. لقد اختفى من بيننا أناس وفقدوا، ولغاية اليوم لا يزال لدينا مفقودون من جيشنا وأحبائنا العسكريين.

في كل ذكرى وطنية، لا يمكننا إلا أن نذكر من خسرنّا، وأن نقدم كل المحبة لأهلهم، لكل أم وأب وأخ فقدوا عزيزاً من عائلتهم.. ولكننا نريد أن نكمل الحياة مع الأحياء. نذكر شهداءنا دائماً، ولكن الحياة ستستمر وسنبني المستقبل.

”

لقد عرفتكم هذه الساحة على مدى سنتين، ولم تتركوها أبداً، في أخرج الظروف. ولكن، مع الأسف، فإن لعبة دولية كبيرة هي التي انتصرت علينا، وسمحت لجنود غير لبنانيين باقتحام بلدنا.

عندما استلمت الحكومة كان لبنان مشللاً ومقسماً، كان هناك «لبنان السوري»، و«لبنان

إن وصولنا الى رئاسة
الجمهورية ليس الهدف بل
الهدف هو ان نبدأ بناء
وطن قوي وأول مداميكه
هو وحدته الوطنية التي
نريد تعزيزها





رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون يلقي كلمة في
التظاهرة الشعبية
في بيت الشعب
بعيدا

القواتي»، و«لبنان الاشتراكي» و«لبنان الفلسطيني» و«لبنان الأملي».. كان هناك عدة «لبنانات». لكننا لم نحارب اللبنانيين، ولم يكن هدفنا الوصول الى السلطة، بل ان نعطي الحرب معناها الحقيقي، كانت الحرب من أجل حرية وسيادة واستقلال لبنان.

لأجل هذا الهدف، لم نحاول مرة أن نتجاوز خطوط التماس، لأن من كانوا على أرضنا كانوا لبنانيين لا غرباء، سواء في سوق الغرب أو في خطوط التماس في بيروت أو في أي جبهة أخرى. لم نتجاوز الخطوط لأن الهدف ليس احتلال أرض أو منازل مواطنين لبنانيين، ولأننا أيضاً كنا ندرك أن المسألة لن تنتهي الا بالحوار. فلو افترضنا أننا احتلينا مناطق أخرى ماذا كنا سنفعل معهم وأي حل كنا سنصل اليه غير الحوار؟ ولكن، لم يكن هناك فهم لهذا الموضوع عند الآخرين، وبقي الوطن مشرداً بالرغم من إعلاننا الحرب من أجل السيادة والحرية والاستقلال. واستفاد الغريب

من هذا الوضع كي يكمل حربه علينا. وكلنا لا يزال يذكر الطيران الغريب كيف كان يحلق في حينه ويحمي بعضه البعض. إن خروجنا من هذا المكان لم يكن مذلاً. لقد خسرنا المعركة ولم نُسحق. بقينا واقفين ورأسنا مرفوع. ذهبنا من هنا وأبعدنا عن لبنان ولكن نشاطنا لم يتوقف. بل بقينا نجاهد، وانتهت حينها مرحلة النضال المسلح وبدأ النضال السلمي، مع الطلاب واللبنانيين الذين كنت اوصيهم دائماً بتجنب العنف في تظاهراتهم وفي سلوكهم. وهكذا مضت 15 سنة ولم يتحطم لوح زجاج على أيديهم. لقد كنتم بذلك مثلاً يقتدى، لأكثر الشعوب تحضراً وليس للشعوب المتخلفة.

قد يكون الجميع ظنّ ان كبتنا بمتناول اليد. ولكن احداً لم يستطع ذلك، لأن الحرية والكرامة هما من قيمكم الداخلية ومن غير الممكن ان تنتزع. ولا زلتم تحافظون عليها حتى الآن وسوف تبقى في داخلكم لأنها إرث لبناني تكوّن عبر العصور.

لقد لجأنا الى الجبال الوعرة كي لا يصل اليها أحد ويتمكن من حكمنا وإذلالنا. واليوم نستطيع أن نقف بكل عزة وغنوان أمام الناس وجميع الشعوب لأننا عدنا وصنعنا وحدتنا الوطنية.

لقد بدأنا الآن المرحلة الثانية، مرحلة بناء الوطن. عدنا بعدما أنجزنا نشاطاً كبيراً في كل انحاء العالم وأسسنا للتيار الوطني الحر الذي أصبح إرثكم أنتم، في جميع أنحاء العالم. في أستراليا، في كندا، في الولايات المتحدة، في إنكلترا وفي كل بلدان أوروبا والمدن الكبرى وكذلك في افريقيا. لذلك في حال مُسّت أي شعرة منكم، سوف يهتز قلب كل بلدان العالم معكم.

نحن اليوم أمام مشروع كبير. إن وصولنا الى رئاسة الجمهورية ليس الهدف، الهدف هو ان نبدأ بناء وطن قوي، وأول مداميك الوطن القوي هو وحدته الوطنية التي نريد تعزيزها أكثر فأكثر.

إن الوطن القوي يحتاج أيضاً الى دولة قوية تدير شؤونه، والدولة القوية تبنى على دستور يحترمه السياسيون جميعاً. و«ما في راس رح يخرق سقف الدستور من الآن فصاعداً».

كنت دائماً أردد قولاً للكاتب والصحافي الكبير ميشال شيحا الذي ساهم في وضع دستور لبنان وهو: «من يحاول السيطرة على طائفة، يحاول الغاء لبنان». إن لبنان بني على الوحدة الوطنية وهي التي ستعطينا القوة في وطننا والتزامنا تجاه أرضنا واستقلالنا. القوانين التي تشكل العقد بين اللبنانيين وتحفظ حقوقهم جميعاً ستكون محترمة من قبل الشعب اللبناني. أما العين الساهرة على اللبنانيين فستكون العدالة، وقوى أمنية غير مسيّسة وغير تابعة للقوى السياسية، لأنها مؤتمنة على احترام وفرض احترام القوانين، عندها يمكن للمواطن أن ينام فعلاً وبأمان مفتوح.

نتظرن مشاريع كبيرة، ونعلم أن المجتمع اللبناني لديه حاجات بدائية غير متوفرة بعد، فقد تم إسقاط المشاريع وإيقافها، وتم التعاطي بكيدية سياسية لعرقلة عملنا، أي مشاريع الكهرباء والمياه وتحسين أوضاع الطرقات في المناطق. لذلك، فإن أول اهتماماتنا ستكون تأمين هذه الحاجات بالسرعة الممكنة. كما يجب استثمار الموارد الطبيعية التي ستجعلنا نتخلّى عن الاستدانة التي أوقعتنا في عجز مادي، ويجب أن نتحقق هذه الأمور بأقصى سرعة، كي تشعروا كمواطنين بانفراج اقتصادي ويعود لبنان المزدهر، والمنفتح على العالم، خصوصاً العالم العربي.

الآمال كبيرة، والإرادة متوفرة لدى جميع اللبنانيين. وقد وصلنا الى السلطة ومعنا الخطط التنموية جاهزة. من ناحية أخرى نحن ملتزمون بالمحافظة على استقلالنا وسيادتنا وحريتنا، ولن نكون مرهونين لأي بلد آخر. نتدبر شؤوننا بأنفسنا، ونتعاطى مع الآخرين بصداقة ومحبة، فاستقلالنا وسيادتنا ليسا موجّهين ضد أحد ولا هما عداوة أو خصومة مع دول أخرى، لا بل صداقة صريحة وقدرة على احترامها، لأننا نكون قد تخلصنا من التأثيرات الخارجية. مشاريعنا كثيرة كذلك آمالنا، ولكن عليكم أنتم أيضاً مسؤولية كبيرة، النظافة ثقافة، نظافة الكف والسياسة هي أيضاً ثقافة، فلا يجب أن تبقى سياستنا قائمة على الشائعات، أو على تبرير الفساد وفق مبدأ الاستفادة «كما يستفيد غيرنا». إن الفساد سيستأصل، وستعود البيئة نظيفة مهما كلف الأمر.

عشتم وعاش لبنان!



كلمة الرئيس عون خلال الزيارة الأولى للصرح البطريركي بعد توليه سدة الرئاسة



2016/11/17

أصحاب الغبطة،

سيادة الأساقفة،

إخواني،

أنا اليوم على منبر كنسي، في الصرح البطريركي الماروني، وتعاودني وقائع تاريخية سرد قسماً منها غبطة البطريرك سيدنا، بطريرك الموارنة، وهي جزء من تاريخ لبنان الحديث.

إن دور غبطة البطريرك الحويك الذي عمل على وحدة لبنان وسيادته، وجمع جميع طوائفه ومكوناته حول هذا الاستقلال وحول ميثاق واجب علينا احترامه، نعرفه جميعنا.

”

ولكننا نذكر أيضاً التاريخ الذي سبق هذه الفترة، وأعني هنا عذابات الموارنة في مختلف مراحل التاريخ، سواء قبل قدومهم الى لبنان أو بعده، مع المماليك، مع الأتراك، ومع كل الفاتحين. لذلك، نجد في ترانيمنا الليتورجية، وفي ألحاننا الكنسية، الحزن والتعب. ومن هنا نبدأ حياتنا الجهادية التي أوصلتنا الى ما نحن عليه.

الكنيسة هي الضامنة للقيم
ونحن لا نستطيع منفردين
أن نقوم بأي واجب إلا
بمعاوضة الجميع وخصوصاً
الكنائس المسيحية

يمر المشرق اليوم، بجميع مسيحييه، بفترة قد تكون الأصعب، لأنها تحاول اجتثاث جذور المسيحية في هذا الشرق؛ فما يصلنا عن العراق من أن بيوت المسيحيين هُدمت في الموصل فور خروجهم منها ولم تنتظر القنابل، يؤكد هذه المقولة. ونحن في لبنان نعيش هذه الأخطار، وإن لم تكن عذاباتنا جسدية فالعذابات المعنوية ترافقنا وتواكب أحلامنا لتحويلها أحياناً الى كوابيس.





رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون والبطريرك
الماروني مار بشارة
بطرس الراعي
خلال الزيارة
الأولى لرئيس
الجمهورية إلى
بكري بعد
انتخابه

إن جميع مؤسساتنا أصيبت بالوهن، بسبب التمديد المتماضي لمجلس النواب، والعجز الذي وقعت فيه السلطة. وأكثر ما يؤلم وطننا في هذه المرحلة هو الفساد المستشري الذي سدّ شرايين الدولة وجعلها في حالة عجز دائم. والسبب الأساسي هو الانحطاط الذي ضرب المجتمع؛ فأصبحت كل مرتكزات الحكم خارج نطاق الكفاءة والأخلاق.

وكل عمل سلطوي لا يحترم بمعايير القوانين والأخلاق يصبح جريمة، لأنه يسبّب الأذى للأفراد وللمجتمع.

لذلك نعود إلى الكنيسة التي تمتلك السلطة المعنوية، والتي تدافع عن القضايا الكبرى، عن العدالة، عن القيم الانسانية، عن الأخلاق. لتساعد شعبنا في التربية وليس فقط في التعليم؛ فإذا كانت التنشئة السياسية هي علوم واختصاص فإن القضايا التربوية مرجعها الأخلاق، والأخلاق تعلو مرتبة عن القوانين. إنّ الأخلاق هي الرادع لكل مسؤول، وهي التي تمنعه من ارتكاب الشواذ، فالمسؤول هو القدوة، وكل من يمارس سلطة، سياسية كانت أو روحية أو اجتماعية، عليه أن يكون القدوة.

نأمل الكثير الكثير من كنيسة، لا بل كل كنائسنا، أن تقوم بهذا الدور التربوي الرائد، إذ من دون التربية لا يمكن أن يرتقي مجتمع، وأن تتحسن سيرته وسلوكه. قلّتها مراراً وأكررها اليوم، إن الكنيسة هي الضامنة للقيم، ونحن لا نستطيع منفردين أن نقوم بأي واجب علينا إلا بمعاوضة الجميع، وخصوصاً الكنائس المسيحية التي تربي أجيالنا على الاخلاق والايمان والرجاء.

ختاماً، أشكر غبطة بطريركنا بشارة الراعي على الحفاوة التي استقبلتموني بها، واشكر أيضاً غبطة بطاركة الكنائس الشرقية، وآمل ان نتعاون جميعاً لما فيه خير الكنيسة وخير لبنان.



كلمة الرئيس عون في احتفال عودة علم الشعب الى بيت الشعب

2016/11/20



أيها الحضور الكريم،

احتفال اليوم عزيزٌ على قلوبنا كما على قلوبكم،
فهذا العلم قد سُجّن معنا طوال خمسة عشر
عاماً، وأنقذ بفضل السيدة ليلي الهبر التي
حفظته طوال تلك الفترة، وها نحن اليوم نحتفل
بعودته الى بيته الحقيقي، بيت الشعب.

فكرة التظاهرة التي
حصلت في حينه والتوقيع
على العلم لم يكن الهدف
منها التظاهر بحد ذاته.
ففي تلك المرحلة كما

”
من يريد للبنان أن يتوحد
فليحمل علم بلاده
وليأت ويوقع على هذا
العلم

تعرفون كان لبنان مقسماً الى أجزاء، وكل ميليشيا
كانت تسيطر على جزء من الوطن، وكان لها علمها
الخاص. لم يبق سوى بيت الشعب هنا يرفع الأعلام

اللبانية، والوفود التي كانت تؤمّه كانت ترفع العلم اللبناني وحده. كانت
كل الاطراف المتقاتلة تتهم بعضها البعض بأنها تريد تقسيم لبنان، ومن
هنا جاءت فكرة هذا العلم، فمن يريد للبنان أن يتوحد فليحمل علم
بلاده، وليأت ويوقع على هذا العلم. وقد وضعه المنظمون لبعض الوقت
على معبر المتحف كي يتمكن المواطنون في بيروت الغربية من القدوم
والتوقيع.





رئيس الجمهورية العماد ميشال عون يلقي كلمة بحضور السيدة الاولى ناديا الشامي عون في
احتفال عودة علم الشعب الى بيت الشعب

هذا هو المغزى الحقيقي الذي جعلنا نقرر هذا التحرك في حينه كي يتمكن
اللبنانيون من التعبير عن وحدتهم ولينضووا تحت علم بلادهم الذي هو
رمز لوحدة لبنان ولأرض لبنان ولشعب لبنان.

عشتم وعاش لبنان!

كلمة الرئيس عون في احتفال الجامعة اللبنانية

2017/5/4



أيها الحضور الكريم،

يأخذنا الاحتفال بيوم الجامعة اللبنانية إلى صلب دور لبنان ورسالته، تجاه أبنائه بالدرجة الأولى، وفي محيطه والعالم.

إن بلداً صغيراً كبلدنا، لا بد أن يستمد حضوره وقوته من اشعاعه العلمي والثقافي والحضاري والانساني. هكذا هي الدول المتطورة في عصرنا، بعضها من الأصغر في العالم، ولكن من الأكثر رقياً وقدرة اقتصادية، من خلال تطورها التكنولوجي، ومستوى الأبحاث العلمية فيها، وتقدم جامعاتها، واستثمارها في أدمغة البشر وليس فقط في الحجر.

”

أعطت الجامعة اللبنانية منذ نشوء نواتها في أوائل الخمسينات من القرن الماضي، الكثير لأجيالنا المتعاقبة، ودفعت أيضاً الكثير ثمن الحروب والانقسامات والتجاذبات السياسية. علينا أن نتذكر جيداً الأهداف الأساسية التي كانت وراء ولادتها، ونذكر أهميتها وحيويتها في انصهار

من تحصين الجامعة
اللبنانية وتطويرها إلى
تحصين الوطن
المسار واحد والأدوات
هي عينها

شباب لبنان، وتعميق وحدتهم، ومد يد العون لهم في بناء مستقبلهم، لنعمل معاً كمسؤولين سياسيين وتربويين، على رفع شأن الجامعة اللبنانية، وقدراتها الاستيعابية، والتكنولوجية، واللوجستية، وأدواتها التربوية والبحثية، وطاقمها التعليمي والإداري الذي نوجه إليه تحية تقدير على جهوده ووفائه في هذه المناسبة التي تجمعنا.



رئيس الجمهورية
 العماد ميشال
 عون خلال
 احتفال الجامعة
 اللبنانية

يفتخر لبنان بالطبع بجامعاته الخاصة العريقة تاريخاً، وتجهيزاً، ومستوى أكاديمياً جذب منذ عقود كوكبة من الطلاب العرب إلى صروحها. لكن للتعليم الجامعي في لبنان جناحين متوازيين، لا يجب أن يضعف أحدهما ويترهل، فتمسي خيرة شبابنا محرومة مما تستحقّه من فرص تعليمية جامعية، ويجب أن تظلّ المسؤولية الأولى للدولة تجاه أبنائها.

وانطلق من كلامي هذا من باب الحرص على تكافؤ فرص التعليم أمام الأجيال اللبنانية. فلا يجب أن يكون الحرمان من نصيب من هم أقلّ قدرة على الصعید المادي على تحمل أعباء التعليم الجامعي. وندرك جميعاً أن من بين هؤلاء من يمكن أن يكون يوماً من أبرز العلماء، أو الأدباء، أو الأطباء، أو المخترعين في العالم.

أيها الحضور الكريم،

إن الاستثمار في التعليم هو من أكثر الاستثمارات ربحاً بالنسبة إلى الشعوب والدول. هذه هي البنية التحتية الحقيقية التي لا تتآكلها

عوامل الزمن، بل تثمر أضعاف ما يُزرع في تربتها. من واجبنا اليوم، أن نبعد الجامعة الوطنية عن التجاذبات السياسية، ونطوّر فروعها، وندعمها بالمكننة الحديثة، وأدوات البحث، والمختبرات، والمساحات التفاعلية، ونطوّر أنظمتها التعليمية، ونولي اساتذتها الرعاية اللازمة التي تمكّنهم من العمل بحرية، وتطوير قدراتهم، والتفاني في رسالتهم، فلا يكون هناك تمييز في سوق العمل بين حاملي الشهادات الجامعية من الجامعات الخاصة، وحاملي الشهادات من الجامعة اللبنانية، فيشعر أي شاب بالفخر لحمله شهادة من جامعته الوطنية تفتح له أبواب العمل والنجاح على مصراعيها.

ومن تحصين الجامعة اللبنانية وتطويرها إلى تحصين الوطن، المسار واحد والأدوات هي عينها. لا بد أن نعطي شبابنا الفرصة ليعبروا عن أنفسهم، ويحدّدوا خياراتهم، ويشاركوا في بناء وطنهم وتحقيق تميته المستدامة، وروحه الخلاقة.

ان هذه المسيرة تبدأ من الجامعة التي عليها أن تفتح أبواب صروحها أمام طلابها للنقاش والتفاعل والحوار لتقديم الأفكار والتطلّعات حول كيف يكون مستقبل بلدهم.

وأخاطب الشباب اللبناني هنا، الذي يملك حساً وطنياً ووعياً سياسياً وحضارياً وثقافياً يجعله قادراً على تقرير مصيره ومصير وطنه بمسؤولية:

لديكم كل الطاقات والأدوات اللازمة للتغيير والارتقاء. ومن مساحات جامعاتكم حيث تتفاعلون، مع واقع بلدكم وأحداثه، وتعبّرون عن رؤيتكم للأمور، بإمكانكم أن تشكّلوا نواة العمل الوطني النظيف، بالحوار، والاحترام المتبادل، وحرية التعبير، والروح الديمقراطية، لتكونوا أنتم المثال بلا تبعية عمياء، وتخلقوا جواً صحياً في الساحة الوطنية، ينتج طبقة سياسية أكثر قدرة على التعبير عنكم، وعن روح العصر والتطور.

وأتمنى أن تحضّنا الاستحقاقات التي تنتظرنا، والتحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية الداهمة، على ملاقة الجيل الجديد في طموحاته، وأحلامه، وتوقّعاته التي بات يشعر بالخذلان واليأس من عدم تحقيقها. وهذا لا يكون إلا بالتخلّي عن الأنانيات الفردية، والمصالح الظرفية، لاعتناق صورة لبنان المستقبل الذي نتوق اليه وطن الانفتاح، والديمقراطية، والتعايش النموذجي، وتمازج الحضارات.

يا شباب لبنان،

أنتم لبنان الآتي، أنتم مستقبل الوطن وأمله بغدٍ أفضل، فاسعوا ليكون الوطن الذي ستسلمّونه لأبنائكم من بعدكم، أفضل من ذاك الذي سلّمه لكم أبائكم، و يقيني أنكم قادرون.

عاشت الجامعة اللبنانية الوطنية الجامعة! عاش لبنان!



كلمات للرئيس عون في مؤتمرات الطاقة الاغترابية

ايار 2017 و ايار 2018 وحزيران 2019



شكلت الطاقات اللبنانية في الخارج محور اهتمام لرئيس الجمهورية العماد ميشال عون الذي لطالما شدد خلال زيارته خارج لبنان ولقاءاته مع ابناء الجاليات اللبنانية على وجوب الابقاء على الصلة المتينة بالبلد الام واستعادة الجنسية اللبنانية، والقدرة على مساعدته، لان لبنان يعتمد عليهم وهم جزء منه. ولذلك، كان الرئيس عون يشجع عقد مؤتمرات للطاقة الاغترابية يجتمع فيها اللبنانيون في الانتشار ويستمعون الى كلماته لهم التي تحثهم على تعزيز صلتهم ببلدهم الام. وفي ما يلي ابرز ما جاء في الكلمات التي القاها الرئيس عون في هذه المؤتمرات:

ايار 2017:

ما أجمل أن يعود الأجداد والآباء والأبناء الى حضن الأم، الى دفء الأرض الأم التي ينتمون إليها. وها أنتم اليوم تعودون، ولو لزيارة خاطفة، ويستقبلكم أهل والإخوة والأصدقاء بكل الفرح والسعادة، فأهلاً وسهلاً بكم في لقاء الأحبة الذي يجمع في كل عام اللبنانيين المنتشرين في جميع أصقاع العالم..

إنّ تصميمنا اليوم هو ان يعود لبنان الى عهده السابق، واجهة للشرق الاوسط ومركز الثقل في المنطقة، وقد استعاد كافة مواقعه فأصبح نقطة الوصل بين كافة اوجه الانتشار اللبناني. نعرف ان عالم اليوم تحوّل، بفضل وسائل الاتصال الاجتماعي بجميع اشكالها، الى قرية صغيرة، حيث يمكننا بلحظة واحدة الاتصال بالقطبين الشمالي والجنوبي ولم يعد هناك من

”

تصميمنا اليوم هو ان
يعود لبنان الى عهده
السابق، واجهة للشرق
الاوسط ومركز الثقل
في المنطقة



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلقي كلمة في
الباحة الخارجية
للقصر الجمهوري
أمام الوفود المشاركة
في مؤتمر الطاقة
الإغترابية

مسافات بعيدة. من هنا نحن نأمل أن تتواصلوا مع بعضكم البعض وتشكلوا قوة تضامن تكون مؤثرة، شبيهة بكافة التجمعات التي تؤثر في السياسة العالمية، بذلك تساعدون لبنان أكثر ويتحسن موقعكم أكثر في العالم.

نتنمون الى وطن صغير على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، مساحته الجغرافية لا تتسع لكتابة اسمه على خريطة العالم، ولكن انتشاره البشري والإنساني غطى الكرة الأرضية وجعل اسمه على مساحة العالم بأسره، ويقدم مساهمة فعالة في تطور المجتمعات الجديدة التي صار منها، حاملاً معه قيم الوطن الأم المتجسدة بالحرية والتسامح وقبول الآخر، وتاريخه الذي هو تواصل حضارات متعاقبة، ما يساعده على التأقلم حيثما هو ويمكّنه من ترك بصمته الخاصة في مجتمعه الجديد.

تاريخ لبنان مع الهجرة طويل ومؤلم، ففي كل بيت ابن أو أخ أو قريب غائب، يفتقده الأهل والأشقاء، تفتقده المناسبات العائلية والأعياد، ويكبر الصغار وهو بعيد. هي ضريبة عاطفية تدفعها عائلاتنا منذ أن تحولنا الى بلد يصدر أبناءه بدل أن يصدر انتاجه.

أن نساfer مؤقتاً، بحثاً عن تعليم أفضل أو فرصة عمل غير متاحة لنا هنا فهو أمر جيد، ولكن أن نهاجر بحثاً عن وطن جديد وهوية جديدة، فهذا ناقوس



خطر يدقّ. فهل سألنا أنفسنا لماذا يسعى أبناؤنا الى وطن بديل؟ لماذا يضحّون بهويتهم ويتوسّلون هوية أخرى لا يربطهم بها شيء؟ لماذا يتحمّلون ألم فراق الأهل والأصدقاء وبيت الطفولة والحي والشارع؟ لماذا يتحمّلون مشقّات التأقلم في بيئة جديدة كل شيء فيها مختلف عنهم؟ يقيني أنه في الإجابات الصادقة عن هذه التساؤلات يبدأ بناء الدولة. أنتم مفخرة لوطنكم، وإنجازاتكم في كل أصقاع الأرض تروي سيركم، لقد أمّتم التواصل والتقدّم الحضاري بين الشرق والغرب، فأصبحتم قلباً لغرب جاف وعقلاً لشرق حالم.



**الوطن يناديكم
لتساهموا أيضاً بإعمار
وازدهاره، وتأكدوا أن قلبه
مفتوح لكم دائماً متى
أردتم العودة**

وكما عليكم واجب الوفاء للدول التي احتضنتكم وقدمت لكم حياة أفضل، وساهمت بإعمارها وازدهارها، عليكم أيضاً واجب الوفاء للوطن الأم، وهذا الوطن يناديكم لتساهموا أيضاً بإعمار وازدهاره، وتأكدوا أن قلبه مفتوح لكم دائماً متى أردتم العودة، فالوطن لا يبني إلا بسواعد أبنائه. كونوا أبعداً لبنانية حيث أنتم، واحفظوا هويتكم، لأنها تاريخكم وجذوركم.

أيار 2018:

أشعر بالاعتزاز والفرح وأنا أقف أمامكم اليوم، أراكم تلبون نداء الوطن، فتأتونه من كل أصقاع المعمورة؛ تلتقون وتجمعون، تسمعونه ويسمعكم... إن مؤتمرات الطاقة الاغترابية هي من أهم الإنجازات التي تحققت، وأثني على جهود كل القيمين عليها والناشطين فيها. وأهميتها تكمن أولاً في جمعها للانتشار اللبناني ووصلها إياه ببعضه البعض، فلم يعد اغتراباً مشتتاً في كل دول العالم، بل صار «لبنان المنتشر» الذي يتواصل ويلتقي ويجتمع. وثانياً في ربطها لبنان المنتشر بلبنان المقيم، سواء عبر المؤتمرات المتنقلة التي تقيمها تبعاً في الدول التي يتواجد فيها الانتشار اللبناني، وما أكثرها، أو عبر المؤتمر السنوي الذي يعقد في لبنان. والهدف واحد، التواصل مع الطاقات





رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
في حفل مؤتمر
الطاقة الاغترابية
في بيروت

اللبنانية في الخارج، وتعزيز الروابط بينها وبين لبنان، والاستفادة من خبراتها في شتى الميادين.

إن لبنان مقبل على مرحلة جديدة يؤمل منها الكثير، فالانتخابات النيابية التي جرت منذ أيام انتجت مجلساً نيابياً جديداً، تمثلت فيه كل القوى السياسية وفقاً لأحجامها، وذلك بفضل القانون الانتخابي الجديد الذي اعتمد النسبية لأول مرة في تاريخ لبنان، والذي منحكم أيضاً حق الاقتراع من حيث أنتم موجودون؛ فصار لكل لبناني، أينما كان، صوته الفاعل والمؤثر في مجريات السياسة في وطنه. ويبقى، أن يستعمل هو هذا الصوت، فلا يخنقه ويسكته بعد اليوم كما حصل مع القسم الأكبر من مواطنينا في الانتخابات الأخيرة.

إن أكبر المخاطر التي تواجهنا هي الموقف الدولي بشأن النازحين، والذي عبّر عنه البيان المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي الصادر عن مؤتمر «دعم مستقبل سوريا والمنطقة» الذي انعقد في بروكسيل، والذي يؤشر الى توطين مقنّع يتعارض مع دستورنا ويناقض سيادتنا، ولن نسمح به على الإطلاق.

ودوركم محوري، أنتم، يا من تشكلون امتداد لبنان في العالم، خصوصاً وأن بينكم من صوته مسموع في دول القرار، فكونوا قوّة ضغط حضارية، تعمل ضمن القوانين والأنظمة، لإجبار المجتمع الدولي على إعادة النظر في مواقفه. ودور آخر ينتظركم، يتمثّل في إقناع الدول التي تتواجدون فيها بدعم

ترشيح لبنان في الأمم المتحدة، ليكونَ مركزاً دائماً للحوار بين مختلف الحضارات والديانات والأعراق؛ فلبنان بمجتمعه التعددي هو نقيض الأحادية، وهو نموذج عيش الوحدة ضمن التعددية والتنوع، كما أدعوكم للمساهمة في النهضة الاقتصادية، فتوظفون خبراتكم وإمكاناتكم في سبيل إنجاحها، وتستثمرون في وطنكم، في القطاعات التي تناسبكم.. فأرضنا طيبة، والزرع فيها لا بد أن ينمو ويكبر ويعطي الغلال الوفيرة. أيها الأحبة، أنتم من زرع هذه الأرض، جذوركم هنا وأغصانكم هناك، وبقيني أنكم لن تسمحوا للجذر أن يطاله اليباس، إذ أكثر من يعرف معنى الوطن هو من عرف معنى الغربة.

حزيران 2019:

صار تقليداً أن تلتقوا على أرض لبنان في كل عام، وهو تقليد جميل لأنه يجمعكم من جميع أنحاء العالم ويأتي بكم الى الوطن الأم. تلتقون، تتعارفون، تشطون معاً، فتقصر المسافات.

أنتم فخر لوطنكم، ليس فقط بإبداعاتكم وسيرتكم وإنجازاتكم على مستوى العالم، بل أيضاً بكونكم نموذجاً للتعايش بين الأمم؛ لبنان دوره في رسالته، وفي النموذج الذي يمكن أن يقدمه، خصوصاً بعد التجارب التي سبق أن عاشها وعلمته الكثير من العبر؛ علمته كيف يعيش تعدديته، علمته أن الاختلاف حق، وليس سبباً للخلاف، وأن الكراهية والعصبيات والحروب لا يمكن أن تؤدي إلا إلى الخراب والانهايار... علمته أن الحوار وحده هو طريق الخلاص، طريق السلام، لعالم حدوده الإنسان. والتزاماً بهذا الدور أطلقت مبادرة في الأمم المتحدة بترشيح لبنان ليكون

مركزاً دائماً للحوار بين مختلف الحضارات والديانات والإتنيات الى جانب إنشاء «أكاديمية الإنسان للتلاقي والحوار». وهذا ليس فقط دور لبنان بل أيضاً دوركم، فعليكم أن تكونوا رسل التلاقي والحوار، وأن تبقيوا النموذج كما أنتم اليوم، وأيضاً أن تدعموا ترشيح لبنان حيث أنتم

أنتم من زرع هذه الأرض،
جذوركم هنا وأغصانكم
هناك، وبقيني أنكم لن
تسمحوا للجذر أن يطاله
اليباس



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلقي كلمة في
مؤتمر الطاقة
الاغترابية في
بيروت

فاعلون، خصوصاً وأن المبادرة قد لاقت ترحيباً كبيراً من العديد من الدول والهيئات الدولية التي أعربت عن استعدادها لدعمها ومواكبتها. على وطنكم الأم أيضاً أن يكون إلى جانبكم، أن يبني جسور التواصل والتبادل بينكم وبين أبنائه المقيمين، وأن يجعلكم تشعرون بقوة الجذور والانتماء إلى هوية إنسانية، وأرض، وحضارة، وتراث.

من هنا، كان إصرارنا الدائم على ترسيخ انتمائكم إلى لبنان عبر إقرار قانون استعادة الجنسية، الذي دخل حيز التنفيذ منذ أكثر من عام، معيداً الحق لمن فقدته. وقد صدرت عشرات المراسيم التطبيقية لهذا القانون، استفاد منها أشخاص بينكم، فحملوا هوية أرضهم من جديد.

ولا بد من التذكير أيضاً في هذا السياق، بأنه للمرة الأولى في تاريخ الحياة الديمقراطية والبرلمانية في لبنان، شارك المنتشرون اللبنانيون في جميع أقطار العالم، ومن البلدان التي يعيشون فيها، في الانتخابات النيابية التي جرت العام الماضي.

فتذكروا، أيها الأبناء الأحياء، أن لكم هنا أرضاً، ولكم أيضاً إخوة ما زالوا يبنون عليها ويكافحون من أجلها ويشقّون الصخر ليزرعوها...

وتذكروا أيضاً أن مجيئكم إلى لبنان يشبه العيد، يحمل الفرح والبهجة والأمل لعائلاتكم، لمجتمعكم، ولوطنكم، فلا تحرموهم منه.



كلمة الرئيس عون في إحتفال توقيع كتابه: «ما به أؤمن»

2017/5/7



هذا الكتاب لا يتضمّن كلاماً في السياسة، لكنه يحتوي في آخره بعض الكتابات التي من خلالها استشفيت وقوع عدد من الاحداث مستقبلاً، اعتباراً من العام 1989 الى يومنا هذا. هذا الكتاب هو اولا للناس الذين لا يعرفونني فيتعرّفوا اليّ، من انا وبما افكر، فيدركوا انني مثلهم، وكذلك للذين يعرفونني، فيتعرّفوا اليّ اكثر. وكما قالت ابنتي الكبرى ميراي، فإنّ الغاية منه هي ان يتعرّف اليّ الناس اكثر في المستقبل، فربما كان لي اثر في تاريخ لبنان، والجيل الآتي رغب في معرفتي، فيمكنه من خلال هذا الكتاب ان يعرف في الانسان الذي انا عليه. ومن خلال كتب اخرى ستكتب او هي في طور الكتابة، بإمكانه ان يتعرّف الى الاحداث التي عشناها. ويبقى ان الغاية الاساسية منه هي زرع زناّر من الارز على سلسلة جبال لبنان لكي تصبح متصلة ببعضها البعض، فتعبر بذلك الارزة كافة الاراضي اللبنانية وتربط ابناء الشعب اللبناني بأجمعه.

”

الارز يخلّدنا كما يخلّد
جميع الذين
سيساهمون في زرعه
على الاراضي اللبنانية

تروي احدى قصائد الشاعر الفرنسي لافونتين قصة رجل كهل كان يقوم بزرع شجرة بلح، فإذا بفتية مرّوا به وراحوا ينظرون صوبه بابتسامة، وهم يتساءلون: ما تراه يفعل هذا الكهل الذي يزرع شجرة بلح فماذا سيأكل من ثمارها؟ وهل سيتمكن بالحري من العيش حتى تثمر؟ فقال لهم: زرعوا فأكلنا، ونزرع فيأكلون! هكذا نحن فاعلون. من سبقنا زرع الارز الذي نشاهده، وعمره آلاف السنين. وهو لم يعيش ليراه





رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون يلقي كلمة في
إحتفال توقيع
كتابه: «ما به
أؤمن» - بعيدا

ينمو. ونحن ايضا على مثاله، وسيكمل اولادنا واحفادنا الزرع من
بعدا. والاجيال الآتية، جميعها، ستري زرعنا. فالارز يخلدنا كما يخلد
جميع الذين سيساهمون في زرعنا على الاراضي اللبنانية.

آمل من الجميع ان يساهم في هذا العمل. وهولن يكون مشروعنا الاول
والاخير لأننا قطعنا وعدا على انفسنا بالآ تبقى هناك ارض بور الآ
ونزرع فيها الاخضرار، لأن حرائق عدة تندلع في ارضنا، فتخسر
الكثير من المساحات الخضراء، وعلينا ان نعيد تشجيرها لكي تبقى
اغنية السيدة فيروز صادحة: لبنان الاخضر! فلا تبقى تلال في لبنان
جرداء كما هي حاليا. وان شاء الله ايضا يزدهر في ايامكم العمران في
كل لبنان.

عشتم وعاش لبنان!

الرئيس عون تفقد العسكريين الجرحى في عملية «فجر الجرود»

2017/8/20



تفقد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الجرحى العسكريين الذين أصيبوا في عملية «فجر الجرود» التي خاضها الجيش ضد تنظيم «داعش» الارهابي، وتوجه لهم بالقول: «انتم قمتم بواجبكم لكنكم أصبتم، ورفاقكم يكملون الان المهمة». وحيا المعنويات العالية التي لمسها لدى العسكريين الجرحى، معتبرا ان «كل عسكري يذهب الى الجبهة يضع احتمالات النصر كما الاستشهاد لانه مؤمن بأن ما يقوم به هو مهمة وطنية سامية، وهذه الروح العالية والايمان القوي والوفاء للقسم كلها عوامل تصنع الانتصارات، وما فعلتموه مع رفاقكم خير دليل على ذلك». وختم: «لم تفاجئني معنوياتكم حين تمنيتم ان تشفوا سريعا لتعودوا الى الجبهة، فهذا هو جيشنا، وهؤلاء هم ابطالنا».

”

هذا هو جيشنا
وهؤلاء هم ابطالنا



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يتفقد العسكريين
الذين أصيبوا في
عملية «فجر الجرود»

الرئيس عون في المقر الصيفي لرئاسة الجمهورية بيت الدين

2017/8/24



أكد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون في خلال سلسلة لقاءات لوفود شعبية وسياسية زارته للترحيب به لمناسبة وجوده في قصر بيت الدين وترؤسه جلسة مجلس الوزراء، على أهمية الحوار بين اللبنانيين والتضامن الذي برز في دعم الجيش في حربه ضد «داعش». ورگز الرئيس عون على أهمية الاختلاف بالرأي الذي ينتج ابداعاً، وقال: «اننا ماضون في نهجنا التغييري والاصلاحي، والتغيير هو مسؤولية الشعب لان نظامنا يسمح له بالمحاسبة والتغيير كل اربع سنوات».

”
التغيير مسؤولية الشعب
الذي يسمح له النظام
بالمحاسبة والتغيير كل
اربع سنوات

وأشار الى انه يولي الملف الاقتصادي عناية خاصة وانه بعد الاستقرار الامني والاستقرار السياسي، جاء دور الاستقرار الاقتصادي وهذا ما نعمل له حالياً بواسطة فريق عمل مختص ومعزز بخبرات دولية.

وجدد الرئيس عون التأكيد على ان الاقتصاد الريعي هو اكبر جريمة ارتكبت بحق الاقتصاد، لذلك، فإن جهودنا منصبة على الصناعة لانها الركيزة الاولى للاقتصاد المنتج.



رئيس الجمهورية العماد ميشال عون مستعرضاً حرس الشرف لدى انتقاله الى المقر الرئاسي الصيفي في بيت الدين

جولة إنمائية ودينية للرئيس عون في منطقة البترون

2017/8/25



جال رئيس الجمهورية العماد ميشال عون في منطقة البترون، حيث دشّن طريق القديسين، وشارك في افتتاح بيت الراحة- بيت رفقا في جربتا، وتفقد اشغال توسيع طريق تنورين التحتا- تنورين الفوقا التي تربط ساحل قضاء البترون بجرده. واكد في كلمة دونها في سجل بلدة ادة، «ان منطقة البترون امانة تركها التاريخ في اعناقنا، وعهدنا لها ان نحافظ على فرادتها وارثها العريق مع تأمين المشاريع الانمائية التي تحتاجها، لتبقى عرقاً نابضاً بالحياة في قلب لبنان الذي سيعود لؤلؤة الشرق».

هذه المنطقة عرق نابض
في قلب لبنان الذي
سيعود لؤلؤة الشرق

”

وفي دير مار يوسف- جربتا حيث ترقد القديسة رفقا الرئيس، وقع الرئيس عون على السجل الخاص بهذا البيت العبارة التالية:

«بيت رفقا، بيت جديد على اسم قديسة من لبنان، بها نرتفع الى اسمى محطات الايمان والرجاء، ومع خدمة المسنين وكبارنا، تبلغ الخدمة الاجتماعية مداها. نهنيء القيميين على هذا البيت، ونشكر الذين سعوا لانشائه. مع اطيب التمنيات والتوفيق.»





رئيس الجمهورية العماد ميشال عون خلال جولة انمائية ودينية في منطقة البترون تخللها تدشين طريق القديسين



رئيس الجمهورية العماد ميشال عون متفقداً الاعمال في طريق تنورين التحتا - تنورين الفوقا



كلمة الرئيس عون في اعلان الانتصار في معركة «فجر الجرد»

2017/8/30



عندما انتقلت الى قيادة الجيش في اليرزة يوم السبت في 19 آب، وخاطبت الضباط والعسكريين على الجبهة، قلت لهم اننا ننتظر اعلان الانتصار على الارهاب. اليوم اعلن انتصار لبنان على الارهاب، واهدي هذا النصر الى جميع اللبنانيين الذين من حقهم ان يفاخروا بجيشهم وقواهم الامنية.

أهنئ قيادة الجيش على هذا الانجاز، واحيي العسكريين صانعي هذا النصر.

”

جيشكم الوطني حقق ما
عجزت عنه حتى الان جيوش
ودول ما زالت تصارع الارهاب
والارهابيين

انحني امام الشهداء الذين سقطوا في
ساحة الشرف، واولئك الذين كانوا
لسنوات خلت طليعة الشهداء الذين
سقطوا بغدر الجماعات الارهابية نفسها.
اقول للعسكريين خصوصاً، كم كنا نتمنى
ان نحتفل مع رفاقكم المخطوفين، لكن
عزاءنا الوحيد اننا وجدناهم، خصوصاً ان معرفة مصيرهم كانت
احد اهم اهداف المعركة. سنكون معهم في وداعهم ولبنان سيبقى
وفياً لهم ولشهادتهم. تحية الى اهالي المناطق الحدودية الذين
صمدوا ايضا في ارضهم وواجهوا الارهاب ومنهم من ذهب ضحيته.

الى ابناء هذه المناطق اقول ان الاهتمام بكم سيكون مباشراً والانماء
سيكون هدفنا لتعزيز صمودكم وثباتكم بالارض. اليوم اقول للبنانيين





رئيس الجمهورية العماد ميشال عون يتابع مجريات عملية «فجر الجروء» من مقر قيادة العمليات في وزارة الدفاع

وللعالم اجمع، لبنان انتصر على الارهاب وكان نصره كبيراً ومشرفاً. هذه البقعة التي كانت بؤرة للارهاب، ومنطلقاً للعمليات الانتحارية عادت الى حضن الوطن بفضل الجيش. اثبت الجيش اللبناني في هذه المعركة النظيفة انه الجيش القوي، الجيش الوحيد الذي استطاع هزيمة داعش وطرده من ارضنا، وتميّز بهذه المعركة بمستوى القتال المهني الذي لفت انظار العالم. الى اللبنانيين اقول لا تدعوا اجواء التشنجات السياسية والتجاذبات والتراشق بالتهم التي سادت في الايام الاخيرة تنسيكم انجاز الانتصار الذي تحقق.

اعلموا جيداً ان جيشكم الوطني حقق ما عجزت عنه حتى الان جيوش ودول ما زالت تصارع الارهاب والارهابيين، ومن واجبنا جميعاً كمسؤولين واحزاب وشرائع اجتماعية مختلفة، حماية هذا الانتصار، وتثمينه بالتقارب الوطني، والبناء عليه للتطلع الى المستقبل، ومواصلة حماية لبنان من انعكاسات ما يجري من حولنا، والانكباب على المشاريع الاقتصادية والانمائية، لملاقاة تطلعات اللبنانيين وآمالهم.



كلمة الرئيس عون في تكريم جثامين العسكريين الشهداء

2017/9/8



أيها الحضور الكريم،

إنها محطة وطنية أخرى في تاريخنا، نقف فيها بإجلال أمام جثامين شهدائنا، ننحني أمام تضحياتهم وتضحيات رفاق لهم سبقوهم على درب الشهادة إياها، وشهداء استشهدوا في معركة أكملت مهمتهم فحررت الأرض وحررت جثامينهم فصانوا معاً بدمائهم أرض الوطن، وحصّنوا أمن المجتمع ومستقبل أطفالنا والأحلام.

إنها محطة تمتزج فيها مشاعر الألم والحزن بمشاعر الفخر والإعتزاز والكرامة الوطنية.

”

شهداؤنا المسجاة
جثامينهم أماننا واجهوا
الخطر
غير أبهين بما ظلل تلك
المرحلة من غموض في
مواقف المسؤولين

شهداؤنا المسجاة جثامينهم أماننا اليوم، وقفوا في العام 2014، على خطوط الدفاع عن لبنان، ملتزمين الواجب والمسؤولية، وقسم الشرف والتضحية والوفاء لجيشهم ووطنهم. واجهوا الخطر والتحديات بعزم وإيمان، غير أبهين بما ظلل تلك المرحلة من غموض في مواقف المسؤولين، سببت جراحاً في جسم الوطن، فوقعوا في يد الجماعات الإرهابية الطامعة باستباحة بلدنا كاملاً، وسقطوا شهداء أعزاء كباراً، شرفاء، وانضموا إلى سجل الخالدين فداءً عن لبنان وجميع اللبنانيين.

لقد كان شهداؤنا في حياتهم مصدر فخر واعتزاز لعائلاتهم، وهم اليوم في استشهداهم أكثر حضوراً في العقول والقلوب على مساحة الوطن. إليكم





رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
خلال تكريم
جثامين العسكريين
الشهداء الذين
سقطوا في معركة
«فجر الجرد»

يا أفراد عائلات هؤلاء الأبطال، وقد رافقناكم بصبركم وإيمانكم
وسهركم وآلامكم، أقول أن تعزيتكم واجب وهي لا تكفي، بل عهدي لكم أن
دماء ابنائكم أمانة لدينا حتى تحقيق الأهداف التي استشهد ابنائكم من
اجلها وجلاء كل الحقائق.

أيها الحضور، أيها العسكريون،

ليست الأوطان مستحقة لنا إذا لم تكن مستعدين لصونها بالشهادة وكل ما
غلا في حياتنا... وجثامين شهدائكم يا أبناء الجيش هي شهادة للعالم
على ما يدفعه لبنان ثمناً لمواجهاته الطويلة مع الإرهاب على مر السنين،

ولإيمانه بأن روح الحق والاعتدال والسلام والانفتاح، أقوى من ظلمات الإرهابيين، وفكرهم المتطرف الداعي إلى العنف والإلغاء والوحشية سبيلاً لتحقيق أهدافهم الهدامة.

وبهذه المناسبة أقول مجدداً للبنانيين جميعاً، وفاءً لتضحيات شهدائنا، علينا تمتين وحدتنا الوطنية، ونبذ المصالح الضيقة على حساب مصلحة الوطن والشعب، والسعي لبناء وطن عصري، منفتح، وثري بتنوع أبنائه وغنى حضارته، تحقيقاً لأحلام شبابنا الذين كفروا بالانقسامات، والتراشق السياسي، والمشاكل المتوارثة من جيل إلى جيل.

ايها العسكريون الشهداء،

المؤهل ابراهيم مغيط

الرقيب علي المصري

الرقيب مصطفى وهبي

العريف سيف ذبيان

العريف محمد يوسف

الجندي أول خالد حسن

الجندي أول حسين محمود عمار

الجندي أول علي الحاج حسن

الجندي أول عباس مدلج

الجندي أول يحيى علي خضر

أعلنكم اليوم شهداء ساحة الشرف.

الأوسمة التي وضعتها على نعوشكم هي أوسمة محبة وشكر من كل اللبنانيين لتضحياتكم من أجلهم ومن أجل وطنكم.

بشهادتكم تكبر الأوسمة ويكبر الوطن.

عاش الجيش.

عاش لبنان.

كلمة الرئيس عون أمام سفراء الدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الامن



2017/10/16

إن إجتماعنا اليوم هو وقائي لأن اسباب النزوح السوري قد يؤدي تراكمها الى انفجار الاوضاع، وذلك على خلفية كثافة عدد النازحين الذين أصبحت نسبتهم تشكل 153 نازحاً في الكيلومتر المربع الواحد، بينما لا تشكل هذه النسبة أكثر من 5 نازحين في الكيلومتر المربع في الدول الاخرى التي استقبلت نازحين، وهذا ما يظهر صعوبة الوضع في لبنان. ولا شك أنه كلما طالت مدة الازمة كلما تحول ذلك الى سبب لخلافات داخلية، حيث تظهر التباينات في الآراء وتتطور الى خلاف حول الاجراء الذي سنتخذه لإعادة النازحين الى بلادهم.

”

لقد عشنا الحروب التي
اندلعت لدينا في السبعينات
وما خلفته من خراب وهجرة
لذلك لا نريد لهذا الامر ان
يتكرر والتعامل معنا بتعابير
تكتفي بشكرنا لاستضافة
النازحين لم يعد كافياً

إن المساعدات التي تقدم للنازحين في لبنان لا تغطي تكاليف البنى التحتية للدولة، بدءاً من الاستشفاء الى الكهرباء وغيرها.... ولبنان يتحمل جميع هذه الاعباء التي يقدرها صندوق النقد الدولي بسبعة مليارات دولار على الشعب اللبناني أن يتحملها، بينما لبنان يعاني من عجز اقتصادي، حيث أنه منذ أن بدأت الاحداث

في سوريا كانت نسبة النمو فيه 8٪ بينما أصبحت اليوم 1,1٪.

إن الحوادث التي تقع أحياناً بين الاهالي والنازحين من الممكن أن تولد تصادماً قد يتطور، لأن النازحين منتشرون في مختلف المناطق والبلدات والقرى اللبنانية، وعددهم في بعض القرى فاق عدد سكانها الاصليين.

إن مصلحة كل دول العالم أن لا تنفجر الأوضاع في لبنان، لأنه في حال حصول ذلك فالجميع سيتأثر، والنزوح عندئذ يصبح في اتجاهات أخرى...

نحن نأمل من المنظمات الدولية المساعدة، في حال وجدنا سبلاً لإعادة قسم من هؤلاء النازحين الى بلادهم ولو بشكل متدرج، وبأن لا تصدر عن هذه المنظمات والمؤسسات بيانات من شأنها أن تخيف هؤلاء النازحين، كالقول لهم أن عودتهم الى سوريا ستكون على مسؤوليتهم. فنحن نعتبر أن مثل هذه التصريحات بمثابة تحريض للنازحين للبقاء على الارض اللبنانية، بينما علينا جميعاً تشجيعهم على العودة.

ان بعض المراجع الدولية يحذر اللاجئين حتى من العودة الطوعية (le retour volontaire) وهو يتوجه الى الذين يريدون حتى العودة بملء ارادتهم بتحميلهم مسؤولية عودتهم الطوعية هذه.

وتطرق الرئيس عون في حديثه الى مسألة العمالة السورية في لبنان التي تشهد ارتفاعاً ملحوظاً مشيراً الى أن «هناك العديد من النازحين الذين يذهبون يومياً الى سوريا ويعودون الى لبنان، فما المانع من بقائهم هناك طالما أن لا خطر عليهم».

ورأى أن «أمن لبنان مهم جداً بقدر أهمية أمن النازح فيه»، لافتاً الى أن مصالحتات عديدة تحصل اليوم في سوريا حيث يختار المقاتلون الانتقال الى مناطق في الداخل السوري، او البقاء حيث هم. فلا يمكن أن يكون الخوف من العودة عذراً للنازحين للبقاء في لبنان، ولا يمكن أن يقولوا نحن لا نريد العودة.

واشار الرئيس عون الى وجود مناطق سورية باتت آمنة تستطيع ان تستوعب جزءا من النازحين الموجودين في لبنان. وقال: «نحن نطلب المساعدة الدولية انطلاقاً من هذا التوجه. ولا ندعو الى ان نعيد الى سوريا المطلوبين قضائياً او المعارضين بل المواطنين الذين هربوا من الحرب».

وقال: «نحن نكرر اننا استقبلنا اعداد النازحين الا اننا لسنا من افتعل الحرب في سوريا، ومن افتعلها لا يستقبل احدا منهم ولا يتحمل اي مسؤولية تجاههم. ان لبنان يتحمل وزر حرب الآخرين، خصوصا اذا ما علمنا انه اتى الى سوريا



رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون خلال لقائه
سفراء الدول
الخمس الكبرى
الدائمة العضوية
في مجلس الأمن -
بعيدا

مقاتلون من قرابة 83 دولة، فهذا لا يعني اننا مسؤولون عن هذه الحرب، فتحن لم نرسل احدا للقتال هناك. نحن واجهنا الارهابيين وطردهناهم من أرضنا، واحترمنا الارادة الدولية في محاربتهم، لكننا لا نريد قطعاً تحمّل عبء ما تبغي الحرب في سوريا ان تسببه لنا، لأنه اذا ما حصل اي انفجار امني في لبنان فإنه سيتطور الى صدامات كبرى على الأرض اللبنانية. من هنا فإن المسألة بالنسبة اليها هي مسألة وجود لبنان وليست مجرد مسألة مرتبطة بعودة احدهم ام لا.»

اضاف الرئيس عون: «لقد عشنا الحروب التي اندلعت لدينا في السبعينات وما خلفته من خراب وهجرة، لذلك لا نريد لهذا الامر ان يتكرر. ان التعامل معنا بتعايير جيدة تكتفي بشكرنا لاستضافة النازحين لم يعد كافياً. فالمطلوب هو الحفاظ على امننا والا هنالك خطر من حصول مشاكل لدينا. نحن نطلب منكم مساعدتنا في حل هذه المسألة التي بات لها طابع وجودي بالنسبة اليها.»

واعتبر الرئيس عون ان «ثمة مواقف لا تؤمن حلاً عملية بل تمثل وجهات نظر. ونحن ننتظر ان يحصل شيء في المستقبل فيما الخطر دائم»، مشيراً الى ان لبنان هو من يتلقى المخاطر، اما متى تصل سوريا الى الحل فهو امر غير مضمون، لافتاً الى ان مساحتها تبلغ 18 ضعف مساحة لبنان ومن الممكن ايجاد اماكن آمنة فيها ليعود اليها بعض النازحين السوريين.

وختم: «اننا لا نترقب حلاً سريعاً في سوريا واخشى الا يتمكن لبنان من ان يتحمل ازمة النزوح اكثر مما تحمله حتى اليوم.»

كلمة الرئيس عون في افتتاح السنة القضائية

2017/10/27



قبل أن أبدأ كلمتي، أعلن يوم 8 حزيران، يومَ استشهاده القضاة الأربعة،
يوماً لشهداء القضاء في لبنان.

أيها الحضور الكريم،

يا حراس العدالة،

خلال الحرب العالمية الثانية، وعندما كانت لندن تقصف بالقنابل
والصواريخ النازية، يروى أن تشرشل سأل معاونيه عن وضع القضاء،
فأجيب بأنه ما زال يعمل على أكمل وجه،
عندئذ اطمأن تشرشل وقال إن بريطانيا
بألف خير.

ما كان يعنيه رئيس الوزراء البريطاني أن
القضاء هو حجر المفتاح في عقد المؤسسات،
إن هو سقط، سقطت معه جميع المؤسسات،
وانهارت الدولة بكاملها.

”
أهم ما يرفع القضاء
ويجعله في قمة الإرتقاء هو
محاسبته لذاته على أدائه
مما يزيل عنه كل الشكوك
ويرسم حوله هالة من
الوقار والاحترام

والقضاء الذي أتكلم عنه هو جميع المؤسسات التي تفصل في القضايا الخلافية
وتصدر الأحكام، وتحدّد أيضاً صحة أو عدم صحة التشريع في حال الطعن به.
لقد تناولت الشائعات القضاء في مختلف مواقعه، متهمه إياه بالفساد
وعدم الفعالية، وبالتبعية للسلطات السياسية التي ألغت استقلاليتها
وفرضت على قسمٍ من القضاة ضغوطاً جعلتهم ينحرفون عن السلوك

القويم، وبيتعدون عن الأداء الصحيح، وينسون أن عليهم إحقاق الحق في المقاضاة بين الناس.

وعندما تكثر الشائعات وتتكزّر، تصبح يقيناً في ذهن الناس، وتشمل الصالح والطالح معاً، وتقتل الحس النقدي عند الشعب، فيحكم على الجميع بالفساد. وهذا أسوأ ما يصاب به مجتمع، لأنه يؤدي إلى فقدان الثقة بين المؤسسات والشعب.

ويجب أن لا ننسى أن الإنسان سمعة، وإن أسوأ الحروب التي قد تخاض على امرئ هي تلك التي تسعى لتدمير سمعته. من هنا، ضرورة أن يتنبّه القاضي إلى أنه ينتمي لمجتمع له سلوكه الخاص، وأيضاً له عاداته وتقاليده، وأن يبتعد عن أي تصرف قد يسهّل ضرب سمعته؛ فسمعة القضاء هي من سمعة القضاة.

وأمام هذه الأوضاع التي تسود اليوم أجواء الرأي العام أصبح لزاماً علينا أن نعيد النظر في النظام الذي يرفع مؤسساتنا القضائية، من خلال مقاربة جديدة تأخذ بعين الاعتبار الشوائب والنواقص والثغرات في قلب النظام القضائي، فتحصّن بذلك استقلاليته ونزاهته، ونعدّل في القوانين الإجرائية لنزيد فعاليته.

وقد نذهب بالتغيير إلى جعل القضاء سلطة منتخبة فتصبح حكماً سلطة مستقلة مع استقلال إداري، وهكذا نفصل فعلياً بين السلطات مع وضع التشريعات اللازمة لخلق التوازن في ما بينها.

أعرف مسبقاً أن هناك بعض المعارضين على هذا النحو من التفكير، وهذه الحالة طبيعية جداً لأن أي تغيير، وفي أي قطاع كان، يخلق جواً من القلق، فهو يحرك الركود القائم ويتطلب تأقلاً جديداً في ظروف وشروط جديدة.

ولكن هذا التغيير يتطلب وقتاً، ودونه صعوبات. وبانتظار إتمامه، يجب أن نعي أن أي تشريع أو تنظيم لا قيمة لهما، ولا يضمن أي عدالة، إن لم يتمتع القيم على تطبيقهما بصفات مميزة تحصّنه أخلاقياً، وبكفاءة واستقلالية، وبضمير نير يذكره دائماً بأن واجبه هو إحقاق الحق، ويمنحه المناعة ضد السقوط بالخوف أو بالإغراء.

وإن كان القضاء السليم يقوم على الاستقلالية والنزاهة والكفاءة، فتبقى الحاجة الى تعديل الكثير من القوانين الإجرائية غير المفيدة، وما اكثرها. وخصوصاً تلك التي تطيل المهل من دون حاجة، فتتكدّس الملفات على الطاولات وفي الخزائن. وبمثل هذه التعديلات نقتصد الوقت ونضمن فعالية أفضل، فلا يتأخر البت في الدعاوى؛ فالمواطن لا يستطيع أن يفهم كيف لبعض القضايا أن يأخذ سنوات حتى تصدر أحكام القضاء فيه، كمثال جريمة قتل موثقة بالصوت والصورة، شهدها العشرات بأمر العين، ومئات الآلاف عبر الفيديو المصور، ومع ذلك، لم تزل في أدراج المحكمة منذ أكثر من سنتين، ولا أحد يعرف متى تنتهي. أو محاكم المطبوعات مثلاً حيث الجرم يكون في سطرٍ من مقال موقّع، وتنام فيها الأحكام لسنوات. وغيرها الكثير من القضايا والدعاوى النائمة.

فلنتذكر جميعاً أن العدالة المتأخرة ليست بعدالة، وقد آن الآوان للخروج من هذه المعادلة.

وتجاه ما يصدر عبر بعض وسائل الاعلام من اتهامات لمسؤولين في السلطة أو خارجها، أو اختلاق أحداث غير صحيحة قد تسبب قلقاً في المجتمع، كما حصل في الآونة الأخيرة من بثٍ لشائعات طالت ركائزه الأساسية، كالوضع المالي واستقرار الليرة، والوضع الأمني، والمؤسسة العسكرية بالإضافة الى إطلاق الاتهامات العشوائية بالصفقات والفساد... يتساءل المواطنون لماذا لا يقوم القضاء بالاستماع الى المتهم أولاً كشاهد، وفي هذه الحالة لا حصانة لأحد، فإن كان صادقاً نوقف مجرمًا، وإن كان كاذبًا نوقف مروج شائعات تمس بسمعة الآخر وتضلل المجتمع وتضرب الثقة بين الناس؛

وهنا اسألكم هل نستطيع بناء مجتمع متضامن أناسه لا يتقون ببعضهم البعض؟ لذلك فإن مسؤوليتكم كبيرة.

وفي السياق نفسه، إن مسؤوليتكم في نهوض الاقتصاد الوطني لا تقل أهمية، لأن الأمن وحده لا يكفي لاستقطاب الاستثمارات ما لم يكن متلازماً مع قضاء سليم؛ إذ لا يقوم اقتصاد مزدهر في بلد يتخلف فيه القضاء عن القيام بواجبه، ولا يحفظ حقوق المستثمرين، أو يسمح لعامل الوقت أن يضيعها.



رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون يلقي كلمة في
افتتاح السنة
القضائية

لقد جرت العادة أن من يريد الاستثمار في لبنان يبحث دائماً عن غطاء سياسي قبل الشروع بمشروعه، بينما الوضع السليم يفرض أن يكون القضاء هو الغطاء، وهو صمام الأمان.

ولنتذكر أيضاً أن من أهم ما يرفع القضاء ويجعله في قمة الإرتقاء هو محاسبته لذاته على أدائه، مما يزيل عنه كل الشكوك ويرسم حوله هالة من الوقار والاحترام. ومن أجل هذه الغاية يجب أن تتوفر للقضاء أجهزة مراقبة ترصد الأخطاء في الأحكام الناتجة عن عدم الكفاءة أو عن عدم النزاهة أو لأي سبب آخر.

إن القاضي في جوهره هو ضمير واستقامة ومثابرة قبل أن يكون معرفة قانونية، وإذا ضاع هذا الجوهر سقط القضاء وانتصر القدر. عندها يصح فينا القول بأننا نعيش قضاءً وقدرًا.



الرئيس عون عاين نهاية اعمال حفر نفق لجر مياه نهر الاولى الى بيروت ووضع حجر الاساس لمشروع انشاء محطة تكرير مياه الشفة في الوردانية



2018/3/2

عاين رئيس الجمهورية العماد ميشال عون في بلدة الوردانية نهاية اعمال حفر النفق الثاني لجر مياه نهر الاولى الى بيروت الكبرى، ووضع حجر الاساس لمشروع انشاء محطة تكرير مياه الشفة. وأزاح الستارة عن لوحة تؤرخ لوضع حجر الاساس لمشروع انشاء محطة التكرير في المكان الذي ينتهي اليه النفق الثاني ثم شهد عملية حفر الامتار الأخيرة من النفق.

حريص على تنفيذ مشاريع البنى التحتية وانشاء السدود وشبكات المياه

وأثنى الرئيس عون على تقدم الأعمال في هذا المشروع الحيوي الضخم، الذي يسد حاجة شريحة كبيرة من اللبنانيين الى المياه، والذي كان منتظراً منذ سنوات بعيدة، مؤكداً حرصه على متابعة تنفيذ كل المشاريع والخطط المتعلقة بالتنمية وتحديث البنى التحتية، وتوفير الخدمات للمواطنين، لا سيما منها ما يتعلق بانشاء السدود وشبكات المياه.



رئيس الجمهورية العماد ميشال عون يزيح الستار عن لوحة وضع حجر الاساس لإنشاء محطة تكرير مياه نهر الاولى في الوردانية

كلمة الرئيس عون في مؤتمر التحول الرقمي

2018/3/12



أيها الحضور الكريم،

عندما اعتبرت في خطاب القسم، تأليل إدارات الدولة هدفاً، وجزءاً أساسياً من خطة الإصلاح الاقتصادي، فذلك لإيماني بأن هذا هو المدخل لتحديث الدولة ومكافحة الفساد في الإدارة، وأيضاً للحد من هجرة الأدمغة.

مع التطور المتسارع في عالم التكنولوجيا في مختلف القطاعات، صار تحديث الدولة والتطوير الإداري ضرورة وليس ترفاً أو من الكماليات؛ ففيما نحن نتمسّ خطانا نحو الحكومة الرقمية و ال E Government نجد العديد من الدول قد تخطّتها وصار في مرحلة حكومة الموبايل M Government، حيث يمكن للمواطن القيام بجميع معاملاته في الدولة عبر الموبايل.

إن الإدارة في لبنان، وعلى الرغم من بعض محاولات التحسين والتطوير في بعض الوزارات، فإنها لا تزال دون المطلوب بدرجة كبيرة، ولا يمكن لأي قطاع أن ينطلق كما يجب ويحقق إنجازاً، في ظل إدارة تكبّلها البيروقراطية والتقنيات القديمة والتقليدية، وينخرها الفساد.

والفساد في الإدارة هو وجه من أوجه الفساد العام، ومكافحته ضرورة على كل الصعد، فهو يسيء الى سمعة الدولة ككل، ويضرب ثقة المواطن

مشروع التحول الرقمي
للحكومة سيحتاج الى
الكثير من الكفاءات
والخبرات وسيفسح المجال
للإبداع اللبناني أن يبرع في
وطنه وبين أهله

”



بمؤسساته الرسمية، ويعرقل سير العمل. والتأليل أو التحول الرقمي هو اجراء عملي لقطع دابر هذا الفساد. لأنه يؤمن شفافية الإدارة، ويقطع الطريق أمام كل أنواع الرشوة والسمسرات والعرقلة، ويمنع التزوير كما يؤمن أيضاً سلامة المحفوظات وحمايتها وسهولة حفظها والعودة إليها عند الحاجة، ويوفر الوقت والجهد.

أما هجرة الأدمغة فهي مشكلة لبنان الكبرى، على الصعيد الاقتصادي كما الاجتماعي؛ فنحن نصدر خيرة أبنائنا الى الخارج، ونتابع من الإعلام العالمي أخبار نجاحاتهم وإبداعهم، وكل ذلك لأن وطنهم غير قادر على تأمين سوق العمل المناسب لمؤهلاتهم. ولا شك أن مشروع التحول الرقمي للحكومة سيحتاج الى الكثير من الكفاءات والخبرات وسيفسح المجال للإبداع اللبناني أن يبرع في وطنه وبين أهله.

أيها الحضور الكريم،

إن المعلوماتية والتكنولوجيا الذكية والرقمية صارت ثقافة عصرنا هذا، وولد نوع جديد من الأمية، يشعر به كل من لا يزال بعيداً عن هذا العالم، مهما بلغت ثقافته «التقليدية»

ودرجة تعليمه. وانقلبت الأدوار، فصار صغير العائلة هو المعلم، يشرح بسهولة فائقة ما يستعصي على الأهل فهمه في هاتفهم أو حاسوبهم، وفي هذا مؤشر إضافي على أن عالم الغد هو لهذه التكنولوجيا، وأنها ستكون من أكثر القطاعات جذباً للاستثمار.

سأترك التقنيات لأهل الاختصاص، ولكن ما أود التأكيد عليه هو أن وضع استراتيجية للتحوّل الرقمي يشكّل الخطوة الأولى في مشروع، إذا أحسنّا تنفيذه، يجعل من لبنان نقطة استقطاب في المنطقة للتكنولوجيا الرقمية، مع ما يعنيه ذلك من نهضة على مختلف الصعد.



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلقي كلمة في
مؤتمر التحول
الرقمي في بيروت

لقد اعلنت مؤسسة أوجيهو منذ فترة وجيزة عن استراتيجية «الرؤية الجديدة» لتطوير قطاع الانترنت، فإذا تمكن لبنان فعلاً من تنفيذ هذين المشروعين المتلازمين سيكون قد خطا خطوة جبارة تؤسس لاقتصاد جديد، يفتح له آفاقاً جديدة.

ونحن بدورنا، نسعى لتأمين الظروف الملائمة التي تسمح بالتنفيذ، خصوصاً ما يتعلق منها بتثبيت الاستقرار السياسي والأمني. أحيي العمل الدؤوب للوزيرة عناية عز الدين ولفريق العمل، كما لكل القيمين على هذا المشروع، وأتمنى أن تثمر جهودكم وتتكمل بالنجاح. عشتم وعاش لبنان!



محاضرة الرئيس عون في مؤتمر « المساواة في الديمقراطية » المركز الدولي لعلوم الانسان - جبيل ، 18 نيسان 2018



يغطي مفهوم الديمقراطية مروحة واسعة من القيم والمبادئ والحقوق الانسانية، كالمساواة والعدالة والحرية، بحيث بات هناك تلازم بينها يوحي لنا بأن وجود الواحد منها يحتم وجود الآخر بشكل كامل وجوهري. لكن دعوني أبدأ بالقول ان لا شيء أكثر خداعاً من الشعور بترابط هذه المفاهيم، على الأقل على المستوى العملي، أي على المستوى التطبيقي لمفهوم الحكم الديمقراطي.

قبل أن نصل الى هذه النتيجة، لا بد من السؤال أولاً: ما هي الديمقراطية؟ للوهلة الاولى نعتقد أننا نملك جواباً سهلاً ومباشراً على هذا السؤال، مستنداً في ذهننا الى التعريفات المتداولة المدرّسة والمنتشرة في المعاجم والمراجع المختصة، وإلى ما تمارسه أنظمة الدول الديمقراطية في العالم، ولكن في هذه النقطة أيضاً، الايحاء بمعرفتنا لجوهر الديمقراطية مخادع بدوره.

ألا نعتقد أننا بمجرد وصف الحكم في أحد البلدان بالديمقراطي، يتبادر إلى ذهننا فوراً أن هناك فعلاً نظاماً ديمقراطياً، مهما كان شكله، يمارس بشكل مطابق لمفهوم الديمقراطية؟

لو كان ذلك صحيحاً، لانتفت المشاكل الاجتماعية، والأزمات الداخلية، والصراعات السياسية، طالما أن الديمقراطية هي الضامن للعدالة والحرية والمساواة وحقوق الانسان.

”

لا يمكنني اعتبار النموذج
اللبناني أفضل أو أسوأ
من غيره
إنما هو النموذج الذي
توافقت عليه مكونات
الشعب



جواباً على السؤال حول ما هي الديمقراطية، أبدأ بالتعريف المتداول: الديمقراطية هي شكل من أشكال الحكم يمارس فيه المواطنون السلطة مباشرة أو ينتخبون ممثلين عنهم لتشكيل هيئة حكم، مثل البرلمان. ويشار إلى الديمقراطية أحياناً باسم «حكم الأغلبية»، وعادة ما يكون ذلك عن طريق نظام للتصويت والتمثيل النيابي.

ينص تعريف الأمم المتحدة على أن «الديمقراطية هي إحدى المثل العليا المعترف بها عالمياً». هنا لم تعد الديمقراطية مجرد نظام حكم، بل باتت مثلاً أعلى، أي مبدأ أشبه بالتعاليم الدينية. والمعروف أن أي مبدأ أو مثال أعلى هو بالنسبة إلى البشر حالة يتوقون إلى الوصول إليها، ولا يمكن اشباع الرغبة بتحقيقها بشكل كامل، لأننا عادة نظل عاجزين عن ذلك، وإن كان بالإمكان تحقيقها بنسب متفاوتة.

وتشتمل مكونات الديمقراطية بشكل أساسي على ضمان حقوق الإنسان ومجموعة من الحقوق والمبادئ نذكر منها:

الحق في الانتخاب واختيار نظام الحكم، حيث جاء في المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: «إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجرى على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع، أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت».

حرية التعبير والرأي

إيجاد نظام لتعددية الأحزاب السياسية والمنظمات

الحق في التجمع السلمي

الحق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين

مساواة جميع المواطنين أمام القانون

توفير الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة

مبدأ فصل السلطات واستقلال القضاء، وهو المبدأ الذي يتيح المحاسبة، ومكافحة الفساد، وتأمين مصالح الشعب.

وُجدت الديمقراطية بشكل أساسي لتنظيم طريقة حكم المجتمعات والمدن والبلدان، والأهم طريقة ممارسة السلطة. من نزعات البشر الأساسية، المثبتة بالتجربة وعلم الاجتماع وعلم السياسة، أن يحولوا السلطة التي بين أيديهم إلى

قوة مطلقة لفرض الرأي والأحكام وصولاً إلى القمع، وذلك على أي مستوى كان. الأهل لديهم هذه النزعة، والزوج على زوجته، أو العكس أحياناً، والمدير على موظفيه، وصولاً إلى الحاكم على شعبه.

يكفي أن مفهوم الديمقراطية يحاول أن يحدد ضوابط السلطة، ويمنع الإنسان من اشباع غريزته الأساسية بجعل السلطة أداة قمعية ولو بطرق غير مرئية وواضحة أحياناً، عبر تأكيده على مجموعة الحقوق والمبادئ المذكورة. أي أن الديمقراطية برأبي، جاءت لتحمي الإنسان من نفسه بالدرجة الأولى.

ولا نظن ان الدرب معبدة أمام تحقيق هذا الهدف. فارتباطاً بعنوان هذا المؤتمر «الديمقراطية والمساواة»، يمكن ايراد المساواة بين الجنسين نموذجاً لممانعة لبشر قدر الامكان لتطبيق المفهوم الكامل للديمقراطية.

المساواة تعريفاً هي «التمتع بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون التمييز بسبب الدين أو اللون أو اللغة أو الجنس أو الرأي السياسي أو المستوى الاجتماعي». وتنص المادة السابعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن «كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية القانون المتكافئة من دون أي تمييز، كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا».

وبرغم تبني هذا الاعلان من قبل الجمعية لعامة للأمم المتحدة في العام 1948، إلا أن المرأة ظلت عاجزة عن نيل حقوقها السياسية، ومنها حق الاقتراع. وهذا يدفعنا إلى الشعور الحقيقي بالهوة الموجودة بين المثل التي تمثلها الديمقراطية، وبين ما تطبقه الأنظمة الديمقراطية على أرض الواقع. وقبل أن أعرض بعض الخطوات التي من شأنها ردم هذه الهوة، أشير إلى أن مبدأ المساواة، مع الأسف، لا يمكن أن يطبق في لبنان بشكل صحيح ومرضٍ، طالما أن نظامنا الطائفي هو الذي يحدد هوية الأشخاص في مواقع ومراكز معينة، ولا يتيح المساواة في تنافس الكفاءات. ولا مناص في النهاية، اذا أردنا تحقيق المساواة والاقتراب من مفهوم الديمقراطية الحقيقي، من الوصول الى الدولة العلمانية في لبنان.

في خلال اعدادي هذه الورقة البحثية، فكرت ملياً في مكونات الديمقراطية التي تجعل كل انسان حر، مفعماً بالثقة بأن غده سيكون افضل من حاضره، لأن



رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون محاضراً في
مؤتمر «المساواة في
الديمقراطية» في
المركز الدولي
لعلوم الانسان -
جبيل

من شأن السير على درب الديمقراطية أن يولّد عالماً أكثر أمناً وسلاماً، ومجتمعات أكثر رفاهية وعدالة، وعلاقات دولية أكثر انفتاحاً وتناغماً. وتساءلت بألم، ما الذي يحدث لعالمنا اليوم الذي أشهر الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والمتفخرة دوله بتمسكها بالديمقراطية؟

هناك الكثير من الجمعيات والمنظمات العالمية التي وضعت مؤشرات تقيّم من خلالها درجة ممارسة الديمقراطية والحريات في بلدان العالم، بالاستناد الى ما نص عليه الاعلان العالمي لحقوق الانسان. وقد تخرج الولايات المتحدة مثلاً وفقاً لواحد من مؤشرات التقييم في المرتبة العشرين، وفرنسا في المرتبة السابعة والعشرين، ولبنان في المرتبة الثامنة والتسعين (The Economist Intelligence Unit's index of democracy – UK, 2015).

ككل الأنظمة الديمقراطية في العالم، هناك هوة أيضاً في لبنان بين المبادئ والواقع على صعيد الحكم الديمقراطي. لن أخصص كلامي هنا لتحليل هذا الواقع، بل لأضع بعض الأفكار والخطوات التي أراها جوهرية لردم ما أمكن من الفجوة الكامنة بين معياري المبدأ والتطبيق.

أ - الوعي:

يقول جان-جاك روسو Jean- Jacques Rousseau إن «رصيد الديمقراطية الحقيقي ليس فقط في صناديق الاقتراع، بل أيضاً في وعي الناس».

أضع في المرتبة الأولى عملية رفع درجة وعي المواطنين لمفهوم الديمقراطية، وبالتالي لحقوقهم الأساسية ومبادئ الحكم. وهذا الوعي يتطلب أولاً ما أسميه «التربية على الديمقراطية». في المنزل وعلى صعيد العلاقات بين أفراد الأسرة، في المؤسسات التعليمية، في الشركات والمؤسسات العامة، وفي الجمعيات والأندية والمنظمات والنقابات، يجب أن تسود قيم الديمقراطية لاكتساب سلوكيات واعية لهذه القيم، وفكر ديمقراطي يقود تلقائياً إلى الشعور بأهمية المساواة، والعدل، والحرية، وصولاً إلى ممارستها على قدر ما تتيحه لنا بشريتنا.

وفي هذا التلقين المتواصل، فكرياً وممارسةً، تترسخ القيم الديمقراطية في المجتمع وتنمو وتتطور، وبذلك يتحول ما تعلمه الإنسان في البيت والمدرسة إلى مبادئ أساسية في الحياة الاجتماعية والسياسية، وترتقي العلاقات الاجتماعية والمستوى الحضاري للعملية الديمقراطية.

ب - العدالة الاجتماعية:

هل تقود الديمقراطية تلقائياً إلى انتشار العدالة الاجتماعية، أم العكس، أي ان انتشار العدالة الاجتماعية هو الذي يؤسس لسيادة الديمقراطية ويثبت أسسها؟ لن أخوض في هذه الجدلية، إنما سأكتفي بملاحظة، أصيغها في سؤال: لماذا تتسع الهوة بين الطبقات في أكثر البلدان ديمقراطية في العالم؟ لماذا هناك نحو 2200 شخص فقط، يملكون أكثر من 9 تريليون دولار أميركي؟ (قائمة فوربس 2018).

لا بد أن نستنتج أن الديمقراطية لم تحقق واقعياً العدالة الاجتماعية بشكل مقنع، ولا أريد أن أقول بشكل كامل لأن هناك استحالة في تحقيق هذا الكمال. وبالتالي ان ردم الهوة بين المثال الديمقراطي والواقع يستلزم العمل أكثر على تحقيق هذه العدالة.

ج - المجتمع المدني:

غالباً ما ينتهي دور الناخب عند صناديق الاقتراع. يدلي بصوته، ويستكمل سير حياته الطبيعي دون أن يلتفت الى عمل من اقترع من أجله. ولكن طالما أننا، تعريفاً، قلنا ان الديمقراطية هي حكم الشعب لنفسه بواسطة ممثلين عنه

في السلطة الحاكمة والتشريعية التي اختارها، فإن نجاح هذا الحكم يستلزم شراكة حقيقية بين الشعب وممثليه. ويحصل ذلك بداية، كما ذكرت، عبر رفع وعي الانسان لمسؤولياته، ومن ثم عبر جمعيات المجتمع المدني، التي يجب أن تمثل شريكاً حقيقياً لأهل السلطة.

د - المحاسبة:

لا ديمقراطية من دون محاسبة، المحاسبة هي ضمانه العمل الديمقراطي، والمعبر الأساسي لحماية الشعب من ممثليه، في حال أساؤوا الأمانة وأخطأوا المسار. ولا بد لي من الاعتراف بواقع لبنان المؤلم في هذا المجال. فغياب المحاسبة على مر السنوات والعقود والحكومات المتعاقبة، هو الذي أدى الى استئراء الفساد، واهتراء مؤسسات الدولة، وتفكك البنية الاجتماعية الطبيعية لبلدنا، وتشويه نظامنا الديمقراطي.

كلما تشدّدت المحاسبة، وتعزز دور مجلس النواب على هذا الصعيد، وتصلب القضاء في أحكامه على الفاسدين، كلما اقتربنا من نموذج النظام الديمقراطي المرتجى، وحققنا العدالة الاجتماعية. ولهذا السبب، دعوت، وما زلت، إلى الفصل بين العمل النيابي والوزاري في لبنان بحيث لا يكون من أوكل إليه محاسبة الحكومة اذا أخطأت، هو نفسه عضواً في هذه الحكومة.

هـ - العدالة الدولية:

من التناقضات المبررة في عالمنا، ضعف العدالة والمساواة والاحترام المتبادل بين الدول، في حين ينادي معظمها بالتزام الديمقراطية. لقد دمرت نزعة التوسع والسيطرة لدى الدول الكبرى والقوى العالمية، روح الديمقراطية. فكيف يمكن لدولة تمارس النظام الديمقراطي مع شعبها، بما يشتمل عليه من قيم، أن تمارس سياسات هدامة، وظالمة، وانتهازية، ومجردة من القيم تجاه دول وشعوب العالم؟

إن الروح التي تدفعنا إلى تبني الديمقراطية كقيمة ونظام حكم، هي نفسها التي يجب أن تدفعنا إلى احترام حقوق الشعوب وسيادة الدول. ويمكنني أن أتوقع في هذا السياق، بأن هذه السياسات الدولية الحالية من مقياس العدالة، والشبيهة بسياسات الغاب حيث الحكم للأقوى، والتي تكيل بمكيالين، ستؤدي

في النهاية إلى خراب صانعيها، والتشكيك بالديمقراطية نفسها، وازدياد بؤر التوتر في العالم والنزعات العنيفة، وصولاً إلى انتشار التطرف والارهاب الذي أخذ بالتمدد بشكل مخيف في السنوات الأخيرة.

روح الديمقراطية هي روح واحدة لا تتجزأ، والبعد عن تحقيق المثال الديمقراطي، يعود بشكل أساسي إلى «تطويع» هذه الروح بحسب مصالح الدول الكبرى، وتفريغها من مضمونها الحقيقي، وأحياناً كثيرة تحت ذريعة «نشر الديمقراطية».

سأكتفي بهذا القدر من الأفكار حول سبل الاقتراب من المثال الديمقراطي، وهناك غيرها الكثير طبعاً، لأشير إلى أن الديمقراطية تحولت مع الوقت والممارسة، من مفهوم سياسي للحكم ومشاركة الشعب في تقرير مصيره، واكتسابه حق التقرير ضمن المجتمع والمشاركة في تدبير شؤونه، إلى ثقافة تكتسب وتُعاش في مختلف جوانب الحياة، مرتكزة على أسس ثلاثة، هي:

- احترام المعتقد للآخر.

- الحق بالاختلاف.

- والحق بالتعبير عن الرأي بحرية.

وهذه الأسس الثلاثة تلخصها قاعدة واحدة أساسية تقوم على احترام المبادئ الإنسانية، إن كان على المستوى الفردي، أو على مستوى العائلة، وصولاً إلى المجتمع بأسره وعلاقات الدول بعضها ببعض الآخر.

وسأختم بذكر خصوصية النظام الديمقراطي في لبنان، المرتكز على التوافق بين مكونات شعبه، وليس على حكم الغالبية بشكل مطلق. ليس هناك نموذج واحد طبعاً للحكم الديمقراطي، ولا نموذج أمثل، لذا لا يمكنني اعتبار النموذج اللبناني أفضل أو أسوأ من غيره، وإنما هو النموذج الذي توافقت عليه مكونات الشعب. وهو، إذا تعزز نظام المحاسبة ونجح في مكافحة الفساد، وتراجعت الطائفية السياسية على حساب النظام العلماني، قادر على تحقيق تطلعات الشعب اللبناني، والمساواة في الحقوق والواجبات، والازدهار الاجتماعي والاقتصادي. وقادر في النهاية على تحقيق رسالة لبنان في التعايش والسلام، وجعلها رسالة ونموذجاً للعالم أجمع.

كلمة الرئيس عون الى اللبنانيين في مناسبة الانتخابات النيابية

2018/4/25



أيتها اللبنانيات،

أيها اللبنانيون، مقيمين ومنتشرين

انتم مدعوون بعد أيام للانتخاب، وقد مرّت تسعة أعوام على الانتخابات الأخيرة، شهد خلالها لبنان أحداثاً جمة طغى عليها الإرهاب الذي ضرب الشرق الاوسط، وخرج منها وطننا، بقوته سليماً معافى، واستتب فيه الأمن والاستقرار.

وكان من الطبيعي بعد الانتخابات الرئاسية ان نقوم بصياغة قانون جديد للانتخابات النيابية، كما التزمت في خطاب القسم، يؤمّن التمثيل الأصح لجميع مكونات الشعب اللبناني بأكثرياته وأقليته، ويعطي أيضاً، وللمرة الأولى، الانتشار حق التصويت من حيث هو موجود..

بالإضافة إلى فعالية التمثيل التي يؤمّتها هذا القانون، فإنه يحدّد الخيار السياسي بواسطة اللائحة المغلقة، وعبر هذا الخيار يسمح بالتقدير الشخصي للمرشحين ضمن اللائحة المختارة بإعطاء الصوت التفضيلي لمن يعتبره الناخب المرشح الأفضل.

أما السلبية التي توافق عليها جميع المراقبين تقريباً فهي الصراع الذي نشأ بين أعضاء اللائحة الواحدة للحصول على الصوت التفضيلي، وهذا الواقع لا يعود إلى القانون ولكن الى المرشحين، فالقانون هو الإطار الذي يؤمن للناخب حرية الخيار، أما الصراع فهو يعود لنقص

الديمقراطية تصلح نفسها
والعملية الانتخابية هي
السبيل لذلك
وقد صار اليوم لكل صوت
من أصواتكم قيمته
وفعاليته ويبقى أن
تمارسوا أنتم حقكم

”

في التعاون بين أفراد اللائحة الواحدة، أو لعدم اعتيادهم بعد على التنافس الإيجابي ضمنها. سلبية أخرى، ظهرت مؤخراً وهي في تدني الخطاب السياسي، والأخطر هو في جنوحه نحو إثارة العصبية.

أيها المرشحون،

ان الطموح السياسي مشروع وحق لكل من يجد لديه الكفاءة والإمكانية لممارسة الشأن العام، ومخاطبة الناس لإقناعهم بتبنيكم أيضاً حق لكم، ولكن تحاشوا مخاطبة الغرائز، وابتعدوا عن التجيش الطائفي والمذهبي والتحريض لشدة العصب، خاطبوا عقول الناخبين لا غرائزهم، فالشحن الطائفي هو أول خطوة على طريق الفتنة، فلا توقظوها من أجل مقعد نيابي.

أيها المواطنون،

في مطلق الاحوال تبقى المسؤولية الاولى عليكم أنتم، فالحرية مسؤولية، وكذلك الاختيار،

تحرروا من وسائل الضغط والإغراء التي تفسد الضمائر، فالساتر موجود لهذه الغاية، ووراءه يقف الإنسان حراً. وليكن اقتراعكم منحاً لثقة وتكليفاً حقيقياً تليه محاسبة حقيقية؛ فدوركم لا ينتهي عند صناديق الاقتراع، بل يبدأ من هناك، ونجاح الحكم يستلزم شراكة حقيقية بين الشعب وممثليه ويتطلب محاسبة فعلية لهم في حال أخطأوا ولم يكونوا على قدر ثقتكم، فلا تتخلّوا عن دوركم، الذي يحصّنه القانون الانتخابي الجديد ويجعله أكثر فعالية.

هناك قيم في الحياة تُمنح مجاناً، كالحب والثقة وحرية الضمير، لا تشتري ولا تباع، وإذا فقدت مجّانيّتها وتحولت سلعة للبيع، أصبح الحب دعارة وكذلك الثقة والضمير.

وليكن منحكم الصوت في الانتخابات مجاناً، وتعبيراً عن ثقتكم بمن تقترعون له؛

فلا تقترعوا لمن دفع او عرض عليكم المال لأن من يشتريكم يبيعكم، ومن يبيع المواطن ليس صعباً عليه أن يبيع الوطن.



رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون يدلي بصوته
في الانتخابات
النيابية في مركز
بلدية حارة حريك
للتدريب المهني

لا تقترعوا لمن يدفع لأنه لن يمكنكم مساءلته ومحاسبته إن أخطأ مستقبلاً.
لا تقترعوا لمن يدفع ويسخى بالمكرمات، وتذكروا أن الأعمال الخيرية
ليست موسمية ترفع فقط في الاستحقاق الانتخابي.
لا تقترعوا لمن باع وبييع السيادة عند كل مناسبة.
لا تقترعوا لمن حوّل حقوقكم الى خدمات يحتكرها بيده ليبترّكم بها
عند الحاجة،

ولا تشهدوا زوراً ولا تقبلوا بغير الحقيقة لتحفظوا بنظافة الضمير.
ولا تصدقوا من يصدق عليكم الوعود التي تجايف الواقع والقدرة لأنه لن
ينفذ ما وعد به، وتذكروا أن الوعود الانتخابية لا تلزم الا من يصدقها.
وحاذروا من يقيم حملته الانتخابية على سلبيات غيره وليس لديه سوى
التجريح والافتراء وإطلاق الشائعات مضموناً لخطابه السياسي، من دون
أن يكون لديه أي مشروع فعلي يقدمه لكم.
حاذروا أيضاً، لا بل الفظوا وانبدوا من يؤجج المشاعر الطائفية
والعصبية لأنه يتلاعب باستقرار الوطن،

تذكروا مسيرة المرشحين، بماضيهم وحاضرهم،
فكّروا بمستقبلكم ومستقبل أولادكم،
قدّموا مصلحة الوطن الكبرى على المصالح الأخرى الصغيرة،
حكّموا ضميركم، ثم اختاروا، وضعوا الورقة في الصندوق.
أيها الشباب، ومنكم من يقترح للمرة الأولى،
انتم لبنان الآتي، فلا تكونوا على الحياد، لا تكونوا غير مباليين بما يحصل
حولكم، فالتغيير المنشود لن يحصل إلا من خلالكم، ومهما أردتم الابتعاد
عن السياسة فإن السياسة تفرض نفسها عليكم وتؤثر في مجريات
حياتكم، فكونوا فاعلين ومقرّرين فيها حتى لا يقتصر دوركم على تلقي
النتائج وتحمل عبء التبعات. والانتخابات هي الخطوة الأولى لرفع صوتكم
فشاركوا بكثافة ليكون مسموعاً.

أيها اللبنانيون المنتشرون في دنيا الاغتراب،
انتم العمق اللبناني في العالم، وللمرة الأولى يُقرّ في لبنان قانون انتخابي
يمنحكم حق المشاركة في الانتخابات من حيث أنتم موجودون، فتمسّكوا
بهذا الحق، ولتكن مشاركتكم تعبيراً عن مدى تعلّقكم وارتباطكم بالوطن
الأم، وعن إرادتكم الصادقة بالمساهمة في إحداث التغيير فيه.

أيها اللبنانيون،
أول خطوة على طريق تفكّك المجتمعات هي في التخلّي عن القيم، وفي
التغاضي عن الخطأ والقبول به. والخشية على مجتمعنا أن يصبح الفساد
عادةً نتأقلم معها، والرشوة مبرّرة ومقبولة، والكذب مباحاً ومعللاً...
والأمل، كل الأمل، أن تكونوا على قدر المسؤولية، فتختاروا وفقاً للقيم التي
نشأنا عليها، وبضمير نقي وإرادة حرة.
إن الديمقراطية تصلح نفسها، والعملية الانتخابية هي السبيل لذلك. وقد
صار اليوم لكل صوت من أصواتكم قيمته وفعاليته، ويبقى أن تمارسوا أنتم
حقكم في الاختيار ولا تتنازلوا عنه؛ فالانتخاب واجب وطني، وهو الطريق
الوحيد للتغيير ضمن الديمقراطية.
هو فعل وجود أيها اللبنانيون، فلا تمحوا أنفسكم.

كلمة الرئيس عون في افتتاح المقر البطريركي الجديد للكنيسة السريانية الأرثوذكسية



2018/6/22

أصحاب القداسة والنيافة والغبطة والسيادة،
أيها الحضور الكريم،

يسرني أن أكون حاضراً لافتتاح مقر جديد لبطريركية أنطاكية وسائر المشرق
للكنيسة السريانية الأرثوذكسية، لما يحمل هذا الحدث من تشبث بالأرض
والجذور، وتشبث للوجود والهوية، ومن حيث هو ردّ على كل محاولات تفريغ
المشرق من بعض مكوناته ورسالة واضحة لمن خطف المطرانين العزيزين يوحنا
ابراهيم، ابن هذه الكنيسة، وبولس اليازجي.

إن مسيحيي المشرق ليسوا بطارئین على هذه الأرض ولا هم جاليات غريبة فيها،
ولا يمكن أن يسمحوا لأي ظرف أو أي معاناة أن تقتلعهم منها؛ فهم أهلها وناسها.
من هنا انطلقت البشارة، على خطى بولس والرسل،

من هنا انطلقوا ليتلمذوا جميع الأمم، حاملين
رسالة السيد المسيح من المشرق الى الكون.

صحيح أن في التاريخ والحاضر جراحاً كثيرة، ولكن
فيهما أيضاً حقبات مجيدة أعطت العالم ثقافة
وفكراً وحضارة من أغنى الحضارات.

نعم، لقد سالت الدماء غزيرة على هذه الأرض وقدم
السريان مئات آلاف الشهداء ومثلهم قدم الأرمن

ومسيحيو جبل لبنان، فمن المجازر الحميدية أيام السلطان عبد الحميد الثاني
بين عامي 1894 و 1896 التي سقط فيها أكثر من ثلاثمئة ألف شهيد، الى المذابح
التي جرت خلال الحرب العالمية الأولى وتركت قرابة مليون ونصف مليون شهيد
من السريان والأرمن والاشوريين والكلدان والتي أسماها السريان مذابح سيفو،

مسيحيو المشرق ليسوا
بطارئین على هذه الأرض
ولا هم جاليات غريبة فيها
ولا يمكن أن يسمحوا لأي
ظرف أو أي معاناة أن
تقتلعهم منها

”



رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون يلقي كلمة في
افتتاح المقر
البطريكي
الجديد للكنيسة
السريانية
الأرثوذكسية

يضاف إليهم شهداء المجاعة في لبنان، وصولاً إلى حرب الإرهاب الحالية والمستمرة منذ سنوات في المنطقة، والتي كان فيها المسيحيون ضحية للعنف الطائفي في حملة ممنهجة ومنظمة لاقتلاعهم من أوطانهم ومن جذورهم، وبشكل خاص في العراق وسوريا، بعد أن كانت قد سبقتهم فلسطين، وسط صمت المجتمع الدولي، فاستشهد منهم من استشهد وخطف من خطف وشرّد من شرّد. أما معظم من تبقى فبدأ رحلة البحث عن وطن بديل، وهكذا فرغت مدن وقرى بكاملها من مسيحييها. ولكن، هذا النزف البشري يجب أن يتوقف، والسلطات السياسية والروحية مدعوة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لمنع تفريغ الأرض من أهلها، فلا مياه تساب إذا جف النبع، وأي مشروع يرمي لخلق مجتمعات عنصرية تقوم على الأحادية الدينية أو العرقية هو مشروع حرب لا تنتهي.

إن المشرق هو مهد الفكر الديني، أعطى العالم الديانات الكونية وأوصلها لجميع الشعوب وجميع الأعراق. ولطالما كان نموذجاً للتعددية والتسامح الديني، وقد عاش المشرقيون تنوعهم واغتنوا به وصار نموذجاً فريداً للتفاعل الثقافي والغنى الروحي والمعرفي، يقتضي منا جميعاً، وخصوصاً المسيحيين والمسلمين، المحافظة عليه وحمايته في إطار احترام حرية المعتقد والرأي والتعبير وحق الاختلاف، ورفض التطرف الديني والقتل والتهجير باسم الدين والله.

أيها الحضور الكريم،

لقد درجت العادة على إطلاق تسمية أقليات على بعض الطوائف في لبنان ومنها السريان، ونتج عن ذلك حرمانها من بعض حقوقها السياسية كما من بعض الوظائف العامة.

من الخطأ مقارنة الواقع اللبناني من منطلق أقلّيات وأكثريات، فهذه البلاد منذ فجر التاريخ كانت أرض تلاقٍ لشعوب ومجموعات دينية تهرب من اضطهاد وتبحث عن ملاذ آمن، وكم من أكثرية باتت أقلّية وبالعكس؛ في الحقيقة كلنا أقلّيات، تجمعنا المواطنة والهوية، وكلنا مكوّن أساس من مكونات الشعب اللبناني. لذلك كان سعيي الدائم منذ كنت رئيس تكتل التغيير والإصلاح لكي يكون للسريان ولسائر المكونات الموضوعية في خانة الأقلّيات، حضورهم في السلطة وتمثيلهم الحقيقي في مجلس النواب، وسأستمر في هذا المسعى كي لا يبقى أي مكون من مكونات مجتمعنا يشعر بالغبن أو بأن حقوقه في الوطن لا تتساوى مع حقوق سواه. علمتنا التجارب أن الشعور بالقوة أو بالاستقواء من قبل طرف، أو مذهب، أو حزب في لبنان، يخلق عاجلاً أم آجلاً، عدم توازن واستقرار في الحياة السياسية، لا بل أحياناً اضطرابات أمنية. واضعاً نصب عينيّ الوقوف، من موقع مسؤوليتي، مدافعاً عن تجربة العيش المشترك والتوازن والاحترام المتبادل بين مكونات الشعب اللبناني، سأسعى مع الجميع إلى ولادة حكومة تعكس رغبات هذا الشعب، وتوازنته، وتوصل صورة مشرقة إلى العالم عن عزمنا الأكيد كمسؤولين سياسيين، على السير قدماً في مشروع النهوض بالوطن، والاصلاح، والشفافية، ومواجهة الفساد والمفسدين.

أيها الحضور الكريم،

«أنت الصخرة يا بطرس وعلى هذه الصخرة أبني بيعتي وأبواب الجحيم لن تقوى عليها»... بهذه الكلمات أعلن السيد المسيح تأسيس الكنيسة، القائمة على صخرة الإيمان، الحاملة رسالة المحبة، المقاومة للباطل، المقاتلة من أجل شهادة الحق والحقيقة، والمستمرة بالرجاء...

هذه هي مصادر إشعاع المسيحية وسر قوتها وديمومتها، باقترابنا منها ننقل الجبال، وبابتعادنا عنها نُضيّع الطريق.

وإن كنا ونحن تحت التراب نرقد على رجاء القيامة، فلسنا نحن من ستحبطه صعوبات أو ستنتي عزيمته عراقيل ومعوقات.

عشتم،

عاشت الكنيسة المشرقية،

عاش لبنان!



كلمة الرئيس عون خلال افتتاحه الدورة الوزارية الثلاثين للإسكوا في بيروت



2018/6/27

سعادة الأمين العام، أصحاب المعالي والسعادة، أيها الحضور الكريم، أهلاً وسهلاً بكم في الربوع اللبنانية، ممثلين عن دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ونخبة من كبار المسؤولين والأكاديميين والمختصين، المعنيين بأهم القضايا الاقتصادية والإنمائية في المنطقة العربية. تلتقون في بيروت في إطار الدورة الوزارية الثلاثين للإسكوا، واضعين كل خبراتكم لبحث كافة السبل الممكنة من أجل تنمية مستدامة وشاملة للوطن العربي.

إن اجتماعكم هو ظاهرة لافتة ومميّزة في اللحظة الراهنة من تاريخ منطقتنا، تماماً مثلما هو لافت ومميّز نشاط الإسكوا، منذ تأسيسها وانطلاق عملها من بيروت قبل أربع وأربعين سنة.

فأنتم تجندون قواكم، وتسخرون إمكانياتكم، وتستخدمون عقولكم وأفكاركم لرفع مستوى الإنسان في المجتمعات العربية، عن طريق مكافحة الجوع والفقر وتعميم التعليم والرعاية الصحية والمساواة بين النساء والرجال، مع حفظ حقوق الأجيال المقبلة وحصّتها في التنمية الاقتصادية والبيئة السليمة والثروات الطبيعية، في الوقت الذي تتضافر فيه قوى الشرّ لكي تمزّق بلداننا العربية

وتجعلها رهينة عدم الاستقرار والتطرّف والتعصب، وأسيرة الحروب الهمجية، وتخيّر نسبة كبيرة من مواطنيها بين الموت أو حياة البؤس في مخيمات النزوح.

”

نعيش تحديات مشابهة
تماماً لتحديات التنمية
المستدامة
من حيث ضرورة معالجة
مشاكل الحاضر
والاستعداد لمتطلبات
المستقبل
ونحن مصمّمون على
مواجهة الأزمات المترابطة





رئيس
الجمهورية
العماد ميشال
عون يلقي كلمة
خلال افتتاحه
الدورة الوزارية
الثلاثين
للإسكوا في
بيروت

أيها الحضور الكريم،

تتعقد دورتكم هذا العام ومحورها التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية. ولا شك بأن هذا الموضوع الذي اخترتموه محورا لأبحاث دورتكم هو موضوع حيوي وملح، فلا يمكن إهمال التكنولوجيا ودورها في مسيرة التنمية في منطقتنا العربية. ليست التكنولوجيا في عصرنا

ترفاً، أو نشاطاً منفصلاً عن التنمية والحياة الاقتصادية، بل هي لاعب رئيسي في التطور الاقتصادي والاجتماعي على مستوى العالم بأسره، في البلدان الغنية كما في البلدان الفقيرة أو الدول ذات الدخل المتوسط.

ولبنان يدرك أهمية التكنولوجيا ودورها في البناء الاقتصادي، لذلك فهو يعول عليها كثيراً في البرامج التي ننوي صياغتها وتنفيذها في المرحلة الزمنية المقبلة، في إطار التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، الذي نعتبره ممراً إلزامياً للخروج من ظروفنا الاقتصادية الراهنة. وهذا التخطيط هو أيضاً تمهيداً لا غنى عنه لبناء مستقبل زاهر للأجيال المقبلة من اللبنانيين.

تهدف التنمية المستدامة إلى إنقاذ المجتمعات من مشاكلها الراهنة، الفقر والجوع والأمية والمرض، وفي الوقت نفسه توفير حياة كريمة للأجيال المقبلة. ونحن في لبنان نعيش تحديات مشابهة تماماً لتحديات التنمية المستدامة، من حيث ضرورة معالجة مشاكل الحاضر والاستعداد لمتطلبات المستقبل. فنحن مصممون على مجابهة الأزمات المتراكمة التي بدأت بالظهور قبل نصف قرن من الزمن واستمرت على مدى سنوات وعقود، فانعكست في تراجع مستوى المعيشة والتفاوت غير المقبول بين الفئات الاجتماعية والمناطق، وانعكست على وجه الخصوص في الهوة المزمنة بين إيرادات الدولة ونفقاتها وتنامي الدين العام بشكل ينوء تحته الاقتصاد الوطني.

وفيما لبنان يواجه هذه الظروف الصعبة، والاستثنائية، فُرض عليه أن يدفع قسطاً كبيراً، يفوق إمكاناته الاقتصادية والمالية والاجتماعية، في المأساة الإنسانية التي نجمت عن الحرب السورية واضطراب محيطنا الإقليمي بشكل عام.

إننا نتفهّم البعد الإنساني لمعاناة النازحين، ولكنها مشكلة تفوق قدرة لبنان على تحمّل أعبائها، المالية والاقتصادية والأمنية، ونحن مصمّمون على إيجاد الحلول الضرورية لها، آمّلين من المجتمعين العربي والدولي مساعدتنا على تحقيق هذا الهدف، ومساعدة النازحين على العودة إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن.

ومن جهة أخرى، وبمعزل عن المشاكل الآنية، نريد الاطمئنان إلى أننا قمنا بما يتوجّب علينا لتأمين الحياة الكريمة للأجيال المقبلة من بعدنا؛ لذلك فقد عزمنا على مواجهة الواقع وصعابه، وقرّرنا اللجوء إلى التخطيط الفعّال، فوضعنا خارطة طريق تلحظ تجنيد طاقاتنا الوطنية والاستعانة بالخبرات الدولية المشهود لها، ونتوقّع أن تبدأ نتائج هذا العمل بالظهور فور تشكيل الحكومة الجديدة وإنجاز بيانها الوزاري.

إن الغاية الرئيسية من وراء هذا الجهد هي تحويل الاقتصاد اللبناني من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج. وتبرز الحاجة ماسّة إلى رفع مستوى المعيشة، وزيادة نسبة العمالة، واستنفار الطاقات الكامنة وغير المستعملة في الاقتصاد الوطني، لخلق الوظائف وتحفيز النموّ. ولأن طاقات الاقتصاد اللبناني ليست مستثمرة على الوجه الكامل، فإن الخطة تلحظ تحديد القطاعات المنتجة ودعمها واستغلالها.

وتلحظ برامجنا أولوية تحقيق الإصلاح المالي عن طريق تحصيل كل الإيرادات المشروعة للدولة ووقف الهدر في الإنفاق وزيادة المشاريع والاستثمارات العامّة. وليكن معلوماً أن ساعة الحساب مع الفساد قد حانت، فلا تهاون مع تحقيق المكاسب غير المشروعة عن طريق مخالفة القواعد الأخلاقية والقوانين والتعدي على حقوق الدولة. من البديهي أن الدولة اللبنانية لن تسمح للأزمة أن تتفاعل وتتفاقم، ولا للاقتصاد أن ينكمش عاما بعد عام. فلا شيء ينقص لبنان لكي يحقق أفضل النتائج الاقتصادية مقارنة باقتصاديات المنطقة، وكذلك اقتصاديات الدول الناشئة.

فلبنان يمتلك موقعا مميّزا، وانفتاحا ثقافيا وتجاريا على العالم منذ القدم، ولدى أبنائه، خصوصا الشباب، أكثر من دليل على تفوّقهم ونجاحهم، في بلدهم كما في العالم الرحب. ولدينا مؤسسات تعليمية مشهود لها وقطاع مالي عريق وقوي وفاعل. وختاماً، إذ أتمنّى لكم التوفيق في أعمال دورتكم، أرجو لمنطقتنا العربية أن تستعيد الاستقرار والسلام والوئام والنمو والازدهار، ولإسكوا دور كبير يعوّل عليه في تحقيق الجانب الاقتصادي والاجتماعي من هذه التمنّيات.

عشتم وعاش لبنان!

كلمة الرئيس عون خلال تقليده دكتوراه فخرية من جامعة سيدة اللويزة



2019/9/8

أيها الحضور الكريم،

ان تُنشأ مؤسسة في مرحلة كانت تشهد فيها البلاد اضطراباً واسعاً في مختلف المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية، فهذا يعني أن القيمين عليها مؤمنون بهذا البلد ومؤمنون بقيامته. وأن تكون هذه المؤسسة صرحاً جامعياً، فهذا يعني إيماناً أكبر، ليس فقط بقيامة الوطن، بل بدور الشباب فيه، وبأهمية التأسيس على الأجيال القادمة.

وما انطلاقة جامعة سيدة اللويزة في العام 1987، عام الانتظارات القلقة، إلا نوع من هذا الإيمان، وقد أثمر أفواجاً من المتخرجين، أغنوا الوطن في مختلف الميادين؛ نهئى بهم جامعتهم، ونتمنى لها المزيد من التقدم والعطاء.

إن الاستثمار في التربية والتعليم هو من أغنى الاستثمارات، لأنه يؤمن للوطن ثروة ثابتة تتزايد سنوياً، لا تهزها ازِمات ولا تنال منها غدرات الزمان؛ ثروة من الأدمغة الشابة بكل ما تحمل من أحلام وإقدام وتمرد، هي مستقبل لبنان وغده الواعد.

”

أعوّل على مواكبة
الجامعات اللبنانية لخطوات
النهوض الاقتصادي
عبر تكيف اختصاصاتها
مع حاجات سوق العمل
ولتوحيد الجهود لمواجهة
الفساد والتوافق على خطة
وطنية للنهوض الاقتصادي

أيها الحضور الكريم،

نقارب في احتفال اليوم أهمية «التوعية على مخاطر الإدمان على الانترنت والتكنولوجيا»، خصوصاً بعدما بات هذا الإدمان متفشياً داخل الكثير من عائلاتنا، وبدأت تبعاته تبدو واضحة في مجتمعنا.

فالإدمان بحد ذاته خطورة، أياً يكن المُدمّن عليه: التدخين، المخدرات، طاولة الميسر، الانترنت...، لأنه يشلّ الإرادة ويستعبد الإنسان؛ فأنت حر بقدر ما أنت قادر على الاختيار، قادر على قول النعم واللا. ولكن، عندما لا يعود بإمكانك الاستغناء، فأنت تفقد، في مكان ما، حريتك.

صحيح أن الانترنت قد أحدث ثورة كبيرة في عالم المعرفة والتكنولوجيا، وفتح الآفاق على عوالم جديدة، وسهّل الوصول إلى المعلومة، ولكن استلاب بعض تطبيقاته ومواقعه لمساحة كبيرة من وقتنا، واهتمامنا، وتفاعنا، وقطعها أحياناً الكثير من الروابط مع الواقع، يشكّلان خطورة ملحة في مجتمعاتنا. ولا شك أن تقديم مقترحات الحلول لها سيكون هدفاً أساسياً لهذه الحملة.

لقد فتحت وسائل التواصل الاجتماعي خطوط لقاء بين البشر لم تكن ممكنة في السابق، لكن الخطر الذي نستشعره هو في أن يحل التواصل الافتراضي محل التواصل الحقيقي بين الناس، فتفقد العلاقات الانسانية معناها وعمقها.

أما الخطورة الأكبر، فهي انفلاتها من الضوابط وضياح الحدود وجهل مفهوم الحرية، وللأسف، ظهور انحدار أخلاقي غريب عن مجتمعنا وتربيتنا.

أيها الحضور الكريم،

إن الإدمان على الانترنت وعلى الشاشة وعلى العالم الافتراضي، أوجد عزوفاً لدى الشباب عن العالم الحقيقي وعن التعاطي الجديّ بالشأن العام، فتدنّى مستوى الوعي السياسي والثقافة السياسية لدى قسم كبير منهم، ليُختزل أحياناً بسجلات متعصبة وفارغة إلا من التطرّف والتحريض وبذاءة الكلام.



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يتقلد دكتوراه
فخرية في
الانسانيات من
جامعة سيدة
اللوزة في ذكرى
تأسيسها

وهذا ما دفعني لأوجه في كانون الثاني من العام 2014 رسالة، بل نداءً، الى جميع رؤساء الجامعات العاملة في لبنان، والتي هي المختبر الأول للتعرف على الرأي الآخر، وللمناقش والحوار وتبادل الأفكار بين الطلاب، لفتح قاعات المحاضرات أمام المحاضرين السياسيين على اختلاف انتماءاتهم، ليتعود طلابنا على الإصغاء والمناقشة الهادئة والراقية، بدل أن تكون نقاشاتهم في الشارع بالعصي والحجارة والشعارات النابية، أو بالشتم والتحريض على وسائل التواصل الاجتماعي. وذلك لأنني مؤمن بأن التغييرات الجذرية في المجتمعات لا تحصل إلا بهمة الشباب، وخصوصاً الطلاب منهم. من هنا، الضرورة ملحة لإعداد الأجيال الطالعة، وإغناء ثقافتها السياسية، وقدرتها على الحوار والمناقشة والمقارعة بالحجة والمنطق، وتطوير الحس النقدي لديها.

يا شباب لبنان،

إن حرية التعبير حق مقدس، ولكن هناك أيضاً مقدسات أخرى لا يجب أن تغيب عنكم، وأولها الحقيقة التي هي سقف الحرية، فحرية التعبير إذا

جافت الحقيقة لا تعود حرية بل تصبح افتراءً واعتداءً معنوياً... هناك أيضاً كرامة الإنسان وسمعته، هي أيضاً من المقدسات، ولا يحق لأحد الاعتداء عليها، فالشتيمة وبذاءة الكلام لا يندرجان في إطار حرية التعبير، وكذلك تشويه السمعة..

إن التنافس السياسي صحي، وكذلك الاختلاف في الرأي، وهما ضرورة للحياة الديمقراطية. ولكن، احذروا الخلط ما بين الاختلاف والعداوة، فخصمك السياسي ليس عدوك، هو شريكك في الوطن، وكلاكما تعملان من أجل مصلحة هذا الوطن وإن اختلفت مقاربتكما وسبل العمل.

أدرك غيرتكم الوطنية، المجبولة بالقلق على المستقبل لأن الأوضاع تبدو غائمة وبعض طرق التغيير مقفل بالنسبة إليكم، لكنني أود تذكيركم بأنكم أنتم قوة التغيير الحقيقية، فلا تتنازلوا عن هذا الدور. كما أنني من موقع مسؤوليتي، أعدكم بالعمل بأقصى إمكاناتي، لتوحيد جهود المسؤولين السياسيين لمواجهة الفساد الذي يعطب كل مفاصل الوطن، والتوافق على خطة وطنية للنهوض الاقتصادي لتأمين فرص عمل إضافية لكم. ومع انطلاقة عمل الحكومة العتيدة التي نأمل ولادتها القريبة، سنبدأ مرحلة جديدة من العمل والانتاج الوطني الجاد، للتخلص من أثقال الماضي السياسية والاقتصادية، وللحاق بركب الحداثة.

من هنا، أعوّل بشكل كبير أيضاً على مواكبة الجامعات اللبنانية لخطوات النهوض الاقتصادي، عبر تكييف اختصاصاتها مع حاجات سوق العمل، لعدم تخريج عاطلين عن العمل في بلادهم، ما يدفعهم إلى سلوك درب الهجرة.

ختاماً، كل الشكر لجامعة سيدة اللويزة على تكريمي، وكل التقدير لمبادرتها بإطلاق حملة التوعية على مخاطر هذا الإدمان الجديد، ونأمل أن تثمر هذه الحملة فيتنبّه مجتمعنا إلى الضرر الداهم الذي يحيط به، ويتحمل الجميع مسؤولياته في الحد منه.

عشتم وعاش لبنان!

كلمة الرئيس عون في «مؤتمر البطارقة والأساقفة حول كاريتاس في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»



2019/2/27

أيها الحضور الكريم،

«طوبى للرحماء فإنهم يُرحمون».

لقد ارتبط اسم كاريتاس برسالة رحمة وإنسانية، في مساعدة المحتاج، في مساندة الضعيف، في التنمية، في الخدمة الاجتماعية، في محاربة الفقر والجوع والمرض، وهو دور ريادي رسولي يحاكي دور الأبرار «جعت فأطعمتموني عطشت فسقيتموني كنت غريباً فأويتموني عريانياً فكسوتهموني مريضاً فزرتهموني محبوساً فأنتيتهم إلي...».

وعلى أهمية هذا الدور - الرسالة فإن أهمية كاريتاس الحقيقية، تكمن في نشاطها العابر للطوائف والأعراق والدول والانتماءات، وهذا ما يبدو جلياً في خريطة انتشارها حيث تغطي خمس عشرة دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقدم المساعدة والخدمة حيث هناك حاجة، بمعزل عن الدين والهوية والعرق، وهي بذلك تساهم بكسر حواجز التطرف والتفوق والانغلاق ورفض الآخر المختلف، وهنا جوهر دورها، خصوصاً في هذه المرحلة المضطربة التي تعيشها المنطقة.

أيها الحضور الكريم،

يقول مهندس الميثاق الوطني ميشال شيحا إن «من يحاول السيطرة على طائفة في لبنان إنما يحاول القضاء على لبنان» وهذا

أومن أن الحوار بين الثقافات
والحضارات والأديان هو
الوسيلة الفضلى للقضاء
على آفة الإرهاب
ولتحصين الأجيال الطالعة
ضد الأفكار المتطرفة،
وتنشئتها على احترام حرّية
المعتقد والرأي والتعبير وحق
الاختلاف حتى تستعيد
مجتمعاتنا الاستقرار والأمان

القول ينطبق أيضاً على المشرق، فمشرقنا هو مزيج ثقافات والتقاء حضارات ومهد الديانات السماوية، وهو نموذج فريد للغنى الروحي والثقافي والمعرفي، وضرب أي مكّون من مكوناته هو ضرب له ولفرادته. وكل الأحداث التي جرت خلال السنوات المنصرمة، من أهم أهدافها من دون شك تحويل مجتمعات مشرقنا الى مجتمعات عنصرية أحادية الطابع متنافرة متقاتلة. فالنزف البشري الحاصل والهجرة القسرية لبعض المكونات، والمحاولات الحثيثة للتغيير الديمغرافي، مضافة الى تهجيرات الحقبة الماضية وتقسيم فلسطين وتشريد أهلها، واستكمال الضغوط اليوم لتهجير من تبقى منهم، ورفض حقّ عودتهم إلى بلادهم وتوطينهم في البلدان التي هُجّروا إليها، تؤسس كلها لمشرق جديد، غريب عن هويته الجامعة، وبعيد كل البعد عما يمتاز به من تنوّع ديني ومجتمعي وثقافي. وهذا ما يجب أن نرفضه ونقاومه بكل ما أوتينا من عزم وصلابة؛ فأرض المشرق لا يجب أن تفرغ من أهلها، ومهد المسيح ودرب الجلجلة والقبر المقدّس لا يمكن أن تكون من دون مسيحيين، كما لا يمكن للقدس والمسجد الأقصى أن يكونا من دون المسلمين، فلا مياه تنساب إذا جفت ينابيعها. والخطر الأكبر الذي يواجه عالمنا اليوم ومنطقتنا بشكل خاص هو نزعة التطرف التي تغذي الإرهاب وتتغذى بدورها منه، وخطورتها أنها عدوى فكرية، تنتقل وتنتشر بسرعة خصوصاً مع وسائل التواصل الاجتماعي، مستغلةً الجهل والفقر والتمهيش لزرع أفكار ومعتقدات هدامة وإيجاد بيئة حاضنة للإرهاب. ولأنني أؤمن أن الحوار بين الثقافات والحضارات والأديان هو الوسيلة الفضلى للقضاء على آفة الإرهاب، ولتحصين الأجيال الطالعة ضد الأفكار المتطرفة، وتشبثها على احترام حرّية المعتقد والرأي والتعبير وحقّ الاختلاف حتى تستعيد مجتمعاتنا الاستقرار والأمان، أطلقت في الأمم المتحدة مبادرة بترشيح لبنان ليكون مركزاً دائماً للحوار بين مختلف الحضارات والديانات والأعراق وتعزيز روح التعايش، من خلال إنشاء «أكاديمية الانسان للتلاقي والحوار»، هدفها الأساس نشر ثقافة معرفة الآخر والتقريب بين الشعوب والثقافات والديانات ونبذ لغة العنف وخصوصاً بين الشباب فيسهل اندماجهم وتقبّلهم للآخر المختلف فلا يعود عدواً، لأن الإنسان بطبيعته عدو لما، ومن يجهل.



رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون خلال
التقاط الصورة
التذكارية مع
المشاركين في
«مؤتمر البطارقة
والأساقفة حول
كاريتاس في
منطقة الشرق
الأوسط وشمال
أفريقيا»

هذا هو جوهر لبنان وهذه هي رسالته التي أدركها قداسة البابا يوحنا بولس الثاني يوم قال عنه إنه «أكثر من وطن، إنه رسالة»؛ فلبنان، بمجتمعه التعددي وبما يخترن من خبرات أبنائه المنتشرين في كل بقاع الأرض، وبما يشكل من عصارة حضارات وثقافات عاشها على مر العصور، مؤتمن على هذه الرسالة ولا يحق له أن يفترط بها أو أن يتجاهلها.

أيها الحضور الكريم،

أيها الإخوة العاملون في كاريتاس،

لكل منا دوره في نشر ثقافة السلام وثقافة قبول الآخر واحترام حقوقه؛ نحن من خلال التثقيف والممارسة السياسية وإيجاد مساحة للتلاقح والنقاش والحوار والجدل الفكري،

وأنتم من خلال الخدمة المجانية التي لا تميز بين عرق أو دين أو هوية. فاذهبوا، كما الرسل، وساعدوا كل الأمم، ليروا فيكم الوجه الحقيقي ليسوع، وجه المحبة والتسامح والسلام.

هذه هي وزنكم، ولا شك أنكم ستبقون أمناء عليها.



من كلمة الرئيس عون في حفل اطلاق الحملة الوطنية لاستنهاض الاقتصاد اللبناني



2019/3/18

يدرك الجميع اننا نعيش اليوم تراكم أزمات وليس أزمة واحدة، ولكن عندما نحللها نعرف كيفية مداواتها. في افطار شهر رمضان الماضي، اعلنت ان المرحلة المقبلة ستكون مرحلة بناء الاقتصاد اللبناني، ومكافحة الفساد، ومعالجة وضع النازحين السوريين في لبنان. هذه الملفات تتكامل لاعادة استنهاض الاقتصاد اللبناني. الأزمات المتراكمة ناتجة عن اسباب عدة: أولاً الأزمة الاقتصادية الدولية، التي وان كنا قد استفدنا منها قليلا في بدايتها الا اننا ما لبثنا ان تأثرنا بها سلبا.

”

الأزمة الثانية ناتجة عن الظروف التي ادت الى اقفال
مداخل الشرق الاوسط في وجهنا، وبتنا محاطين
بالحديد والنار من الشمال والشرق، اضافة الى وجود

لا حصانة لأحد في الحرب
على الفساد

اسرائيل جنوباً. وبات كل ما نريد تصديره الى الدول العربية مكلفاً بالنسبة الينا. السبب الثالث هو الارث الكبير والسيء الذي ورثناه من اعتماد سياسة اقتصاد ريعي، لسنين عديدة، ما اوقف نمو الاقتصاد الداخلي، زراعياً وصناعياً، فبتنا سوقاً استهلاكية ولم نعد سوقاً انتاجية.

الملفات الثلاثة التي ذكرتها نعمل على معالجتها معاً. اولاً في المجال الاقتصادي، بنينا خطة اقتصادية وخطة لاستكمال البنية التحتية للدولة الضرورية للنمو الاقتصادي. كما ارسينا الارضية التي تبني عليها هذه الخطة وهي اساسية، وذلك عبر طرد الارهاب من لبنان وتنظيف الارض اللبنانية من الخلايا النائمة، وتعرفون جميعاً اننا والحمدلله لم نتعرض لأي حادث ارهابي. اما بالنسبة الى الجريمة في لبنان، فلا تحصل جريمة على





رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون يلقي كلمة
في حفل اطلاق
الحملة الوطنية
لاستهواض
الاقتصاد اللبناني
بعيدا

الارض اللبنانية الا ويُلقي القبض على الفاعلين خلال اقل من 48 ساعة. ما يشكل خلافاً حالياً هو مسألة معالجة مشكلة النازحين السوريين، الذين رفعوا نسبة البطالة لدينا، كما رفعوا نسبة الجريمة بمعدل 30٪، حتى صارت سجوننا غير قادرة على الاستيعاب. وزادت بسببهم المشاكل الاجتماعية، ومشاكل البنى التحتية. وأحدثوا ضرراً في السوق التجارية الصغيرة، من خلال المحلات التي يبيعون فيها. فاللبنانيون يدفعون الضرائب فيما هم لا يدفعونها. اذاً أصبح النزوح عنصراً مؤثراً سلباً في اقتصادنا ومضراً بمصلحة عمالنا وتجارنا الصغار.

يبقى ايضا الفساد الذي هو السبب الأكبر للضرر في لبنان. طبعاً الفساد عاد بالخير على الفاسدين والمفسدين، ولكنه تسبب بالشقاء لمن يدفعون الضرائب، ولا يتلقون الخدمات اللازمة التي يستحقونها من الدولة. الآن بدأت معركة الفساد، وهذا عهد قطعت على نفسي. الآن نسمع اعتراضات، ولكن في هذه المعركة ليست هناك حصانة لأحد، وهذا ما يجب ان يعرفه الجميع. انا اول شخص كنت متهما في الجمهورية اللبنانية، وكلما طرح سؤال على المسؤولين في لبنان عن سبب ابعادي كان الجواب نفسه: اني متهم بملف مالي، والقضاة الموجودون هنا يعلمون جيداً ان الملف فارغ. كنت بريئاً ولم أتوسط لدى أحد لإظهار براءتي وطالبت التيار الوطني الحر الذي كان يتظاهر بوجه الوجود السوري في لبنان ويقاومه يومياً، ألا يتظاهر لأجل المطالبة ببراءتي التي بيّتها القضاء بعد عودتي الى لبنان.



كلمة الرئيس عون في حفل استقبال سفراء الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للفرانكوفونية لمناسبة اليوم العالمي للفرانكوفونية



2019/3/20

سعادة السفراء،

سيداتي سادتي،

يسرني أن أستضيفكم في هذا اليوم المميز، اليوم العالمي للفرانكوفونية الذي يصادف في العشرين من شهر آذار، وهو تاريخ مُحاط جيداً كونه يأتي بين اليوم المخصص لحماية حقوق المرأة وبين اليوم الذي نحتفل به بعيد الأمّهات في لبنان. فليس أفضل من هذه المصادفة للغة يرى فيها البعض لغةً أمّاً، ويعتبرها البعض الآخر حامية حقوق الجميع.

والفرانكوفونية متجذّرة في لبنان منذ القدم، فقد مرّت عليها قرون وتوالت، وها هي لا تزال راسخة في حاضرتنا اليوم، وبالطبع ستستمر في المستقبل الواعد.

لهذه الأسباب مجتمعة، أودّ أن أشير إلى حدثين بالغَي الأهميّة:

- أولاً: الميثاق اللغويّ القائم بالتعاون مع المنظمة الدوليّة للفرانكوفونية والذي سيتمّ تجديده عمّا قريب. ويشكّل هذا الميثاق موضع اهتمام القطاعات الإداريّة والتربويّة والثقافيّة والاقتصاديّة كلّها.

- ثانياً: افتتاح مكتب للمنظمة الدوليّة للفرانكوفونية في لبنان العام 2020. مكتب مخصص للشرق الأوسط بأسره، يكون منصّة رائدة لنشر وهج الفرانكوفونية في دول المنطقة كافّة.

وفي ظلّ تبني الأكاديميّة الفرنسيّة منح المهن تسمية مؤنّثة إلى جانب التسمية المذكّرة الموجودة أصلاً، لا بدّ

الفرانكوفونية
متجذّرة في لبنان منذ
القدم ولا تزال راسخة
في حاضرتنا اليوم
وستستمر في
المستقبل الواعد





رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون يلقي كلمة في
حفل استقبال
سفراء الدول
الأعضاء في
المنظمة الدولية
للفرانكوفونية
مناسبة اليوم
العالمي للمنظمة
في القصر
الجمهوري بعدا

من الإشادة بهذه الخطوة البارزة التي تثبت أنّ هذه اللغة إنّما هي حيّة وتواكب تطوّر المجتمع.

إن كل لغة بالنسبة لي، هي إنسان جديد داخل الإنسان، وكلما زادت اللغات التي يتقنها المرء كلما اغتنى إنسانياً. ويتأكد لنا كل يوم أن اللغة هي همزة وصل مثالية بين الثقافات والهويات المختلفة.

إنّ الإنسان هو عدوّ ما ومَن يجهل. وتقبّل الآخر على نقاط اختلافه وتشابهه، وحده، يتيح التعايش. وهل هناك أفضل من لبنان، بمجتمعه التعددي، ليكون المنصة المثال لتعلّم العيش المشترك؟

لهذا السبب بالتحديد، تقدّمتُ إلى هيئة الأمم المتحدة بترشيح لبنان ليكون المقرّ الرسمي لـ «أكاديمية الإنسان للتلاقي والحوار»، وأتمنّى دعم المؤسسات الفرانكوفونية ومشاركتها من أجل إنجاح ثقافة السلام في العالم.

سنحتفل عمّا قريب بمئويّة إعلان لبنان الكبير. إعلانٌ منح لبنان الحاليّ حدوده الراهنة ونادى به الجنرال هنري غورو من أعلى درجات مقرّه في قصر الصنوبر في بيروت. وتبع هذا الإعلان وضع الدستور اللبنانيّ. تاريخ يخبر بوضوح عن العلاقات الوثيقة التي تجمعنا بفرنسا وبالفرانكوفونيّة، علاقات جعلت لبنان يحمل إلى الشرق الأوسط القيم العالميّة جنباً إلى جنب مع التنوّع الثقائيّ.

في هذا اليوم الاحتفاليّ، اتوجه بالتهنئة إلى جميع الشعوب الفرانكوفونية في هذا العالم، وخصوصاً إلى الذين تمثّلونهم. على أمل أن يتمكّنوا من العيش في بيئة من السلام والحرّيّة والازدهار.



كلمة الرئيس عون في حفل احياء اليوم العالمي للصحة

2019/4/5



«أعبر عن سعادتي اليوم بلقائي بكم والتحدث الى جيل المستقبل، فأنتم ستستلمون بعد سنوات مسؤولية الوطن، وسيترتب عليكم الكثير من الواجبات. أود أن أبدأ كلمتي بموضوع يعنيكم بشكل مباشر وهو آفة المخدرات. فأنا أتابع آخر الاحصاءات حولها، ومع الاسف إن هذه الآفة تتغلغل بسرعة في صفوف الجامعيين. وأنتم مسؤوليتكم مزدوجة انطلاقاً من دراستكم للطب ومن كونكم أطباء المستقبل؛ عليكم ليس فقط عدم الانجرار وعدم الوقوع في هذه التجربة الخطيرة، وأنتم تعلمون جيداً مدى خطورتها، بل أيضاً أن تكونوا مرشدين لزملائكم في المجتمع وفي أي مكان كان، كي يتفادوا هذه «المصيبة» ولا يقعوا في براثنها لاسيما وأن نهايتها مأساة لهم ولعائلاتهم.»

واشار الرئيس عون الى ان «الطب يتضمن اضافة الى المعرفة التقنية، أمورا كثيرة خصوصاً الناحية الإنسانية» وقال: «أنتم خلال ممارسته تكونون الى جانب الناس في ضعفهم، وتقدمون المساعدة لهم، طبياً وأيضاً من خلال انسانييتكم وعبر رفع المعنويات والتعامل بعطف مع المريض، ما يساعد في بعض الاحيان على شفائه. وفي عملكم في المستشفيات وميدان الادوية، عليكم أن تتعاطوا بمهنية عالية ومسؤولية. فنحن اليوم نحارب الفساد، وهناك فساد طال اسعار الادوية وفواتير المستشفيات، وغيرها، فأنتم ستكونون جزءاً من هذه المستشفيات وعملكم سيكون بحسب ضميركم.»

”

تأكيد الثقة بالنهوض
بالقطاع الصحي والعمل
على تنفيذ
مشروع الصحة للجميع
الفقراء قبل الاغنياء



رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون خلال حفل
احياء اليوم
العالمي للصحة
بعيدا

ولفت الى أنه يقوم بدراسة، بالتعاون مع وزير الصحة الحالي، «كيفية النهوض بالقطاع الصحي، الذي يحتاج الى زيادة بسيطة في الموازنة» وقال: «إن الامر يعود الى إدارة تعمل بشكل سليم، وإن شاء الله نتمكن من تحقيق ذلك هذا العام او على الاكثر في الموازنة المقبلة، لأن هناك تقشفاً في الموازنة الحالية، ومع ذلك سندرس إمكانية مساعدة وزارة الصحة.»

وتطرق الرئيس عون الى موضوع الفساد في الضمان الصحي الاجتماعي مشيراً الى أن «هناك تجاوزات، نواجهها للقضاء على الفساد وللمحافظة على الاموال واعادتها لاصحابها. فنحن نعمل على تطوير هذا القطاع لتنفيذ مشروع الصحة العامة وتكون الصحة للجميع للفقراء قبل الاغنياء.»

كلمة الرئيس عون في احتفال مئوية نقابة المحامين

2019/4/16



أيها الحضور الكريم،

«العدل أساس الملك»

وإذا كان العدل الركيزة الأساس للحكم فأنتم أيها المحامون أحد أهم مداميك العدل وجناح من أجنحته، تجدون وتتعبون من أجل إحقاقه، ولعل تعبككم الأكبر هو في إرساء التوازن بين حقوق موكلكم وبين تحقيق العدالة. فحق الدفاع المقدس يدخل ضمن مفهوم ضمانات المتقاضى المنصوص عنها في المادة 20 من الدستور اللبناني، وهو يتساوى مع ضمانات القاضي كي يستقيم ميزان العدالة.

”

القضاء هو الحجر الأساس
لقيام دولة الحق والقانون
فلا دولة من دون سلطة
قضائية مستقلة نظيفة
تنشد العدالة والحقيقة

قليلة هي المهن التي تفرض قسم اليمين قبل المباشرة بها؛ في الجندية تُقسم يمين الذود عن الوطن وحماية الأرض، في الطب تُقسم يمين صون حياة الإنسان والعناية بالصدّيق كما بالعدو، أما في المحاماة، فأنتم تقسمون يمين المحافظة على سر المهنة والعمل بأمانة والتقيّد بالقوانين والأنظمة والالتزام بالأخلاق

لاستحقاق الثقة والاحترام. والقسم ليس مجرد كلمات تتلا في مناسبة وتُسى في ما بعد، بل هو حارس الضمير وهو التزام يرافق صاحبه على الدوام ويرسم طريقه، وقسمكم الذي تؤدونه يوم تنتسبون الى نقابتكم يرسم لكم الطريق الصحيح للنجاح المهني وأيضاً الأخلاقي، وهو حصانتكم، ولا أعني هنا الحصانة القانونية بل تلك الأخلاقية التي تحمي وتصون من الانزلاق، من الخطأ، ومن كل أنواع الفساد.





رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون يلقي كلمة في
احتفال مئوية
نقابة المحامين -
بيروت

فالمحامية هي أقرب الى الرسالة منها الى المهنة، وهذا ليس بكلام شاعري بل واقعي، لأن السعي الى إظهار الحقيقة وإحقاق العدالة قد يكون مكلفاً، وهو جوهر عملكم.

أيها الحضور الكريم،

إن سيرة لبنان مع الحقوق طويلة تعود الى القرن الثاني حيث احتضنت بيروت أول وأهم مدرسة للحقوق،

وأضحت بحق أم الشرائع، ونقابتكم التي تأسست في بيروت والشمال، في العام 1919 أي قبل أن يرى لبنان الكبير النور يمكن أيضاً أن نسميها وبحق، أم النقابات. ولعل من أهم ومضاتها تبنيها الدائم للقضايا الوطنية الكبرى والدفاع عن الحريات العامة.

إن أركان القضاء ثلاثة من أرباب الحقوق، يكتلون بعضهم البعض لإجلاء الحقيقة بكل جوانبها، وأعني القاضي والمدعي العام والمحامي، ولا يكتمل إحقاق الحق من دونهم أو إذا أصاب الخلل أي ركن منهم.

والقضاء هو الحجر الأساس لقيام دولة الحق والقانون، فلا دولة من دون سلطة قضائية مستقلة نظيفة تنشد العدالة والحقيقة، وأعيد التذكير هنا بما قاله ونستون تشرشل إبان الحرب الثانية وعندما كانت لندن تحت قصف الطائرات: «طالما القضاء لم يزل بخير فإن بريطانيا بألف خير».

لذلك كان تطهير الجسم القضائي أولى أولويات حربنا على الفساد الذي نخر كل مؤسساتنا، فالقضاء يجب أن يبقى فوق الشبهات، كامراً قيصر، كالملاح الذي لا يجوز أن يفسد... قضاء يتصدى لكافة أشكال الفساد ويقف سداً منيعاً بوجهه. وباستقلاله ونزاهته يحرس العدالة ويحميها فيطمئن له المواطنون، إذ كيف يمكننا أن نحتكم الى من لا ثقة لنا به؟

أيها الحضور الكريم،

القضاء- السلطة الذي نرنو اليه ليس حتما قضاء السلطة السياسية، اي القضاء المستتب سياسياً والذي يصبح فيه القاضي أسير المرجعيات، في حين ان القضاء يجب ان يكون سلطة دستورية مستقلة بمفهوم المادة 20 من الدستور، تتقي ذاتها بذاتها وفق الاليات المعتمدة قانوناً، من دون تشهير او ابتزاز او استغلال من اي كان فتكون المساءلة المسلكية او الجزائية من صلب هذه السلطة وليس من خارجها. والقضاء لن يكون في عهدنا منظومات مرتبهة لأحد بل سلطة تمارس رسالتها بوحى من ضمير القاضي الحر والنزيه والمحايـد فتتوافر معه ضمانات المتقاضين كاملة وغير منقوصة. وإيماناً مني بأن القضاء هو ركن من أركان الدولة التي إن فقدت ركنا اصابها الوهن والاندثار، دعوت لمؤتمر يبحث شؤون القضاء في لبنان، ويجري الإعداد له حالياً وسيعقد قريباً في القصر الجمهوري تحت عنوان «من أجل عدالة أفضل» هدفه إطلاق حوار وطني صريح بين جميع المكونات المعنيّة بالعدل والعدالة، للإضاءة على مكامن الخلل في الوضع القضائي الحالي وأسبابه وكيفية استنهاض السلطة القضائية المستقلة وفقاً لمفهوم المادة 20 من الدستور اللبناني.

أيها المحامون،

رسالة المحامي هي أن يدافع أمام القضاء إما عن متقاضٍ بين متقاضين وإما عن متهم بجريمة، وفي كلتي الحالتين تقضي قدسية رسالته أن يدافع عنه بكل الوسائل القانونية والإنسانية ويقدم كل ما يتوفر لديه من حجج وأدلة لتوضيح الصورة أمام القاضي ليتمكن من الحكم وفقاً للضمير والقانون ودون التباس أو غموض. إن ضياع العدالة يدمر الفرد والمجتمعات؛ فالظلم حليف الباطل، ومهما كان ثمن العدل مرتفعاً فإنه يبقى أقل كلفة من الظلم. ختاماً وتقديراً لجهود نقابة المحامين المستمرة منذ مئة عام في ميدان احقاق العدالة أمنحها وسام الاستحقاق اللبناني المذهب من الدرجة الأولى، كما أمنح النقيب اندريه الشدياق وسام الأرز الوطني من رتبة ضابط تقديراً لتفانيه في خدمة الوطن والعمل النقابي.

كلمة الرئيس عون في حفل غرس «الشجرة المليون»

2019/4/30



اني سعيد جدا اليوم بهذا اللقاء، خصوصا انه مقام على اسم الشجرة، ذلك ان العالم لا يكتمل ويتوازن الا بثلاثة انواع من الحياة تتمثل بالعوالم النباتية والحيوانية والانسانية التي يعيش كل منها مع العوالم الأخرى.

ان الانسان لا يمكنه ان يعيش من مناجم اكانت ذهباً او الماساً او فحماً حجريا بل من الارض التي تعطينا النبات والغذاء. وما لم تكن هذه العوالم متكاملة تكون الحياة غير متوازنة. والمثال على ذلك الصحراء التي لا يوجد فيها احد لغياب النباتات فيها. فحيث يوجد النبات يوجد حيوان وانسان. من هنا علينا دائما ان ننظر الى هذا الثالوث ونهتم به ونحافظ عليه كما على الحيوان والطيور. ومن هنا ايضا، اهمية القوانين التي تحمي هذه العوالم.

ان هذا اللقاء هو بمثابة عيد للشجرة في لبنان التي تتميز بمنافع وموارد غير محدودة، فهي تعطي الجمال الطبيعي والظلال والثمار بالإضافة الى الخشب للبناء والحطب للتدفئة، كما يستخرج من بعضها مواد طبية تدخل في صناعة الادوية، وبهذا المعنى فهي تعتبر موجودة في كل حقول الحياة، ومرادفة للطيور ولحياة الانسان.

حيث يوجد النبات يوجد
حيوان وانسان من هنا
علينا دائما ان ننظر الى
هذا الثالوث ونهتم به
ونحافظ عليه كما على
الحيوان والطيور

علينا تنمية هذه الثقافة بين اللبنانيين، وان لا نزرع الشجرة فحسب بل ان نفكر في سبل بقائها وريها وحمايتها من القطع الغوغائي، والحرائق التي تمثل الخطر الاكبر عليها. فعدم اندلاع الحرائق هو افضل النتائج، ولكن



صورة تذكارية لرئيس الجمهورية العماد ميشال عون والبناتية الاولى السيدة ناديا الشامي عون مع المشاركين في حفل غرس «الشجرة المليون» في القصر الجمهوري بعددا

إذا ما اندلعت فمن الأفضل ان نتمكن من اطفائها في بدايتها، اما اذا اتسعت فمن الأفضل ان نمنع انتشارها، وكل ذلك يتطلب ثقافة تدفع بكل من يلاحظ نشوب الحرائق الى المبادرة لإطفائها.

ان القطع الغوغائي للأشجار غير مسموح به ويفترض بكل من يريد البناء التعويض عن كل شجرة يقطعها بزرع ست اشجار او دفع رسوما للبلدية كي تقوم بدورها بزراعة اشجار بدلا من تلك التي اقتلعت. وعلينا نحن تعميم هذه الثقافة لأننا من دون ذلك لن نتمكن من حماية الشجرة مهما بذلنا من جهود.

كلمة الرئيس عون في احتفال المئوية الثانية لميلاد المعلم بطرس البستاني

2019/5/1



أيها الحفل الكريم

هو، المعلم بطرس البستاني، حامل هذا اللقب السامي عن جدارة، معلّم ظلّ بعطاءاته السخية لبنان والمشرق العربي وكل أرض الناطقين بلغة الضاد وصولاً الى الأممية. وليس غريباً أن تكون المئوية الأولى لولادته قد احتُفل بها في الجامعة الأميركية في بيروت.

واليوم، في المئوية الثانية، ما زال مدرسة وطنية مشرقية عربية أممية، وقيمة خالدة، وكزماً معرفياً مجانياً على درب اللغويين العرب، ومعلماً لكل علماء اللغة وطالبي البحوث ودعاة عصرنه لغة الضاد.

بطرس البستاني، مؤسس المدرسة الوطنية، أول مدرسة لبنانية أهلية مختلطة غير طائفية وبعيدة عن النفوذ الأجنبي، منها تخرّج عشرات المتنوّرين وكانت لهم اليد الطولى في التوعية وبث الروح الوطنية والدعوة الى التحرر والتلاقي، ومنهم سليمان البستاني الذي نقل

إلياذة هوميروس الى العربية، وسليم تقلا مؤسس صحيفة الأهرام.

بطرس البستاني، الزارع بذور اللغة والعلم، الذي يتقن تسع لغات، سطر كنوز محيط المحيط، ودائرة المعارف التي اعتبرت أول موسوعة حديثة. وقمة إبداعه كانت في ابتكار المصطلحات واشتقاق المفردات والتسميات وتبسيط المفاهيم، ما أغنى اللغة العربية ومنحها قوة التجدد والصمود في وجه التتريك.

بطرس البستاني معلّم
ظلّ بعطاءاته السخية
لبنان والمشرق العربي
وكل أرض الناطقين بلغة
الضاد وصولاً الى الأممية

”

أنقذ لغة الضاد من طغيان التعريب الزائف والترجمة الهزيلة، كما أنقذ الكتاب المقدس من الترجمات العقيمة المشوهة، وأخرجه بالمسحة المسيحية المقدسية الأمامية.

بطرس البستاني، اللبناني العربي المشرقي، أقام لغتنا من قبر عصور الانحطاط الى فجر النهضة والقيامة. وهكذا شكّل جسراً لعبور اللغة العربية الى العالم بنسخة لبنانية رائدة.



واستشرافات بطرس البستاني ليست فقط في ميدان اللغة، فهو كان طليعاً في فكره السياسي والوطني والاجتماعي؛

صاحب مقولة «الدين لله والوطن للجميع»، وشعار «حب الوطن من الإيمان»، ومن رواد الدعوة إلى فصل الدين عن الدولة،

رفض التوريث السياسي ودعا الى توريث العلم والمعرفة عوضاً عنه،

قال بالحرية الاجتماعية والسياسية والدينية وبالعدالة والمساواة ونبذ التفرقة وزرع الروح الوطنية والانتماء بين أبناء الوطن الواحد، مركّزاً على حقوق الانسان، وعلى اعتماد النزاهة والكفاءة والصدق معياراً في العمل السياسي والشأن العام.

وسعى الى تحرير المرأة والعبور بها من أزمنة الذل والقهر، الى فسحة المساواة والعصرية، وهو القائل «ليست المرأة صنماً ولا أداة زينة بل هي أم الخليقة»، وكان من أوائل الداعين إلى تعليمها، والمناصرين لقضاياها.

وجعل من الصحف والجمعيات الفكرية التي كان من مؤسسيها منبراً لنشر هذا الفكر الرؤيوي المتطور الذي سرعان ما بسط ظله على الصحافة بشكل عام ليحررها من عقد الخوف والجمود، ويطلقها الى رحاب الحرية والجرأة

رئيس
الجمهورية
العماد ميشال
عون يلقي كلمة
في احتفال المئوية
الثانية لبعثته
المعلم بطرس
البستاني

والتجدد. ودعا بكل جرأة الى الاستفادة من الغرب وأخذ ما يلائمنا منه وأقلّمته مع مجتمعتنا، تماماً كما استفاد الغرب من الشرق في زمن تقدّمه عليه. بطرس البستاني استطاع منذ أكثر من قرن ونصف أن يضع الأصبع على جرح مجتمعتنا ويحدّد مكان الخل فيها، فهذا الرؤيوي الذي كان شاهداً على الأحداث المؤلّة التي جرت بين عامي 1840 و1860 وبذل جهوداً لإطفاء نارها لكنها كانت أقوى منه، كتب عنها مفنداً أسبابها عازياً إياها الى التدخل الخارجي والجهل والأمية والتعصب والكراهية وضعف الإيمان، أوليست هذه الآفات لا تزال السبب في معظم حروبنا وخراب مجتمعاتنا؟ واليوم وبعد ما يقارب القرنين من الزمن، كم تحتاج أمّتنا إلى معلّم بستاني؟

كم تحتاج إلى من يزرع فيها غرس الحوار والتسامح والانفتاح واحترام حقوق الانسان؟

كم تحتاج الى أن نترك الدين لله وننصرف معاً الى هموم الوطن؟
كم تحتاج الى أن يرقى «حب الوطن» فينا الى درجة «الإيمان»، إيمان لو كان بقدر حبة الخردل لنقلنا الجبال من أماكنها؟
نعم، يحتاج الجيل الجديد اليوم إلى الاستلهام من ثمار المعلم بطرس البستاني.

يستلهم منه تحديثه للغة العربية، بعدما هزل الاهتمام بها، وضعف شغف طلابنا في الغرف من جمالياتها، واتقانها، والتعبير الفكري والعلمي والأدبي من خلالها.

ويستلهم منه حب المعرفة، والثقافة، وتوسيع أطر الفكر، وتنمية الحس النقدي في مختلف المستويات والمجالات، فلا ينجرّف سياسياً، وفكرياً، وعقائدياً، خلف الضجيج والشعارات الفارغة.

ويستلهم منه المصادقية في الإعلام، والتجرد في التعليم، وشغف التعلم. هكذا نبقى بطرس البستاني نابضاً في حضارتنا، ومدارسنا، وثقافتنا. هكذا نجعل منه منارة مكرّسة على دروب الوطنية، والعلم، واللغة، والثقافة، وواحد من رجال لبنان الخالدين في وجدان الوطن.



من كلمة الرئيس عون في حفل إطلاق طوابع «الطيور المهاجرة»

2019/5/13



ربّ قائل إنّنا نهتمّ بأمور كثيرة وسط الأزمات التي تحيط بنا بينما المطلوب واحد وهو الالتفات فقط الى معالجتها،
ربّ متسائل عن معنى اهتمامنا اليوم بالمحافظة على الطير، وبالأمس بحملات التحريج بينما لبنان يتخبّط بما يتخبّط به،
نعم، مطلوب منا معالجة أزمات كثيرة، ونحن نعمل عليها، ولكن هذا لا يعني أن نتجاهل شؤوناً أخرى لها أيضاً أهميتها ودورها الحيوي في حياتنا؛
فاحترام قوانين الطبيعة ليس ترفاً، والسعي الى بيئة سليمة ليس من الكماليات،
وكلنا نعرف انعكاسات التلوث، وانتشار النفايات والتصحّر واثارها السلبية على الصحة العامة.

”

احتفال اليوم تأكيد
على إصرارنا
على تحويل لبنان الى
ممر آمن للطيور

وأشير هنا الى الدور الكبير الذي يمكن لمؤسساتنا التربوية أن تقوم به من خلال إدراج البيئة في برنامجها التعليمي،
وتعليم الطلاب احترامها وطرق المحافظة عليها.
إن البيئة السليمة حق لكل إنسان، كذلك هي ركن من أركان التنمية البشرية والاقتصادية؛ فلإدارة الصحيحة للموارد الطبيعية وللمكونات البيئية أهمية حيوية في رفع مستوى الصحة العامة عبر الحدّ من الأمراض الناتجة عن التلوث بكل أشكاله، وهي أيضاً تساهم في نمو بعض القطاعات الاقتصادية وأولها السياحة والزراعة خصوصاً على الأمد الطويل،
مفسحة المجال لفرص عمل في مجالات جديدة ومستحدثة. لذلك يمكن اعتبارها، وبحق، من دعائم الاقتصاد للدولة.
نحتفل اليوم بإطلاق طوابع الطيور المهاجرة، تأكيداً منا على إصرارنا على تحويل لبنان الى ممر آمن لهذه الطيور. فلم يعد مقبولاً ولا مسموحاً أن يصنّف لبنان،





رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون يلقي كلمة في
حفل إطلاق
طوابع الطيور
المهاجرة، بعدد

وهو الذي وقّع في العام 1992 على «الاتفاقية الدولية الخاصة بالمحافظة على الطيور المعرضة للانقراض في العالم» أن يصنّف من المناطق الخطرة التي تقعد فيها هذه الطيور حياتها، فقط لأن بعض اللبنانيين يخلطون بين مفهوم الصيد وبين القتل المجاني، فيتسابقون لإطلاق النار عليها خلال عبورها في سمائنا. إن الخلط بين الصيد والقتل المجاني ينسحب أيضاً على موسم الصيد البري ويجب أن يتوقف؛ في العام 1952 صدر قانون ينظم الصيد ويحدّد الطرائد المسموح صيدها، ولكن الفوضى وعدم الالتزام بالقانون أدّى الى قرار منع الصيد في العام 1996. وطبعاً استمرت فوضى قتل الطيور خصوصاً في بعض المناطق البعيدة عن المراقبة، الى أن اتخذت وزارة البيئة في العام 2017 قراراً مشكوراً بتحديد موسم للصيد البري، يمتد قرابة خمسة أشهر في كل عام تبدأ في أيلول وذلك لحماية فترة التكاثر والنمو لدى الطيور، ويحدّد أيضاً الطرائد المسموح صيدها وكذلك الكميات.

أيها الحضور الكريم، ومن خلالكم أتوجه الى جميع اللبنانيين، نحن نخسر الاخضرار ونخسر البحر ونخسر الطير، نخسر نقاوة الهواء وصفاء المياه وجمال المنظر... وهذه ليست بالخسائر السهلة أو التي يمكن تعويضها بسهولة، خصوصاً أن أجيالنا القادمة ستحمل وزرها. لذلك، صارت المصالحة بين الانسان والطبيعة أكثر من ملحة في لبنان، فلنتعاون جميعاً معاً من أجل إرسائها.

كلمة الرئيس عون في مئوية محكمة التمييز

2019/6/12



أيها الحضور الكريم،

ملفت أن تكون مقومات ومرتكزات الدولة في لبنان قد وضعت قبل أن يتم إعلان الدولة بحد ذاتها، ومحكمة التمييز اللبنانية واحدة منها، وهي التي سبقت نشأتها إعلان «لبنان الكبير» بعام ونيف، وفي ذلك رسالة صريحة بأن إقامة العدالة هي أساس الحكم وأساس الدولة، وهذا ليس غريباً عن بيروت أمّ الشرائع التي أنشئت فيها أول مدرسة حقوق في العالم في عهد الامبراطورية الرومانية.

تعود تسمية «محكمة التمييز» إلى 20 نيسان من العام 1920 حيث كانت مرتبطة بالمندوبية الفرنسية، إلا أن بدايتها تراكمت ووصول الفرنسيين إلى لبنان في العام 1918 بعد حصار جبل لبنان من مأموري السلطنة العثمانية المتهاوية، والمجاعة التي قضت على عدد كبير من سكّانه، حيث قيّض للفرنسيين الإمساك بزمام الأمور وإعلان الإدارة المؤقتة وإلغاء القوانين والقرارات العثمانية، وصولاً إلى تاريخ 17 حزيران 1919 حين صدر عن المفوض السامي الفرنسي القرار 452 المسمى «قانون المحكمة العليا» وتحدّد مركزها في بيروت وشمل اختصاصها القضايا المدنية والجزائية.

أيها الحضور الكريم،

ما يهمنا اليوم ليس العودة إلى مراحل ما قبل أو بعد 1919 وليس

اجتهدوا كي تحققوا
العدالة وتعطوا المثل
الصالح لأترابكم من القضاة
الذين سيصبحون في
مواقعكم ودرجاتكم



رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون يلقي كلمة في
مئوية محكمة
التمييز - بيروت

استعراض ما تمّ على مدى مائة عام في عالم القضاء والمحاكم، بل خلاصة هذا المخاض الطويل، هي أنّ ثمة أسساً في العدالة، عدالة الأرض، يجب أن تتوافر في كلّ محكمة وكلّ محاكمة، نوجزها كالآتي:
على كلّ متظلم أن يجد قاضيه وأن يكون لشكواه ومظلوميته مرجع أخير يوصله إلى العدالة.

على كلّ متظلم متقاض أن يلقي محاكمة عادلة.
على كلّ متظلم متقاض أن يتمتع بضمانات، هي أصلاً في صلب دستورنا، وفي المادة 20 منه تحديداً التي لم ينل منها أيّ تعديل منذ وضع الدستور، ضمانات متوازية مع ضمانات القضاة وذات مرتبة واحدة، ومنها قرينة البراءة وحقّ الدفاع والوجاهية واستئناف الأحكام وطلب نقضها عند توافر شروط النقص وعدم إرهاب المتقاضين بتكاليف باهظة ينفرون منها عن عجز وليس عن اقتناع.

على كلّ متظلم متقاض أن ينال محاكمة سريعة وليس متسرّعة، ذلك أنّ كلّ عدالة متأخرة هي نقيض العدالة لا بل هي من قبيل الامتناع عن إحقاق الحقّ. تعرفون الحقّ والحقّ يحرركم، من التوراة إلى إنجيل يوحنا، ومن القرآن الكريم إلى السيرة الشريفة والنهج، الحقّ والحقيقة توأمان لا ينفصلان.

ويبقى أنّ القاضي يجب أيضاً أن يتحصّن بضمانات، ماديّة ومعنويّة، إلا أنّ أهمها تبقى الاستقلاليّة، استقلاليّة السلطة الدستوريّة واستقلاليّة القاضي الفرد عند اختلاؤه وضميره وقلمه وعلمه منصرفاً إلى الحكم. إنّ هذه الاستقلاليّة، على ما قلت لكم عند افتتاح السنة القضائيّة في بداية عهدي، ليست منّة من حاكم بل هي حقّ لكم إن أردنا عدالة منزّهة عن الاستتباع السياسي أو الارتهان المصلحي أو الاعتبار الطوائفي أو المذهبي أو المناطقي، والحقّ يُستحقّ بالممارسة وليس بالاستعطاف والوقوف على أبواب أهل السياسة والسلطة، كما الموقع الذي يشغله صاحب الاختصاص والكفاءة والجدارة والنزاهة الفكريّة والماديّة والاستحقاق، وهي معايير ذكرها دستورنا في أكثر من فصل من فصوله.

إن السلطة الدستوريّة المستقلّة مسؤوليّة قبل أن تكون عطية، فاستحقوها ومارسوها بالعمل الدؤوب، فتفرضون ذواتكم على من يتنكّر لكم ولسلطتكم.

كلمتي لكم في مناسبة يوبيل محكماتكم المؤي يا قضاة التمييز، وقد أولاكم القانون توحيد الاجتهاد، إن اجتهدوا كي تحققوا العدالة وتعطوا المثل الصالح لأتراككم من القضاة الذين سيصبحون يوماً في مواقعكم ودرجاتكم، حتى إن اجتمعتم في هيئة عامة للتصديّ لخطأ جسيم في الأحكام، شخصت الأنظار إليكم وإلى قراراتكم تستلهم منها العدل الصالفي.

فالعدل في النهاية طمأنينة للنفوس والأوطان، كثرته تقي من الانزلاق إلى الفوضى والظلم والعنف.

وعلى ما يقول فيلسوف لبنان الكبير جبران خليل جبران:

«إن لم يجر بينكم التبادل بالحب والعدل، شرهت فيكم نفوس وجاعت أخرى».

عشتم، عاش قضاء لبنان وعاش لبنان!

رئيس الجمهورية في المقر الرئاسي الصيفي في بيت الدين

16 إلى 2019/8/29



أكد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون في دردشة مع الاعلاميين بعد انتقاله الى المقر الرئاسي الصيفي في قصر بيت الدين، على أهمية ما تحقق عبر الاتفاق على ورقة اقتصادية ومالية مهمة جداً، وقال: «انا مصمم على متابعة هذه الورقة وتنفيذها وجوباً والتزاماً، كما ورد فيها، وأتأمل تعاون الجميع لوضعها قيد التنفيذ لاسيما انها اقرت بحضور رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء. واذا لم يكن في قدرة هؤلاء تنفيذها، فهذا يعني عدم وجود حكم».

وفي خلال لقاءاته مع وفود سياسية وشعبية زارته للترحيب به، لفت الرئيس الى سعادته لوجوده في الشوف وبيت الدين وقال: «انا سعيد ايضا لأننا تمكنا من ان نخرج من الحادث المؤسف الذي حصل في قبرشمون. ويعز علينا كثيرا ما حدث.

وقد سعينا كثيرا لازالة آثاره الجارحة التي نتطلع الى ان تزول كلياً في وقت قصير».

المصالحة الأساسية
التي حصلت في الجبل
لن تهتز وان اختلفنا
سياسيا

اضاف: «ان المصالحة الاساسية التي حصلت لن تهتز وإن اختلفنا سياسيا. ان الاختلاف السياسي طبيعي في النظام الديموقراطي ولكنه ليس اختلافا على الوطن. والانسان يغتني في حق الاختلاف الذي يتيح المجال للاغتناء المتبادل والالتقاء على ما هو صريح والابتعاد عما هو خطأ».

كما شدد على «اننا في الشوف الذي مرت عليه مأس كبيرة وهي لن تتكرر. وانا اؤكد لكم ذلك وهذا ليس مجرد تمنيات»، مشيراً الى «ان المطلوب من



الجميع العودة الى الشوف والجبل وجزين والبقاع من دون اي خوف». وقال: «نحن نسهر على العودة الكريمة ولو كنا في بيروت». وشدد على «اهمية العيش معا بكرامة»، وانه «من الواجب علينا ان نخرج من التجارب القاسية التي عشناها لا ان تبقى فينا. ونحن نتطلع اليكم لكي تشجعوا الجميع على العودة».

رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون مستقبلا
وفداً من منطقة
الجبل في المقر
الرئاسي الصيفي
في بيت الدين

ولفت الى اننا «نريد ونعمل لمصالحة في العمق، ونأمل ان يتصرف الجميع على هذا الاساس»، ورأى انه «علينا ان نستمر ونعمل على التثام الجراح مهما تعرضنا من نكسات». وقال: «اليوم تأمنت الظروف ليعيش الجميع بكل احترام مع بعضهم البعض. ونحن سنعمل على ازالة كافة عوامل الخوف وبث الروح الايجابية بين الجميع، متطلعين الى عودة الجميع الى قراهم حتى الذين لم يعودوا اليها بعد».

وشدد على ان «لا وحدة للبنان من دون وحدة الجبل بشقيه المسيحي والدرزي»، داعياً الى تخصيص الجبل بمشاريع انمائية، وقال «وعد

سنعمل على ازالة كافة
عوامل الخوف وبث الروح
الإيجابية والمطلوب من
الجميع العودة الى
الشوف والجبل وجزين
والبقاع من دون أي خوف



رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون مستقبلاً
وفداً شعبياً
موسعاً ضم عدداً
كبيراً من أبناء
منطقة الشوف في
المقر الرئاسي
الصيفي في بيت
الدين

مني لكم لتثبيت اقامتكم في مناطقكم وقراكم واعرف كيف ايف بالوعد». ودعا من لم يعد الى منطقة الجبل الى العودة، مطمئناً الى استتباب الامن الذي لا عودة فيه الى الوراء، ومؤكداً اننا «مقبلون على عهد يخرج لبنان من كبوات الماضي الأمنية والاقتصادية».

وفي دردشة له مع الإعلاميين بتاريخ 2019/8/19 نفى رئيس الجمهورية أن تكون الدولة اللبنانية قد تعرضت لاي ضغوط اميركية لاجراء «المصالحة» او من اجل حل الموضوع المالي، او ان يكون هو شخصياً تعرض لضغوطات، وقال: «لا أميركا تتدخل ولا طبعنا يقبل بالضغوطات». لافتاً الى أنه: «اذا صدر بيان من السفارة الاميركية، قد يكون رداً على الوسائل الاعلامية مصدر الشائعات وليس موجهاً إلينا

نحن كسلطة. وقد تمنى البيان على السياسيين عدم التدخل بالقضاء. فإذاً هو كلام موجه للسياسيين وليس لنا كسلطة. ومن يرى غير ذلك فهو يشجع من يقول بأن في لبنان لا يمكن الوصول الى حلول من دون تدخل خارجي».



لا وحدة للبنان من دون
وحدة الجبل بشقيه
المسيحي والدرزي



وتابع الرئيس عون: «لقد سمعنا أيضاً شائعات أخرى تقول بأن الولايات المتحدة اوعزت لي لإبعاد الوزير جبران باسيل، فهذا الكلام تكذيبه منه وفيه». فأنا لا أبعد لا جبران باسيل ولا أي انسان آخر. فليس لي مصلحة بذلك. فجبران باسيل هو رئيس حزب ورئيس اكبر كتلة نيابية، وكثير قالوا منذ فترة ان جبران باسيل هو رئيس الجمهورية والجنرال عون هو رئيس الحزب وكنت أضحك يومها. وكان هناك من السياسيين الكبار الذين يأتون الي ويطلبون مني الضغط على باسيل في بعض الشؤون السياسية التي تزعجهم وكان جوابي دائماً لهم اذهبوا وتحدثوا بالموضوع مع جبران باسيل. فهل يقبل احكمم بأن أضغط عليه؟ واليوم اعود وأذكر الجميع بان الوزير باسيل هو رئيس أكبر كتلة نيابية ويتراس تكتلا يضم العدد الاكبر من الوزراء في الحكومة وهذا واقع أنا لا أختصره، وأنا من جهتي أتركه يدير الحزب ويتصرف بالسياسة التي يراها مناسبة. فأنا أوجه النصائح له ولغيره ولكن لا أضغط عليه.

رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون في دردشة مع
الاعلاميين في
المقر الرئاسي
الصفوي في بيت
الدين

”

طبعنا لا يقبل
بالضغوطات وانا لا امارس
ضغوطات على احد

رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون يلقي كلمة
امام وفود شعبية
زارته في المقر
الرئاسي الصيفي
في بيت الدين



وعلى الجميع الاعتراف بحجمه، ولا يمكن لأحد ان يستعملني للضغط عليه فأنا لا أمارس ضغوطات على أحد. ففي بعض الاحيان تتعرض لي الصحافة عبر بعض الكلام إلا أنني لا أردّ، لأنني لا اريد ان افتح سجلاً مع أحد.»

واكد ان ليس هناك اي شيء مما يقوله موحى اليه من قبل اي دولة اجنبية. «فاطمئنا بأنكم مستقلون لأنني انا من يمثلكم اليوم، الى أن يأتي احد غيري ليمثلكم.»

وعن الدعوة لحوار حول الاستراتيجية الدفاعية قال: «لقد تغيرت حالياً كل مقاييس الاستراتيجية الدفاعية التي يجب أن نضعها. فعلى ماذا سنركز اليوم؟ حتى مناطق النفوذ تتغير. وأنا اول من وضع مشروع للاستراتيجية الدفاعية. ولكن هل لايزال صالحاً الى اليوم؟. لقد وضعنا مشروعاً عسكرياً مطلقاً مبنياً على الدفاع بعيداً عن السياسة، ولكن مع الاسف مختلف الافراء كانوا يتناولون هذا الموضوع إنطلاقاً من خلفية سياسية.»



كلمة الرئيس عون في بدء ذكرى مئوية إعلان لبنان الكبير

2019/8/31



أيها اللبنانيات، أيها اللبنانيون،

أتوجّه إليكم اليوم لأعلن بدء ذكرى مئوية إعلان لبنان الكبير الذي يصادف في أول أيلول من العام 1920، تمهيداً لانطلاقة الاحتفالات بهذه المناسبة ابتداء من الأول من كانون الثاني 2020 وحتى نهاية السنة. أمّا لماذا هذه الاحتفالات، فلأن هذا الحدث شكّل في حينه اعترافاً دولياً ثميناً بالكيان اللبناني الناشئ، ونواة قيام لبنان بحدوده الحالية، وطناً سيداً حراً، وقد دفع أجدادنا الكثير من التضحيات والمعاناة لبلوغه.

”

وفي خضم الأحداث والخضات التي عاشها وطننا في العقود الأخيرة، فإن استذكار تاريخنا بكل ومضاته ومعاناته ضروري، لأن الشعوب التي تنسى تاريخها تكرر أخطاءها وتهتمش دورها وتخاطر بمستقبلها.

لبنان الكبير نريده لمئة
سنة أخرى ولألف سنة بلد
الاشعاع والحرية
وتفاعل الحضارات
والديمقراطية والابتكار
والتنوع وأرض الايمان والتراث

كل محاولات التحرر من النير العثماني كانت تقابل بالعنف والقتل وإذكاء الفتنة الطائفية. إن إرهاب الدولة الذي مارسه العثمانيون على اللبنانيين خصوصاً خلال الحرب العالمية الأولى، أودى بمئات الآلاف الضحايا ما بين المجاعة والتجنيد والسخرة، من دون أن ننسى أعواد المشانق التي ارادوا من خلالها القضاء على روح التحرر والتمرد. أضف الى ذلك ضرب كل التنظيمات والمؤسسات الإدارية والأمنية الناشئة التي



أرساها نظام المتصرفية بعد ما نقضه جمال باشا وأقال المتصرف أوهانس باشا. ومع انتهاء تلك الحرب، وهزيمة العثمانيين ودخول لبنان تحت النفوذ الفرنسي، بدأت مرحلة جديدة من تاريخنا، وصلنا معها الى لبنان الكبير في العام 1920، ثم الاستقلال.

لا شك في أن جبل لبنان شكل الركيزة الأساس التي قامت عليها دولة لبنان الكبير، فكان القلب الذي أعاد جمع الجسم بكامله، بعدما استعاد المناطق المسلوكة عنه. إن بداية نشوء لبنان الكبير كانت عبر المؤسسات والتنظيمات الإدارية والقضائية والمالية والأمنية، التي أرستها السلطات الفرنسية تمهيداً لإعلان الدولة. فالمؤسسات هي وحدها الضامنة للوطن وهي الركائز التي تقوم عليها أسس الدولة القوية والقادرة.

واليوم، ومع بدء ذكرى مئوية اعلان لبنان الكبير التي شكّلت من أجلها لجنة عليا أنيطت بها مهمة تنظيمها، أشدد على ضرورة إيلاء كل النشاطات الخاصة بهذه المناسبة أهمية كبرى لتثقيف أجيالنا الطالعة تاريخياً ووطنياً،

علّموهم تاريخ لبنان؛ فشعبنا في النهاية لا يستكين أمام الاحتلال أو الوصاية، وليس صدفة أن يكون لبنان الصغير بمساحته الجغرافية، في منطقة شاسعة الامتداد، ومتعددة بشعوبها وعاداتها وتاريخها، منارة للديمقراطية، ومنبراً للفكر الحر، وحقلًا لتفاعل الثقافات، ومركزاً للإبداع.

علّموهم كيف أن الطائفية هي مرض مدمر، يستعملها أعداء الوطن كلما أرادوا ضربه فينفذون من خلالها الى مجتمعا، يفتتونه ويصبح أهلنا وقوداً للاقتتال الداخلي الذي يخلف في كل مرة جراحاً وندوباً لا تشفى بسهولة.

ومع الأسف، ترسخت الممارسات الطائفية في دماء اللبنانيين، وعروق المؤسسات، ونمط الحكم، ولم نصل بعد إلى مرحلة من التفاهم الداخلي والوعي يكون القانون فيها هو الضامن لحقوق الجميع

بالتساوي، والكفاءة هي المعيار. وهذه هي المناسبة المثلى، لأعلن كرئيس للجمهورية، ايماني بضرورة الانتقال من النظام الطائفي السائد الى الدولة المدنية، العصرية، حيث الانتماء الأول هو للوطن وليس للزعماء الطائفيين.

علموا أجيالنا الناشئة أن الوحدة الوطنية صون للوطن، لسيادته ولأمنه ولازدهاره. فعلينا جميعاً أن نتعلم دروس الحرب القاسية، حين اقتتل أبناء الوطن الواحد لسنوات، ظنّ فيها كل طرف أن في مقدوره الانتصار على الطرف الآخر، أو تهميشه، أو دفعه إلى التبعية. ولم يبرز فجر الحل والسلام، إلا حين تغلب منطق الوحدة والعيش المشترك، على فتنة الانقسام والتفتت.

وليتعلموا أيضاً أن بقاء الأوطان هو في بقاء سيادتها. نقولها للعالم أجمع إن لبنان هو بلد محب للسلام ولا يسعى إلى الحرب، لكن شعبه لم يتراجع يوماً ولن يتراجع أبداً، أمام أي محاولة للاعتداء على سيادة الوطن، والمس بكرامته وسلامه أراضيه.

ولعل ما حصل قبل أيام من اعتداء اسرائيلي سافر على سيادتنا، والموقف الجامع الذي اتخذ اللبنانيون برفضه وادانته مع تأكيد حقهم المشروع في الدفاع عن وطنهم، أبلغ دليل على تمسكنا بالثوابت التي تحفظ كيان الدول وحقوقها.

لبنان ليس أرضاً مستباحة لأيّ كان، ولم نصل إلى مناسبة الاحتفال بهذه المنوّة لو لم نثبت للقاصي والداني، أننا قادرون على دحر أعتى الجيوش عن أرضنا، والحفاظ على استقلالنا ورسالتنا الحضارية.

علموا الجيل الطالع أيضاً أن المؤسسات هي ركيزة الدولة القوية وحصانتها، فإن نخرها الفساد فعلى ماذا سنرتكز؟

هذه هي المعركة الكبرى التي نخوضها اليوم، معركة مكافحة الفساد، وإن ظن بعضهم أننا عاجزون عن تحقيقها أو يدفع لعرقلتها، فليبق لشبابنا



رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون يلقي كلمة في
ذكرى مئوية
إعلان لبنان
الكبير - بعددا

الأمل بالمستقبل، فلا يهجرون وطنهم وهو أنقاض نتيجة انهيار المؤسسات تحت وطأة الفساد. وأقولها بكل ثقة، إن بشائر التغيير والانتصار في هذه المعركة بدأت تلوح في الأفق.

علموهم أن لبنان كبير، ليس بمساحته وجغرافيته، إنما بحضارته وقيمه، كبير بدوره ورسالته، وعليهم أن يعملوا ويجهدوا ليبقى كبيراً.

لبنان الكبير نريده لمئة سنة أخرى، ولألف سنة، بلد الإشعاع، والحريات، وتفاعل الحضارات، والديمقراطية، والابتكار، والتنوع، وأرض الايمان والتراث.

وعلموهم أخيراً أن لبنان مهما تقلّبت الظروف سيبقى اكبر من أن يبلع وأصغر من أن يقسم.

عشتم وعاش لبنان!



كلمة الرئيس عون في مؤتمر اللقاء المشرقي

2019/10/14



أيها الحضور الكريم،

أن يُعقد في لبنان مؤتمر للقاء مشرقي يجمع في ورشات عمله مفكرين من مختلف مكونات المشرق هو جهد مشكور خصوصاً في خضمّ الأخطار الوجودية والكيانية التي تتربص بشعبونا وأوطاننا.

فبعد من الزمن قد مضى ومشرقنا لا يزال في قلب العاصفة، يتعرّض لشتى أنواع الخضّات؛ حروب داخلية «ربيعية» مزقت مجتمعاتنا وشرذمت شعبونا. حروب إرهابية تدميرية خلّفت مئات آلاف الضحايا والمهجّرين، وحفرت في ذاكرة أجيالنا صوراً وحشية لن تمحى بسهولة، وصبت حقدّها وجعلها على أعرق المعالم التاريخية والدينية والثقافية. حروب اقتصادية خانقة فرملت كل محاولات النمو وأضعفت الانتاج فتلاحقت الأزمات.

”

وعلى خط مواز، سياسة اسرائيلية مدعومة تناقض كل القوانين والمواثيق والأعراف الدولية، تسعى لفرض أمر واقع جديد يضاف الى ما سبق وفرض قبل عقود، بدءاً بتهويد محجّة الديانات الكونية، القدس، والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، مروراً بالسياسة الاستيطانية الاسرائيلية التوسعية والقضم المستمر والمنهج للأراضي الفلسطينية، والتشريعات العنصرية، وصولاً الى النقض المتماهي

لبنان الذي يجسد
بمجتمعه التعددي وتنوّعه
التكويني صورة مصغرة
عن تكوين المشرق دوره أن
يبقى أرض تلاق وحوار ورمزاً
للتنوع ونقيضاً للأحادية
ورافضاً لكل أشكال
التطرف الفكري والديني



لحرمة الحدود الدولية المعترف بها، وتأييد ضم أراضٍ تم احتلالها بالقوة كمرتفعات الجولان، إضافة إلى تحول الأراضي العربية إلى مادة للاستهلاك في بازار الوعود الانتخابية في الانتخابات الإسرائيلية... إن كل ما سبق إضافة إلى كونه تجاوزاً فاضحاً لكل القوانين والقرارات الدولية، هو أيضاً مؤشّر خطير لما يُحضر.

صحيح أن الحروب الساخنة كانت قد انحسرت إلى حد ما، ولكن تداعياتها مستمرة، والأخطر هو مخططات استثمار نتائجها، فالمطلوب كما تدل كل المؤشرات تفتيت المشرق طائفيًا ومذهبيًا وعرقيًا وجغرافيًا تمهيداً لإرساء تحالفات جديدة على أسس عنصرية، مذهبية وإتنية، تتماشى مع ما يُرسم للمنطقة والذي صار يُعرف باسم «صفقة القرن».

إن تعميم مفهوم الرهاب الإسلامي «الإسلاموفوبيا»، هو جزء أساس من هذه الحرب، ومبدأ التكفير هو الجزء الآخر، بهما تضرب الديانتان الكونيتان بعضهما ببعض، وتستفيق العنصرية ويغلو التطرف، وتتعاقب أجيال خائفة رافضة متعصبة وحاقدة. ويصبح الحديث عن «صراع الأديان والحضارات» حقيقةً وواقعاً، فهل نترك هذه الصراعات تجرفنا أم نتصدى لها؟

إن التاريخ لا يسير إلى الوراء، والأحاديث قد سقطت في كل العالم بجميع أشكالها الدينية والعرقية والسياسية لصالح التعددية والتنوع، فهل يجوز أن تؤخذ مجتمعاتنا في هذا المشرق إلى أحاديث مستنسخة من ماضٍ مضى، وإلى عصبية ونظم سقطت بغالبيتها منذ آجال بعيدة، ولم تعد تتماشى مع الحضارة الانسانية المشتركة التي يفترض أن تسود عالمنا اليوم؟

وهل يمكن أن نسمح بضرب هذا التنوع الطبيعي في المشرق، وهو الذي تقلّبت فيه الأكرثيات والأقليات عبر التاريخ ولكنها بقيت ضمن نفس الجغرافيا؟

هنا دورنا، لا بل رسالتنا، كمشرقيين، أن نطوّر ثقافةً جديدةً تدحض كلّ ما يُقال ويكتب عن صراع الديانات والحضارات لأنّ هناك حضارة إنسانية واحدة متعدّدة الثقافات، والمشرق الذي أعطى الفكر الديني للعالم، لا يمكن أن يسمح بتحويله إلى مساحة صغيرة معزولة.



رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون يلقي كلمة
في مؤتمر اللقاء
المشركي - بيروت

أما لبنان، الذي يجسد بمجتمعه التعددي وتنوّعه التكويني صورة مصغرة عن تكوين المشرق، فدوره ورسالته أن يبقى أرض تلاقٍ وحوار، ورمزاً للتنوع ونقيضاً للأحادية، ورافضاً لكل أشكال التطرف الفكري والديني.

رب قائل إن من يراقب السياسة في لبنان ومنتديات التواصل فيه قد لا يعتبره قادراً على القيام بهذا الدور، فالصراخ دوماً مرتفع والجدل مستعر. نختلف في السياسة نعم، تعلو الأصوات نعم، تشتد حرارة السجلات نعم، ولكن أي خلاف بيننا يبقى تحت سقف الاختلاف السياسي ولا يطال الجوهر أبداً، لا يطال حرية المعتقد ولا حرية الإيمان أو حق الاختلاف، ولا يطال الوطن، فهذه من الثوابت التي يحترمها الجميع ولا يُمسّ بها.

لذلك أقولها وأكررها، نعم إن لبنان، وعلى الرغم من مجتمعه المتفاعل والمنفعل أبداً، هو أرض خصبة للتلاقي والحوار، وإيماناً مني بهذه الحقيقة سعيت لإنشاء أكاديمية دولية في لبنان، غايتها مواجهة صراع الحضارات

عبر نشر ثقافة السلام، تحت مسمى «أكاديمية الانسان للتلاقي والحوار»؛ فالسلام الحقيقي لا يقوم على الورق وبين القيادات بل بين الشعوب. والتعرف على الآخر، على حضارته وديانته وانتسابه البيئي يعزز المجتمعات بمفاهيم جديدة، ويخلق نهجاً من التفكير السلمي بين الناس يقوم على التعارف والتفهم. كما أن التقاء الحضارات ينتج حضارة جديدة، يتجدد فيها فكر الانسان ويخرج من عقاله الى عالم أوسع وفضاء أرحب.

في هذه الأكاديمية التي تسلك طريقها الى التنفيذ بعد تأييد أكثر من 165 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، سيلتقي طلاب من مختلف الأديان والثقافات والإثنيات، سيعيشون معا ويتعلمون معا ولا بد أن يكتشفوا حينها أنهم يتشابهون على الرغم من اختلافاتهم وتميزهم، وأنهم يتشاركون الكثير من الآمال والاحلام كما يتشاركون الكثير من الالام والخيبات، وإنهم أبناء حضارة إنسانية واحدة، فيحملون تجربتهم كل الى محيطه، ويساهمون بنشر ثقافة جديدة تحمل السلام والتسامح واحترام التنوع.

أيها الحضور الكريم،

إن كل واحد منّا هو الآخر بالنسبة لآخر، ومعلوم انه «إذا خالفك آخر فافتح معه حواراً» لأن الأنسان عدو لما ومن يجهل... هذه هي قيمنا المشرقية، وسنبقى نجسدها ولن نسمح لأحد أن يسلبنا هويتنا وثقافتنا، أو يأخذنا الى خيارات تتعارض ومصصلحة وطننا وشعبنا ومجتمعنا. لقاءنا اليوم هو خطوة في مسيرة إنسانية على درب هذا المشرق، وكل أملنا أن تتضافر جميع الجهود للمحافظة عليه وعلى ما يمثل، فالمشرق أكثر بكثير من منطقة جغرافية، هو فكرة، هو روح، هو أرض جمعت وحضنت، هكذا كان عبر التاريخ وهكذا يجب أن يبقى، نموذجاً مستقبلياً للبشرية جمعاء وصورة مشرقة لثقافة السلام.

عشتم،

عاش المشرق حاضناً للثقافات،

عاش لبنان!



كلمة الرئيس عون الى اللبنانيين في ساحات الاعتصام

2019/10/24



أعزائي،

كلمتي لكم اليوم، مثلما كانت دائماً، من القلب الى القلب، اينما كنتم في ساحات الاعتصام او في منازلكم. كلمة المشهد الذي نراه، يؤكد ان الشعب اللبناني هو شعب حي، قادر على الانتفاض، والتغيير، وايصال صوته.

ويؤكد ايضا ان الحريات في لبنان ما زالت بألف خير.

ولكن مع الاسف، هذا المشهد ما كان يجب ان يحصل، وصرختكم كان يجب ان تكون صرخة فرح بتحقيق طموحاتكم واحلامكم، وليس صرخة وجع.

نحن شعب خلاق، قوي، وناجح، ولكن الطائفية حطمتنا، ونخرنا الفساد حتى العظم، وقد تركنا من اوصل البلد الى الهاوية بدون محاسبة.

وقد اقسمت اليمين في اليوم الاول لتحملي مسؤولياتي كرئيس للجمهورية للمحافظة على لبنان، والتزمت

محاربة الفساد بشراسة. وتمكنت من

نقل لبنان الى ضفة الامان

والاستقرار، وظل هناك الهم

الاقتصادي والمالي.

”
أني على استعداد لألتقي
ممثلين عنكم ونفتح حواراً بناءً
يوصل الى نتيجة عملية فالحوار
هو دائماً الطريق الاسلم للإنقاذ

كان طموحي كبيراً، وما زال، ان نتمكن من التخلص من الذهنية الطائفية التي حكمت البلد منذ وجوده، وهي اساس كل مشاكله، للوصول الى دولة مدنية يتساوى فيها المواطنون امام القانون، ويصل كل صاحب كفاءة الى المنصب الذي يستحقه، وتحقق اللامركزية الادارية التي تؤمن لكم الخدمات بشكل اسرع، وتسهل المراقبة المحلية.

ولكنكم تعرفون، وتعرفون جيداً، اننا في بلد شراكة وديمقراطية. ورئيس الجمهورية، وخصوصاً بعد الطائف، بحاجة لتعاون كل اطراف الحكومة ومجلس النواب، ليحقق خطط العمل والاصلاح والانقاذ، وفي بالوعود التي قطعها امام اللبنانيين في خطاب القسم.

لا اقول ذلك لألقي المسؤولية على غيري. انا في النهاية رئيس ومسؤول، ولم اوفر وسيلة لتحقيق الاصلاح والنهوض بلبنان. لكن الحقيقة ان العراقي كثيرة، والمصالح الشخصية متحكمة بالعقليات، وهناك اطراف كثيرة اعتبرت ان الشعب لم يعد لديه كلمة يقولها، وانها قادرة على فعل ما تريد، ويظل الشعب صامتاً.

وبرغم كل الصعوبات، تمكنا من تحقيق تقدم في مجالات كثيرة، وان لم يكن بالحجم الكافي.

كل يوم كنت اتكلم عن محاربة الفساد، وبالتأكيد كان هناك من يزعجه هذا الكلام. مع الاسف، اشخاص من المسؤولين.

وقد تحولت الحرب ضد المبادرات وخطط العمل التي تشكل ضرراً على المصالح الشخصية لكثيرين.

تريدون استعادة الاموال المنهوبة؟

من المؤكد انه من الضروري استعادتها.

وانا من يطالب باستعادتها وقد تقدمت بقانون من اجل ذلك.

وقد ظهرت حتى يومنا هذا، المليارات من الموازنات السابقة التي يتم التدقيق فيها في ديوان المحاسبة.

كل من سرق المال العام يجب ان يحاسب، لكن من المهم ان لا تدافع طائفته عنه بشكل أعمى.

ان السارق لا طائفة له وهو لا يمثل اي دين، دعونا نكشف كل حسابات المسؤولين وندع القضاء يحاسب. السياسي يشرع ويراقب اما المحاسبة فتكون من خلال القضاء، الذي تم تعيين رؤساء له هم من خيرة القضاة وجدّيون بالثقة. والبيان الذي صدر منذ يومين عن المجلس الاعلى للقضاء يؤكد هذا الامر.

واكثر من ذلك، اني ملتزم باقرار قوانين مكافحة الفساد، لكن هذا الامر هو من صلاحية مجلس النواب وانا اطلب مساعدتكم لقرارها. وكما قلت للقضاة بعد تعيينهم، سأكرر القول اليوم باني سقف الحماية للقضاء، وأحيلوا إليّ من يتدخل معكم.

أعزائي،

من الممكن انه لم تعد لديكم ثقة بالطبقة الحاكمة او بالأحزاب، او بمعظم مسؤولي الدولة، وهذا ما دفعني الى التوجه للحكومة لدى انطلاقها، وخلال الافطار الذي اقامه قصر بعبدا السنة الجارية، بوصية واحدة: أعيدوا للبناني ثقته بدولته، لأنه كان واضحا من موقفكم من اي ضريبة محتملة، ان الضريبة اصبحت بالنسبة اليكم كالحوة التي تذهب ولا تعود وتضيع بين الهدر والفساد.

واليوم، من موقع مسؤوليتي كرئيس للجمهورية، أؤكد لكم ان الورقة الاصلاحية التي اقرت ستكون الخطوة الاولى لإنقاذ لبنان وابعاد شبح الانهيار المالي والاقتصادي عنه، وقد كانت اول انجاز لكم لأنكم ساعدتم بإزالة العراقيل من امامها وقد اقرت بسرعة قياسية. لكن يجب ان تواكب بمجموعة تشريعات لان مكافحة الفساد الحقيقية تكون عبر قوانين و بالتطبيق الصارم للقانون، وليس بالشعارات والمزايدات والحملات الانتخابية.

عليكم ان تعلموا ان في مجلس النواب عددا من اقتراحات القوانين ومنها، اقتراح قانون لإنشاء محكمة خاصة بالجرائم المتعلقة بالمال العام، وقد قدمته أنا شخصياً عام 2013.

واقترح ثان باسترداد الدولة للأموال المنهوبة، واقترح ثالث برفع السرية المصرفية عن الرؤساء والوزراء والنواب وموظفي الفئة الاولى الحاليين والسابقين، واقترح رابع برفع الحصانات عن الوزراء والنواب الحاليين والسابقين وكل من يتعاطى المال العام.

يجب أن تُقرّ هذه القوانين في أقرب وقت. فارفعوا اصواتكم، وطالبوا نوابكم بالتصويت عليها، حتى يصبح كل المسؤولين عرضة للمساءلة

والمحاسبة القانونية، ولا يعود هناك خيمة فوق رأس أحد، وفي حال نجحتم يكون بذلك تحقق انجازكم الثاني.

ولأن الإصلاح هو عمل سياسي بامتياز، فأصبح من الضرورة إعادة النظر بالواقع الحكومي الحالي كي تتمكن السلطة التنفيذية من متابعة مسؤولياتها، وطبعاً من خلال الاصول الدستورية المعمول بها.

أعزائي،

إن صرختكم لن تذهب سدى، ككل الصرخات التي ملأت الساحات من قبل، واعادت الحرية والسيادة والاستقلال للبنان.

إن حرية التعبير هي حق محترم ومحفوظ للجميع، ولكن أيضاً حرية التنقل هي حق لكل المواطنين ويجب ان تُحترم وتؤمن.

أدعوكم جميعاً كي تكونوا المراقبين لتنفيذ الاصلاحات، والساحات مفتوحة دائماً أمامكم، في حال حصل أي تأخير او مماطلة.

وأنا من موقعي، سأكون الضمانة وسأصارحكم بكل ما يحصل. وسأبذل جهدي لتحقيق الإصلاح.

لقد سمعت الكثير من الدعوات لإسقاط النظام. ولكن النظام، ايها الشباب، لا يتغير في الساحات.

صحيح أن نظامنا بات بحاجة الى تطوير، لأنه مشلول منذ سنوات وهو عاجز عن تطوير نفسه، ولكن هذا الامر لا يحصل إلا من خلال المؤسسات الدستورية.

كما أنه حان الوقت لتغيير النموذج الاقتصادي ليصبح منتجاً ويخلق فرص عمل.

أؤكد للمعتصمين والمتظاهرين، أنني على استعداد لألقي ممثلين عنكم يحملون هواجسكم، والاستماع تحديداً الى مطالبكم، وتسمعون بدوركم من قبلنا مخاوفنا من الانهيار الاقتصادي وما علينا أن نقوم به سوياً كي نحقق اهدافكم من دون التسبب بالانهيار والفوضى، ونفتح حواراً بناءً يوصل الى نتيجة عملية وتحديد الخيارات التي توصلنا الى افضل النتائج، فالحوار هو دائماً الطريق الاسلم للإنقاذ.

وانا بانتظاركم!



كلمة الرئيس عون لمناسبة انقضاء النصف الأول من الولاية الرئاسية



2019/10/31

أيها اللبنانيون،

يا شعب لبنان العظيم،

أتوجه اليكم اليوم مع انتهاء النصف الأول من الولاية الرئاسية، لأقدم لكم ما يشبه «كشف الحساب» بما التزمت به في خطاب القسم، بما تحقق وبما لم يتحقق، وبما لا زلت أعمل لتحقيقه. بالخطط الموضوعة وبالصعوبات التي واجهاتنا.

وكشف الحساب هذا صار ضرورياً أكثر بعد حركة التظاهرات والاعتصامات التي حصلت مؤخراً وأسفرت عن استقالة الحكومة.

”

لقد التزمت في خطاب القسم بتأمين الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، التزمت القضاء على الإرهاب، التزمت تنفيذ وثيقة الوفاق الوطني، وإنجاز قانون انتخابي يؤمن التمثيل العادل لكافة مكونات الشعب اللبناني، التزمت العمل على تأمين عودة النازحين السوريين الى بلادهم، والتزمت مكافحة الفساد،

لبنان اليوم يمرّ بأزمة حادة
ولكننا شعب لا تضعفه
الأزمات فلا تسمحوا
لأحلامكم وخياراتكم أن
تتهاوى أمام توظيف من
هنا واستغلال من هناك

الأولوية كانت للاستقرار الأمني والقضاء على الإرهاب لأنه الأرضية لأي استقرار آخر، وعليه اتخذنا القرار السياسي اللازم وأفوضت التشكيلات الجديدة في الجيش والأجهزة الأمنية الى توحيد الجهود والتوصل الى اجتهات المنظمات الإرهابية والقضاء على خلاياها النائمة، وهذه كانت الخطوة الأولى. الخطوة الثانية كانت في تأمين الاستقرار السياسي وأولى موجباته إقرار قانون انتخابات يؤمن عدالة التمثيل وعلى الرغم من كل الصعوبات المتراكمة



أقرّ هذا القانون وانبثقت عن المجلس الجديد بعد مخاض عسير حكومة وحدة وطنية تمثلت فيها مكونات مجتمعنا بشكل صحيح، أمّنت الاستقرار المنشود وكان مفترضاً أن تتصرف الى معالجة الأزمات التي تطوّق الوطن وأولها الأزمة الاقتصادية والهمّ المعيشي.

الخطوة الثالثة كانت معالجة الشلل في العديد من مؤسسات الدولة من خلال سلسلة تعيينات وتفعيل دورها الذي كان مفتقداً لسنوات.

وفي هذا الإطار أتت التعيينات القضائية مؤخراً والاصلاح القضائي الذي هو عملية مستدامة لأن القضاء ينقّي ذاته بذاته إذا ما ارتفعت يد السياسيين عنه، الخطوة الرابعة كانت على مسار عودة المالية العامة لكف الدستور وقانون المحاسبة العمومية، بحيث تمّ اصدار 3 موازنات بعد 12 عاماً على انقطاعها وعلى الصرف العشوائي المخالف للدستور، كما احالة موازنة العام 2020 الى المجلس النيابي ضمن المهلة الدستورية لأول مرة منذ زمن وبنسبة ضئيلة من العجز، ومن دون زيادة ضرائب على المواطنين مع سقف للاستدانة وتخفيض جذري للنفقات غير المجدية.

وفي الإطار نفسه، رفضنا التسويات على الحسابات المالية ونتيجة ذلك اعيد تكوين الحسابات المالية منذ العام 1993 الى اليوم واحيلت الى ديوان المحاسبة للتدقيق قضائياً بصحتها.

الخطوة الخامسة، لا بل المشكلة الخامسة، كانت الأزمة الاقتصادية الضاغطة والناجمة عن تراكم سياسات اقتصادية ومالية غير ملائمة، واتساع مزاريب الهدر والفساد، معطوفة على أزمات المحيط وحروبه.

ولأن لبنان يمتلك ثروة في بحره وباطن أرضه تعود لألاف السنين أصريت أن يكون البند الأول من جدول أعمال الجلسة الأولى للحكومة إقرار مراسيم استخراج النفط والغاز، وبالفعل سيبدأ الحفر خلال شهرين ليدخل لبنان نادي البلدان المنتجة للنفط ما سيؤمن له متنفساً اقتصادياً على المدى الطويل.

لقد بذلت جهود كبيرة للمعالجات الاقتصادية ولكنها لم تأتِ بالنتائج المرجوة بعد، فالخطة الاقتصادية الوطنية لا تزال بانتظار اقرارها، ومشاريع البنى التحتية التي سيؤمن تمويلها من الجهات المانحة في إطار مؤتمر سيدر، مجمّدة، ولكن من المفترض أن تتحرك بعد أن استجابت الحكومة المستقلة لمعظم

الشروط الموضوعية خصوصاً في الموازنة الأخيرة والقرارات المرافقة لها، إلا أن الحكومة استقالت وصار هذا الملف الثقيل بانتظار الحكومة الجديدة التي يجب أن تضعه على السكة الصحيحة والسريعة.

ويبقى موضوع النازحين السوريين، فمنذ تسلمي سدة الرئاسة حملت معي هذه الأزمة الى المنابر الدولية والعربية، وكانت محوراً أساسياً خلال لقاءاتي مع الموفدين الدوليين، شرحت الأعباء المترتبة عنها على لبنان، ودعوت الى إيجاد الحل لها بمعزل عن الحلول السياسية، ولكن الإجابات كانت تقريباً واحدة: كلام منمّق عن الدور الانساني الذي يقوم به لبنان وكلام سياسي عن ربط العودة بالتوصل الى حل سياسي، مع ضغوط متواصلة لإبقاء النازحين حيث هم لاستعمالهم في ما بعد ورقة ضغط عند فرض التسويات السياسية وهذا ما رفضه لبنان بشكل قاطع وهو اليوم يدفع ثمن هذا الرفض.

أيها اللبنانيون،

أيها المواطنون الذين شاركوا بالاعتصامات، وخصوصاً الشباب منكم، على الرغم من كل الضجيج الذي حاول أن يخنق صوتكم الحقيقي ويشوش عليه ويذهب به الى غير مكانه، تمكنت من إيصال هذا الصوت الذي صدح مطالباً بحكومة تتقون بها، وبمكافحة الفساد الذي نخر الدولة ومؤسساتها لعقود وعقود، وبدولة مدنية حديثة تنقي فيها الطائفية والمحاصصة،

أيها الأعضاء،

إن تشكيل الحكومات في لبنان عادة ما يخضع للعديد من الاعتبارات السياسية والتوازنات، وقد تكون هذه التوازنات هي من أهم أسباب الفشل المتكرر وعدم الوصول الى الخواتيم السعيدة في العديد من المشاريع. لقد قامت الحكومة المستقلة بعدد من الخطوات الشاقة، وأقرّت خططاً ومشاريع مهمة، ولكن مشكلتها كما سابقتها، أن المقاربات فيها سياسية أكثر مما هي تقنية وتنفيذية، وشرط الاجماع الذي اعتمده البعض حال دون التوصل الى الكثير من القرارات الضرورية.

اليوم نحن على أبواب حكومة جديدة، والاعتبار الوحيد المطلوب هذه المرة هو أن تلي طموحات اللبنانيين وتعال ثقتهم كما ثقة ممثليهم في البرلمان، وأن تتمكن من تحقيق ما عجزت عنه الحكومة السابقة بأن تعيد للشعب اللبناني ثقته بدولته، ولذلك يجب أن يتم اختيار الوزراء وفق كفاءاتهم وخبراتهم وليس وفق

الولاءات السياسية أو استرضاءً للزعامات؛ فلبنان على مفترق خطير خصوصاً من الناحية الاقتصادية وهو بأمس الحاجة الى حكومة منسجمة قادرة على الانتاج، لا تعرقها الصراعات السياسية والمناكفات، ومدعومة من شعبها. أما مكافحة الفساد فهي طريق طويل وعمل دؤوب مستمر، خصوصاً في بلد تجذر فيه طوال سنوات وسنوات؛ في الإدارة فساد، في السياسة فساد، في المال العام فساد، وفي بعض المجتمع فساد أيضاً،

ولكن مهما يكن الطريق شاقاً فإنني مصمم على المضي فيه، وأول الغيث هو تطبيق القوانين الموجودة ثم إقرار ما يلزم من تشريعات لتعزيز الشفافية وإتاحة المساءلة للجميع. وحتى لا يبقى الدوران في حلقة مفرغة أكرر ندائي للبنانيين بأن يضغطوا على ممثليهم في البرلمان لإقرار القوانين التالية: إنشاء محكمة خاصة بالجرائم الواقعة على المال العام، إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، استرداد الأموال المنهوبة، ورفع الحصانات ورفع السرية المصرفية عن المسؤولين الحاليين والسابقين وكل من يتعاطى بالمال العام.

ولأن دور السياسي والبرلماني هو التشريع والمراقبة، بينما المحاسبة هي للقضاء فإن آلية استرداد الحقوق والأموال العامة المنهوبة والموهوبة لن تؤتي ثمارها من دون قيام سلطة قضائية مستقلة وشجاعة ومنزهة. وقد أتت التعيينات القضائية الأخيرة لرئيس جديد لمجلس القضاء الأعلى وسائر المراكز القيادية القضائية لتضاف الى الجهود التي ستؤول حتماً الى قانون جديد للسلطة القضائية المستقلة. وتبقى مطالبكم بالدولة المدنية،

إن الانتقال من النظام الطائفي السائد الى الدولة المدنية، دولة المواطن والمواطنة، هو خشبة الخلاص للبنان من موروثات الطائفية ومشاكلها، وأكرر اليوم ما سبق وقلته خلال إطلاق «مئوية لبنان الكبير» من «أن الطائفية مرض مدمر يستعملها أعداء الوطن كلما أرادوا ضربه»، وعن «إيماني بضرورة الانتقال من النظام الطائفي السائد الى الدولة المدنية العصرية حيث الانتماء الأول هو للوطن وليس لزعماء الطوائف» وحيث «القانون هو الضامن لحقوق الجميع بالتساوي والكفاءة هي المعيار».

إن صوتكم في الساحات وهو ينادي بالدولة المدنية، خطوة واعدة لأن أولى ركائز الدولة المدنية هي قبول شعبي بها إذ لا يمكن أن تُقرض فرضاً، وإذا فُرضت ستقتل حتماً. لذلك، فإن أماننا وإياكم عملاً دؤوباً لأطلاق ورشة مشاورات وطنية حولها لأقتاع من يجب إقتاعه بأهميتها وضرورتها.

أيها اللبنانيون،

مع بدء النصف الثاني من الولاية الرئاسية، أتعهد اليوم أمامكم: بمتابعة الحرب على الفساد عن طريق التشريع اللازم والقضاء العادل والنزيه بعيداً عن أي انتقائية أو استسائية، وأيضاً بعيداً عن أي تعميم، بالدفع باتجاه اقتصاد منتج والاستفادة من قدرات دولتنا وثرواتها وقطاعنا الخاص والمصرفي لاعتماد سياسات مالية صحيحة ولتمويل مشاريع زراعية وصناعية تخلق فرص عمل للبنانيين وتحد من هجرة الأدمغة والكفاءات، ببذل كل الجهود لإقامة الدولة المدنية العصرية والتخلص من براثن الطائفية التي تشكل الخاصرة الرخوة لوطننا ومجتمعنا، وأول خطوة بهذا الاتجاه هي قانون موحد للأحوال الشخصية.

أيها اللبنانيون،

نحن في خضم أزمة مفصلية، ولكن الخروج منها ليس بالمستحيل، ولأن حكومة حائزة على ثقة اللبنانيين هي ضرورة ملحة اليوم، أتوجه الى جميع الأفرقاء لتسهيل ولادتها، وأتوجه الى الشعب اللبناني لمساندتها لأن ما ينتظرها هو عمل كثير وقرارات صعبة.

وأتوجه أيضاً الى جميع القيادات والمسؤولين:

بقدر ما أن التحركات الشعبية المطالبة والعفوية محقة وتساهم في تصويب بعض المسارات، فإن استغلال الشارع في مقابل شارع آخر هو أخطر ما يمكن أن يهدد وحدة الوطن وسلمه الأهلي، ويني أن أحداً لا يمكنه أن يحمل على ضميره وزر خراب الهيكل. أما الى شباب لبنان فأقول:

لطالما كنتم نواة شعب لبنان العظيم وقلبه النابض، ولطالما كان إيماني بكم كبيراً وبقوة التغيير التي تمثلون.

إن لبنان اليوم يمرّ بأزمة حادة، ولكننا شعب لا تضعفه الأزمات بل تزيده تماسكاً وإصراراً على مواجهة التحديات. وعبور هذه الأزمة هو مسؤوليتنا جميعاً، فلا تسمحوا لأحلامكم وخياراتكم أن تتهاوى أمام توظيف من هنا واستغلال من هناك.

عشتم وعاش لبنان!

كلمة الرئيس عون عشية إطلاق أعمال حفر أول بئر نفطي

2020/2/26



أيها اللبنانيات، أيها اللبنانيون،

ساعات قليلة تفصلنا عن الإطلاق الرسمي لأعمال حفر أول بئر نفطي في لبنان، من إحدى نقاط مياها الإقليمية، قبالة شواطئنا وأمام قمم جبالنا، التي ستكون شاهدة على أهمية هذا الحدث.

إنه ليوم تاريخي سيشهده لبنان في الغد. فهو سيفصل بين ما قبله وما بعده. وسوف يذكره حاضر لبنان ومستقبله، بأنه اليوم الذي دخل فيه وطننا رسمياً نادي الدول النفطية، الدول الغنية في إحدى أهم مصادر الطاقة في القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين لاقتصاديات البشرية المعاصرة. ويسعدني أن يأتي هذا الحدث في السنة التي تشهد فيها الجمهورية اللبنانية المئوية الأولى لإنشاء دولة لبنان الكبير.

”

وقد كنت على يقين، منذ عودتي إلى لبنان بعد سنوات المنفى، في العام 2005، ان هذا الحلم لكثير من المخلصين يجب أن يتحقق. وكان التزامنا من خلال تكتل «التغيير والاصلاح» النيابي الذي ترأسته لسنوات، والوزارات التي تولّينا تحمل مسؤولياتها ولا سيما وزارة الطاقة التي تسلمها الوزير جبران باسيل والذين تعاقبوا من بعده، أن نعمل ليل نهار، ومن دون هوادة، من أجل تحقيق هذا الحلم الذي سأطلقه

إن ثرواتنا النفطية
والغازية هي لجميع
اللبنانيين من دون
مواربة. وعائداتها ثروة
سيادية لا تفريط فيها ولا
طريق فساد إليها

يوم غد بكل اعتزاز.

هذا الحدث كان من المفترض أن ينطلق في العام 2013، لكن صعوبات داخلية وسياسية حالت دون ذلك. وهل ننسى ما اعترضته من اضطرابات المنطقة تارة، ومن أحداث عصفت في وطننا طوراً؟ وكثيراً ما وقفت في وجه تحقيقه أطماع من هنا وإرادات من هناك، ومناورات من هنا وهناك.

ولا تخلو المناسبة من واجب شكر كل من كانت له أيضاً مساهمة في تحقيقه.

أيها اللبنانيات، أيها اللبنانيون،

إننا إذ نمرّ بأزمة اقتصادية ومالية هي الأقسى في تاريخ لبنان المعاصر، فإنني لوائق لما لهذا الحدث من أهمية بالغة، ليس أقلّها على الصعيد الجيوسياسي وتأكيد حضورنا الفاعل وعناصر قوّتنا وثباتنا.

ليس قدرنا أن نبقي عرضة أزمات تتوالد من بعضها البعض، وتحمل إلينا اليأس من وطننا فنهجره أو نغترب عنه أو نتنكر له. إننا اليوم، أكثر من أي يوم مضى، مصمّمون على تحمّل مسؤولية مواجهة سياسات اقتصادية خاطئة وتراكمات متلاحقة ومتعددة، ووضع حد لها بهدف وقف المسار الانحداري الذي أوصلنا منذ عقود إلى ما نحن عليه. إرادتنا أن نواجه من أجل بقاء لبنان وديمومته، ونحيي الاطمئنان ونعيد دورة الحياة إلى طبيعتها.

والحدث الذي سنحتفل فيه يوم غد، وإن كان يأتي وسط كل ظروف المعاناة التي نعيشها معاً، إلا أنه سيشكّل حجر الأساس للصعود من الهاوية، ومحطة جذرية لتحول اقتصادنا من اقتصاد ريعي نفعي إلى اقتصاد منتج يساهم فيه الجميع ويفيد منه الجميع. اقتصاد تكون فيه طاقاتنا الشابة، بما فيها من اندفاع وعلم وإرادة صلبة، هي المحرك والأساس والغاية. وقد فُتحت لها آلاف فرص العمل الحديثة والواعدة.



رئيس
الجمهورية
العماد ميشال
عون يلقي كلمة
عشية إطلاق
أعمال حفرة أول
بئر نفطي في
لبنان

أيّتها اللبنانيات، أيّها اللبنانيون،

إن ثرواتنا النفطية والغازية هي لجميع اللبنانيين من دون مواربة. وعائداتها ثروة سيادية لا تفريط فيها ولا طريق فساد إليها، ولا هيمنة لفريق عليها ولا وضع يد لأحدهم عليها. وهي كذلك وديعة لحاضر أجيالنا ومستقبلها، وسنحميها بما أوتينا من صلابة ومنعة وقوة. فلا تفريط بها. وكما دافعنا وندافع عن حقنا المشروع في كل شبر من ترابنا الغالي، سندافع بالشراسة عينها عن حقنا في كل نقطة مياه من مياهانا الإقليمية التي تحمل ثروات نفطنا وغازنا. وعهدي لكم ألا يكون هذا الأمر موضع مساومة أو ارتهان.

إننا إذ سنحتفل معاً بإطلاق أعمال حفرة أول بئر نفطي في لبنان، أدعوكم جميعاً إلى أن نفتح نافذة أمل في جدار الأزمة التي نعيشها. وإني واثق أننا سنجتازها بإرادتنا وتصميمنا لنخرج منها أقوى، وقد تخلصنا من تداعياتها، لنعيد إلى سنواتنا ومستقبل أبنائنا الهناء الذي يستحقونه.

عشتم وعاش لبنان!

الرئيس عون اطلق عمل باخرة التنقيب عن النفط في البلوك رقم 4

2020/2/27



اطلق رئيس الجمهورية العماد ميشال عون عند الثانية عشرة والرّبع، أعمال باخرة التنقيب عن النفط tungsten explorer في البلوك رقم 4، وذلك في حضور رئيس مجلس الوزراء الدكتور حسان دياب، ووزير الطاقة والمياه ريمون غجر، ورئيس منطقة الشرق الاوسط وافريقيا لشركة Total ستيفان ميشال Stephane Michel، والمدير العام لشركة Novatek لبنان سلافيا ميشين Slava Mishin، ومدير قطاع الاستكشاف في شركة Eni اندريا كوزي Andrea Cozzi، ورئيس هيئة قطاع النفط وليد نصر، وعدد من مسؤولي الشركات الاجنبية الثلاث.

واكد الرئيس عون انه يوم تاريخي وسعيد للبنان، وانه بداية تحقيق الحلم الذي عملنا من اجل تحويله الى واقع.

”

يوم سعيد وتاريخي للبنان
واليوم بداية تحقيق الحلم

وكان الرئيس عون وصل الى سطح الباخرة عند الساعة الحادية عشرة والرّبع على متن طوافة خاصة تابعة لشركة توتال، حيث جال مع الرئيس دياب والوزير غجر والمسؤولين من الشركات الاجنبية الثلاث في ارجاء الباخرة. ولدى الوصول الى مقصورة القيادة، تولى المدير العام لشركة توتال - لبنان ريكاردو داري Ricardo Dare تقديم شرح مفصل عن كيفية عمل الباخرة وعملية التنقيب، مشيراً الى انها عملية بالغة التعقيد وتصل نسبة دقة انبوب الحفر الى نحو متر واحد من الموقع الذي يتم تحديده عبر اقمار صناعية من اميركا وروسيا. ولفت داري الى ان الحفر يجب ان يتخطى اولاً نحو كيلومتر من الملح قبل الوصول الى الموقع المفترض للبئر النفطية.



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يطلق اعمال باخرة
التنقيب عن النفط
Tungsten
explorer
البلوك رقم 4
والى جانبه رئيس
الحكومة حسان
دياب وخلفه وزير
الطاقة والمياه
ريمون عجر

واشار الى انه تم استخدام نفط خاص لتسيير الباخرة non sulfur marine gasoil.

وتحدث الرئيس عون فقال: «اني سعيد بوجودي بينكم في هذه المناسبة، ولا شك في ان الجهود الذي بذل في الاستطلاع والكشف عن وجود الموارد الغازية او البترولية كان مهما جدا، الا ان الالم اليوم هو الشركات التي تقوم بالاستخراج والتي هي الاساس. وقد تعاوننا جميعا وعملنا كي نستخرج هذه المواد. من هنا، فان اليوم هو يوم سعيد لنا ولكل اللبنانيين. ونأمل ان يتحقق هذا الحلم الذي حلمنا به وعملنا على تحقيقه. اليوم هو يوم تاريخي، فبداية اي مشروع كبير تعتبر بداية تاريخية».

وشكر رئيس الجمهورية شركات «توتال» و«ايني» و«نوفاتك» على جهودها، متمنيا ان يكون هناك تعاون معها في مجالات اخرى في المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان.

ثم انتقل الرئيس عون والرئيس دياب والوزير عجر والوفد الى غرفة القيادة الخاصة بعملية الحفر، حيث ضغط رئيس الجمهورية، والى جانبه الرئيس دياب، على زر التحكم بعملية الحفر ايدانا ببدء اعمال الباخرة بشكل رسمي.



كلمة الرئيس عون في مستهل جلسة مجلس الوزراء حول فيروس كورونا



2020/3/15

أيها اللبنانيات واللبنانيون، أحبائي،

إنها المرة الأولى منذ قرابة القرن ونيف، التي يواجه فيها لبنان وباءً يعمّ العالم. إنه وباء الكورونا، الذي صنّفته منظمة الصحة العالمية منذ بضعة أيام وباءً عالمياً. وهو ينتقل بطرق شتى وقد يهدد الحياة، عابراً حدود الأنظمة والدول، ولم يتمكن العلم حتى الآن من إيجاد الوقاية أو العلاج الناجع له. لهذا فإنّه يتطلب اتخاذ أقصى درجات الوقاية والحماية للحدّ من سرعة انتشاره.

لأسابيع مضت، لم نتخلّف مطلقاً عن المواجهة، بتصميم، وإرادة ووعي، بشكل آني واستباقي. وقد تجنّدت مختلف القطاعات الصحيّة في لبنان، بمتابعة مباشرة من دولة رئيس مجلس الوزراء واللجنة الوزارية للوقاية من فيروس الكورونا، وتم اتخاذ الاجراءات اللازمة كافة

وبسرعة نموذجية من أجل مواجهة مخاطر هذا الوباء، والحد من انتشاره في وطننا وبين مواطنينا. وقد كانت التدابير المتخذة وسرعة إنجازها على المستويين العام والخاص، وسط ظروف اقتصادية ومالية هي في غاية التعقيد، محطّ تقدير من قبل مرجعيات دولية، لا سيما وأنّ لبنان كان سباقاً في اتخاذها بالمقارنة مع دول شقيقة وصديقة، عدد سكانها أكبر كما نسبة الإصابات فيها.

اليوم، وأمام سرعة انتشار هذا الوباء، وعدم القدرة العالمية والمحليّة على احتوائه حتى الآن، وارتفاع عدد المصابين به، يجتمع مجلس الوزراء، بجلسته

وحدتنا الوطنية ستدعم
صلابتنا وستؤكد غلبتنا على
هذا الوباء
لكي نستعيد في أقرب وقت
انتظام حياتنا المعتادة
وعشق الحياة الذي يميّزنا

”



الاستثنائية هذه، لإقرار سلسلة من التدابير الاستثنائية والمؤقتة، التي سيتم الإعلان عنها في نهاية الجلسة، لا سيما وأن الحالة الراهنة تؤلف حالة طوارئ صحية تستدعي إعلان حالة تعبئة عامة في جميع المناطق اللبنانية.

أيها اللبنانيات واللبنانيون،

إنها ساعة الحقيقة بالنسبة إلينا جميعاً، وهي الأولى في تاريخنا المعاصر. فأمام صحة كل مواطن تسقط الاعتبارات السياسية الضيقة كافة. ليس الوقت مطلقاً لتسجيل نقاط وتبادل الاتهامات، كما أنه ليس الأوان للاستثمار السياسي أياً كان. فهذا الوفاء لا يميّز بين موالٍ أو معارض، بين مُطالب بحق أو لا مبالٍ.

إنها ساعة التضامن الوطني بالنسبة إلينا جميعاً. وتضامننا هذا يجب أن نترجمه معاً، ببُعديه: الإنساني والمجتمعي، وبطرق مبتكرة وجديدة. فجميعنا واحد أمام أي خطر يهدد سلامة حياة أيّ من اللبنانيين، وفي أي منطقة لبنانية.

ومن جهتي، لن أتهاون مطلقاً في سبيل تأمين الحماية اللازمة لأيّ مواطن ومقيم من هذا الوفاء، والعلاج اللازم لأي مصاب به. واني واثق أنّ مجلس الوزراء هو قلب واحد ويد واحدة إلى جانب السلطات المعنية من أجل تحقيق هذه الغاية. وهذا الأمر من صلب مسؤولياتنا الوطنية نتحملها.

أيها اللبنانيات واللبنانيون،

أنّي أشاطر قلق كلّ منكم على نفسه وأهله وأحبائه. لكن الخوف لم يكن يوماً طريقنا كلبانيين لمواجهة الأخطار.

إنّ كلاً منّا مدعو، من موقعه، إلى الالتزام بالوعي والتوجيهات الطبيّة المطلوبة أولاً، التي تتّولى مختلف الجهات الرسميّة والطبيّة والإعلاميّة، نشرها وتعميم كيفية التقيد بها.

كما أنّنا مدعوون إلى أنبل وأرقى مظاهر الالتزام الإنساني ببعضنا البعض، مع التقيد بالمطلوب منّا لتأمين أقوى درجات الحماية، فنبتعد عن الاختلاط، ونلتزم منازلنا.



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلقي كلمة الى
البنانيين في
مستهل جلسة
مجلس الوزراء
حول وباء كورونا

ليست هذه الأيام الصعبة التي نجتازها، مهما طالّت، سجنًا ولا هي عقابًا، كما أنّها ليست في الوقت عينه فرصة للتوقّف عن دورة الحياة والاستسلام للفراغ. فكلّ منّا مدعو أن يواصل عمله، من منزله، بالطريقة التي يراها مناسبة فتستمر عجلة التحصيل للطالب، والعمل للعامل، وتبقى المؤسسات حيّة وفاعلة قدر المستطاع.

فلنغتّم هذه الايام، مهما طالّت، لنؤكد أنّنا شعب واحد جدير بالحياة، وقادر على التغلّب على صعابها.

أيّها اللبنانيات واللبنانيون،

إنّ لكم إخوة وأشقاء وأمّهات وآباء تطوّعوا للمساندة في عمليات المواجهة الطبية في مستشفياتنا. باسمكم جميعاً أتوجه بتحيّة إكبار إلى كلّ منهم، فهم القدوة في التفاني لسلامة الإنسان اللبناني وحياته.

وللجسم الطبي والتمريضي في مستشفياتنا الحكومية والخاصة، الذي هو الآن في الصفوف الأمامية من المواجهة، ومن أفرادهم من أصيب بهذا الوباء، تحية إجلال ودعوة للمضي قدماً.

ولكل مصاب بهذا الوباء، الدعوة بالشفاء العاجل. وجميعنا ننحني مهابة أمام ذكرى من سقط ضحيته.

أيّها اللبنانيات واللبنانيون، أحبائي،

وحدتنا الوطنية كانت وتبقى مصدر قوّتنا ودرع حمايتنا. بها حقّقنا منعتنا، واليوم ستدعم صلابتنا وستؤكد غلبتنا على هذا الوباء، لكي نستعيد في أقرب وقت انتظام حياتنا المعتادة وعشق الحياة الذي يميّزنا.

عشتم وعاش لبنان!

كلمة الرئيس عون في مستهل اجتماع اللجنة الوزارية لمكافحة الفساد



2020/4/27

تعلمون جميعاً أنّ من عناوين هذا العهد الأساسيّة، على ما ورد في خطاب القسم، هو الإصلاح الذي هو المدخل الأساس لإرساء دولة القانون والمؤسسات على جميع الصعد والمستويات. إلا أنّ الإصلاح يبدأ بمعالجة الآفات التي يعاني منها النظام اللبناني وترتدّ سلباً على مشروع قيام الدولة بمقوماتها السياديّة كافة لا سيّما بوجود أزمة اقتصادية ونقدية واجتماعية ومعيشية موروثة ومعقّدة، تفاقمّت مع جائحة الكورونا.

الآفة الأخطر هي الفساد، وهي آفة مجتمعيّة دوليّة، عابرة للحدود والقارات، ولا تقتصر على دول من دون سواها، وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بانهيار كامل أو جزئيّ لسلم القيم في المجتمعات التي تعاني منها.

إلا أنّ التصديّ لآفة الفساد ومكافحتها أمران حتميَّان في الدول التي يسود فيها القانون ومنطق المحاسبة والمساءلة على أنواعهما، مع التأكيد على أنّ أيّ تصدّ لهذه الآفة لا يمكن أن يكون ظرفيّاً أو جزئيّاً أو

انتقائيّاً أو استنسابيّاً، فنقع في المحذور الأخطر المتمثّل بعدم المساواة في المساءلة بين المفسدين والفاستدين من جهة، وتسليح هؤلاء بالمرجعيّة الروحيّة أو السياسيّة للتفلّت من تلك المساءلة، من جهة ثانية، في بلد كلبان لا يزال المعيار الطائفي فيه معمولاً به عند نشوء السلطات وإيلاء المواقع والمناصب لمتولّي الخدمة العامة.

”
الإصلاح خيارنا الاستراتيجي
ولن نحيد عنه ما بقينا
والتصدي لآفة الفساد
ومكافحتها أمران حتميَّان
في الدول التي يسود فيها
القانون ومنطق المحاسبة

لذلك، لا بدّ أن تتوافر العناصر التالية مجتمعة كي تؤدي عملية مكافحة الفساد المستدامة أهدافها وأغراضها، التي تصبّ في النهايات السعيدة بإرساء مداميك الدولة القويّة باستقرارها وتطوُّرها وازدهارها:

1 - توافر منظومة قانونيّة متكاملة وفاعلة وسارية المفعول في انتظامنا القانوني ومؤلّفة من الاتفاقيات والمعاهدات الدوليّة التي صادق عليها لبنان أو القوانين الداخليّة المعمول بها أو التي ننشد في سبيل استكمال هذه المنظومة على أفضل وجه. في هذا السياق، إنّ حجر الزاوية لهذه المنظومة يتكوّن من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أقرّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2002/10/31 وأصبحت نافذة في 2005/12/14 وانضمّ إليها لبنان في 2009/4/22، والتي يجب الاستئناس بها عند وضع أو تعديل منظومتنا القانونيّة لمكافحة الفساد، وقد يكون أبرز النصوص المطلوبة لهذه الغاية اعتماد برنامج (STAR (STOLEN ASSETS RECOVERY المقترح في الاتفاقية المذكورة على الدول الأطراف، ويتحقق ذلك بتوسيع دائرة اختصاص هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان للقيام التلقائي بالاستقصاءات اللازمة لدى أصحاب النفوذ والقائمين بخدمة عامة من دون تمييز لكشف مكامن الفساد إن وجدت في ذممهم الماليّة بعناصرها كافة.

2 - وجود سلطة رقابيّة مقتدرة ومحترفة وعادلة ومستقلّة وشفافة وعصيّة على الاستتباع السياسي أو الطائفي أو المذهبي أو المناطقي، تقيم العدالة وتنطق بالحق وتقتصّ من المفسد والفاقد معاً. من هنا ضرورة إنشاء محكمة خاصة لمكافحة الفساد، حيث كنا قد تقدّمنا باقتراح قانون لإنشاء محكمة خاصة للنظر في الجرائم الماليّة في 2013/4/30 أثناء ولايتنا النيابيّة، على ألا يُعفى أحد من المثول لديها عندما يتعلق الأمر بالمال العام. إنّ اعتماد الأصول الموجزة يُسرّع المحاكمات من دون أيّ مساس بحقّ الدفاع ومبدأ المحاكمة العادلة. في هذا السياق وبانتظار إنشاء هذه



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلقي كلمة في
مستهل اجتماع
اللجنة الوزارية
لمكافحة الفساد

المحكمة، المطلوب تفعيل النيابة العامة وقضاء التحقيق وقضاء الحكم في إطار مكافحة الفساد، مع توسيع دائرة الجهات القضائية المعنية بهذه المكافحة وعدم حصرها بمرجعية مركزية واحدة عندما تتيح النصوص القانونية ذلك.

3 - استهداف الفساد السياسي بصورة خاصة وعدم التركيز فقط على الفساد الإداري على خطورته، ذلك أنّ ملاحقة كبار المسؤولين السياسيين يعطي المثال الصالح بأنّ الملاحقة لا تقتصر على من هم أدنى مرتبة في مراتب المسؤوليات الوطنية العامة.

4 - إنّ الفساد في القطاع العام والفساد في القطاع الخاص وجهان لعملة فاسدة واحدة. من هنا ضرورة انضمام لبنان إلى المعاهدات التي تضعها في هذا الخصوص «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD»، لاسيّما «اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية» تاريخ 1997/12/17 والتي دخلت حيز التنفيذ في 1999/12/15، والتي سبق أن وافقنا على التفاوض بشأنها عملاً بالمادة 52 من الدستور، هذا فضلاً عن إقرار قانون مكافحة الفساد في القطاع الخاص.

لا بدّ من الإشادة في هذا الإطار بتصديق مجلس النواب في 21 الجاري على مشروع «قانون مكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد»، بعد الأخذ بالملاحظات التي أبدينا بمعرض ردّنا للقانون المصدّق بصيغته السابقة.

5 - إقرار لبنان مشروع القانون العربي الاسترشادي لمكافحة الفساد بعد وضع الملاحظات عليه.

6 - توحيد المقاربات القانونية وتنقية النصوص المرعية والمعنيّة بمكافحة الفساد من أوجه التضارب والتناقض فيما بينها، فيأتي التطبيق منسجماً وفاعلاً وغير استنسابي، مع الإشارة إلى أنّه يمكن تفعيل هذه النصوص بحالتها الراهنة، سواء تلك الواردة في قانون العقوبات وقانون مكافحة تبييض الأموال وقانون الإثراء غير المشروع وقانون حماية كاشفي الفساد وأخيراً قانون مكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

7 - إقرار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والعمل على تطبيقها بسنّ ما يلزم من نصوص واتخاذ التدابير العملانية الناجعة وفقاً لنصّها وروحها.

صحيح أنّ النفس أمّارة بالسوء، إلا أنّه يبقى أنّ أساس حرّيتنا هو في داخلنا ورهن إرادتنا، حتى إن وقعنا في الفساد فقدنا حرّيتنا وإنسانيتنا معاً.

الإصلاح خيارنا الاستراتيجي ولن نحيد عنه ما بقينا.

كلمة الرئيس عون في مستهل الاجتماع مع رؤساء الكتل النيابية

2020/5/6



أيها الحضور الكريم،

أهلاً وسهلاً بكم في القصر الجمهوري،

هذا اللقاء ليس الأول من نوعه، بل سبق ودعوت إلى لقاءات مماثلة، عندما واجهتنا قضايا وتحديات أساسية، احتاجت مقاربتها إلى توافق وطني.

وهل من مراحل وحقبات عاشها لبنان أشد إلحاحاً وحاجة إلى مثل هذا التوافق، كما هي الحال اليوم؟

”

ليس الإنقاذ الذي نسعى إليه مسؤولية طرف واحد، أو جهة سياسية واحدة، أو سلطة واحدة؛ فالخروج من النفق المظلم الذي نعبر فيه، هو مسؤولية الجميع.

أقول هذا الكلام بداية لأنّ الوهن الكبير والخطر الذي أصاب بنية وطننا الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية يفرض علينا

أقصى درجات الشفافية وأيضاً أقصى درجات الاتحاد، في ظلّ أزمة نزوح طالت من دون أفق وتفاقت تداعياتها على المستويات كافة، وفيروس «كورونا» استجدّ وزاد من انسداد شرايين اقتصادنا ونمونا العليل، وانكماش اقتصادي قاس، وتراجع الطلب الداخلي والاستيراد، كما التصنيع وتصدير المواد والخدمات، ونقص حادّ في العملات الأجنبية المتداولة، وارتفاع مخيف لمعدّلات البطالة والفقر، وارتفاع متفوّت من أيّ

ليس الإنقاذ الذي نسعى
إليه مسؤولية طرف واحد
أو جهة سياسية واحدة أو
سلطة واحدة فالخروج من
النفق المظلم الذي نعبر
فيه هو مسؤولية الجميع

ضابط لأسعار السلع على أنواعها، وتهاوي سعر صرف عملتنا الوطنية، وتراجع الإيرادات الضريبية وانحسار ضماناتنا الاجتماعية. الأزمة المعقدة هذه ليست وليدة اللحظة، وهي نتاج تراكمات متتالية في الزمن، وسياسات وممارسات خاطئة اعتمدت اقتصاد الربح وأغفلت اقتصاد الإنتاج، كما حذرنا منه في 48 موقف علني منذ تولي سدة الرئاسة، كما فضلت الربح السريع على الربح المألوف ولكن الدائم، والذي يأتي من قطاعات الإنتاج والخدمات والمعرفة. لا بد أن نضيف إلى عامل سوء إدارة شؤوننا العامة عوامل أخرى فاقمت حالتنا المرضية، كتغير المحيط من حولنا، وتأثير الحروب المتنقلة في منطقتنا، فضلاً عن أزماتنا الوطنية الناجمة عن تبثر قرارنا السياسي التوافقي في مفاصل واستحقاقات مهمة من حياتنا العامة. نحن نشخص كي نستخلص العبر والعلاجات، ذلك أن أحوج ما نكون إليه في أيامنا هذه هو تجاوز تصفية الحسابات والرهانات السياسية فتتحد للتغلب على أزمنا المستفحلة وتغطية الخسائر المحققة في قطاعاتنا كافة، العامة والخاصة.

أيها الحضور الكريم،

في اجتماع سابق في الثاني من أيلول 2019 في القصر الجمهوري، قررنا إعلان حالة طوارئ اقتصادية ووضع إطار مالي متوسط المدى لمعالجة ما تعاني منه ماليتنا العامة، والإسراع في إطلاق المشاريع الاستثمارية المقررة ضمن إطار مؤتمر «سيدر» والتوافق على تقرير «ماكينزي» ورسم خريطة طريق لتنفيذ التوصيات القطاعية الواردة فيه.

وفي حين كنا نأمل أن يساهم ما اتفقنا عليه حينها بتفادي حصول أزمة حادة في ميزان المدفوعات، أو على صعيد سعر صرف الليرة اللبنانية أو تمويل ماليتنا العامة، وبالتالي تحفيز الإنتاج وتزخيم الحيوية في القطاعات الاقتصادية كافة، تلاحقت الأزمات والانتكاسات منذ تشرين الأول 2019، بعد أن توقفت المصارف عن تلبية طلبات مودعيها في تموز 2019، ودخلنا مرحلة شديدة التقلبات، فأصبحت المعالجات أكثر إلحاحاً.



رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون يلقي كلمة في
مستهل الاجتماع
مع رؤساء الكتل
النيابية في القصر
الجمهوري بعدد

من هنا أتت خطة التعافي المالي التي وضعتها الحكومة وفقاً
لصلاحياتها المنصوص عنها في المادة 65 من الدستور، وهي خطة
إنقاذية واكبها طلب المؤازرة من صندوق النقد الدولي، وهو الممرّ
الإلزامي للتعافي إن أحسنّا التفاوض والتزمنا جميعنا المسار
الإصلاحي الذي ينشده شعبنا أولاً بأول من دون أيّ إملاء أو وصاية أو
ولاية، فنضع حداً لاستنفاد الاحتياطات الخارجية ونحمي أموال
المودعين ونحاول بجِدٍّ وتصميم احتواء عجز الموازنة ومعالجة تدني
المستوى المعيشي للمواطنين اللبنانيين، لاسيّما الأقلّ مناعة منهم
والذين سُدَّتْ في وجههم أساليب العيش الكريم.

بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية، والتي سعت إلى قسم منها
الحكومات المتعاقبة، تهدف الخطة إلى تصحيح الاختلالات البنيوية في
الاقتصاد والمال، وإلى تأمين شبكات الأمان الاجتماعية والمساعدة
المباشرة لمن هم أكثر حاجة، وإلى استعادة الثقة بنظامنا الاقتصادي
والمالي، كما تهدف إلى خفض الدين العام بشكل يقي لبنان المخاطر
المستقبلية، ووضع المالية العامة على مسار مستدام، وتحقيق الشفافية
من خلال التدقيق المالي، وإلى كشف الخسائر المتراكمة في مصرف

لبنان وتصحيحها، وإلى إعادة الاعتبار إلى التسليفات للقطاعات الإنتاجية.

كما ترمي إلى تطبيق تدابير إصلاحية لتعزيز النمو وزيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى تصحيح ميزان المدفوعات وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد، بالتوازي مع إصلاح مالي يركّز على استئصال الفساد وتحسين الامتثال الضريبي وضبط الهدر وحسن إدارة القطاع العام.

كذلك تسعى الخطة، في كلّ مراحلها، إلى تجنب الفئات الأقلّ مناعاً من شعبنا تداعيات الأزمة وإلى تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، من ضمان صحة وتربية وغيرها من الحاجات الحيوية.

لذلك، وبالإضافة إلى الدعم المالي الخارجي المطلوب، فإنّ نجاح الخطة وارتضاء التصحّيات التي تستلزم، والتي تبقى، على صعوبتها، أقلّ حدّة من تداعيات انهيار اقتصادي ومالي شامل، إنّما يتطلبان اتحاداً وطنياً ووعياً عميقاً لما يهدد وجودنا وكياننا وهويّة لبنان.

وهي، وإن حددت الأهداف، فيبقى علينا البدء بإجراءات تنفيذية فورية تعيد الثقة بالدولة وبالقطاع المصرفي على الصعيدين الداخلي والخارجي، واعتماد خطوات تطبيقية سريعة وضرورية.

أيها الحضور الكريم،

إن هذه الخطة لم تدرس بفكر سياسي، بل بفكر اقتصادي. لذلك، أدعوكم كقيادات سياسية تتمتع بتمثيل شعبي أوصولها إلى الندوة البرلمانية، إلى مقاربتها من هذا المنطلق لعلّنا نتمكن من استعادة دور لبنان: واحة من الليبرالية الاقتصادية المسؤولة وغير المتوحشة، في ظلّ سيادة القانون ومنطق المحاسبة والشفافية والعدالة الاجتماعية والإنماء المتوازن والإصلاح المستدام.

وَقَفْنَا الله جميعاً في مسعانا واتحادنا لما فيه خير وطننا وشعبنا.

عشتم وعاش لبنان!

كلمة الرئيس عون خلال لقائه سفراء الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن



2020/6/3

أصحاب السعادة،

منذ اثنين وأربعين عاماً، تقوم شراكة حقيقية بين لبنان والأمم المتحدة عبر تواجد قوّة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) بضباطها وعناصرها الذين يأتون من 45 دولة صديقة نقدر مساهمتها فيها، حيث ترافق وتدعم القوات المسلحة اللبنانية في أثناء انتشارها في جميع أرجاء الجنوب بالإضافة الى مساعدة الحكومة اللبنانية - بناءً على طلبها - في تأمين حدودها الجنوبية. ونستذكر اليوم عشرات الشهداء من هذه القوّة سقطوا في ظروف مختلفة على الأرض اللبنانية في سبيل خدمة رسالتها النبيلة الرامية الى إعادة السلام والأمن الدوليين.

”

تتجلى هذه الشراكة بتعاون وثيق ودائم بين الجيش اللبناني وقوات اليونيفيل بكل مكوّناتها منذ بداياتها عام 1978 حتى تاريخه، حيث هناك، اضافة الى الدوريات المشتركة اليومية، عمليات ازالة

تمسكنا بالقوات الدولية وبأهمية دورها لا يفوقه سوى تشبثنا بالحرية العامة وبسيادة لبنان التامة على كامل أراضيه ومياهه وأجوائه

ألغام، ومناورات عسكرية مشتركة. ومنذ عام 2006 تقوم قوة اليونيفيل البحرية - وهي الأولى من نوعها في تاريخ بعثات الأمم المتحدة - بتدريبات مشتركة مع القوات البحرية اللبنانية، وتساعد الجيش اللبناني على تطوير قدراته وتجهيز القوات البحرية والفوج النموذجي لتنفيذ القرار 1701. كما تنفذ اليونيفيل مشاريع اجتماعية وتربوية وثقافية وصحية على المستوى المحلي بالتعاون مع البلديات تعود بالفائدة على أهالي المنطقة.



وتُعنى اليونيفيل أيضاً بشق أساسي هو متابعة ترسيم الخط الأزرق، وتستضيف قيادتها اللقاءات العسكرية ضمن الآلية الثلاثية التي تساهم في تخفيف حدة التوترات ومعالجة أي مسائل طارئة على الحدود. وبفضل هذه الشراكة القائمة بين الجيش اللبناني واليونيفيل، ينعم الجنوب منذ أربعة عشر عاماً بهدوء فريد في منطقة تعجّ بالصراعات والحروب. وتُعتبر اليونيفيل من البعثات النموذجية التي يُحتذى بها على صعيد قوات حفظ السلام الدولية.

لقد أكدت الحكومة في بيانها الوزاري على التزام لبنان بالقرار 1701 وعلى دعم قوات الطوارئ الدولية في الجنوب، من هنا أشدّد على أهمية استمرار وتعزيز الشراكة بين اليونيفيل والجيش اللبناني وعلى الدور الذي تلعبه اليونيفيل في رصد الخروقات الاسرائيلية اليومية الجوية والبحرية، ونقل بيانات مفصلة عنها الى مجلس الأمن الدولي لتبيان خرق اسرائيل المتمادي للقرار 1701، وما تقوم به من خرق للأجواء اللبنانية لقصف الأراضي السورية.

أصحاب السعادة،

ينصّ الدستور اللبناني على احترام الملكيات الخاصة التي يتطلب الدخول إليها الحصول على موافقات مسبقة ومواكبة من السلطات اللبنانية المختصة، واذ أشدّد على ان الحفاظ على الاستقرار في الجنوب يبقى من مسؤولية الحكومة

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يلقي كلمة خلال
لقائه سفراء الدول
الخمس الدائمة
العضوية في مجلس
الأمن والمنسق
الخاص للأمم
المتحدة في لبنان

اللبنانية والجيش اللبناني، أشير الى تقديم الجيش كل التسهيلات اللازمة لليونيفيل وفق ما تطلبه من أجل حسن تنفيذ مهامها.

أما بالنسبة الى الحوادث المحدودة التي وقعت بين مجموعات من قوات اليونيفيل وعدد من المواطنين في بعض القرى فإنها لا تعكس أي مناخ سلبي ضد قوات اليونيفيل حيث تبقى نسبة هذه الحوادث ضئيلة جداً (0.03%) وأسبابها معروفة، وبالإمكان تقادي حصول المزيد منها عبر تعزيز التعاون بين القوة الدولية والجيش اللبناني، واحترام آليات التنسيق والارتباط بينهما.

أصحاب السعادة،

تتعاضم اليوم الحاجة الى استمرار مهمة اليونيفيل لمؤازرة الجيش اللبناني الذي ينفذ مهامه على كامل الأراضي اللبنانية في الظروف الدقيقة التي يجتازها الوطن حالياً والأزمات العديدة التي تعصف به من الأزمة الاقتصادية والمالية غير المسبوقة، وجائحة فيروس كورونا المستجد، واستمرار الخطر الارهابي في المنطقة، وأزمة النزوح السوري، الى أزمة اللجوء الفلسطيني. واذ يأمل لبنان أن يتمكن قريباً من استعادة مزارع شبعا وشمالى بلدة الفجر، والتوصل الى حل لنقاط الخط الأزرق التي يتحفّظ عليها، وترسيم الحدود البحرية، فانه يتمسك حالياً بقوات اليونيفيل والدور الايجابي الذي تلعبه. وفي هذا الاطار، اتخذ مجلس الوزراء في جلسته التي انعقدت نهار الجمعة 29 أيار الفائت قراراً بالتوجّه الى مجلس الأمن بطلب تمديد مهمتها لسنة اضافية اعتباراً من 31 آب 2020 من دون تعديل لولايتها ومفهوم عملياتها وقواعد الاشتباك الخاصة بها تمكيناً لها من الاستمرار في القيام بدورها الحيوي والذي هو حاجة اقليمية لا بل دولية.

في الختام،

أعرب عن تقدير لبنان لجهود الأمم المتحدة والدول الصديقة ولقوات اليونيفيل قيادة وأفراداً، وعن التزامه بالقرار 1701 وباستمرار الهدوء والاستقرار في الجنوب، وأؤكد أن تمسكنا بالقوات الدولية وبأهمية دورها لا يفوقه سوى تشبّتنا بالحريات العامة التي كرّسها دستورنا وبسيادة لبنان التامة على كامل أراضيه ومياهه وأجوائه.



كلمة الرئيس عون في اللقاء الوطني الجامع

2020/6/25



أهلاً وسهلاً بكم وأشكر حضوركم هذا اللقاء الذي يحمل عنواناً واحداً وهو حماية الاستقرار والسلم الأهلي خصوصاً في ظل التطورات الأخيرة.

لذلك كنت أمل أن يضم جميع الأطراف والقوى السياسية لأن السلم الأهلي خط أحمر والمفترض أن تلتقي جميع الإرادات لتحسينه، فهو مسؤولية الجميع وليس على همة فرد واحد مهما علت مسؤولياته، ولا حزب واحد، ولا طرف واحد.

إن ما جرى في الشارع في الأسابيع الأخيرة، ولا سيما في طرابلس وبيروت وعين الرمانة، يجب أن يكون إنذاراً لنا جميعاً لتحسس الأخطار الأمنية التي قرعت أبواب الفتنة من باب المطالب الاجتماعية. وبدأ جلياً أن هناك من يستغل غضب الناس، ومطالبهم المشروعة، من أجل توليد العنف والفوضى، لتحقيق أجندات خارجية مشبوهة بالتقاطع مع مكاسب سياسية لأطراف في الداخل.

لقد لامسنا أجواء الحرب الأهلية بشكل مقلق، وأطلقت بشكل مشبوه تحركات مشبعة بالنعرات الطائفية والمذهبية، وتجييش العواطف، وإبراز العنف والتعدي على الأملاك العامة والخاصة وتحقير الأديان والشتم، كحق مشروع للمرتكبين.

وإزاء هذا التقلت غير المسبوق، وشحن النفوس، والعودة إلى لغة الحرب البائدة التي دفع لبنان ثمنها غالياً في الماضي، كان لا بد لي إنطلاقاً من مسؤولياتي الدستورية، أن أدعو إلى هذا اللقاء الوطني الجامع، لوضع حد نهائي لهذا الانزلاق الأمني الخطير.

إن الاختلاف السياسي صحي وفي أساس الحياة الديمقراطية، ولكن سقفه السلم الأهلي، ومهما علت

علينا ان نكون يدأ واحدة
في مواجهة الفتنة
وتحصين السلم الأهلي
هذا هو الخط الاحمر
الحقيقي
والذي لن يكون هناك
اي تساهل مع من
يحاول تجاوزه





رئيس
الجمهورية
العماد ميشال
عون يلقي كلمة
في مستهل
اللقاء الوطني
الجامع في
القصر
الجمهوري
بعيدا

حرارة الخطابات لا يجب أن نسمح لأي شرارة أن تتطلق منها، فإطفاء النار ليس بسهولة إشعالها خصوصاً إذا ما خرجت عن السيطرة. وهذه مسؤوليتنا جميعاً، الحاضرين والمتغيين.

يمر وطننا اليوم بأسوأ أزمة مالية واقتصادية، ويعيش شعبنا معاناة يومية خوفاً على جنى أعمارهم، وقلقاً على المستقبل، وبأساً من فقدان وظائفهم ولقمة العيش الكريم. أقولها بالغم الملائن، ليس أي إنقاذ ممكناً إن ظل البعض مستسهلاً العبث بالأمن والشارع، وتجييش العواطف الطائفية والمذهبية، ووضع العصي في الدواليب، والتناغم مع بعض الأطراف الخارجية الساعية إلى جعل لبنان ساحة لتصفية الحسابات، وتحقيق المكاسب، عبر تجويع الناس، وترويعهم، وخنقهم اقتصادياً. إن ظننا أن الانهيار يستثني أحداً فتحن مخطئون،

أو الجوع والبطالة لهما لون طائفي أو سياسي فتحن واهمون، أو العنف في الشارع هو مجرد خيوط نحركها ساعة نشاء ونوقف حركتها بإرادتنا، فتحن غافلون عن دروس الماضي القريب، كما عن دروس المنطقة والجوار. وأمام التحديات المصيرية التي يعيشها لبنان، وفي ظل الغليان الإقليمي والأمواج العاتية التي تضرب شواطئنا، والمخاطر التي قد تنشأ عما يعرف بقانون قيصر، فإن الوحدة حول الخيارات المصيرية ضرورة.

وما هدفنا اليوم من هذا الاجتماع إلا تعزيز هذه الوحدة ومنع الانفلات. إن الاختلاف في الرأي حق إنساني، ومحفز فكري، ولكن علينا أن نكون يداً واحدة في مواجهة الفتنة وتحسين السلم الأهلي كي لا ندخل في نفق لا خروج منه.

هذا هو الخط الأحمر الحقيقي والذي لن يكون هناك أي تساهل مع من يحاول تجاوزه،

والسلام.

كلمة الرئيس عون عشية ذكرى المئوية الأولى لإعلان دولة لبنان الكبير

2020/8/30



مواطني الأعزاء،

لسنة خلت أعلنّا بدء ذكرى مئوية لبنان الكبير، وكان مقررًا أن تكون انطلاقة نشاطات ثقافية وفنية تخبر عن لبنان، لبنان الحضارة، لبنان الثقافة، لبنان القيم، لبنان المنتشر في كل أصقاع الأرض، لبنان التنوع والعيش الواحد، وأيضاً لبنان النضال والمعاناة، لبنان الأمل والأمل. ولكن، للأسف فإن هذه السنة قد حفلت بأزمات غير مسبوقة وبالكوارث، فلم تترك مجالاً لأي ومضة فرح. ومع ذلك يبقى الأمل، الأمل بتغيير حقيقي يمكن وطننا من النهوض مجدداً.

مئة عام مرّت على قيام الدولة اللبنانية، على إعلان دولة لبنان الكبير. صحيح أن مقاربات اللبنانيين لهذا الحدث التاريخي مختلفة وأحياناً متناقضة، ولكن، تبقى شهادة للتاريخ والحقيقة أن إعلان دولة لبنان الكبير شكّل النواة لقيام وطننا بحدوده الحالية بعد أن أعاد له ما سلّخ منه، كما أمن له اعترافاً دولياً ثميناً في حينه.

وللأمانة التاريخية أيضاً أنه، ومع انطلاقة لبنان الكبير بدأت مداميك الدولة تتركز، بمساعدة من السلطات الفرنسية؛ فكل المؤسسات والتنظيمات الإدارية والمالية والقضائية والأمنية وضعت أسسها في تلك الحقبة، وكذلك الدستور اللبناني.

”
أدعو الي إعلان لبنان دولة
مدنية وأتعهد بالدعوة الي
حوار يضم السلطات
الروحية والقيادات
السياسية توصلاً الي
صيغة مقبولة من الجميع
تترجم بالتعديلات
الدستورية المناسبة



أيها اللبنانيون،

نحن اليوم على أبواب المئوية الثانية من عمر دولتنا اللبنانية، ولا بد من مراجعة حساب صادقة وصريحة، خصوصاً وأن المئوية الأولى، وإن كانت قد عرفت بعض حقبات من الازدهار والنهضة الاقتصادية والثقافية والمؤسسية، إلا أنها وبمجمّلها كانت زاخرة بالخضات والأزمات والحروب، لم يعرف فيها شعبنا استقراراً حقيقياً ولا الاطمئنان إلا لفترات قصيرة تشبه الهدنة ما بين أزمة وأزمة. فأين الخلل؟ هل هو فينا أم في نظامنا أم في محيطنا أم في قدرنا؟

رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون يلقي كلمة
عشية ذكرى
المئوية الأولى
لإعلان دولة
لبنان الكبير-
القصر الجمهوري
بعبدا

خصوصية المجتمع اللبناني أنه تعدّدي متنوع، وفي ذلك ميزة حقيقية إن أُحسنَت الإدارة، وقد ارتأى اجدادنا صيغة للعيش معاً كان أساسها احترام الآخر، واحترام حقه في الوجود السياسي، نجحت الى حين الى أن خنقتها التقلبات السياسية في المنطقة والتي أشعلت حروبنا وحروب الآخرين على أرضنا. حتى كان اتفاق الطائف الذي صار بجزء منه الدستور الجديد وله نقاط قوة كما له نقاط ضعف تبيري أماننا لدى كل استحقاق.

اليوم لبنان في أزمة غير مسبوقة، حيث انفجرت تراكمات عقود في السياسة، في الاقتصاد، في المال وفي الحياة المعيشية. فهل حان الوقت للبحث بصيغة جديدة او باتفاق جديد؟

شباب لبنان ينادون بالتغيير، أصواتهم تصدح في كل مكان تطالب بتغيير النظام، فهل نصغي اليهم؟

هؤلاء الشباب هم لبنان الآتي، ولأجلهم ولأجل مستقبلهم أقول نعم حان الوقت. إن التعددية مصدر غنى إنساني وثقافي وقيمي، وهي التي جعلت من لبنان رسالةً وأرض لقاء وحوار، فهل نسمح بأن تنقلب الى محرك للتفرقة

والانقسام؟ إن النظام الطائفي القائم على حقوق الطوائف وعلى المحاصصة بينها كان صالحاً لزمان مضى ولكنه اليوم صار عائقاً أمام أي تطور وأي نهوض بالبلد، عائقاً أمام أي إصلاح ومكافحة فساد، ومولداً للفتن والتحريض والانقسام لكل من أراد ضرب البلد.

نعم هناك حاجة لتطوير النظام، لتعديله، لتغييره. سمّوها ما شئتم، ولكن الأكيد أن لبنان يحتاج الى مفهوم جديد في إدارة شؤونه، يقوم على المواطنة وعلى مدنية الدولة.

إن تحوّل لبنان من النظام الطوائفي السائد الى الدولة المدنية العصرية، دولة المواطن والمواطنة، يعني خلاصه من موروثات الطائفية البغيضة وارتداداتها، وخلاصه من المحميات والخطوط الحمر والمحاصصات التي تكبل أي إرادة بناءة وتفرض أي خطوة نحو الإصلاح.

لبنان واللبنانيون يستحقون بعد طول المعاناة دولة تكون فيها الكفاءة هي المعيار، ويكون القانون هو الضامن لحقوق الجميع بالتساوي، والانتماء الأساس هو للوطن وليس لزعماء الطوائف.

هذه الدولة هي مطلب شعبي، أصوات الشباب في الساحات تطالب بها، فهل تلتقي عليها الإرادات السياسية وتبحث جدياً آلية الوصول إليها؟

أيها اللبنانيون

حتى يكون الأول من أيلول من العام 2020 تكملةً للأول من أيلول من العام 1920، ولأنني مؤمن أن وحدها الدولة المدنية قادرة على حماية التعددية وصونها وجعلها وحدة حقيقية، أدعو الى إعلان لبنان دولة مدنية، وأتعهد بالدعوة الى حوار يضم السلطات الروحية والقيادات السياسية توصلاً الى صيغة مقبولة من الجميع تترجم بالتعديلات الدستورية المناسبة.

أهلي،

هي أرضنا، هو وطننا، ومهما اشتدت الصعوبات سنبقى هنا وسنبقى معاً، وسيبقى لبنان، من مئوية إلى مئوية، وطن كل اللبنانيين، وطن الأرز الخالد. عشتم وعاش لبنان!

كلمة الرئيس عون في افتتاح المؤتمر الثامن لمنظمة المرأة العربية



2021/2/23

أيها الحضور الكريم،

يسعدني أن افتتح اليوم المؤتمر الثامن لمنظمة المرأة العربية، الذي اختار بيروت مكاناً لبحث «دور المرأة العربية والتحديات الثقافية»، وكيفية تحويلها إلى فرص للتضامن والنجاح. فيما يتربّع الجميع بقلق التداعيات المتلاحقة للمتلازمة الصحية التي هزت العالم، تتجه الأنظار نحو المرأة كونها في موقع متقدّم في مواجهة مختلف الصعوبات، إذا ما تم إعدادها وتمكينها. كيف يكون ذلك؟ إنّ الحضارات كافة وليدة الثقافة. والثقافة إستراتيجية عمل مثلثة الإبعاد، قائمة على:

- التوعية على التراث الفكري والعلمي والفني.
- والتدريب على تفعيله وتطويره واغناؤه.
- هذا النوع من التنمية الضرورية لمجتمعاتنا، انطلاقاً من المرأة، لا يتحقق بمعزل عن ضرورة إتاحة الفرص بشكلٍ متساوٍ بين الرجل والمرأة. ومن شأن أي تقاعس في هذا الاتجاه، أن يضاعف التناقض بين التطلّعات والواقع.

”
أشدد على ضرورة تفعيل
دور المرأة في المجتمعات
ومن خلالها إطلاق نهج
تربوي فاعل مبني على
ملاقات تطلعات القرن
الحادي والعشرين

أيها الحضور الكريم،

هناك دائماً نقاش حول الأسبقية بين الفئات والذهنيات الموروثة. فهل يجب تغيير الذهنات أولاً ثم سنّ القوانين المناسبة؟ أم العكس؟ أنّي أؤكد لكم على أهمية العمل على تخطي العوائق الثقافية باللجوء إلى وسائل



ثقافية، وفق ما نجح في القيام به رواد النهضة من نساء ورجال، في مطلع القرن الماضي.

من هنا، نتطلع جميعاً إلى أن ينجح مؤتمرنا هذا في وضع أسس إنتاج ثقافة متجددة، وتعميم المعرفة، للسير الى الامام في التغلب على ما يكبل تحقيق المساواة المطلوبة، بالركون الى العقل، وبروح الانفتاح وتقبل الآخر المختلف. وهذا ما اردناه عندما اطلقنا مبادرة انشاء «اكاديمية الانسان للتلاقي والحوار» في لبنان، التي ايدها الأمم المتحدة.

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
مرحباً بسيدات من
المجتمع اللبناني
والعربي بمناسبة
يوم المرأة العالمي
بحضور اللبنانية
الاولى السيدة ناديا
الشامي عون في
القصر الجمهوري
بعيدا

أيها الحضور الكريم،

لقد عبّرت المرأة بشكل عام إلى الكثير من المواقع المتقدمة في وجوه الحياة، والعمل، والابتكار، والتفوق. على الرغم من العوائق والصعوبات والتفاوت في حقوقها، في القانون والممارسة، بين بلد وآخر.

وإنني إذ اشدّد على ضرورة تفعيل دور المرأة في المجتمعات، ومن خلالها اطلاق نهج تربوي فاعل، مبني على ملاقة تطلعات القرن الحادي والعشرين، أغتم هذه المناسبة لاتوجه بالتقدير الى كل من ساهم في تحضير وإعداد هذا المؤتمر، آملاً أن تأتي توصياته على قدر تطلعاتنا من أجل غد افضل لشعبونا ودولنا. وشكراً لكم!

كلمة الرئيس عون الى اللبنانيين تتعلق بالتطورات والوضع الحكومي



2021/3/17

ايها اللبنانيات، ايها اللبنانيون،

كلّ شيء يهون أمام معاناتكم، التي بلغت مستويات لا قدرة لشعب على تحملها. فالوباء يتربّص والفقر والعوز والبطالة والهجرة، والقهر وزوال القدرة الشرائيّة نتيجة الارتفاع الجنوني للدولار الأميركي مقابل الليرة. كذلك انقطاع المواد الحيويّة وانحسار الدعم الذي كان متوافراً لها والتخبّط الذي تعيشه مختلف السلطات الدستوريّة والإدارات والمؤسسات المعنيّة بتأمين مستلزمات العيش، فيما لم نخرج بعد من فاجعة انفجار مرفأ بيروت وتداعياتها الكارثيّة. صدمة وراء صدمة، وكلّ يوم يحمل معه أثقاله وهمومه، فيتفاقم القلق بفعل العجز عن أبسط أساليب الحياة الكريمة.

لا فائدة من كلّ المناصب
وتقاذف المسؤولين إن
انهار الوطن
وأصبح الشعب أسير اليأس
والإحباط حيث لا مفرّ له
سوى الغضب

آثرت الصمت إفساحاً في المجال أمام المعالجات على مختلف المستويات، وتقدياً لأيّ حدث من جرّاء التجاذبات والانقسامات الحادّة في المواقف السياسيّة وانهيار المنظومة الاقتصاديّة والماليّة نتيجة سياسات خاطئة لعقود خلت. إلا أنّني سلكت درب المساءلة الوعرة في ظلّ نظام تجذّر فيه الفساد السلطوي والمؤسّساتي واستشرى، وارتفعت أمامي كلّ المتاريس، وأنتم تعرفون أنّي ما اعتدت الإذعان والرضوخ دفاعاً عن كرامتكم وعيشكم الحر الكريم.

أمّا اليوم، ومن منطلق قسّمي، وبعدما تقدّم رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري بعناوين مسوّدة حكومية لا تلبي الحد الأدنى من التوازن الوطني والميثاقية، ما أدخل البلاد في نفق التعطيل، فإنّي أدعوه إلى قصر بعبدا، من أجل التّأليف الفوري للحكومة بالاتفاق معي، وفق الآليّة والمعايير الدستوريّة المعتمدة في تأليف الحكومات من دون تحجج أو تأخير.

أما في حال وجد نفسه في عجز عن التّأليف وترؤس حكومة إنقاذ وطني تتصدّى للأوضاع الخطيرة التي تعاني منها البلاد والعباد، فعليه ان يفسح في المجال أمام كل قادر على التّأليف.

كلّ ذلك من منطلق مسؤوليّةه الدستوريّة وضميره الإنساني والوطني، ذلك أنّ مثل هذه المعاناة الشعبيّة لن ترحم المسؤول عن التعطيل والإقصاء وتأييد تصريف الأعمال.

دعوة مصمّمة وصادقة للرئيس المكلف الى أن يبادر فوراً إلى أحد الخيارين المتاحين، حيث لا ينفع بعد اليوم الصمت والتزام البيوت الحصينة، علّنا نتقذ لبنان.

لا فائدة من كلّ المناصب وتقاذف المسؤوليّات إن انهار الوطن وأصبح الشعب أسير اليأس والإحباط، حيث لا مفرّ له سوى الغضب.

عشتم وعاش لبنان!

كلمة الرئيس عون الى اللبنانيين حول التدقيق الجنائي

2021/4/7



أيها اللبنانيون،

عقد امس اجتماع بين ممثلين عن وزارة المال وحاكمية مصرف لبنان وشركة «الفاريز ومارسال» من دون التوصل الى نتيجة ملموسة وتقرر عقد اجتماع آخر يوم الجمعة.

انا أرى في ذلك مماثلة مؤكدة، تدل على عدم وجود إرادة بإجراء التدقيق الجنائي، والبرهان على ذلك هو ان مجلس الوزراء اخذ القرار بالتدقيق في 26 آذار 2020 ولغاية اليوم أي بعد سنة وبضعة أيام لم يتم تنفيذ القرار. وفي دليل إضافي على عدم وجود إرادة بالتنفيذ، استبدلوا المفاوضات بمراسلات عن بعد ويخفض مستوى المتفاوضين.

ان المفاوضات الفعلية يجب ان تتم مباشرة، وجها لوجه حول الطاولة بين المسؤولين الفعليين وليس بين ممثلين عنهم، كما حصل امس. وما جرى يدل على اننا سنبقى ندور في حلقة مفرغة من دون افق زمني ولا ضوابط.

الشعب اللبناني ينتظر معرفة مصير أمواله ويخشى من سرقة الوقت بعدما سرق منه جنى العمر.

قبل عودتي الى لبنان عام 2005 كنت مدركاً لخطر الانهيار المالي وعندما أصبحت نائباً ورئيساً لتكتل نيابي طالبت بإلحاح بإجراء التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان وإنشاء محكمة خاصة بالجرائم المالية، لكن المطلبين وضعاً في الادراج.

اتقدمكم في معركة
كشف اكبر عملية نهب
بتاريخ لبنان فكونوا معي
ولن ندعهم يسقطون
التدقيق الجنائي او يقضون
على الدولة والشعب
والتاريخ والمستقبل

بعدما انتخبت رئيساً للجمهورية، حاولت على مدى ثلاث سنوات ومن دون نتيجة ان افتتح باب التدقيق الجنائي لأحمي ودائع الناس. كانت الازمة المالية والنقدية تتفاقم وبدأت في تموز 2019 مؤشرات الانهيار وانكشف الوضع في 17 تشرين اول من العام نفسه.

مرّت بضعة اشهر قبل ان كلفت حكومة الرئيس حسان دياب في 26 آذار من العام الماضي، وزير المال غازي وزني باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان بهدف معرفة أسباب التدهور المالي وكشفها.

كانت الشكوك تتأكد يوماً بعد يوم بأن حسابات المصرف المركزي غير شفافة ولم يكن يعرف حجم النقص في الاحتياط بالعملات الأجنبية وهو نقص كانت تتم تغطيته من أموال المودعين خلافاً للقانون.

لقد منعت الحجج الواهية مجلس الوزراء من تكليف شركة «Kroll» العالمية بإجراء التدقيق الجنائي، وبعد جهود كثيفة وافق مجلس الوزراء على تكليف شركة «الفاريز ومارسال».

وفوض وزير المال بتوقيع العقد معها وكان ذلك في 1 أيلول 2020 أي بعد أكثر من خمسة اشهر على صدور قرار مجلس الوزراء.

لقد وجّهت الفاريز ومارسال بواسطة وزير المال 133 سؤالاً لمصرف لبنان الذي أجاب عن 60 منها ورفض الإجابة على البقية اما بحجة انها مخالفة لقانون النقد والتسليف او لأن لا جواب لديه.

في 20 تشرين اول من العام الماضي جددت الشركة توجيه الأسئلة لمصرف لبنان وبقيت من دون جواب.

لقد واجه التدقيق الجنائي عراقيل عدة كنا نفككها تباعاً. لقد تذرّعوا بان قانون السرية المصرفية يمنع التدقيق، فوجّهت رسالة الى المجلس النيابي وكان جوابه ان حسابات المصرف المركزي خاضعة للتدقيق الجنائي. ذهبنا ابعد من ذلك، فأقر مجلس النواب قانوناً يقضي بتعليق العمل بقانون السرية المصرفية لمدة سنة.



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
مستقبلاً وفداً من
شركة «الفاريز
ومارسال» ضم
السيد جيمس
دانيال وبول شارما
ومفوض الحكومة
لدى مصرف لبنان
السيدة كريستال
واكيم بعبد

كل هذه الخطوات تمّت، واستمرت العرقلة الى ان اعترف وزير المال من بضعة أيام ان المصرف المركزي يتمتع عن الإجابة على عدد كبير من أسئلة شركة الفاريز ومارسال.

لقد صار واضحاً ان هدف المماطلة هو دفع الشركة الى اليأس لتغادر لبنان وتوقف بالتالي التدقيق الجنائي ويفلت المجرمون من العقاب.

أيها اللبنانيون،

ان سقوط التدقيق الجنائي يعني ضرب المبادرة الفرنسية لأن من دونه لا مساعدات دولية ولا مؤتمر سيدر ولا دعم عربي وخليجي ولا صندوق دولي. ان التدقيق الجنائي هو المدخل لمعرفة من تسبب بوقوع جريمة الانهيار المالي. التدقيق الجنائي ليس مطلباً شخصياً لرئيس الجمهورية بل هو في صلب المبادرة الفرنسية ومطالب صندوق النقد الدولي وهو قبل كل شيء مطلب اللبنانيين جميعاً.

للمودع الذي سرقت ودائعته من المصرف وتبخر جنى عمره، للمريض المنتظر عند باب المستشفى ولا يملك المال لدخولها ويقال له ان اموالك محجوزة، للطالب الذي سافر لتلقي العلم وانقطع عنه فجأة تحويل الأموال من اهله، للأهل الذين ما عادوا قادرين على تأمين مصروف العائلة بسبب الانهيار وتدهور قيمة العملة الليرة، للمتقاعد الذي كان يتكل على تعويضه في البنك ليمضي بقية عمره بكرامة.

أيها اللبنانيون أقول لكم:

بإمكانكم ان تختلفوا معي سياسيا لكنكم تجدونني دائما الى جانبكم بالحق. اتقدمكم في معركة كشف اكبر عملية نهب بتاريخ لبنان فكونوا معي. ضعوا خلافاً لكم السياسية جانبا وثقوا باننا لن ندعهم يسرقون الشعب ويقهرون أمماً ويذلّون أباً ويهينون مريضاً.

لن ندعهم يسقطون التدقيق الجنائي او يقضون على الدولة والشعب والتاريخ والمستقبل.

للقادات السياسية وغير السياسية أقول:

مسؤوليتكم كبيرة امام الله والشعب والقانون، وما كان ليحصل ما حصل لو لم توفّروا انتم بالحد الأدنى الغطاء للمصرف المركزي والمصارف الخاصة ووزارة المال.

للمصرف المركزي أقول:

إنك تتحمل المسؤولية الأساسية لأنك خالفت قانون النقد والتسليف، وكان لزاماً عليك ان تنظم العمل المصرفي وتأخذ التدابير لحماية أموال الناس في المصارف وتفرض معايير الملاءة والسيولة.

للمصارف أقول:

مسؤوليتكم واضحة ولا يمكن لكم ان تهربوا من الحقيقة؛ فالناس اودعوك أموالهم، وانتم تصرفتم بها بعدم مسؤولية طمعاً بالربح السريع ومن دون «توزيع مخاطر» على ما تقتضيه أصول المهنة.

جميع الحكومات والإدارات والوزارات والمجالس والهيئات مسؤولة عن كل قرش أُهدر عبر السنوات، وجميعها يجب أن يشملها التدقيق الجنائي.

للدول التي تدعي التضامن مع الشعب اللبناني أقول:

تطالبون بالشفافية في المصرف المركزي وسائر القطاع المصرفي وبالإصلاحات المالية والنقدية، فساعدونا على كشف عمليات تحويل أموالٍ أخذت بعد 17 تشرين الأول 2019 طابع التهريب المالي.

هذه الأموال هي بالعملة الأجنبية وتم تحويلها من لبنان إلى مصارف معروفة في العالم. عمليات كهذه لا يمكن إخفاؤها؛ وإذا توفر القرار فنحن قادرون على معرفة من حوّل أموال اللبنانيين إلى الخارج، وقادرون على التحقيق والتدقيق لنكشف ما إذا كانت هذه الأموال نظيفة، وكيف حصل عليها أصحابها، وهل من إمكانية لاسترجاعها.

إن التدقيق الجنائي هو البداية ولعلها معركة أصعب من تحرير الأرض لأنها ضد الفاسد و«الحرامي» اللذين هما أخطر من المحتل والعميل. فمن يسرق أموال الناس يسرق وطناً.

أيها اللبنانيون،

انتبهوا،

إن إسقاط التدقيق الجنائي هو ضرب لقرار الحكومة التي أدعوها لعقد جلسة استثنائية لاتخاذ القرار المناسب لحماية ودائع الناس، وكشف أسباب الانهيار وتحديد المسؤوليات تمهيداً للمحاسبة واسترداد الحقوق.

أنا ميشال عون رئيس الجمهورية والجنرال الذي تعرفونه،

أناديكم، لا تكونوا معي، بل لتكونوا مع أنفسكم ومع مستقبل أولادكم،

ودعونا نكشف معاً الحقائق لنسترجع الحقوق.

«ولاحقين نختلف بالسياسة»

نعم للتدقيق الجنائي كي تعيشوا ويعيش لبنان.

كلمة الرئيس عون إلى اللبنانيين في الذكرى السنوية الأولى لانفجار مرفأ بيروت

2021/8/3



أيها اللبنانيات، أيها اللبنانيون،
عشية الذكرى المؤلمة لانفجار مرفأ بيروت، أحيي روح كل شهيد سقط في
هذه المأساة الكبرى، وأتعاطف مع كل جريح ومصاب، وكل من فقد عزيزاً
أو قريباً، منزلاً أو موطئاً، وأنحني أمام صمود شعب تجمّعت في وجهه كل
المآسي، ومن عمق وجداني أقول لعاصمتنا الحبيبة بيروت، ستظهر
الحقيقة وسينال كل مُذنب جزاءه وستنهض من جديد.

في الرابع من آب العام الماضي، وقع زلزال غير مسبوق في تاريخ لبنان.
تمزق وجه بيروت، وتمزقت قلوب كثيرة، وفُقدت أرواح بريئة ما كان يجب أن
تسقط، لولا تراكم الإهمال، وتضافر مسؤوليات الكثيرين على مرّ السنين،
وعلى مختلف المستويات، الذين كان بإمكانهم اتخاذ إجراءات عملية لإزالة
خطر المواد التي أدت إلى هذه الكارثة.

أشعر بآلام الأهل والأصدقاء الذين فقدوا
أحبائهم في هذا الانفجار، وأنا واحد من الذين
فقدوا غالياً يومها.

أشعر بغضبهم المشروع، ومرارتهم العميقة،
وألمهم الذي ستزيده الأيام حدّة، إذا لم يشعروا
بالقول والفعل، ومن خلال الإجراءات العملية،
بأن المحاسبة قد بدأت، والمحاكمات ستقتصر
من المشاركين، عن قصد أو عن إهمال، في
التسبب بالانفجار.

”
نعم للتحقيق النزيه
والجريء وصولاً إلى
المحاكمات العادلة
ونعم للقضاء القوي الذي لا
يتراجع أمام صاحب سلطة
مهما علا شأنه
ولا يهاب الحصانات
والحمايات من أجل تحقيق
العدل ومحاسبة
المتسببين بهذا الانفجار



رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون في جولة
تفقدية لمرفاً
بيروت بعد
الانفجار الكبير

لهذا أقولها بالفم الملآن، من أجل جروحنا اللبنانيين المفتوحة، ومن أجل التاريخ: نعم للتحقيق النزيه والجريء وصولاً إلى المحاكمات العادلة.

نعم للقضاء القوي، الذي لا يتراجع أمام صاحب سلطة مهما علا شأنه، ولا يهاب الحصانات والحمايات، من أجل تحقيق العدل، ومحاسبة المتسببين بهذا الانفجار.

فليذهب القضاء إلى النهاية في التحقيق والمحاكمات، وأنا معه، وإلى جانبه، حتى انجلاء الحقائق وتحقيق العدالة. وعندما يضع رئيس الدولة نفسه بتصرف القضاء لسماع إفادته فلا عذر لأحد بأن يمنح نفسه أي حصانة، أو يتسلح بأي حجة، قانونية كانت أم سياسية، كي لا يوفر للتحقيق كل المعلومات المطلوبة لمساعدته في الوصول إلى مبتغاه.

كيف لا وشهداؤنا يستصرخون الضمير، وعيون العالم شاخصة إلينا والتحدّي الذي يواجهه المحقق العدلي ومعه القضاء لاحقاً، هو كشف الحقيقة وإجراء المحاكمة وإصدار الحكم العادل في فترة زمنية مقبولة، لأن العدالة المتأخرة، ليست بعدالة.

إنني إذ ألتزم الدستور وأحترم فصل السلطات، لا أرى ما يمنع على المحقق العدلي أن يستجوب من يعتبره مفيداً للتحقيق، لا سيما وأن المحاكمة العادلة هي التي لا تبرز ظالماً ولا تظلم بريئاً، لذلك من المناسب ترك التحقيق يأخذ مجراه بعيداً عن الضغوط من أي جهة أتت...

عهدي لأهالي الشهداء، عشية هذه الذكرى الأليمة، أنّ الدماء التي سالت في ذلك اليوم المشؤوم، لن تذهب هدراً، وأنّ الحقيقة آتية ومعها القصاص العادل لكل مسؤول عن هذه الكارثة، وليكن إحياء الذكرى غداً، محطة نستذكر فيها، بصفاء ومسؤولية وحكمة، الشهداء والمصابين والمشردين من منازلهم، بعيداً عن أي تصرف يمكن استغلاله للعبث بالأمن والاستقرار ويسيء إلى معاني هذه الذكرى المأساوية.

أيتها اللبنانيات، أيها اللبنانيون،

اعرف ان انتظاركم طال لحكومة جديدة. واليوم لدينا الفرصة لذلك، مع تكليف رئيس جديد لتشكيلها. وكم كنت أتمنى أن تصدر مراسيم التشكيل في أسرع وقت ممكن، لكنني أعاهدكم أنني سأسعى، يداً بيد مع الرئيس المكلف، ووفقاً لمقتضيات الدستور، إلى تذليل كل العراقيل في وجه تشكيل حكومة إنقاذية، قادرة بخبرات أعضائها وكفاءاتهم ونزاهتهم أن تتفد برنامج الإصلاحات المطلوبة والمعروفة.

أيتها اللبنانيات، أيها اللبنانيون،

تشعرون جميعاً، وأشعر معكم، بأن ما حصل في السنتين الأخيرتين، من انهيار اقتصادي ومالي مع كل انعكاساته الحياتية، والمعيشية، والنفسية، والأمنية، يكاد يؤشر لانهيار الدولة اللبنانية بكل مقوماتها، ومؤسساتها، ودورها، ووجودها.

وقد عمّق انفجار الرابع من آب هذا الإحساس، وزاده مرارة، وألماً.

لكنني اليوم، أقف أمامكم كإخوة، وأبناء، وأصدقاء، وعائلات، وشعب عريق وصامد، لأؤكد لكم أن الآلام تنتهي بفجر جديد، وأنا قادرون معاً بتعاوننا، وصبرنا، ومن خلال وضع آليات الحل على السكة الصحيحة، عبر تشكيل حكومة واعدة، والتحضير لانتخابات نيابية ترسي بذور التغيير الحقيقي، تساعد على تجاوز الحاضر المؤلم، والنهوض تدريجياً من الأزمة التي تمزق وطننا وقلوبنا وهناء حياتنا.

نعم، نحن قادرون على ذلك، والأمل لم يكن يوماً مرادفاً للوهم، حين نرفقه بالوعي، والعمل، والتضامن، والعزم.

نحن قادرون على النهوض. فلنتمسك بوحدتنا، ولنفتح صفحة جديدة تعيد لبنان إلى خريطة الابتكار، والنمو، والمنافسة، وتعيد لشبابنا الأمل بوطنهم، والرغبة بالبقاء فيه، وإعادته وطن الحضارة، والفرح، والإبداع.

عشتم وعاش لبنان!

200 مليار ليرة من الرئيس عون الى متضرري انفجار مرفأ بيروت

وكان رئيس الجمهورية، واستناداً الى المادة 85 من الدستور خصص في العام 2021 مبلغ 200 مليار ليرة لبنانية من الاعتماد الاستثنائي لرئيس الجمهورية صرف على دفعتين لتعويض المتضررين من انفجار مرفأ بيروت. وتم توزيع المبلغ وفقاً للاصول المحددة بالتنسيق مع قيادة الجيش ومحافظة مدينة بيروت.

كلمة الرئيس عون الى اللبنانيين عقب الاحداث الأمنية التي شهدتها منطقة الطيونة



2021/10/14

أحباي،

ما شهدناه اليوم في منطقة الطيونة، مشهد مؤلم وغير مقبول، بصرف النظر عن الاسباب والمسببين. بداية، تعزيتي الى ذوي الابرياء الذين سقطوا اليوم برصاص مجرمين، اعدنا بالذاكرة إلى ايام طوينها، وقتلنا: «تذكر وما تتعاد.»

أحباي،

ليس مقبولا ان يعود السلاح لغة تخاطب بين الافرقاء اللبنانيين، لأننا جميعاً اتفقنا على ان نطوي هذه الصفحة السوداء من تاريخنا.

إنّ ما جرى اليوم، ليس مقبولا، خصوصاً في وقت ارتضى الجميع الاحتكام الى دولة القانون والمؤسسات. وهذه الدولة، التي تضمن الحريّات لا سّيما منها حرية التعبير عن الرأي، يجب ان تكون وحدها، من خلال مؤسّساتها، المرجع الصالح والوحيد لمعالجة اي إشكال أو خلاف أو اعتراض.

إنّ الشارع ليس مكان الاعتراض، كما انّ نصب المتاريس أو المواقف التصعيدية لا تحمل هي الأخرى الحل.

ما من أمر لا حلّ له، وحلّه ليس الا من ضمن المؤسسات وكذلك من خلال الدستور الذي ما من أمر يُعلّى عليه، لا التهديد ولا الوعيد.

ليس مقبولا ان يعود
السلاح لغة تخاطب بين
الافرقاء اللبنانيين
لأننا جميعاً اتفقنا على ان
نطوي هذه الصفحة
السوداء من تاريخنا



أحبائي،

إنّ البلد لا يحتمل خلافات
في الشارع.

إنّ البلد يحتاج الى معالجات
هادئة، مكانها الطبيعي هو
المؤسسات، وفي مقدّمها
مجلس الوزراء الذي يجب
ان ينعقد، وبسرعة. وقد
أجريت اليوم اتصالات مع
الاطراف المعنيّة لمعالجة ما
حصل، والأهمّ لمنع تكراره



مرة ثانية، علماً أنّه لن نسمح بأن يتكرّر تحت أي ظرف كان. والقوى
العسكرية والأمنية قامت وستقوم بواجباتها في حماية الامن
والاستقرار والسلم الأهلي. ولن نسمح لأحد بأن يأخذ البلد رهينة
مصالحة الخاصة أو حساباته.

رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون في كلمة الى
البنانيين عقب
الاحداث الأمنية
التي شهدتها
منطقة الطيونة -
القصر الجمهوري
بعيدا

أحبائي،

إنّ ما حصل اليوم سيكون موضع متابعة أمنية وقضائية. وانا، من جهتي،
سأسهر على ان يبلغ التحقيق حقيقة ما جرى، وصولاً الى محاسبة
المسؤولين عنه والمحرضين عليه، مثله مثل أيّ تحقيق قضائي آخر، بما فيه
التحقيق في جريمة المرفأ، التي كانت وستبقى من أولويات عملي والتزامي
تجاه اللبنانيين والمجتمع الدولي، على حدّ سواء، على قاعدة استقلالية
القضاء وفصل السلطات واحترام العدالة.

أخيراً، إنني اطمئن اللبنانيين انّ عقارب الساعة لن تعود الى الوراء.
ونحن ذاهبون باتجاه الحل وليس في اتجاه أزمة. وإنني بالتعاون مع رئيس
الحكومة ورئيس مجلس النواب لن نتساهل ولن نستسلم الى أيّ أمر واقع
يمكن ان يكون هدفه الفتنة التي يرفضها جميع اللبنانيين.



رسالة مصارحة الرئيس عون الى اللبنانيين

2021/12/27



اعزائي اللبنانيات واللبنانيين،

سمعت الكثير من الأسئلة والملامة عن سبب عدم مخاطبتكم عما يجري من تطورات، ولكن انا تحدثت بالفعل انما من دون الرغبة في ان ازيد المشكلة تعقيداً. غير انه اليوم، بات من الضروري ان يكون الكلام أوضح، لان المخاطر تكبر وتهدد وحدة الوطن، وما نسمعه ونراه من تحذيرات تجري اقليمياً، تُظهر هذه المخاطر بشكل أوضح.

كنت قد فضّلت على مدى سنوات ولايتي، ان اعالج الازمات بالعمل الصامت. نجحت في بعض الاحيان ولم اوفق في احيان أخرى. حاولت ان امنع الانهيار، ودعوت الى اكثر من لقاء ومؤتمر، وطرحت حلولاً، ولكن اهل المنظومة رفضوا ان يتخلّوا عن أي مكسب، ولم يحسبوا أي حساب للناس.

عندما وقع الانهيار، دعوت الى الحوار مع الذين نزلوا الى الشارع، ولكنهم رفضوا ايضاً، واختبأوا خلف شعار «كلّني يعني كلّني». واليوم، اجدد دعوتي للحوار، الى كل لبنانية ولبناني يرغب في خلاص الوطن.

لقد اصبح شلّ المؤسسات
نهجاً قائماً بذاته ونتيجته
خراب الدولة
فهل لا يزال اللبنانيون
متفقون على وحدة
الدولة؟ ام سقط النظام
 واصبح كل واحد يبحث عن
مصلحته؟

أيها الأعزاء،

ان تمسكي بوحدة لبنان وسيادته واستقلاله وحرّيته، دفعني الى ان اواجه عام 1990، مشاريع الهيمنة على الدولة. ولكن، مصالح الخارج والداخل تواطأت

وكانت اقوى. وعلى مدى 15 عاماً، حُكِمَ البلد من منظومة سياسية ومالية من دون سيادة وشراكة، وبالفساد. وعند عودتي الى لبنان عام 2005، تعاملت بإيجابية، وطرحت المعالجة انطلاقاً من الدستور الذي أُقرَّ في الطائف.

مع حصول الانهيار، لم استسلم، ولن استسلم، ولا أزال اعتبر، على الرغم من كل شيء، ان الحل ممكن من ضمن وثيقة الوفاق الوطني، وهو يقتضي أولاً اجراء المحاسبة، أي تحديد المسؤولية عن الانهيار، وحماية أموال الناس واعادتها الى المودعين. كما يقتضي الحل الانتقال الى دولة مدنية، ونظام جديد ركيزته الأساسية اللامركزية الإدارية والمالية الموسّعة. ويجب ان تشكّل الانتخابات النيابية المقبلة استفتاء على هذا الأساس.

صحيح ان الدفاع عن الوطن يتطلب تعاوناً بين الجيش والشعب والمقاومة، ولكن المسؤولية الأساسية هي للدولة. وحدها الدولة تضع الاستراتيجية الدفاعية، وتسهر على تنفيذها.

انما قبل الوصول الى هذه النقطة، يجب ان يتوقف التعطيل المتعمّد والممنهج وغير المبرر، الذي يؤدي الى تفكيك المؤسسات وانحلال الدولة.

تسألونني اين التعطيل؟ انا بدوري اسأل: اين لا يوجد تعطيل؟

- تعطيل المجلس الدستوري:

عندما تسقط اهم محكمة دستورية في العجز عن اتخاذ قرار حول نص دستوري واضح على غرار ما حصل بالنسبة الى المادة 57 من الدستور، هذا يعني ان التعطيل ضرب المجلس الدستوري، وصار معروفاً - بكل اسف - من وراء التعطيل، والمسؤولون عن هذا الامر يعرفون انفسهم وباتت الناس تعرفهم ايضاً.

- اسقاط خطة التعافي المالي:

ان اسقاط خطة التعافي المالي التي وضعتها الحكومة السابقة، أدى الى تأخير المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، وباتت كلفة الحل اكبر، وخسارة الناس تزداد. وعدم وجود خطة وتحديد واضح للخسائر مع توزيع عادل لها، انما يؤدي الى عدم توافر دعم دولي، وهكذا يضرب التعطيل مصالح الناس.

- تعطيل الحكومة:

ان تعطيل الحكومة هو المسؤول عن شلل الإدارة، في وقت ينتظر الموظفون حقوقهم، والمستشفيات مستحقاتها، والمرضى العلاج. من المسؤول عن عدم وضع موازنة العام الفائت، وما هو مصيرها هذه السنة؟
من عرقل التدقيق الجنائي؟ وهل الهدف من المماطلة إخفاء او تغطية أصحاب المليارات المسروقة والمهدورة؟

من المسؤول عن عرقلة الحوار مع سوريا لاعادة النازحين السوريين؟
انا ارغب بأفضل العلاقات مع الدول العربية، وتحديدأ مع دول الخليج، وأسأل:
ما هو المبرر لتوتير العلاقات مع هذه الدول والتدخل في شؤون لا تعنينا؟
- العرقلة في مجلس النواب:

ان العرقلة في مجلس النواب تساهم في تفكيك الدولة، وكان من المفترض ان يصدر قانون «الكابيتال كونترول» منذ سنتين وشهرين، ويساهم في انقاذ الوضع المالي. اين قانون استعادة الأموال المحوَّلة الى الخارج؟
اين قانون كشف الفاسدين وحسابات واملاك القائمين على الخدمة العامة؟
اين قانون الشيخوخة؟

لماذا التأخير في انجاز القوانين الإصلاحية؟

هل يمكن لاحد ان يشرح لي سبب عدم تجاوب مجلس النواب مع دعواتي المتتالية لاقرار قوانين تصب في خانة خدمة الناس؟ اين هي هذه القوانين؟ هل مكانها فقط في الادراج واللجان؟

- التفكيك والانحلال طاولا القضاء ونحراه:

لقد كرّست التشكيلات، الطائفية في المراكز وخالفت القوانين ولم تعتمد معايير موحّدة للكفاءة والاقدمية والاحقية والدرجات. كيف يمكن ان اوقع تشكيلات فضيحة؟ إضافة الى ذلك، هناك ملفات متراكمة للمواطنين تنتظر البتّ بها. انما الأخطر من ذلك، ان القضاء عطّل نفسه، او تم تعطيله عن المحاسبة والمساءلة وفرض العقوبة.

- الرقابة المالية:

لماذا التأخير بالمصادقة على قطوعات حسابات الدولة منذ العام 1997؟ هل من سأل وحاسب؟

احبائي،

لقد اصبح شلّ المؤسسات نهجاً قائماً بذاته، ونتيجته خراب الدولة. ويبقى السؤال: هل لا يزال اللبنانيون متفقون على وحدة الدولة؟ ام سقط النظام واصبح كل واحد يبحث عن مصلحته؟ في الوقت الذي تقترب فيه الحلول في المنطقة، نرى الحل يبتعد في لبنان... وهذا امر غير مقبول. من الضروري ان تجتمع الحكومة اليوم قبل الغد، لمعالجة المشاكل على طاولة مجلس الوزراء. فبأي شرع او منطق او دستور، يتم تعطيل مجلس الوزراء، ويُطلب منه اتخاذ قرار ليس من صلاحياته، ويتم تجميد عمله بسبب مسألة لا تشكّل خلافاً ميثاقياً؟ على الحكومة ان تعمل. وعلى مجلس النواب ان يراقب عملها ويحاسبها عند الضرورة، وليس المساهمة في تعطيلها، فيما يعمل بعض المسؤولين على استمرار الشلل فيها.

ان تفكيك الدولة وشلّها وانحلالها هو جريمة. بدأوا في تعطيل المشاريع من كهرباء ونفط ومياه واتصالات وغيرها، وانتهينا بتعطيل مؤسسات الدولة والدستور. انا مؤتمن على الدستور والقوانين، ومن واجبي ان اصرح الشعب اللبناني وأقول له: يجب ان نبقى في وطن واحد وفي دولة واحدة، انما يجب ان نتعلم من التجربة، وان نعدّل نظام الحكم كي تصبح الدولة قابلة للحياة. ان اللامركزية الإدارية والمالية الموسّعة هي العنوان، والمساءلة والمحاسبة والتدقيق هي شرط لكي نغلق حسابات الماضي وان نعيد للبنانيين حقوقهم واموالهم. على لبنان ان يبقى ملتقى حوار الثقافات، وليس ارض الصراعات.

احبائي،

انتم تنتظرون وتتحملون الوجد والجوع والخوف، ودول العالم تنتظر ان نباشر الحوار مع صندوق النقد الدولي كي يقدم لنا المساعدة. انا لا اريد ان اخاصم احداً - لا اشخاصاً ولا جهات - ولا اريد تفكيك الوحدة في أي طائفة. انما يجب ان نكون صريحين: ان المراوحة قاتلة، ولن اقبل ان أكون شاهداً على سقوط الدولة واختناق الناس وسأبقى اعمل حتى آخر يوم من ولايتي ومن حياتي لمنع ذلك. الحل يكمن بالحوار وبالطرق السلمية، وبدايته تكون في اجتماع وعمل مجلس الوزراء وكل مؤسسات الدولة.

انني، من موقعي كمؤتمن على الدستور، ادعو الى حوار وطني عاجل من اجل التفاهم على ثلاث مسائل، والعمل على إقرارها لاحقاً ضمن المؤسسات، وهي:

- اللامركزية الإدارية والمالية الموسّعة.
- الاستراتيجية الدفاعية لحماية لبنان.
- خطة التعافي المالي والاقتصادي، بما فيها الإصلاحات اللازمة والتوزيع العادل للخسائر.

احبائي،

معركتي هي معركة بناء الدولة منذ اليوم الأول الذي مارست فيه الشأن العام والخدمة العامة. هذا ما كنت احلم به عندما كنت تلميذاً في الكلية الحربية، وقد رافقني طوال عمري.

لا وجود للبنان من دون دولة، واستمرارية بناء هذه الدولة تستند الى أسس هي: الدستور والقوانين والمؤسسات. هذا ما يؤدي الى انتظام في الدولة، وهو مطلب كل لبناني اكان مقيماً او في الانتشار، المطلب واحد: قيام الدولة.

ان الشعب اللبناني قادر على بناء الدولة، والاقتصاد، وامكاناتنا كبيرة، وثروتنا الأكبر هي الانسان. ولكن الدولة تُبنى باحترام القوانين، وليس بتجاوز السلطة، ولا بهيمنة سلطة على سلطة أخرى. الدولة تعني القانون والاستقرار في الوقت نفسه، ولا يجوز لاحد ان يخيّر اللبنانيين بين احد الامرين.

احبائي،

من السهل جداً انتقاد رئيس الجمهورية، واطلاق النار عليه كل يوم واستهداف موقع الرئاسة والانتقاص من صلاحياتها في مجلس النواب، كما حصل اخيراً بالنسبة الى المادة 57 من الدستور، وصدور أصوات تحمّله المسؤولية بشكل يومي، علماً ان صلاحياته محدودة جداً الى درجة انه غير قادر على إلزام مجلس الوزراء على الانعقاد.

انما لا بد ان أسألكم واهل الاعلام بكل امانة، لماذا لا تقال الحقيقة؟ لماذا يزورون الحقائق؟ من حق الناس ان تسمع الحقيقة وليس الكذب والشائعات.

اليوم، مع نهاية هذه السنة، أحببت ان تكون رسالتي إليكم رسالة مصارحة، وآمل الا اضطرّ الى ان اقول اكثر.

عشتم وعاش لبنان.

كلمة الرئيس عون بعد لقائه المفتي عبد اللطيف دريان في دار الفتوى

2022/1/29



شدد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون على «أهمية الدور الذي تؤديه الطائفة السنية الكريمة في المحافظة على وحدة لبنان وتنوعه السياسي، وعلى المشاركة مع سائر مكونات لبنان في الحياة الوطنية والسياسية، والاستحقاقات التي ترسم مستقبل لبنان وأبنائه»، مشيراً إلى أن «دار الفتوى صمام أمان لجميع اللبنانيين».

وقال بعد زيارته دار الفتوى حيث اجتمع مع مفتي الجمهورية الشيخ الدكتور عبد اللطيف دريان: «أكدت لسماحته الدور الذي تؤديه الطائفة السنية الكريمة في المحافظة على وحدة لبنان



وتنوعه السياسي، وأهمية المشاركة مع سائر مكونات لبنان في الحياة الوطنية والسياسية والاستحقاقات التي ترسم مستقبل لبنان وأبنائه».

أضاف: «شدت لسماحته على أن لبنان اليوم في حاجة أكثر من أي وقت إلى تعاضد أبنائه والتفافهم حول دولتهم والمؤسسات الدستورية كافة. وتطرقنا إلى أهمية التعاون بين جميع الأطراف والمكونات للخروج من الأزمة على نحو يحفظ للمواطن كرامته وحقه في العيش الكريم.

وتطرقنا إلى علاقات لبنان بالدول العربية الشقيقة، وكان الرأي متفقاً على ضرورة إقامة أفضل العلاقات وأمتتها، وإن الأولوية تبقى للمحافظة على السلم الأهلي والاستقرار في البلاد».

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
ملتقياً مفتي
الجمهورية الشيخ
الدكتور عبد اللطيف
دريان خلال زيارته إلى
دار الفتوى - بيروت

لا نريد للطائفة السنية أن
تخرج من العمل السياسي
في لبنان

كلمة الرئيس عون الى اللبنانيين عشية الانتخابات النيابية

2022/5/14



أعزائي اللبنانيين،

اخاطبكم اليوم عشية الإنتخابات النيابية، كي أدعوكم للمشاركة فيها بكثافة، والتعبير عن رأيكم، واختيار من تثقون بهم، وتجدونهم أهلاً للدفاع عن حقوقكم، وإقرار القوانين التي تصونها وتحميها، خصوصاً وأنّ مجلس النواب المقبل سيكون أمام مسؤوليات تشريعية كبرى واستحقاقات دستورية.

أعزائي،

الانتخاب ليس مجرد حقّ فحسب، بل هو ايضاً واجب لكلّ مواطن. كما أنّه الطريق الصحيح والفعلي للتغيير. لقد حانت لحظة المحاسبة، ولحظة تحديد الخيارات... والمحاسبة تكون دائماً في صندوق الاقتراع. هذه هي فرصتكم، فلا تضيّعوها، خصوصاً بعد الحقائق التي تكتّفت خلال هاتين السنتين، والأكاذيب التي تمّ فضحها، وبعدم بات للفساد وللسرقة وجوه وأسماء؛ إنّ مسؤوليتكم كبيرة اليوم، كي لا يتوقّف مسار تفكيك منظومة الفساد المرگبة، التي تحكّمت بمفاصل البلد على مدى عقود، وتحاسبوا الفاسدين والسارقين.

منذ ثلاثين سنة، جعلونا نعيش كذبة كبيرة؛ أوهمونا أنّ الليرة بخير، وأن أموالنا موجودة، ولا شيء يدعو للقلق.

كذبة كهذه هي لا شك ممتعة ومريحة، ولكن كان لا بد أن يأتي وقت وندفع ثمنها، وكلّما طالت الفترة، كلّما بات الثمن أغلى وأقسى.

”
أمامكم فرصة كبيرة،
فرصة الثورة وراء العازل
كونوا أحراراً خلف العازل
لدقائق تربحون وطنكم
وتعيشون فيه أحراراً

منذ فترة، انتهت الكذبة، وكان يجب ان تنتهي وتتكشف الحقيقة القاسية، لنتمكن من مواجهة الواقع وإيجاد طريق الخروج منه. اليوم، هنالك حملة تيّس كبرى، عنوانها أن لبنان مكسور ومفلس: «غادروه، واهربوا». لا! لقد قتلها منذ سنين، وها إنني إكررها: إن لبنان منهوب وليس مكسوراً، ولا هو بمفلس. بعد ان أنجزنا الموازنة، لأول مرّة بعد 12 سنة من الانقطاع، وانتظمت المالية العامة، بدأت



رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون يدلي بصوته
في الانتخابات
النيابية في مركز
بلدية حارة حريك
للتدريب المهني
للمرة الثانية في
ولايته الرئاسية

الفجوات بالظهور، وبتنا متأكدين، وبالأرقام، من أن لبنان منهوب. نعم، إنّه منهوب ومسروق، بالتكافل والتضامن، والأموال مهربة الى الخارج. وها هم يحاولون تحميل تبعات النتائج لكم، والمسؤولية لي. أنا الذي لطالما حدّرت، منذ أكثر من 25 سنة، من سياسات مالية سترهن البلد، وسياسات اقتصادية ستوقعه بأزمات مستقبلية.

اليوم، ولكي يستقيم الوضع في لبنان، فلا يبقى هناك تراشق اتهامات ورمي مسؤوليات، على القضاء أن يقوم بعمله.

عليه ان يسمي الفاسدين ويلاحقهم، وبعض هؤلاء بات معروفاً. لا يعود لرئيس الجمهورية أن يلاحق الفاسدين والسارقين ويقاضيههم ويزج بهم في السجون.

أنا بإمكانني ان أدل على الطريق التي توصلنا الى معرفة من سرق، ولقد فعلت وقلت «إن التدقيق الجنائي هو الطريق فابدأوا من هنا».

كما قلت للقضاء: انا حمايتك، انا سقفك الفولاذي، لكنني لست مكانك، ولا يعود اليّ القيام بدورك. قم بعملك لكي تتقذ البلد.

وعلى الضابطة العدلية ايضاً ان تقوم بمهامها، لأنّه من دونها تبقى قرارات القضاة حبراً على ورق.

كذلك فإنني، ولأكثر من مرّة، قلت للنواب: هنالك قوانين تحمي حقوق المواطنين وتمنع تهريب أموالهم، لو بادرتهم الى إقرارها في الوقت المناسب لما كنا وصلنا الى هنا. ولكم أقول: لدينا موارد، وطاقات، بمقدورها أن تتنشل الاقتصاد والبلد، فلا تياسوا.

فإذا ما تمكنتم من إختيار نواب يشرّعون ويتقدّمون بالقوانين اللازمة للإنقاذ،
ويسعون لإقرارها ولحماية حقوقكم، نكون امام فرصة حقيقية.

أعزائي،

بعدما انكشفت أول كذبة، ها هم يحاولون اختلاق كذبة جديدة وبدعة خطيرة،
ساعين الى زرعها في عقول اللبنانيين، لا سيّما الشباب منهم، وخلاصتها أنّه من
الممكن إلغاء مكوّن من مكوّنات مجتمعنا من دون أن يؤثر ذلك على استقرار الوطن
وهدوئه.

إنّ هذا التفكير خطر للغاية وكلفته جدّ مرتفعة.
كلفته فتنة.

كلفته حرب اهلية.

فلبنان ليس بإمكانه أن يحيا إلا بجميع مكوّناته وبجميع ابنائه، لقد سبق
واختُبرت محاولات العزل، وأغرقت لبنان في بحر من الدم والدموع.
فهل من أحد على استعداد أن يعيش أولاده وأحفاده ذلك الخوف إياه، وذلك
الوجع، وتلك المآسي؟؟؟

أوقفوا خطاب الكراهية، وشعارات التحريض، وأحلام العزل! أوقفوها...
أوقفوا فبركة الاشاعات، وتخويف المواطنين من بعضهم البعض.

هذه الطريق لا تبني ولا توصل إلا الى الدمار.

دمار مجتمع ودمار وطن.

غداً ستنتهي الانتخابات، وستعودون للعيش معا، ولا أحد بإمكانه ان يتخلّص من أحد.
وليس ميشال عون الذي أمضى حياته يقاتل من أجل وحدة لبنان، وسيادته على كل
شبر من أرضه وبحره، وأول من تقدّم باستراتيجية دفاعية وطنية، سيسمح اليوم
أو في أي يوم، ان تُمسّ هذه السيادة، أو تُباع في السوق السوداء، أو تغدو موضع
مساومة أو مقايضة.

ومنذ يومين أوصى تقرير الأمم المتحدة بإعطاء النازح السوري واللاجئ
الفلسطيني حق العمل والاستفادة من الضمان الاجتماعي...

أكرر وبصوت عالٍ أن حق الشعب اللبناني هو أولوية، ووطننا لم يعد قادراً على
تحمل أعباء اللجوء والنزوح، ونرفض كل شكل من أشكال الدمج والتوطين،
وأكرر أيضاً أن لا يمكن لأحد ان يأخذ توقيعي إلا على عودة أمانة لللاجئين
والنازحين الى بلادهم.

أحبائي،

إنَّ استغلال وجعكم، وحاجة البعض منكم هو أكبر خصم لكم جميعاً في الانتخابات، ومحاولة مستميتة لتثبيت نفوذ من أوصلكم الى هذا الحد، كي يعود لإبزازكم عند كل استحقاق.

أتمنى ان تعلو صرختكم بوجه تجار البشر والوطن.

وأن توصلوا ابوابكم أمامهم، وتعلنوها:

ضميرنا ليس للبيع!

ونحن لسنا للبيع!

وتذكروا وصية السيد المسيح : «لا تعبدوا رين، الله والمال»

وتذكروا كذلك أنَّ من يشتريك اليوم، بالثمن الزهيد، سيبيعك في الغد بأعلى الأثمان.

هنالك أموال كثيرة تصرف، مشبوهة المصدر ومشبوهة الأهداف، فلا تسمحوا أن تحقّق أهدافها.

لقد كشفنا منظومة الفساد، لكي نتمكن من إعادة بناء النظام والمؤسسات، وكلفنا الأمر غالياً، فلا تسمحوا لها أن تنتعش من جديد!

أمامكم فرصة كبيرة، فرصة الثورة وراء العازل:

ثوروا وراء العازل على المال الانتخابي!

ثوروا على كلٍّ من يعتبركم مجرد سلعة!

ثوروا على الابتزاز السياسي!

ثوروا على الانحطاط الاخلاقي وفقدان القيم!

ثوروا على الارتهان للخارج!

ثوروا على من سرق اموالكم وودائعكم!

ثوروا على من عرفل، ولمّا يزل، كلّ خطوة بمقدورها أن تحمي ما تبقى من

حقوقكم أو تفضح السارقين!

ثوروا على من يحرض ويبغّي الفتنة وربما حرباً أهلية!

إنّ ثورة صندوق الاقتراع هي أنظف ثورة وأصدقها، فلا تبيعوها لأحد.

كونوا أحراراً، خلف العازل لدقائق، تريحون وطنكم وتعيشون فيه أحراراً،

وبكرامتكم طوال حياتكم.

عشتم وعاش لبنان!

رسالة الرئيس عون الى اللبنانيين حول ترسيم الحدود البحرية الجنوبية



2022/10/13

أيها اللبنانيات، أيها اللبنانيون،

رسالتي إليكم اليوم سوف تتناول موضوعا واحدا يتعلق بالمفاوضات الشاقة والصعبة التي خاضها لبنان في السنوات العشر الماضية، لترسيم حدوده البحرية الجنوبية واستخراج نفطه، والتي وصلت إلى نهاية إيجابية أتمنى أن تكون بداية واعدة تضع الحجر الأساس لنهوض اقتصادي يحتاجه لبنان من خلال استكمال التنقيب عن النفط والغاز، ما يحقق استقرارا وأمانا وإنماء يحتاج إليها وطننا لبنان.

”

وعليه، وبعد التشاور مع رئيس مجلس النواب السيد نبيه بري ورئيس الحكومة السيد نجيب ميقاتي، وبصفتي رئيس الدولة، وبعد إبلاغي من الرئيس الأميركي جو بايدن موافقة إسرائيل، وبعد إعلان الحكومة الإسرائيلية موافقتها،

**الاتفاقية تتجاوب مع المطالب
اللبنانية وتحفظ حقوقنا
كاملة والانجاز لم يكن ليتحقق
لولا وحدة الموقف وعدم
تقديم تنازلات جوهرية وعدم
الدخول في التطبيع**

أعلن موقف لبنان بالموافقة على اعتماد الصيغة النهائية التي أعدها الوسيط الأميركي لترسيم الحدود البحرية الجنوبية، بانتظار توقيع النصوص اللازمة من الجانب الأميركي والجانب الإسرائيلي وفقا للآلية المعتمدة في الاتفاق.

إن هذه الاتفاقية غير المباشرة تتجاوب مع المطالب اللبنانية وتحفظ حقوقنا كاملة. وأشكر كل من وقف إلى جانب لبنان في هذا الإنجاز الذي

ما كان ليتحقق لولا وحدة الموقف اللبناني وصلابته في مقاومة كل الضغوط، وفي عدم تقديمه أي تنازلات جوهرية، وعدم دخوله في أي نوع من أنواع التطبيع المرفوض.

أيها الأحباء،

تعلمون من دون شك، أن ما وصلنا إليه بالأمس في ملف الترسيم البحري، ولاحقاً التنقيب ثم الاستخراج، لم يكن وليد الساعة، بل هو ثمرة مسيرة طويلة بدأت فعلياً في العام 2010 عندما أعدت وزارة الطاقة والمياه التي كان يتولاها الوزير جبران باسيل، مشروع قانون الموارد البترولية في المياه البحرية اللبنانية والذي تم إقراره في مجلس النواب في 17 آب 2010، ثم إصدار 25 مرسوماً تعنى بالقواعد والأنظمة التي ترفع الأنشطة البترولية، وتعين هيئة إدارة قطاع البترول في العام 2012. كما كان إنجاز المسوحات الجيوفيزيائية الثنائية والثلاثية الأبعاد وتحليلها، وتأسيس غرفة المعلومات. وفي شهر أيار من العام 2013، أعلن عن إطلاق دورة التراخيص الأولى في المياه البحرية اللبنانية على أمل إقرار مرسوم تقسيم المياه البحرية إلى بلوكات، ومرسوم نموذج عقد الاستكشاف والإنتاج الذي يفترض أن يوقع مع الشركات الفائزة.

وجذب إطلاق دورة التراخيص الأولى 54 شركة من كبريات الشركات العالمية التي أبدت رغبتها بالحصول على التراخيص، غير أن المماحكات السياسية والحجج التي تذرع بها البعض، وسعي البعض الآخر إلى عرقلة المشاريع الحيوية التي كان يعمل عليها الفريق الوزاري الذي يمثلنا في الحكومات المتعاقبة لأسباب سياسية بحتة، أدت إلى تجميد تلك الاندفاع ووقف المرسومين، واستمر هذا الوضع على هذه الحال أكثر من أربع سنوات.

وعندما وصلت إلى الموقع الرئاسي الأول، كان همي فك القيود التي أعاقَت المسيرة لأنني كنت أدرك ما يعني أن يكون لبنان بلداً نفطياً. لذلك كان إصراري في أول جلسة لمجلس الوزراء التي عقدت في كانون الثاني 2017 بعد نيل الحكومة الثقة، على إدراج المرسومين المتبقين لإقفال دورة



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
ورئيس مجلس
النواب نبيه بري
ورئيس مجلس
الوزراء نجيب
ميفاتي خلال
اللقاء مع الوسيط
الأميركي في
المفاوضات غير
المباشرة لترسيم
الحدود البحرية
الجنوبية، أموس
هوكشتاين
بحضور السفيرة
الأميركية في
لبنان دوروثي شيا
في القصر
الجمهوري بعددا

التراخيص، في البند الأول لجدول الاعمال، وبعد إقرارهما أطلقت دورة التأهيل تمهيدا لدورة التراخيص.

في غضون ذلك، وافق مجلس الوزراء على انضمام لبنان إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، وبذلك أصبح لبنان الدولة الثانية والخمسين المنضمة إلى هذه المبادرة. وفي آذار 2017، تأهلت 54 شركة للمشاركة في دورة التراخيص الأولى التي أقيمت في 12 تشرين الأول 2017، وفاز بعقود الاستكشاف والإنتاج في البلوكين 4 و 9 ائتلاف واحد مؤلف من شركة «توتال» الفرنسية و«ايني» الإيطالية و«نوفاتك» الروسية. وفي 27 شباط 2020، تابعت ميدانيا مباشرة السفينة العائدة لشركة «توتال» حفر البئر الأول في البلوك رقم 4، لكن العمل توقف لأسباب لم أقتنع بها، وبالتزامن مع الحصار والانهيال الذي راح لبنان يزرع تحته.

أيها الأحباء،

في موازاة العمل على التنقيب عن النفط والغاز، كان على لبنان أن يفعل عملية ترسيم حدوده البحرية لا سيما الجنوبية منها، وتصحيح أخطاء وقعت في الترسيم مع قبرص، استغلته إسرائيل لترسل إلى الأمم المتحدة الخط رقم واحد، فما كان من لبنان إلا أن أرسل إلى الأمم المتحدة الخط 23 الذي كان تحدد بموجب المرسوم 6433 في العام 2011.

إلا أنه مضت سنوات طويلة من التفاوض والمباحثات حول الحدود البحرية ولم يتحقق سوى تقديم الوسيط الأميركي آنذاك «هوف» الخط الذي عرف باسمه،



والذي رفضناه. وتوالى عدد من الوسطاء الأميركيين من دون الوصول إلى صيغة يقبل بها لبنان، إلى أن تولى الوسيط أموس هوكشتاين المهمة، واستؤنفت المفاوضات بين 11 آب 2021 و10 تشرين الأول 2022، حين تم التوصل إلى اتفاق غير مباشر حافظ خلاله لبنان على حدوده المعلنة بالمرسوم 6433 من العام 2011، وعلى كامل بلوكاته، إضافة إلى حقل قانا كاملاً من دون المس بحصة لبنان فيه بحسب العقد الموقع مع المشغل الدولي، إضافة إلى ضمانات أميركية وفرنسية بالاستئناف الفوري للأنشطة البترولية في المياه البحرية اللبنانية.

رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون يلتقي
الوسيط
الأميركي في
المفاوضات غير
المباشرة لترسيم
الحدود البحرية
الجنوبية، أموس
هوكشتاين مع
فريق العمل في
القصر الجمهوري
بعيدا

أيها الأحياء،

من حق لبنان أن يعتبر أن ما تحقق بالأمس هو إنجاز تاريخي، لأننا تمكنا من استعادة مساحة 860 كيلومترا مربعا كانت موضع نزاع ولم يتنازل لبنان عن أي كيلومتر واحد لإسرائيل، كما استحصلنا على كامل حقل قانا من دون أي تعويض يدفع من قبلنا على الرغم من عدم وجود كامل الحقل في مياهنا. كذلك لم تمس حدودنا البرية ولم يعترف لبنان بخطئ الطفافات الذي استحدثته إسرائيل بعد انسحابها من أراضيها في العام 2000، ولم يقيم أي تطبيع مع إسرائيل، ولم تعقد أي محادثات أو اتفاقيات مباشرة معها.

أما التعويضات التي طالبت بها عن قسم من حقل قانا الواقع في المياه المحتلة، فستألفها من شركة «توتال» من دون أن يؤثر ذلك على العقد الموقع بين لبنان و«توتال». ولقد نص الاتفاق على كيفية حل أي خلافات في

المستقبل، أو في حال ظهور أي مكنن نفطي آخر مشترك على جانبي الحدود، ما يضفي طمأنينة وشعورا أقوى بالاستقرار على طرفي الحدود.

أيها اللبنانيون،

على الرغم من العراقيل الداخلية التي برزت في ملف النفط والغاز، وعلى الرغم من الضغوط الخارجية التي مورست علينا لمنعنا من الاستفادة من ثروتنا الغازية والنفطية، فقد أصبح لبنان بلدا نفطيا، وما كان رواية أو حلما، بات اليوم حقيقة بفعل ثباتنا بمواقفنا وتضامننا وتمسكنا بحقوقنا. وتكرس ذلك بالقوانين والمراسيم والمسوحات والتلزييم والعقود والتنقيب الذي بدأ. وفي الآتي من الأيام، سيكون على شركة «توتال» أن تبدأ أعمال التنقيب في حقل قانا كما وعدت، لنعوض السنوات التي مضت من دون أن نتمكن من استخراج النفط والغاز، في وقت كانت فيه إسرائيل تواصل عمليات التنقيب والاستخراج، ما أحدث خللا في الموازين النفطية.

إلا أننا بتنا قادرين اليوم، بعدما استعدنا زمام المبادرة، بفضل المثابرة والجهد والدفاع عن ما هو حق لنا وللأجيال المقبلة التي نأمل أن تعيش في زمن أفضل من الزمن الذي عشنا فيه. وأن ينشأ الصندوق السيادي الذي يحفظ لها العائدات بحسب اقتراح القانون المقدم بهذا الشأن.

لقد كانت حقول النفط 8 و9 و10 في المنطقة الاقتصادية الخالصة، مهددة، إلا أننا استطعنا بفضل الاتفاق، أن نحافظ عليها ونحميها وسوف نستثمرها بالكامل، لا بل إن مسار التنقيب سيفتح أبوابا في مكامن نفطية جديدة، ويوفر الفرص لشركات أخرى للمساهمة في عمليات التنقيب والاستخراج، ما يعيد الثقة بوطننا ويعزز الأمل بنهوض اقتصادنا من جديد من الهاوية التي أسقط فيها.

والخطوة التالية يجب أن تكون التوجه الى عقد محادثات مع سوريا لحل المنطقة المتنازع عليها معها وهي تزيد عن 900 كيلومتر مربع، وذلك عن طريق التباحث الأخوي. كذلك تنبغي مراجعة الحدود المرسومة مع قبرص وتقرير ما يتوجب القيام به مستقبلا.

وإني إذ أهدي هذا الإنجاز لكم أيها اللبنانيون، أود باسمكم أن أشكر رئيس

الولايات المتحدة الأميركية جو بايدن وخصوصا الوسيط الأميركي آموس هوكشتاين وفريق عمله، والسفيرة الأميركية في بيروت ومساعدتها. كما أشكر الدولة الفرنسية ورئيسها الصديق ايمانويل ماكرون ومعاونيه، والسفيرة الفرنسية في بيروت ومساعدتها على متابعة مسار المفاوضات، لا سيما مع شركة «توتال».



استضافت جزءا من المفاوضات في الناقورة، والتي ستستضيف عملية الإنهاء اللازم للمفاوضات، والدول الشقيقة والصديقة التي وقفت الى جانب الحق اللبناني ودعمته، مقدرا خصوصا دولة قطر وأميرها الشيخ تميم بن حمد آل ثاني للاهتمام الذي أبدته بالاستثمار في لبنان لتعزيز الاستقرار فيه.

رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون يتسلم من
الوسيط
الأميركي آموس
هوكشتاين،
الرسالة
الاميركية
الرسمية في ما
يتعلق بترسيم
الحدود البحرية
الجنوبية في القصر
الجمهوري - بعبدا

والشكر موصول أيضا لرئيس مجلس النواب السيد نبيه بري، ورئيس الحكومة السيد نجيب ميقاتي، ونائب رئيس مجلس النواب السيد الياس بو صعب الذي قاد في الأشهر الأخيرة مع أعضاء الفريق من عسكريين وخبراء وفنيين، مفاوضات صعبة وقاسية. كما أشكر سائر المسؤولين الذين تعاقبوا على هذا الملف في وزارتي الطاقة والمياه والخارجية، وهيئة إدارة قطاع النفط رئيسا وأعضاء، وقيادة الجيش وخصوصا رئيس وأعضاء الفريق المفاوض، والقيمين على مصلحة الهيدروغرافيا، وسائر الخبراء والفنيين الذين ساعدوا من خلال خبرتهم وعلمهم في إنجاح مسار المفاوضات.

أما أنتم، أيها اللبنانيات وأيها اللبنانيون، فالشكر مضاعف لكم لأنكم، من خلال صمودكم وثباتكم ونضال مقاومكم التي أثبتت أنها عنصر قوة للبنان، ساهمتم في تحصين الموقف اللبناني في التفاوض، كما في المواجهة، وحققتم هذا الإنجاز، لكم وللأجيال الآتية، كل ذلك من أجل رفعة وطنكم وتقدمه وازدهاره وراحة أبنائه.

عشتم وعاش لبنان.

كلمة الرئيس عون في الحشود الشعبية التي توافدت لتحيته ودعمه في اليوم الاخير لولايته في قصر بعبدا



2022/10/30

مواطني الاحياء

وجّهت اليوم صباحاً رسالة الى مجلس النواب بحسب صلاحياتي الدستورية ووقّعت مرسوم اعتبار الحكومة مستقيلة. إن اليوم نهاية مهمة، وليس نهاية عمل ووداع. اليوم اللقاء الكبير، وقد عدنا من الحجر الى البشر. ارى فيكم جميعاً رجال مقاومة، معظمكم كان معي في المعركة الاولى وبعدها، انضم الطلاب والرجال والجميع ولم يخافوا من البندقية ومن السجن، ولا من العصا. استمروا في ممارسة المقاومة حتى عدنا الى هذا الوطن الذي دافعنا عنه ودفننا ثمنه دمّاً.

انتم رفاقنا في الصعاب وفي الفرح وفي الحزن. انتم معي وانا معكم. اليوم نهاية مرحلة ولكن هناك مرحلة ثانية، لانني تركت هذه المرحلة التي انتهت وانتقلت الى مرحلة فيها نضال قوي. تركت خلفي وضعاً يحتاج الى نضال وعمل كي نتخلّص منه. وجميعكم يعلم كيف هو حال البلد وهو مسروق. مسروق بخزينته وبمصرفه المركزي، ومسروق من جيوبكم. هذا عمل يتطلب مواقف وجهود لاقتلاع الفساد من

جذوره. اصبح لدينا دولة مهترئة بمؤسساتها ومن دون قيمة، لأن المنظومة الحاكمة استغلتها، وخصوصاً أن القضاء معطل ولم يعد يحصل حقوق الناس. والجميع خائف. من ماذا؟ من عصا، ومن الذين يدفعون له الاموال.

”
ننتقل الى مرحلة جديدة
تبدأ بنضال قوي لاقتلاع
الفساد من جذوره
ولبنان يعود الى الحياة
بعد إنهاء نفوذ من شلّ
القضاء وأوقف التحقيق
بانفجار المرفأ



لقد اجرينا تحقيقاً قضائياً، قبل التدقيق الجنائي، وتم كشف الجرائم المالية من كل الانواع وأعدّ الادعاء وارسل الى النيابة العامة إلا أنه لم يصل الى المحكمة. وتساءل الرئيس عون: ماذا نقول إذا كانت كل الجرائم المالية قد ارتكبتها حاكم المصرف المركزي ولم نتمكن من ايصاله الى المحكمة؟ من يحميه؟ ومن هو شريكه؟ جميعهم في المنظومة الحاكمة منذ 32 عاماً اوصلونا الى هذا الحال.

كي يعود البلد الى الحياة، هوفي حاجة الى اصلاح ينهي نفوذ الذين شلّوا القضاء وأوقفوا تحقيق المرفأ. إن ضحايانا وأبرياءنا مسجونون ايضاً. لماذا؟ لأن، رئيس مجلس القضاء الاعلى لا يريد أن يعين قاض ينظر في قضيتهم. عندما حصلت القاضية سمرندا نصار على الاصوات الكافية لتعيينها، ارتفع صوت رئيس مجلس القضاء الاعلى ورفض كتابة محضر للجلسة وانسحب منها قائلاً: «إذا كنت اريد تعيين احد القضاة سأعيّته على ذوقي». هذا نموذج من المسؤولين الأول في الدولة. هذا هو القضاء. بقي الابرياء أو المشتبه بهم في السجون، ولم ينظر احد بوضعهم. لو أصدرت فيهم احكام لكان من الممكن ان يقضوا في السجن اقل من نصف العقوبة التي ينفذونها الآن. هذه مسألة خطيرة جداً، لأن اي دولة تقوم على عمودين اساسيين: الاول الامن والثاني القضاء. الا ان القضاء لا

رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون مودعا مدير
عام رئاسة
الجمهورية
الدكتور انطوان
شقيير وكبار
المستشارين
والاداريين في
القصر الجمهوري



رئيس الجمهورية العماد ميشال عون يلقي كلمة في الحشود الشعبية التي توافدت لتحيته ودعمه في اليوم الاخير لولايته في قصر بعبدا



رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون يسلم شعلة
الى احدي
الطالبات الشابات
كرمز لاستمرار
القضية التي
يدافع عنها الى
الجيل الشاب
لتابعها- بعبدا

يحاكم من في حقه دعاوى، وقد رفعت 22 دعوى جرمية تتعلق بالرشوة من قبل الدولة الى النيابة العامة التمييزية، وحوّلت هذه الدعاوى الى المحاكم، ومضى على رفعها سنتين او ثلاث سنوات ولا نعرف حتى الان مصير أي منها حيث لم يصدر أي حكم. فكيف يمكن ان نضمن بأن المسؤولين

الموجودين حاليا سيبنون دولة؟ قد يكون المتهمون بالفساد هم من جماعتهم، والا فلماذا يبحثون عن حماية لهم، فلو كانوا صالحين لكانوا حاكموا المتهمين فوراً ولكنهم لا يحاكمونهم لانهم «بيخصوهم»، ويظهر المتهم بريئاً دائماً وكأن الدعوى أتت اعتداء عليه، رغم ان في الدعاوى أوراقاً ثبوتية وهي ليست دعاوى خيالية انتقامية. ان حكمنا اليوم اصبح حكماً تأرياً وليس حكماً عادلاً، والتأثير ليس بعدالة، فالتأثير هو جريمة في الحكم.



سننتقل اليوم الى المرحلة الثانية التي سيكون فيها تعب، لانه لا يمكن، وبأي شكل من الاشكال، ان نبدأ قبل ان تنتهي من هذا العذاب المفروض علينا، ونخرج الوطن من الحفرة العميقة التي وضعوه فيها والتي لن يخرج منها الا بما انجزناه من اتفاق لترسيم الحدود البحرية. ان الترسيم يسمح لنا باستخراج الثروة الوطنية المتمثلة بالنفط والغاز والتي ستعطينا وحدها الرأسمال الكافي لإنقاذ لبنان من الوضع السيء الذي يرزح تحته في هذه المرحلة. ولكن لماذا نحن الان مجتمعون؟ اننا مجتمعون كي نلتقي بكم، «اشتقنا لكم».

لماذا يقومون هم بمحاربتنا؟ لان هناك تحقيقا يوصلهم الى المحاكم، نتيجة السرقات في المال العام ومن جيوبكم انتم، ما يشكل اكبر جريمة مالية ترتكب في العالم.

كانت هناك إمكانية لتخفيف الخسارة في ما لو اقر قانون «الكابيتال كونترول» الذي لم يكن يسمح بتهريب الأموال الى الخارج، وهو لغاية

موكب رئيس
الجمهورية العماد
ميشال عون
مخترباً صفوف
المواطنين الذين
احتشدوا لتحيته
على طول طريق
القصر الجمهوري -
بعبدا



صورة جوية
للحشود الشعبية
على طول طريق
القصر الجمهوري
التي توافدت
لتحية ودعم
رئيس الجمهورية
العماد ميشال
عون في اليوم
الآخر لولايته في
قصر بعدا

اليوم لم ينجز، لماذا؟ حتى يستمر تمرير تحويل الأموال الى الخارج، كل الجرائم ارتكبتها السلطة في البداية، فهي التي سرقت الأموال، واركائها هم من اخذوا الاموال وهربوها، وجميع المودعين خاسرون ولا سيما الصغار منهم الذين يشكلون اكبر شريحة من الشعب اللبناني. سنلتقي في أوقات مختلفة وسنرى ردة الفعل على ترسيم الحدود البحرية لان هذا الامر يدلنا على جديتهم، واذا ما سيتم تعيين رئيس للصندوق السيادي، لان هذا الصندوق هو الذي سيحفظ أموال النفط والغاز التي يجب ان يذهب قسم منها للانماء، ويحفظ القسم الاخر للأجيال الطالعة لان لهم الحق فيه، ولا يحق لنا صرفه بأكمله الان. ان هذه التجربة قيد التنفيذ حاليا، وهي التدبير الوحيد الذي يحافظ على أموال الشعب، وانتم من سيحامي هذه الأموال، ولا احد غيركم. عشتم وعاش لبنان.



11

القسم الحادي عشر الحكومات في عهد الرئيس ميشال عون

شهد عهد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون تشكيل اربع حكومات، تناوب على رئاستها ثلاث شخصيات وفق التالي:

- الرئيس سعد الدين الحريري (2016/12/18 - 2019/1/31)

- الرئيس سعد الدين الحريري (2019/1/31 - 2020/1/21)

- الرئيس حسان دياب (2020/1/21 - 2021/9/10)

- الرئيس نجيب ميقاتي (2021/9/10)



رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس مجلس الوزراء سعد الحريري والوزراء في حديقة الرؤساء في القصر الجمهوري خلال التقاط الصورة الرسمية التذكارية للحكومة الجديدة- بعيدا في 2016/12/21



رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس مجلس الوزراء سعد الحريري والوزراء في حديقة الرؤساء في القصر الجمهوري خلال التقاط الصورة الرسمية التذكارية للحكومة الجديدة- بعيدا في 2019/2/2



رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الوزراء حسان دياب والوزراء في حديقة الرؤساء في القصر الجمهوري خلال التقاط الصورة الرسمية التذكارية للحكومة الجديدة - بعداً في 2020/1/22



رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي والوزراء في حديقة الرؤساء في القصر الجمهوري خلال التقاط الصورة الرسمية التذكارية للحكومة الجديدة - بعداً في 2021/9/13



12

القسم الثاني عشر رسائل الرئيس عون الى مجلس النواب

مارس رئيس الجمهورية العماد ميشال عون حقه الدستوري كاملاً، محترماً مبدأ فصل السلطات، وتوجه برسائل الى مجلس النواب عند الضرورة، لفت فيها النظر الى عدد من المسائل وطالباً من المجلس النيابي اعادة درس او تفسير بعض الامور والمواد الدستورية.



رسالة الرئيس عون الى مجلس النواب: تأجيل انعقاد مجلس النواب لمدة شهر

2017/4/12



قرر رئيس الجمهورية العماد ميشال عون تأجيل انعقاد المجلس النيابي لمدة شهر واحد، استناداً الى المادة 59 من الدستور اللبناني، وذلك «إفساحاً في المجال لمزيد من التواصل بين جميع الأفرقاء، ومنعاً لاستباحة إرادة اللبنانيين لجهة حقهم في الاقتراع واختيار ممثليهم، ووضعاً للجميع أمام مسؤولياتهم الوطنية.»

قرار الرئيس عون جاء خلال كلمة توجه بها الى اللبنانيين، جاء فيها:

أيتها اللبنانيات، أيها اللبنانيون

لقد أذيت، عند انتخابي رئيساً للجمهورية، يمين الإخلاص لدستور الأمة اللبنانية وقوانينها، والحفاظ على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه. إن وثيقة الوفاق الوطني، وقد صارت جزءاً لا يتجزأ من الدستور اللبناني، تنص على أن تجرى الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لجميع فئات الشعب اللبناني، وفعالية ذلك التمثيل.

وقد تعهّدت أيضاً في خطاب القسم، بالعمل على تصحيح التمثيل السياسي للشعب اللبناني على الأسس الميثاقية المذكورة.

كذلك تعهّدت الحكومة في البيان الوزاري، من منطلق استعادة الثقة بالدولة والسلطات والمؤسسات، بإقرار قانون انتخاب جديد يراعي صحة التمثيل وعدالته.

كما أنني سبق وحذّرت مراراً من تداعيات

قرار التأجيل لإفساح المجال
لمزيد من التواصل ولمنع
استباحة إرادة اللبنانيين
ولوضع الجميع أمام
مسؤولياتهم الوطنية





التمديد وهو ضدّ المبادئ الدستورية، وحتماً لن يكون له سبيل في عهد إنهاض الدولة وسلطاتها ومؤسساتها على أسس دستورية وميثاقية سليمة.

أيّها اللبنانيون،

نحن اليوم على مشارف نهاية الولاية الممدّدة، للمرة الثانية، لمجلس النواب الحالي،

لذلك، وإفساحاً في المجال لمزيد من التواصل بين جميع الأفرقاء، ومنعاً لاستباحة إرادة اللبنانيين لجهة حقّهم في الاقتراع واختيار ممثليهم، ووضعاً للجميع أمام مسؤولياتهم الوطنية، قرّرت، تأجيل انعقاد المجلس النيابي مدة شهر واحد، وذلك استناداً الى نصّ المادة 59 من الدستور اللبناني. عشتم وعاش لبنان!

وقد ابلغ رئيس الجمهورية قراره الى رئيس مجلس النواب نبيه بري في رسالة وجهها اليه، وفيها: «بناء على الدستور، لا سيما المادة 59 منه، نبغكم قرارنا بتأجيل انعقاد مجلس النواب في العقد العادي الراهن لمدة شهر واحد ابتداء من تاريخ 2017/4/13، وذلك إفساحاً في المجال لمزيد من الحوار للتوصّل إلى توافق على قانون جديد للانتخابات النيابية.»



رسالة الرئيس عون الى مجلس النواب: دعوة لمناقشة المجلس النيابي المادة 95 من الدستور

2019/7/31

وجه رئيس الجمهورية العماد ميشال عون رسالة الى رئيس مجلس النواب نبيه بري واعضاء المجلس النيابي تتعلق بالمادة 95 من الدستور. وجاء في الرسالة:

الموضوع: تفسير المادة 95 من الدستور، لاسيما الفقرة «ب» منها الواردة تحت عنوان «وفي المرحلة الانتقالية» حيث «تُلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني...»، معطوفة على الفقرة «ي» من مقدمة الدستور التي تنص على أن «لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك».

المرجع: المادة 53 (فقرة 10) من الدستور والمادة 145 من النظام الداخلي لمجلس النواب.

بعد التوجه بالتحية إلى رئاسة مجلس النواب وأعضائه المحترمين،

وعملاً بالمادة 53 (فقرة 10) من الدستور والمادة

145 من النظام الداخلي لمجلس النواب،

نتوجه إلى مجلسكم الكريم بواسطة رئيسه بالرسالة الآتية لاتخاذ الموقف أو الإجراء أو القرار المناسب بشأن موضوعها:

ورد في المادة الثمانين من القانون رقم 144 تاريخ 2019/7/31 (الموازنة

آمل ان يساهم تفسير
المجلس للمادة 95
في الاضاء الوافية له
ولاي سلطة دستورية
معنية بالمسائل التي
وردت في الرسالة

العامة والموازنات الملحققة لعام 2019) مقطّع أخير فيها ينصّ على أن «يحفظ حقّ الناجحين في المباريات والامتحانات التي أجراها مجلس الخدمة المدنيّة بناءً على قرار مجلس الوزراء وأعلنت نتائجها حسب الأصول بتعيينهم في الإدارات المعنيّة»، وذلك كاستثناء عما أقرّته المادة الثمانون المذكورة من وقف التوظيف والتعاقد في الإدارات والمؤسسات العامة،

وبما أنّ هذا النصّ، على إطلاقه، يعني الأخذ بكامل هذه النتائج المعلنة من دون أيّ اعتبار أو تحفّظ، إن لجهة مرور الزمن القانوني عليها أو لجهة أيّ أخطاء قد تعثر بها أو لجهة آثار أيّ مراجعات قضائيّة بشأنها أو لجهة أيّ تداعيات على انتظام العمل الإداري في ضوء حاجات الإدارات المعنيّة وتطورها أو انحسارها بعد مضيّ وقت على نتائج المباريات، أو، وهذا هو الأهمّ الذي يعني بالمباشر مجلسكم الكريم، لجهة مناهضة نتائج المباريات «مقتضيات الوفاق الوطني» التي يجب مراعاتها حتماً في معرض إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة على ما أتى ذكره في موضوع هذه الرسالة، ما يقتضي معه من مجلسكم الكريم تفسير محدد لعبارة «مقتضيات الوفاق الوطني»، الواردة في المادة 95 من الدستور، معطوفة على الفقرة «ي» من مقدمته، لاسيّما في ضوء آثارها على الوظيفة العامة في ما يعني موضوع رسالتنا هذه.

وبما أنّ المادة 95 من الدستور تلحظ «خطة مرحليّة» تؤدّي إلى إلغاء الطائفيّة - حيث لا يقتصر الإلغاء على الطائفيّة السياسيّة - في ضوء صراحة النصّ، كما تلحظ «مرحلة انتقاليّة»، تلغى خلالها قاعدة التمثيل الطائفي بحيث يعتمد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة «وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني» باستثناء وظائف الفئة الأولى أو ما يعادلها حيث تكون مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، ما يقتضي معه تحديد هذه المرحلة الانتقاليّة من حيث حلولها من عدمه في ضوء انتفاء أيّ إجراء لوضع «الخطة المرحليّة» أو لتشكيل الهيئة الوطنيّة لإلغاء الطائفيّة، ما يعني بالمبدأ أن هذه المرحلة الانتقاليّة لم تبدأ بعد.

وبما أنّ المادة 95 من الدستور، معطوفة على الفقرة «ي» من مقدمته التي تنصّ على أن «لا شرعية لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك»، إنما هي مادة ميثاقية بامتياز ومستقاة من وثيقة الوفاق الوطني تحت فصل «2-الإصلاحات السياسية» والبند «ز» منه المعنون «إلغاء الطائفية السياسية»، حيث اعتبرت الوثيقة أنّ هذا الإلغاء هو هدف وطني أساس يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية،

وبما أنّ مقدّمة الدستور مستقاة حرفياً من استهلالية وثيقة الوفاق الوطني المعنونة «المبادئ العامة والإصلاحات»، وهي سلسلة المبادئ التي يركز عليها نظامنا السياسي،

وبما أنّ هذه المبادئ والنصوص الميثاقية هي مرتكز وفاقنا الوطني وقد أصبحت دستوراً بالتعديل الدستوري الصادر بتاريخ 1990/9/21.

وبما أنّ مقدّمة دستورنا تنصّ صراحةً في الفقرة «هـ» على أنّ «النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها»، وقد اناط الدستور السلطة المشترعة بهيئة واحدة هي مجلس النواب، والسلطة الإجرائية بمجلس الوزراء، وجعل رئيس الجمهورية مؤتمناً على الدستور وقوانين الأمة اللبنانية، اتّماناً وجوبياً وتحت القسم، لاسيّما إجرائياً في المساحة المتروكة لتقديره واستنسابه في مسار المرسوم العادي الذي لا يمكن الالتفاف عليه أو اختزال دائرته أو اختصارها تحت أيّ مسمّى، كما هي الحال عند إنشاء الحقوق والأوضاع القانونية في الوظائف العامة في الفئات ما دون الفئة الأولى، تلك الوظائف المعنية بالمقطع الأخير من المادة الثمانين من القانون رقم 144 تاريخ 2019/7/31 (الموازنة العامة والموازنات الملحقّة لعام 2019).

وبما أنّ ما يؤيّد كلّ ما سبق أنّه حصل نقاش مستفيض بين المكونات السياسية حول الخلل الميثاقية في اعتماد نتائج المباريات التي تضمنتها المادة الثمانون المذكورة من قانون موازنة عام 2019 وابتكرت حلولاً - أو كانت في طور الابتكار - لتفادي هذا الخلل، قبل تدخّل المشترع على النحو المذكور، فضلاً عن اللفظ الذي حصل عند اقرار المادة المذكورة،



وبما ان مشاريع المراسيم المعنية لم تصدر بسبب الخلل المذكور الذي شابها بشكل فاضح، من هذه المنطلقات جميعها، نتوجه إليكم، دولة الرئيس، بهذه الرسالة لمناقشتها في مجلس النواب الكريم وفقاً للأصول واتخاذ الموقف أو الإجراء أو القرار بشأنها، ما يستدعي تفسير الدستور، وتحديد المادة 95 منه معطوفة على الفقرة «ي» من مقدمته، وفقاً لقواعد التفسير الدستوري، وذلك حفاظاً على ميثاقنا ووافقنا الوطني وعيشنا المشترك، وهي مرتكزات كيانية لوجود لبنان وتسمو فوق كل اعتبار، مع حفظ حقنا وواجبنا الدستوريين من موقعنا ودورنا وقسمنا، باتخاذ التدبير الذي نراه متوافقاً والدستور في المسائل التي أثرنا في رسالتنا هذه، علّ تفسير مجلسكم الكريم يساهم في الإضاءة الوافية لنا ولأيّ سلطة دستورية معنية بالمسائل المذكورة.



رسالة الرئيس عون الى مجلس النواب: التدقيق المحاسبي الجنائي في حسابات «مصرف لبنان»



2020/11/24

قرر رئيس الجمهورية العماد ميشال عون توجيه رسالة الى مجلس النواب عبر رئيسه، تتعلق بالتدقيق المحاسبي الجنائي في حسابات مصرف لبنان نظراً الى أهمية الموضوع ودقته. في ما يلي نصها:

الموضوع: التدقيق المحاسبي الجنائي في حسابات «مصرف لبنان»

المرجع: - الفقرة «هـ» من مقدمة الدستور

- المادة 53 (فقرة 10) من الدستور

- المادة 145 من النظام الداخلي لمجلس النواب

بعد التوجّه بالتحية الى رئاسة مجلس النواب وأعضائه المحترمين،

وبما أن الفقرة «هـ» من مقدمة الدستور، بنصّها على أن النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها، إنما أُرست تلازماً في هذا المبدأ، المستقى حرفياً من وثيقة الوفاق الوطني، بين الفصل والتوازن والتعاون، وعملاً بالمادة 53 (فقرة 10) من الدستور والمادة 145 من النظام الداخلي لمجلس النواب.

نتوجّه الى مجلسكم الكريم بواسطة رئيسه بالرسالة الآتية للضرورة القصوى والأهمية البالغة، وذلك لاتخاذ الموقف أو الإجراء أو القرار المناسب بشأن موضوعها:

• بتاريخ 2020/3/24، اتخذ مجلس الوزراء قراراً بتكليف السيد وزير المالية باتخاذ ما يلزم من إجراءات مع مصرف لبنان ومع الجهات

”
يجب التعاون مع السلطة
الاجرائية لتمكين الدولة
من اجراء التدقيق
المحاسبي الجنائي في
حسابات مصرف لبنان



ذات الصلة بهدف القيام بعملية تدقيق محاسبي مركّز لتبيان الأسباب الفعلية التي آلت بالوضعين المالي والنقدي الى الحالة الراهنة، بالإضافة الى تبيان الأرقام الدقيقة في ميزانية المصرف المركزي وحساب الربح والخسارة ومستوى الاحتياطي المتوافر بالعملات الأجنبية، وبأن يرفع، بنتيجة ما سبق، تقريراً الى مجلس الوزراء خلال مهلة شهر من تاريخه (القرار رقم 3 تاريخ 2020/3/26).

• بتاريخ 28/4/2020، وفي إطار تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 3 تاريخ 2020/3/26 الآنف الذكر، اتخذ مجلس الوزراء قراراً، سنداً للبند 12 من المادة 147 من قانون المحاسبة العمومية، بالموافقة على الإجازة للسيد وزير المالية بإجراء عقد اتفاق رضائي مع شركة Kroll لتقوم بالتدقيق المحاسبي Forensic، إضافة الى كل من شركتي KPMG و Oliver Wyman لتقوم الأولى بمهمة التدقيق المالي والثانية بتنسيق مجرى هذا التدقيق كما وإجراء التحاليل المالية والمصرفية، وذلك بصورة مبدئية (القرار رقم 2 تاريخ 2020/4/28).

• بتاريخ 2020/5/6، ترأست في القصر الرئاسي لقاءً وطنياً مالياً لعرض خطة التعافي المالي، حيث أكّدت في كلمتي الاستهلاكية على ضرورة تحقيق الشفافية من خلال التدقيق المالي.

• بتاريخ 2020/7/21، اتخذ مجلس الوزراء قراراً بالموافقة على اقتراح السيد وزير المالية الاستعانة بشركة Alvarez & Marsal للقيام بمهمة التدقيق الجنائي لتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 3 تاريخ 2020/3/26 (الآنف الذكر)، على أن يرفع السيد الوزير مشروع العقد الى مجلس الوزراء للموافقة النهائية على بنوده بمهلة أقصاها أسبوع من تاريخه (القرار رقم 1 تاريخ 2020/7/21).

• بتاريخ 2020/7/28، اتخذ مجلس الوزراء قراراً بالموافقة على تفويض السيد وزير المالية بما يأتي:

- أولاً: التوقيع على العقد مع شركتي KPMG و Oliver Wyman بعد الأخذ بملاحظات هيئة التشريع والاستشارات.

- ثانياً: التوقيع على العقد مع شركة Alvarez & Marsal بالشروط

التي عرضها السيد الوزير في الجلسة، وبعد الأخذ بملاحظات هيئة التشريع والاستشارات التي سوف تبديها والمتوجّب عرض المسودة عليها (القرار رقم 2 تاريخ 2020/7/28).

- بتاريخ 13/8/2020، أبدت هيئة التشريع والاستشارات رأيها المعلن بمسودة العقد المنوي توقيعه بين الدولة اللبنانية وشركة Alvarez & Marsal Middle East LTD لتنفيذ تحقيق تشريحي Forensic Audit مع مصرف لبنان، حيث اشارت الى إتاحة الفرصة للهيئة بالمشاركة فعلياً في مراحل تنفيذ العقد على اعتبار انها المستشار القانوني المستقل للدولة، وذلك ضمن اللجنة التي سيشكلها السيد وزير المالية والمشار اليها في العقد، تلك المشاركة التي سيكون لها «فائدة لناحية توضيح مدى جواز أن يقوم مصرف لبنان قانوناً بتسليم أو حجب معلومات عن الشركة»، على ما ورد في الرأي المذكور (وقد كان للهيئة ما رغبت به لهذه الناحية بأن أعلم السيد وزير المالية رئيسة الهيئة بكتابه تاريخ 21/9/2020 بأنه تمّ تعيينها عضواً في اللجنة المسؤولة عن متابعة أداء الفريق الخاص بشركة Alvarez & Marsal ومراقبة هذا الأداء)، كما أشارت الهيئة الى سلسلة من الملاحظات على مسودة العقد المذكور لا علاقة لها بعدم جواز إجراء تدقيق محاسبي جنائي في حسابات مصرف لبنان والجهات ذات الصلة، بل على العكس مع التأكيد على أن العقد الراهن لا يطرح إشكالية لناحية مسألة تصريف الأعمال، على اعتبار أن السيد وزير المالية ينفذ قرار مجلس الوزراء رقم 2 تاريخ 2020/7/28 الصادر قبل استقالة الحكومة والمستوجب التنفيذ حتى بعد استقالتها (الاستشارة رقم 649/2020 تاريخ 2020/8/13).

- بتاريخ 2020/9/1، وقّع السيد وزير المالية عقد التدقيق المحاسبي المركّز مع شركة Alvarez & Marsal Middle East LTD وقد تضمن العقد بعضاً من ملاحظات هيئة التشريع والاستشارات نتيجة التفاوض مع الشركة، وجداول زمنية محددة لمراحل التدقيق، ورتّب أعباء مالية على كاهل الدولة. إلا أن شركة التدقيق المحاسبي المركّز لم تستطع حتى المباشرة بعملها ما حال دون سريان تاريخ بدء العقد commencement date الذي

يعتبر مرتكباً ثابتاً لموجبات تعهّدت بها الشركة المذكورة في العقد للقيام بمهمتها وفقاً لمندرجاته، والسبب هو في عدم تزويد وزارة المال بالعدد الأغلب من المستندات والمعلومات المطلوبة خطأً وتكراراً من شركة التدقيق على ما يتبين من جدول منظم من الشركة المذكورة ومبلّغ من السيد وزير المالية، وذلك سنداً الى تفسير ساقه حاكم مصرف لبنان لنصوص قانونية مرعية الإجراء تتعلّق بالسرية المهنية والسرية المصرفية.

- بتاريخ 2020/10/22، وبطلب من السيد وزير المالية ضمّنه كتابه رقم 3649 / ص1 تاريخ 2020/10/20 لجهة تحديد مفهوم السرية المصرفية وفقاً لقانون سرية المصارف الصادر بتاريخ 3 أيلول 1956 وقانون النقد والتسليف، ومدى تلازم العمل المطلوب القيام به (والمقصود التدقيق المحاسبي الجنائي في حسابات مصرف لبنان وأنشطته، على ما ورد في كتاب السيد وزير المالية)، دحضت الهيئة الذرائع القانونية المساقة ضد التدقيق المطلوب من مجلس الوزراء، وأشارت بالتعليل المفصّل، أن قرار مجلس الوزراء هذا، المتعلّق بالقيام بالتدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان إنما أتى بالارتكاز الى المادة 65 من الدستور التي ناطت بمجلس الوزراء رسم سياسة الدولة العامة في جميع المجالات واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها، وفي الحالة الراهنة السياسة المالية النقدية في إطار مكافحة الفساد وبيان مصير أموال الدولة وكل ما هو مرتبط بالمهمة المكلفة بها شركة التدقيق المحاسبي الجنائي، ما يجعله قراراً ملزماً للجميع، سيما المعنيين بتطبيقه، ومن بينهم «من دون أي شك» حاكمية مصرف لبنان والأجهزة التابعة له أو المرتبطة به أو المنشأة لديه، وأن كشف أي مخالفات وارتكابات وجرائم تضر بالاقتصاد والنقد يستوجب تمكين شركة التدقيق المحاسبي الجنائي التي تعاقدت معها الدولة من القيام بمهمتها من طريق تسليمها المستندات والمعلومات المطلوبة منها، مع التأكيد أن السرية المصرفية لا تشمل مخالفات المصارف والجرائم المالية التي ترتكب في إدارة الأموال من جانب المؤسسات المصرفية التي من ضمنها «من دون أدنى شك» المصرف

المركزي الذي هو مصرف القطاع العام، وإلا لكان المشتري قصد حماية الجرائم العادية التي يمكن أن ترتكبها المصارف في ممارساتها تحت ستار السرية وليس فقط عملاء المصارف، علماً أن موجب حفظ السرية المهنية والسرية المصرفية هو صالح عمومي *Intérêt public du secret professionnel* يسقط أمام موجب الإبلاغ عن الجرائم الذي هو صالح عمومي عام *Intérêt public général*، وقد ارتكزت الهيئة في رأيها المفصل هذا إلى استشارات سابقة لها ونصوص ومبادئ قانونية أشارت إليها بدقة كاملة.

- وبما أن استمرار التمتع عن تسليم المستندات والمعلومات المطلوبة لأداء مهمة التدقيق المحاسبي الجنائي في حسابات مصرف لبنان، بالرغم من الحماية القانونية التي توافرت لهذا التسليم، بل اعتباره موجباً على من تقع عليه مسؤولية الإفراج عن هذه المستندات والمعلومات، أي حاكمية مصرف لبنان، قد أدّى إلى عدم تمكن شركة التدقيق Alvarez & Marsal من المباشرة بمهمتها التعاقدية، وكان سبق استمهالها من السيد وزير المالية لفترة إضافية من ثلاثة أشهر لتزويدها بالمستندات والمعلومات تلك، ما حدا بها إلى توجيه كتاب إلى السيد وزير المالية بتاريخ 2020/11/20 تبلغه فيه عن إنهاء العقد عملاً بالمادة الثالثة منه بسبب عدم تزويدها بالمستندات والمعلومات المطلوبة للمباشرة بمهمتها، وخاصة أن ثمة «نقصاً في اليقين» أو عدم تيقن lake of certainty أن هذه المستندات والمعلومات سوف تكون متوافرة للشركة خلال فترة الثلاثة أشهر الإضافية المشار إليها.
- بالتاريخ ذاته، أي في 2020/11/20، وجّه السيد وزير المالية كتاباً استيضاحياً واستفسارياً إلى شركة التدقيق الجنائي، متعهداً فيه بحفظ حقوقها المالية التعاقدية المستحقة لها.
- بتاريخ 2020/11/23، أكدت شركة التدقيق في كتاب موجّه إلى السيد وزير المالية قرارها بإنهاء العقد للأسباب التي أدلت بها في كتابها تاريخ 2020/11/20 وطالبت بتسديدها البديل التعاقدي المقطوع المتوجّب عند إنهاء العقد.

وبما أن ما حدث، بتفاصيله ومضامينه ومعانيه كافة، إنما يشكّل انتكاسة خطيرة لمنطق الدولة ومصالح الشعب اللبناني الذي يعاني من أزمات نقدية واقتصادية واجتماعية ومعيشية خانقة وموروثة ومتناسلة ومتفاقمة من جراء أحداث مأساوية عصفت بنا، ومنها على الأخص جائحة كورونا التي اجتاحت العالم ولم توقّرنا، وانفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020، لا بل أكثر من ذلك حالت هذه الانتكاسة الخطيرة دون أن يعرف الشعب اللبناني الذي هو صاحب السيادة ومصدر كل سلطة، والمعاني معاناة بلغت أو تكاد حدود اليأس، من هدر أمواله، كما أسدل ستار حاجب للرؤية على المسؤولين عن مصالح هذا الشعب، ونحن في مقدمتهم، لتحديد مكامن الهدر والمرتكبين على المستويات كافة، وملاحقتهم واسترداد الأموال المنهوبة، وملازمة موجب الشفافية الكاملة في إدارة المال العام من دون أي حماية أو حصانة من أي نوع كانت.

وبما أن الأدهى أن التدقيق المحاسبي الجنائي في مصرف لبنان بات أيضاً من مستلزمات تفاوض الدولة اللبنانية مع صندوق النقد الدولي ومن أبرز بنود المبادرات الدولية للإنقاذ والإصلاح في لبنان، وأخصّها المبادرة الفرنسية، ما يجعل منه مفتاح الدخول الى سائر عناوين الإصلاح وبالتالي الى برامج المساعدات التي نحن بأمس الحاجة اليها كي نخرج لبنان والشعب اللبناني من الأزمة الخانقة، وقد اشتدّ خناقها.

وبما أن هدف كل تدقيق محاسبي جنائي أو تشريحي أو مرّكز، وفقاً للتعريف الدولي، إنما هو اكتشاف عمليات الاختلاس والتزوير ونهب المال العام واسترداد الأموال المنهوبة أو المغسولة ومحاسبة المرتكبين، معتمداً في ذلك على أدلة حسابية مادية قطعية تتجاوز التدقيق المالي أو المحاسبي العادي الى التوصيف الجرمي لحركة الأموال العامة من مصادرها الى مآلها، ومنطلقاً من واقعة وجود فجوة غير مفقوّهة الأسباب في حسابات مصرف لبنان، بحيث يغدو هذا التدقيق المحاسبي الجنائي حاجة ماسة للدولة اللبنانية لمعرفة أسباب الانهيار المالي والنقدي الحقيقية وغير

المموهة، فيصلح، في حال حصوله وفقاً للأصول، كنهج يعتمد ليعمم على سائر وزارات الدولة وإداراتها ومؤسساتها وهيئاتها ومجالسها وصناديقها، ما يجعل من التدقيق الجنائي نهجاً رائداً في حياتنا العامة.

وبما أن الإصلاح كلٌّ لا يتجزأ، وقد جعلته عنواناً لعهدي، مرادفاً للاستقرار السياسي والأمني ومتلازماً معه، ولن أرضى الرضوخ لأي ضغوط، معلومة أو مستترة، للتخلي عنه أو التخفيف من مستلزماته، ذلك أن هذا الإصلاح هو في زمننا هذا بالذات، ضامناً لعدم سقوط هيكل الدولة ووقوع الشعب في حالة من اليأس المطلق نتيجة ضياع أمواله وانخفاض خطير في قدرته على العيش الكريم، ما من شأنه أن يطيح بالاستقرار والأمن ومكانة الدولة المالية، فيغدو بذلك خطراً بنيوياً وكيانياً لن ينجو أحد من تداعياته.

وبما أن فقدان الثقة بالدولة وسلطاتها ومؤسساتها لا يقتصر على الداخل فقط بل يصبح لازمة لدى المجتمع الدولي، وقد بدأت بشائر ردة الفعل الدولي هذه تلوح في أفقنا بشكل ظاهر لا يخفى على أحد.

من هذه المنطلقات جميعها، نتوجه إليكم، دولة الرئيس، بهذه الرسالة لمناقشتها في مجلس النواب الكريم وفقاً للأصول واتخاذ الموقف أو الإجراء أو القرار بشأنها، ما يستدعي التعاون مع السلطة الإجرائية التي لا يحول تصريف الأعمال دون اتخاذها القرارات الملائمة عند الضرورة العاجلة، وذلك من أجل تمكين الدولة من إجراء التدقيق المحاسبي الجنائي في حسابات مصرف لبنان وانسحاب هذا التدقيق، بمعاييره الدولية كافة، الى سائر مرافق الدولة العامة، تحقيقاً للإصلاح المطلوب وبرامج المساعدات التي يحتاج إليها لبنان في وضعه الراهن والخانق، وكي لا يصبح لبنان، لا سمح الله، في عداد الدول المارقة أو الفاشلة في نظر المجتمع الدولي، مع خطورة التداعيات الناجمة عن سقوط الدولة اللبنانية في محذور عدم التمكن من المكاشفة والمساءلة والمحاسبة، بعد تحديد مكامن الهدر والفساد الماليين اللذين قضيا على الأموال الخاصة والأموال العامة معاً..»

رسالة الرئيس عون الى مجلس النواب: امتناع رئيس الحكومة المكلف عن تأليف حكومة عملاً بأحكام المادتين 53 و 64 من الدستور



2022/10/30

وجّه رئيس الجمهورية العماد ميشال عون رسالة الى مجلس النواب بواسطة رئيس المجلس النيابي نبيه بري، تتعلق بمسألة تأليف الحكومة ووجوب اتخاذ الموقف او الاجراء او القرار المناسب لمنع الأمور من الانحراف الى ما ليس في مصلحة البلد. وفي ما يلي نص الرسالة:

الموضوع: امتناع رئيس الحكومة المكلف عن تأليف حكومة عملاً بأحكام المادتين 53 (فقرة 4) و 64 (بند 2) من الدستور وتأكيده حالة تصريف الأعمال بالمعنى الضيق للحكومة التي يرئس راهناً والتي اعتبرت مستقيلة عملاً بالمادة 69 (فقرة 1، بند هـ). في حين ان لبنان على مشارف خلّوسدّة الرئاسة بانتهاء ولاية رئيس الجمهورية، ما يشغل الموقع الأول في الدولة ويفرغ السلطة الإجرائية من القائم بها، اي مجلس الوزراء عملاً بالمادتين 17 و 65 من الدستور، وفي ضوء الاستحقاقات الداهمة على جميع الصعد الوطنية والتي لا تحتل اي شغور بالنظر الى تداعياتها الخطيرة على الشعب والكيان والميثاق.

بعد التحية،

عملاً بأحكام المادة 53 (فقرة 10) من الدستور والمادة (3) 145 من النظام الداخلي لمجلس النواب (وبما ان اجتماع مجلس النواب الكريم متاح وهو في العقد الثاني من اجتماعاته عملاً

”
ما لا اوافق عليه قطعاً ان
تمارس هكذا حكومة لا
تتولّى اختصاصها الذي
ناطه الدستور بها الا
بالمعنى الضيق لتصريف
الأعمال صلاحيات رئاسة
الجمهورية وكالة حتى
انتخاب رئيس جديد

بالمادة 32 من الدستور، فضلاً عن أنه في دورة انعقاد استثنائية حكماً لمواكبة تأليف الحكومة الجديدة حتى نيلها الثقة عملاً بأحكام المادة 69 (فقرة 3) من الدستور.

نتوجّه الى مجلسكم الكريم بواسطة رئيسه بالرسالة الآتية لاتخاذ الموقف او الإجراء او القرار المناسب بشأنها.

في الوقائع، نعلمكم بأن رئيس الحكومة المكلف السيد محمد نجيب ميقاتي قد اعرب لنا خلال لقاءاتنا لتأليف الحكومة، كما اعرب لسوانا، عن عدم حماسه لتأليف لأسباب مختلفة، منها ان الأولوية هي لانتخاب رئيس واذا حصل ذلك فلماذا نبادر لتشكيل حكومة - او قوله ان لا مصلحة في تأليف حكومة جديدة وتحمل كامل المسؤولية بصفته رئيساً لها في حال خلّو سدة الرئاسة في حين ان لا مسؤولية كاملة عليه والحكومة في حال تصريف اعمال - وكانت لقاءتنا تدور في حلقة من العراقل المتقلة التي تفرغها من كل تقدّم مفيد وعملي على صعيد التأليف وتدل على عدم رغبته بتأليف حكومة تمثل امام مجلسكم الكريم لنيل الثقة ووضع حدّ لتصريف الأعمال بالمعنى الضيق، حتى ان اتى مودّعاً لنا في القصر الجمهوري قبل ايام من انتهاء الولاية الرئاسية ابدينا اصراراً على التأليف داعين اياه الى الاجتماع مساءً في القصر للاتفاق على اصدار مراسيم تشكيل الحكومة الجديدة وفقاً لأحكام الدستور. الا انه لم يأبه، ولم يعر اذناً صاغية حتى للوسطاء لبذل اي جهد على صعيد التأليف. ما رسّخ يقيننا بأنه غير راغب في تأليف حكومة بل الاستمرار على رأس حكومة تصريف اعمال والمراهنة والرهان على الوقت كي تشغّر سدة الرئاسة. فيستحيل عندئذٍ التأليف بغياب الشريك الدستوري الكامل في تأليف الحكومة.

الأدهى والأخطر، وهو ما لا اوافق عليه قطعاً، ان تمارس هكذا حكومة لا تتولّى اختصاصها الذي ناطه الدستور بها في المادة 17 منه الا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال، صلاحيّات رئاسة الجمهورية وكالة حتى انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وهي صلاحيّات يمارسها الرئيس تحت القسم ولا يستطيع توليها من انحسرت دائرة اختصاصه اصلاً بعدم توافر ثقة مجلسكم الكريم بسلطته. وما يزيد في الأمر خطورة ان رئيس حكومة تصريف الأعمال، المكلف



والممتنع عن التأليف، يرغب في عقد جلسات لمجلس الوزراء ورقابة مجلسكم
منعدمة، مخالفاً مفهوم تصريف الأعمال بالمعنى الضيق ومبدأ فصل السلطات
وتوازنها وتعاونها، وهو من ركائز نظامنا الدستوري الديمقراطي البرلماني
(فقرة ج وهـ من مقدمة الدستور).

ان الفوضى الدستورية التي تهدد الكيان والميثاق مرفوضة منّا طالما أنّنا في سدة
الرئاسة وقد اقسمنا يمين الاخلاص لدستور الأمة اللبنانية وقوانينها. وعند خلو
سدة الرئاسة من دون انتخاب رئيس، تخلو الساح للممارسات والأعراف من دون
رقيب او حسيب، فيُفترغ الميثاق وتتفاقم الأخطار في مرحلة قد تكون الأخطر في
حياتنا العامة، والفراغ يراكم الفراغ والمعالجات الناجمة لأزماتنا تغيب وتتقي
ايضاً، والشعب يبحث عن سبل نجاة من معاناته الموروثة او المستجدة بفعل يد
البشر او غدر القدر، حتى إن لاحق بشائر خلاص تكمن في ثرواتنا الطبيعية، لا
تجد ما يعوزها من تركيز جهد وتصميم وقدرة شرعية مستمدة من حكومة
مكتملة الأوصاف الدستورية ورئيس للجمهورية.

السيد الرئيس،

تريننا حتى اللحظة الأخيرة المتاحة قبل ان نوجه هذه الرسالة الى مجلسكم الكريم بواسطة رئيسه علّ الوعي والحسّ والضمير الوطني يعودوا الى من يجب ان يتحلّى بهم في هذه الأزمنة منعاً لمراكمة الفراغ على الفراغ، ما دعانا، والأمر على ما هو عليه من خطر داهم بالفراغ الكامل على صعيدي الرئاسة والسلطة الاجرائية، الى ان نتوجّه اليكم ودعوتكم بصورة عاجلة وماسة الى ان تتم فوراً ومن دون اي ابطاء، الاجراءات التي تقتضيها هذه الرسالة والظروف الخطيرة التي دفعتنا اليها، ما يجعل مجلسكم الكريم عاملاً وفاعلاً ومنقذاً الوطن مما يهدّده من جرّاء الفراغ والرهانات الخطيرة عليه والموصوفة اعلاه، فينتخب رئيس جمهورية او تؤلّف حكومة في اليومين المتبقين من ولايتنا وبنفادى جميعنا حافة الهاوية التي اعتمد سياستها من ائتمنتم على تأليف حكومة جديدة، وهو الرئيس المكلف الذي يرفض تأليف حكومة جديدة بقرار سياسي منه، فيؤبّد حالة التصريف ويفاقم الفراغ فراغاً ويسطو على رئاسة الجمهورية، وهي معقودة بميثاق العيش المشترك لسواه، مراهنأ على ممارسة صلاحيّاتها في حين ان المادة 62 من الدستور تنيطها وكالة بمجلس الوزراء حين خلّو سدها لأيّ علّة كانت، وحكومة تصريف الأعمال بالمعنى الضيق تستحيل عليها هذه الممارسة وهي التي لا تمارس اصالة كامل اختصاصها الدستوري! امّا الحكومة المكتملة الأوصاف الدستورية، فإنّها تمارس وكالة (اي حتى حلول الأصيل) هذه الصلاحيّات عندما تتعقد في هيئة مجلس وزراء وبإجماع اعضائها، باستثناء الصلاحيّات اللصيقة بشخص رئيس الجمهورية.

السيد الرئيس،

إنّ حكومة، فقدت سلطتها الدستورية لجهة ممارسة دائرة اختصاصها بالكامل بعد بدء ولاية مجلسكم الجديد الذي لم يمنحها اي ثقة، في حين ان الشعب هو مصدر السلطات وصاحب السيادة

يمارسها عبر المؤسسات الدستورية، وانتم الأحداث والألصق بإرادته، وسدّة الرئاسة على مشارف يومين من الخلو، انما هي حكومة فاقدة الشرعية الشعبية وبالتالي الشرعية الدستورية والميثاقية، سيّما في ضوء هذه الظروف القاسية وغير المسبوقة التي يمر بها لبنان وشعب لبنان. كل ذلك بسبب عدم نص الدستور على صلاحياتي بسحب التكليف ومعاودة الاستشارات النيابية، ولأن الرئيس المكلف يحبس التأليف ويؤبّد التصريف مراهنًا على الفراغ القاتل لميثاقنا وهويّتنا ودستورنا وكياننا والمهدّد لاستقرارنا الأمني.

ان رئيس الحكومة المكلف لم يعتذر، والأكثّر بادرنا الى استشارتكم والتشاور مع رئيس المجلس وكلفنا والفنا وتجاوزنا الأخطار والفوضى الدستورية التي تستولد كل الحالات الشاذة. وعليه يتوجّب على دولة الرئيس المكلف ان يعتذر، لكي يصار فوراً الى تكليف سواه واصدار مراسيم التشكيل فور ذلك تجنباً للفراغ - هذا اذا لم يبادر مجلسكم الكريم الى نزع التكليف، فيما هو من اعطاه ايّاه.

السيد الرئيس،

نتوجّه اليكم بهذه الرسالة لنطلعكم على واقع الحال وننبّه ممّا يمكن ان تنحرف اليه الأمور في ما هو ليس من مصلحة البلاد، عملاً بمسؤولية مجلس النواب واختصاصه في التكليف ومن ثم في منح الثقة للحكومة والمساءلة والمحاسبة، تمهيداً لمناقشة هذه الرسالة الفورية في الهيئة العامة بالنظر الى ضرورات الإنقاذ من الأخطار التي تتهدّد لبنان وشعبه وميثاقه ودستوره وكيانه، والتخفيف من معاناة شعب لبنان الذي اولاكم سلطاته وسيادته - منذ اشهر قليلة، فتتحقّق من خلال مجلسكم الكريم الشراكة الوطنية وضرورات «ميثاق العيش المشترك الذي لا شرعية لأي سلطة تناقضه»، وان يتّخذ مجلسكم الموقف او الإجراء او القرار اللازم تضادياً لهذا الأمر.

ونشهد أنا بلّغنا.



13

القسم الثالث عشر الرئيس الإنسان

لم تكن رئاسة الجمهورية حاجزاً امام الرئيس العماد ميشال عون لاطلاق حرية طبعه الإنساني وعاطفته الابوية تجاه اللبنانيين، وخصوصاً منهم الأطفال والمصابين بأمراض مزمنة وخطيرة. ولم يتردد في القيام بكل ما باستطاعته لتحقيق حلم البعض منهم، والاستماع الى البعض الآخر واستعراض المشاكل التي يعانون منها، وفتح أبواب القصر امام الأطفال ليجولوا فيه، فاستحق محبتهم وتحول بالنسبة اليهم الى «جدو الرئيس».

الرئيس عون حق حلم شابة لبنانية تعاني من السرطان

2016/11/19

بعيدا



حقق رئيس الجمهورية العماد ميشال عون أمنية الشابة حياة حناوي (17 عاما في حينه) التي تعالج من مرض السرطان في مركز سان جود المتخصص بسرطان الاطفال في مستشفى الجامعة الاميركية، وذلك باستقباله لها في قصر بعيدا، مع والدتها السيدة هلا حناوي وشقيقتها فاطمة وشقيقها حسين، بمبادرة من جمعية «تمنى».

”

أعلق آمالا كبيرة على الجيل الشاب

وأعرب الرئيس عون عن سعادته لاستقبال الشابة حياة وردّ على أسئلتها التي تمحورت حول سيرته الذاتية ونضاله عبر الاعوام الماضية من اجل السيادة والحرية والاستقلال. وقال انه يعلق آمالا كبيرة على الجيل الشاب الذي سيساهم في بناء مستقبل لبنان، شارحا تجربته الشخصية منذ كان شابا وانتسابه الى المدرسة الحربية وتخرجه ضابطا منها.

واعترف رئيس الجمهورية ان المسؤول يجب ان يكون قدوة للشباب، وقال: «انا اشعر مع الجيل الشاب واتحسس قلقه ومشاعره وتوقه الى بلد لا مكان للفساد فيه والتبعية والرشوة، بلد يجسد امانى اللبنانيين كي يبقوا فيه. ومهمة المسؤول، ايا كان ولاسيما رئيس الجمهورية، ان يعمل من اجل تحقيق ما يأمل به الشباب للبقاء في وطنهم والعيش بكرامة».



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
مستقبلا الشابة
حياة حناوي التي
تعالج من مرض
السرطان في
حديقة القصر
الجمهوري - بعبدا

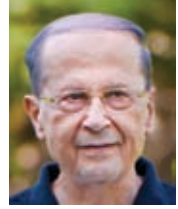
اما حياة حناوي فتحدثت الى الصحافيين، وأشارت الى انها احبت رئيس الجمهورية «منذ كنت صغيرة. كنت اعرف العماد ميشال عون، وقد فرحت كثيرا لدى انتخابه رئيسا. اني احب رئيس الجمهورية لان بإمكانه تغيير الكثير بما في ذلك حياتنا، واحوالنا، كما باستطاعته مساعدتنا. واني على ثقة ان فخامة الرئيس عون سيعمد الى تطبيق كل شيء. لقد وعدني بذلك. واعتقد ان لبنان سيزدهر وسيعود سويسرا الشرق. لقد ارتفعت معنوياتي وقد حقق لي حلمي باستقباله لي. فلعل الحلم يحسن الاحوال ويشفي اكثر من اي دواء».

وتابعت: «لقد فرحت كثيرا وقد أراني الرئيس عون انه من الشعب الذي حدثني عن مشاكله وسعيه الى معالجتها».



الرئيس عون التقى عدداً من المصابين بداء «الهيموفيليا» والجمعيات التي ترعاها

2017/4/13



لمناسبة اليوم العالمي لداء «الهيموفيليا» الذي يحييه لبنان سنوياً مع 134 جمعية وطنية منتسبة الى الاتحاد العالمي لـ «الهيموفيليا» (اي داء سيلان الدم الوراثي الناتج عن نقص جزئي او كلي لأحد عوامل تخثر الدم)، التقى رئيس الجمهورية العماد ميشال عون عدداً من المصابين بهذا الداء

واهلهم وممثلي الجمعيات التي تعنى بهم والاطباء المعالجين، في قصر بعبدا، وأكد لهم بأن الدولة معنية بالاهتمام بالمصابين بالامراض المستعصية، وفي مقدمهم أولئك

المصابون بهذا الداء. وأشار الى انه سيطلب من الجهات الصحية المعنية، داخل لبنان وخارجه، المساعدة في توفير العلاج اللازم للمصابين، الصغار منهم والكبار، وذلك بعد اجراء مسح دقيق عن عدد هؤلاء وحالاتهم لتأمين العلاج المناسب، مركّزاً على اهمية التوعية والوقاية وتسهيل انخراط المصابين بالمجتمعات للتخفيف من حدة معاناتهم.

طفلة نادته «جدو الرئيس»
وبكت فمسح دموعها
وسارع الى احتضانها



رئيس الجمهورية العماد ميشال عون محتضناً الطفلة لين دمج من المصابين بداء «الهيموفيليا» بعدما غلب التأثر عليها وهي تلقي كلمة خاطبت فيها «جدو الرئيس» ودعته الى الاهتمام بها وبرفاقها



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
محاطاً بعدد من
الأطفال المصابين
بداء «الهيموفيليا»
في اليوم العالمي
لهذا الداء

وتحدث أحد المصابين نسيب الاشقر عن المعاناة التي يواجهها الاشخاص المصابون بـ «الهيموفيليا» مادياً ومعنوياً، وطالب بتفعيل القانون 2000/220 الذي يكرّس حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة للعمل في المؤسسات.

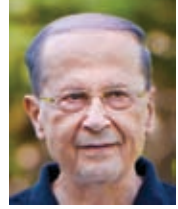
كما ألقى الطفلة لين دمج كلمة خاطبت فيها «جدو الرئيس» ودعته الى الاهتمام بها وبرفاقها «لأنك بي الكل وجدو الكل... الله يحميك وتضل فوق راسنا حتى تهتم فينا». وقد غلب التأثير على الطفلة وهي تلقي كلمتها، فبكت فسارع الرئيس عون الى احتضانها ومسح دموعها وطبع قبلة على جبينها، والتأكيد لها انه سيهتم بها وبرفاقها المصابين، وانه لن يوفر جهداً إلا ويبدله لمساعدتهم. ثم قدمت الطفلة لين الى رئيس الجمهورية رسماً أعدته له كهدية.

وحرص الرئيس عون خلال اللقاء على احتضان الاطفال المصابين وتشجيعهم والتقاط الصور التذكارية معهم ومع افراد عائلاتهم.



في زمن الفصح الرئيس عون واللبنانية الأولى يفتحان أبواب القصر لأطفال مؤسسات إنسانية

2017/4/18



في مبادرة مميزة، لمناسبة عيد الفصح، فتح رئيس الجمهورية العماد ميشال عون واللبنانية الأولى السيدة ناديا الشامي عون أبواب القصر الجمهوري أمام أطفال من مؤسسات اجتماعية وإنسانية مختلفة لتمضية يوم خاص في القصر والتعرف على معالمه والمشاركة في فرحة العيد. وشارك أطفال من مؤسسات: «رسالة حياة Mission de vie» و«سعادة السماء Bonheur du ciel» و«قرى الاطفال SOS»، و«دار الأيتام الاسلامية»، في هذا الحدث حيث جالوا في أرجاء القصر، قبل ان يخرج الرئيس عون واللبنانية الأولى للقائهم.

ورحب رئيس الجمهورية بالاطفال في القصر متمنياً لهم عيداً سعيداً وأن يمضوا عطلتهم بفرح، آملاً أن تتكلل حياتهم دائماً بالنجاح، ويبقوا متضامنين ومتمسكين بمحبتهم للبنان.

”
آمل أن تتكلل حياتكم
دائماً بالنجاح وتبقوا
متضامنين ومتمسكين
بمحبتكم للبنان

رئيس الجمهورية العماد ميشال عون
واللبنانية الأولى السيدة ناديا الشامي عون
برفقة أطفال من مؤسسات اجتماعية وإنسانية
في حديقة القصر الجمهوري للمشاركة في
فرحة عيد الفصح





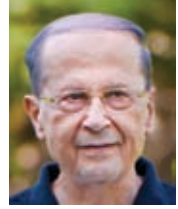
رئيس الجمهورية العماد ميشال عون يتلقى باقة ورد من أطفال من مؤسسات اجتماعية وإنسانية في القصر الجمهوري أوتوا للمشاركة في فرحة عيد الفصح





الرئيس عون والبنانية الاولى أضاءا القصر الجمهوري باللون الازرق في ختام شهر التوعية بالتوحد

2017/4/28



أكد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون أن التوحد قضية انسانية ووطنية، مشيراً الى أنه «لا يجب أن نسمح بأن يتم التعاطي مع الذين يعانون من هذه الحالة وكأنهم كمية مهمة او نسب مئوية، فننسى الانسان فيهم، وننسى انهم يشعرون ويتألمون كسائر الناس»، مشدداً على ضرورة أن تتضافر كل الارادات لجعل المعاناة أقل قسوة وغد التوحد أكثر أملاً.

”

ولمناسبة اختتام شهر التوعية على التوحد، اقيم احتفال مسائي في القصر الجمهوري في بعدا، تمت في خلاله اضاءة الواجهة الخارجية للقصر باللون الازرق الذي يعتبر رمزاً عالمياً تعبيراً عن دعم التوحد تحت شعار Light it up blue، بمشاركة عدد كبير

ابناء التوحد جزء لا يتجزأ
من مجتمعنا ولهم
مكانهم وحقوقهم
وأولها حق الاندماج

من الجمعيات الاهلية والمؤسسات التي تعنى بهذه الحالة واطفال مصابين بها. وتوجه الرئيس عون والبنانية الاولى السيدة ناديا الشامي عون الى بهو القصر، ووقفاً على مجسم puzzle كبير يجسد شعار التوحد، انتقلا بعدها الى المدخل الخارجي للقصر حيث كان في انتظارهما المدعوون وعدد من الاطفال المصابين بالتوحد أنشدوا النشيد الوطني بمرافقة عازف البيانو ارمان الهنود، ثم أدوا أغنية «دعني اسمع صوتك» للفنان غسان صليبا وهي خاصة بالتوحد، أضاء أثناءها الرئيس عون والبنانية الاولى القصر الجمهوري باللون الازرق.

كلمة الرئيس عون

ثم القى الرئيس عون كلمة مما جاء فيها:
«أهلاً وسهلاً بكم في بيتكم، أحببنا ان نستمع منكم مباشرة عن معاناتكم مع





رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
واللبنانية الأولى
السيدة ناديا
الشامي عون
يضيئان القصر
الجمهوري باللون
الازرق مع عدد من
الأطفال المصابين
بالتوحد في ختام
شهر التوعية
بالتوحد

التوحد الذي يصيب أطفالنا، وأن نمضي معهم بعض الوقت لتتعرف عليهم أكثر. هي قضية انسانية ووطنية، فلا يجب أن نسمح بأن يتم التعاطي مع الذين يعانون من مشكلة التوحد وكأنهم كمية مهملة أو نسب مئوية، فننسى الإنسان فيهم، وننسى أنهم يشعرون ويتألمون كسائر الناس، وربما المهم يكون أكبر لأنهم يعجزون أحياناً عن التعبير عنه.

إن مؤسساتنا السياسية والاجتماعية والتربوية مدعوة لمقاربة هذه القضية من منطلق أن أبناء التوحد هم جزء لا يتجزأ من مجتمعنا، لهم مكانهم ولهم حقوقهم، وأولها حقهم بالاندماج في هذا المجتمع، وبفرصة التعليم والعمل بما يتناسب مع قدراتهم، كما لعائلاتهم أيضاً كل الحق بالدعم والمساندة.

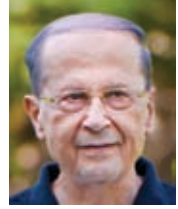
من خلالكم أتوجه الى جميع اللبنانيين، كلنا معنيون، كل في موقعه ومكانه، وأي نجاح يتحقق هو نجاح لنا جميعاً، لمجتمعنا، لوعينا، لثقافتنا، لإنسانيتنا... فلنسعى معاً كي نكون من الناجحين.»

ثم جال رئيس الجمهورية مع اللبنانية الاولى والمدعوين داخل بهو القصر على معرض لرسومات واشغال يدوية واعمال فنية لأطفال مصابين بالتوحد، وكان للفنان نقولا الاسطا محطة غنائية شاركه فيها الشاب طارق جابر، حيث اديا أغنية جديدة خاصة بالتوحد لدعم هذه الحالة والتضامن مع المصابين.



إطلاق «الجوقة الوطنية ضد عمل الاطفال» في قصر بعبدا

2018/3/20



أطلق رئيس الجمهورية العماد ميشال عون والبنانية الاولى ناديا الشامي عون من قصر بعبدا، حفل «الجوقة الوطنية ضد عمل الاطفال».

وألقى الرئيس عون في المناسبة كلمة اعرب فيها عن سروره لفتح أبواب القصر الجمهوري وقلبه أمام مشروع يهدف لحماية أطفال من خطر يهددهم، ويهدد طفولتهم كما مستقبلهم. وقال: «أطفال اليوم هم رجال الغد وسيّداته، وهم إن كانوا بحاجة الى حمايتنا ودعمنا اليوم، فنحن ووطننا ومجتمعنا سنكون بحاجة الى حمايتهم ودعمهم غداً. والمجتمعات التي تهمل أطفالها إنما هي تهمل غدها ومستقبلها. لقد أخذتم

على عاتقكم مسؤولية معالجة ظاهرة العمل المبكر والتسرب المدرسي، ولجأتم الى الموسيقى لتقولوا للعالم كم بإمكان هؤلاء الأطفال أن يكونوا مبدعين إذا أعطيت لهم الفرصة، وكم من مواهب وإمكانات وطاقات فتيّة يحجبها لباس العمل.»

وأضاف: «إن المعاهدات الدولية تحرم استغلال الأطفال في أي ميدان كان، وحماية الطفولة ليست مشروعاً خاصاً يعني فقط الجمعيات والمؤسسات المهتمة به، بل هي قضية وطنية تعني كل مشرّع

طفولتكم حق لكم
ولا يحق لأحد أن
ينتزعها منكم



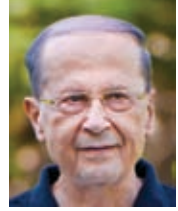


رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
واللبنانية الاولى
ناديا الشامي عون
يتقدمان الحضور
في حفل «الجوقة
الوطنية ضد عمل
الاطفال» في القصر
الجمهوري - بعبدا

وكل مواطن وكل عائلة وكل مؤسسة تربوية أو أهلية. فعَرَق الطفولة هو عَرَق البراءة، وهو مخصص للعب واللهو والدرس ولا يجوز صرفه في أي مجال آخر.

أما أنتم أيها الأطفال المبدعون،

إرفعوا صوتكم بالغناء، اعزفوا وغنّوا وارقصوا وعلّوا الصوت ليصل الى كل العالم، وليخترق كل الآذان وكل القلوب، معلناً للجميع أن طفولتكم حق لكم ولا يحق لأحد، أيّاً يكن، وأيّاً تكن دوافعه وأسبابه، أن ينتزعها منكم.»



الرئيس عون تفقد سير الامتحانات الرسمية للطلاب ذوي الصعوبات التعليمية والمصابين بالسرطان

2018/6/11

جال رئيس الجمهورية العماد ميشال عون على مركز سان جود لسرطان الاطفال و«مدرسة الأورغواي الرسمية المختلطة» في الأشرفية لتفقد احوال الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة الذين كانوا يخضعون لامتحاناتهم الرسمية.

واعتبر الرئيس عون أن ما يجعلنا نعمل من أجل مستقبلنا هي ارادة الحياة، وليس أي حياة بل الحياة الناجحة، مؤكداً على اهتمام الدولة بالطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة لأنهم جزء مميز من المجتمع.

وانتقل الرئيس عون إلى قاعة الامتحانات حيث عاين الطلاب، وتمنى لهم النجاح والتوفيق، وتوجه إليهم بالقول:

«اليوم تنتهي مرحلة وتبدأ أخرى بالنسبة إليكم، أتمنى لكم النجاح في المرحلة المقبلة. أنتم جيل المستقبل، جيل الشباب الذي سيأخذ مكاننا أينما كنا، في الوزارات او مهندسين، أو اطباء. وما يجعلنا نعمل من أجل مستقبلنا هي ارادة الحياة، وليس أي حياة بل الحياة الناجحة. أتمنى أن تكونوا جميعاً من الناجحين ومن اصحاب الارادة».

”

ارادة الحياة تجعلنا
نعمل للمستقبل
وأنتم جزء مميز من
المجتمع



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
خلال جولته على
مركز سان جود
لسرطان الاطفال
لتفقد احوال الطلاب
ذوي الاحتياجات
التعليمية الخاصة
والمصابين بالسرطان
الذين كانوا
يخضعون
لامتحاناتهم
الرسمية

ومن مركز سرطان الأطفال توجه الرئيس عون الى «مدرسة الأورغواي الرسمية المختلطة» في الأشرفية، وتفقد عدداً من غرف الامتحانات، متحدثاً إلى الطلاب، ومستطلعاً مدى صعوبة المسابقات، وكيفية تفاعل الطلاب معها. وتوجّه إليهم بالقول:

«أتمنى النجاح للجميع، أنتم جيل المستقبل ولديكم مكانكم في المجتمع ولستم معزولين عنا، حتى لو كانت لديكم صعوبات تعليمية. أتيت إلى هنا اليوم لأؤكد على اهتمامنا بكم لأنكم جزء مميز من مجتمعتنا. وأتمنى أن تجدوا مستقبلاً العمل الذي تطمحون إليه، فتساهموا في بناء المجتمع».



14

القسم الرابع عشر أبرز ما تحقق فـي عهد الرئيس عون

حفلت السنوات الست من عهد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون بالكثير من الأحداث، وهو كان دائماً يعمل على أحداث التغيير وأجراء الإصلاح اللازم على المستويات كافة، ولكنه لم يحقق كل أهدافه، إلا أنه حقق جزءاً كبيراً منها.

ابرز ما تحقق في عهد الرئيس العماد ميشال عون



اولاً: في الامن

- تحرير لبنان من الارهابيين في العام 2017 وكشف مصير العسكريين المخطوفين بعد انقضاء فترة طويلة من دون ان يؤدي التقصي الى اي نتيجة، وذلك باتخاذ القرار بالعمل العسكري ومواكبته على تخومنا الشرقية، وقد أسميت العملية «فجر الجرود».
- استئصال الخلايا الارهابية النائمة والقضاء عليها استباقياً بتنسيق استخباري وعسكري وامني، خصوصاً في منطقة الشمال.
- تحقيق استقرار امني داخلي والسهر دوماً على السلم الاهلي، بالرغم من المظاهرات الاحتجاجية، وبعضها عنفي ومذهبي، التي جرت في مختلف انحاء البلاد اعتباراً من 17 تشرين الاول 2019.
- السهر على تقيّد لبنان بالقرار الدولي رقم 1701 على الحدود الجنوبية ورصد خروقات العدو الاسرائيلي وتوثيقها وتقديم الشكاوى الموثقة الى الامم المتحدة.
- العمل على اقفال المعابر غير الشرعية على التخوم الشرقية.

ثانياً: الرعاية الاجتماعية

- التقدم باقتراح قانون الحماية الاجتماعية الشاملة المعروف بقانون الشيخوخة منذ العام 2006.
- العمل على اعتماد البطاقة الصحية.
- اعفاء مالكي العقارات حيث انشئت المخيمات الفلسطينية من رسوم الانتقال والتسوية.

- إطلاق مبادرات تنفيذية وتشريعية لمعالجة تداعيات الانفجار الكارثي على البشر والحجر في بيروت المنكوبة من جرّاء انفجار مرفأ بيروت.
- اقرار قانون الدولار الطالب.
- الاصرار على سياسة دعم المواد الحيوية والبطاقة التموينية وبرنامج «امان» وبرنامج «دعم» لمساعدة العائلات المحتاجة.

ثالثاً: في السياسة الخارجية

- التصدي لملف النزوح السوري في كل المحافل الاقليمية والدولية ووضع خطة عودة النازحين السوريين، لما رتبته ويرتبته هذا النزوح في لبنان من اعباء على الازدحام الاقتصادي والاجتماعية والمالية، كما من مخاطر على الوضع الامني وانهك البنية التحتية على الصعد كافة.
- المشاركة في قمم ومؤتمرات مختلفة واتخاذ مواقف متقدمة من النزوح السوري وعدم ربطه بأي حل سياسي للحرب السورية واللجوء الفلسطيني وحقوق العودة، حفاظاً على استقرار لبنان ودوره في المنطقة والعالم، نذكر منها المشاركة في الاجتماعات السنوية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والقمة الاسلامية الاستثنائية حول القدس، ومؤتمر الحوار الاوروبي - المتوسطي، والقمة العربية في السعودية، وافتتاح الدورة الاولى للبرلمان الاوروبي، والقمة الفرانكفونية في «يريفان» حيث تمت تولية الرئيس اللبناني نيابة الرئاسة وموافقة المنظمة الفرانكفونية على استضافة لبنان المكتب الاقليمي لها ابتداء من العام 2020.
- معالجة قضية احتجاز رئيس الحكومة سعد الحريري في الرياض بما يحفظ الكرامة الوطنية.
- إطلاق مبادرة فخامة الرئيس لانشاء «اكاديمية الانسان للتلاقي والحوار» في لبنان عبر اتفاقية متعددة الاطراف، وصدر قرار اممي بشبه اجماع تأييداً لهذه المبادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- استضافة القمة العربية التنموية الاقتصادية الاجتماعية في لبنان في العام 2019 والتي صدر عنها:

- 29 قراراً في مجالات عديدة من بينها البند رقم 15 الذي تقدم به لبنان بموضوع «وضع رؤية عربية مشتركة في مجال التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي والامن السيبراني».
- مبادرة دولة الكويت لانشاء صندوق للاستثمار في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي.
- بيان ختامي يتضمن ازميتي النزوح واللجوء.
- ترؤس لبنان الدورة الرابعة للقمّة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية لغاية العام 2023

رابعاً: في الشؤون المالية والاقتصادية:

- اول قرار اتخذه اول مجلس وزراء انعقد برئاسة فخامة الرئيس في بداية الولاية كان الموافقة على اتفاقات الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز في بحر لبنان بعد طول انتظار منذ العام 2013، وبالتالي صدور المراسيم المتعلقة باطلاق دورة التراخيص الاولى وتلزييم اول «بلوكين» لتجمع شركات عالمية، وبدء عملية التنقيب في البلوك رقم 4.
- انتظام المالية العامة بمعاودة اقرار قوانين الموازنات العامة والموازنات الملحقة تباعا بعد توقف دام منذ العام 2005، والتدقيق في الحسابات المالية العامة كافة منذ العام 1993، ووضع قطوعات الحسابات عنها وكشف الاموال العامة المهدورة، والمباشرة في عمليات التدقيق لدى ديوان المحاسبة والاحالة لدى النيابة العامة المالية.
- اقرار قانون الضريبة على الشركات العاملة في قطاع البترول.
- اقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- وضع خطة اقتصادية للسنوات الخمس المقبلة بعد تكليف مؤسسة Mckinsey & Company بوضعها وهي خطة تؤكد على لزوم اعتماد نهج الاقتصاد المنتج على ما نادى به فخامة الرئيس منذ ما قبل توليه الرئاسة، وذلك في اكثر من 48 موقفاً علنياً.
- تعيين اعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد طول انتظار (المرّة الاخيرة العام 1999) وانتخاب هيئة المكتب والرئيس.



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
مجتمعاً بأعضاء
الفريق الاستشاري
العالمي «ماكزي
اند كومباني» -
القصر الجمهوري
بعيدا

- الموافقة على انشاء ثلاث محطات لاستيراد الغاز الطبيعي المسيل، في البداوي وسلعاتا والزهراني.
- اقرار مشروع البرنامج الاستثماري الوطني للبنى التحتية الذي يشكل خطة عمل لمؤتمر «سيدر».
- انعقاد مؤتمر «سيدر» في باريس حيث بلغ حجم القروض والهبات المقدمة للبنان حوالي 10.5 مليار دولار.
- انعقاد مؤتمر روما 2 لدعم لبنان بمشاركة 37 دولة.

خامساً: في الشؤون الدستورية والقانونية والانتخابية والادارية:

- وضع تعديل دستوري متكامل لتطوير الدستور وسد الثغرات فيه والتمكن من تنفيذ مندرجاته كافة وانشاء مجلس الشيوخ، تمهيدا لالغاء الطائفية السياسية، الذي اعتبره الدستور في مقدمته هدفاً وطنياً سامياً يقتضي العمل على تحقيقه، وبالتالي ارساء ركائز الدولة المدنية.
- ممارسة اختصاصات دستورية لم تمارس يوماً، كتلك المنصوص عنها في المادة 59 من الدستور، وصولاً الى اقرار قانون جديد للانتخابات النيابية على اساس النسبية.



رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
يسلم رئيس
المجلس الدستوري
القاضي طنوس
مشلب تصريحاً
عن الذمة المالية
وفقاً لقانون
الاثراء غير
المشروع - مقرر
المجلس الدستوري

- ممارسة موضوعية وهادفة لاختصاص اعادة النظر بالمراسيم والقوانين، والتوجه الى المجلس الدستوري بمراجعات طعن بقوانين مخالفة للدستور.
- الطلب من مجلس النواب تفسير المادة 95 من الدستور تمهيدا لالغاء الطائفية والتوافق على مدنية الدولة.
- اجراء الانتخابات النيابية في لبنان ولاول مرة لمرتين في 4 سنوات في عامي 2018 و2022. وشارك اللبنانيون في دول الانتشار بالاقتراع لاول مرة وفقا للقانون الجديد، ما راعى الى حد بعيد صحة تمثيل مختلف شرائح الشعب اللبناني، وفاعلية هذا التمثيل على ما ورد في «وثيقة الوفاق الوطني».
- استكمال مختلف التعيينات في المواقع الريادية والقضائية والرقابية والادارية والعسكرية، ما اوجد ذراعا تنفيذية للسلطين الاجرائية والقضائية، بعد تعاظم الشغور في تلك المواقع.
- اقرار المناقلات والتعيينات القضائية (المرة الاخيرة العام 2009).
- اقرار المناقلات الدبلوماسية (المرة الاخيرة عام 2014).
- استحداث 45 قنصلية جديدة في 26 بلدا بالاضافة الى تفعيل 52 قنصلية اقرّ انشاؤها في وقت سابق.

- تعيين مجالس ادارة مستشفيات حكومية ورؤساء مجالس ادارة والمدراء العامين في مؤسسات المياه ومؤسسة كهرباء لبنان استنادا الى المادة 21 من القانون رقم 2017 / 46 قانون سلسلة الرتب والرواتب.
- الطلب الى الحكومة انجاز مسح شامل للوظائف الملحوظة في الملاكات والوظائف التي تحتاج اليها الادارة للقيام بالمهام الموكلة اليها وتحديد الحاجات والفائض والكلف الحالية والمستقبلية وانجاز التوصيف الوظيفي في اطار هيكلية الادارة وتطويرها.
- الموافقة على آلية تسجيل المواليد السوريين الذين تجاوزوا السنة من العمر.

سادساً: متابعة المشاريع الانمائية

- اقرار انجاز نفق البقاع بعد تصويب قانونه.
- مواكبة انشاء السدود في بقعاتا وجنة والمسيلحة والقيسماني.
- اعادة احياء خطة الكهرباء 24 / 24 التي اقرت في مجلس الوزراء منذ العام 2010، وتحديثها واعادة اقرارها بصورة متكاملة.
- افتتاح طريق القديسين في البترون.
- انجاز جسر جل الديب بعد طول انتظار منذ العام 2012 واطلاق 4 مشاريع موازية تسهل الحركة المرورية على مداخل قضاء المتن الشمالي ومخارجه.
- اقرار قانون القرض وانهاء ملف الاستثمارات العائدة لمشروع توسيع اوتوستراد نهر الكلب طبرجا وتطويره.
- اقرار مجلس الوزراء مرسوم تخطيط طريق الضبية- العقيبية A2.
- اطلاق مرفق جونييه السياحي الذي سينفذ على عدة مراحل.
- اقرار قانون الادارة المتكاملة للنفايات.

سابعاً: مكافحة الفساد وتحفيز الاصلاح

- وضع الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد واقرارها.
- وضع مشاريع قوانين اصلاحية مختلفة لمكافحة الفساد وتنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد التي انضم لبنان اليها.



- رئيس الجمهورية العماد ميشال عون مجتمعا بوزير المالية يوسف خليل برفقة السيد James Daniel من شركة Alvarez & Marsal والسيدة كريستال واكيم مفضو الحكومة لدى مصرف لبنان - القصر الجمهوري بعيدا
- اقرار القانون المتعلق بحق الوصول الى المعلومات ووضع المرسوم التطبيقي له.
- تحريك 20 دعوى عامة من قبل وزير العدل بطلب من فخامة الرئيس بمقتضى المادة 14 من قانون اصول المحاكمات الجزائية، وهي تطل مختلف قطاعات الدولة.
- اقرار التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان والتعاقد مع شركة الفاريز ومارسال لهذه الغاية ما من شأنه ان ينسحب مستقبلا على سائر قطاعات الدولة من وزارات وادارات ومؤسسات ومجالس وصناديق عامة وبلديات، او شركات مختلطة.
- حظر الممارسة الممنهجة والسائدة لجهة اللجوء الى الاتفاقات بالتراضي واستدراج العروض المختصرة على لوائح مختصرة.
- اطلاق عملية المساءلة والمحاسبة في القضاء والادارات والمؤسسات وسائر المرافق العامة.
- اقرار اتفاقية الشفافية في قطاع البترول، ولبنان اول دولة توقع على هذه الاتفاقية قبل الاستخراج.
- احالة قضية انفجار المرفأ في 4 آب 2020 الى المجلس العدلي والاستعانة بخبرات دولية لاجراء الكشف الميداني وتحديد مسار السفينة وسائر التفاصيل المتعلقة بحمولتها ووجهتها ورسوها في مرفأ بيروت، تمكينا لتحديد مختلف المسؤوليات من باب المحاسبة والمساءلة.

في حقل التشريع: 308 قوانين، 18 أعيدت للنظر فيها مجدداً، 8 طُعن بها أمام المجلس الدستوري



أصدر رئيس الجمهورية العماد ميشال عون خلال ولايته الرئاسية، 308 قوانين أقرها مجلس النواب، وتناولت شؤوننا الاقتصادية واجتماعية وتشريعية ومالية وتربوية وصحية وانمائية في ترجمة واضحة لنهجه التغييري والاصلاحي، وارادته في مكافحة الفساد، ورؤيته الى مستقبل لبنان. وأعاد 18 قانوناً الى مجلس النواب لاعادة النظر فيها استنادا لصلاحياته الدستورية، لوجود علل قانونية أو دستورية فيها. وأحيلت في سنوات ولايته 8 قوانين طُعن بها امام المجلس الدستوري.

وفي ما يأتي، أبرز القوانين الإصلاحية والتنظيمية والمالية التي أصدرها الرئيس عون من العام 2017 وحتى نهاية ولايته وفق تسلسل صدورها:

في العام 2017

- تعديل قانون تنظيم مهنة الوساطة المالية
- تنظيم مهنة النفساني في لبنان
- تعديل قانون رسم الانتقال لجهة اعفاء تركات شهداء ساحة الشرف والواجب من الخدمة من القوات المسلحة كافة من رسم الانتقال
- الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة المتجددة IRENA
- تعديل قانون ضريبة الدخل
- تعديل قانون الدفاع الوطني

- إبرام اتفاقية قرض لدعم المرحلة الثانية من مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال بين لبنان والبنك الدولي - المؤسسة الدولية للتنمية (100 مليون دولار)
- تعديل قانون تنظيم القضاء المذهبي الدرزي
- تعديل نظام الكتاب العدل ورسوم كتابة العدل
- افادة المضمونين المتقاعدين من تقديرات العناية الطبية
- قانون الحق في الوصول الى المعلومات
- تعديل تنظيم ممارسة مهنة الطب
- تعديل قانون التنظيم المدني
- قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب
- رفع الحد الأدنى للأجور
- حماية الحيوانات والرفق بها
- تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- انشاء محافظة جديدة في جبل لبنان باسم كسروان الفتوح - جبيل
- قانون الاحكام الضريبية المتعلقة بالانشطة البترولية
- تعديل قانون البلديات
- معاقبة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او المهينة
- قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقه للعام 2017

في العام 2018

- قانون المياه
- قانون حماية نوعية الهواء
- قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقه للعام 2018
- قانون الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة
- المعاملات الالكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي
- الوساطة القضائية في لبنان
- حماية كاشفي الفساد

- دعم الشفافية في قطاع البترول
- منح الحكومة حق التشريع في القطاع الجمركي
- تعديل قانون انشاء المجلس الدستوري
- إعطاء مئة مليار ليرة للمؤسسة العامة للاسكان
- تمويل مشروع تطوير وتوسعة مرفأ طرابلس
- تمويل دعم القطاع الصحي
- تخصيص 75 مليار ليرة لتغطية النقص في الادوية الخاصة بمرضى السرطان والامراض المستعصية والمزمنة
- قانون المفقودين والمخفيين قسراً
- تعديل قانون الإجراءات الضريبية

في العام 2019

- انشاء مكتب المنظمة الإقليمية الفرعي لبلدان الشرق
- تنظيم مزاولة مهنة المهن البصرية في لبنان
- انشاء صندوق تقاعد لدى نقابة اختصاصيي علم مختبرات الاسنان في لبنان
- قانون المناطق الصحية
- قانون حماية حرج بيروت
- التعليم المستمر الالزامي للعاملين في مهنة التمريض
- تنظيم مهنة العلاج النفسي الحركي
- تمويل مشروع النقل العام لمنطقة بيروت الكبرى
- استبدال بعض العقوبات بعقوبة العمل الاجتماعي المجاني
- قانون يتعلق بنشر الموازنة عن سنة 2019 وإنجاز قطوعات الحسابات وتأمين الموارد اللازمة لديوان المحاسبة
- مكافحة المنشطات في مجال الرياضة
- قرض لتمويل مشروع تطوير الطرق الرئيسية والاتوستراد العربي الشمالي وطريق ذوق مصبح - جعيتا



في العام 2020

رئيس الجمهورية
العماد ميشال عون
مجتمعا برئيس
المجلس الدستوري
القاضي طنوس
مشلب واعضاء
المجلس - القصر
الجمهوري بعيدا

- تنظيم مهنة الكايروبراكتيك في لبنان
- تنظيم الإنتاج العضوي
- قرض لتنفيذ مشروع تعزيز النظام الصحي في لبنان
- قانون يرعى شركات الاستثمار الخاص
- تمويل مرافق الصرف الصحي في حوض الليطاني الشمالي والأوسط
- احداث محمية النميرية الطبيعية في قضاء النبطية
- احداث محمية شاطئ العباسية الطبيعية
- الاجازة للحكومة انشاء نفق لطريق بيروت - البقاع على طريقة ال BOT أو بالشراكة مع القطاع الخاص
- مكافحة الفساد في القطاع العام وانشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
- الترخيص بزراعة نبتة القنب للاستخدام الطبي والصناعي
- فتح اعتماد بقيمة 1200 مليار ليرة لمواجهة الأوضاع المستجدة بفعل وباء «كورونا»
- قرض بقيمة 50 مليون دينار كويتي لتمويل مشروع الإسكان
- تحفيز وهب الغذاء
- قانون التصريح عن الذمة المالية والمصالح ومعاقبة الاثراء غير المشروع

- تعزيز الضمانات الأساسية وتعزيز حقوق الدفاع
- حماية المناطق المتضررة نتيجة الانفجار في مرفأ بيروت ودعم إعادة الاعمار (1500 مليار ليرة)
- اعتماد تعويضات ومعاشات لذوي الضحايا في تفجير مرفأ بيروت وتمكين الذين أصيبوا باعاقة منهم من الاستفادة من التقديمات الصحية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- استحداث محمية جبل حرصون الطبيعية
- انشاء منطقة عقارية لبلدية الغبيري
- تجريم التحرش الجنسي وتأهيل ضحاياها

في العام 2021

- استعادة الأموال المتأتية عن جرائم الفساد
- قرض لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للاستجابة لجائحة كوفيد 19 والازمة الاقتصادية في لبنان بقيمة 246 مليون دولار أميركي
- تنظيم مزاولة مهنة التمريض في لبنان
- إقرار البطاقة التمويلية الالكترونية وفتح اعتماد إضافي استثنائي لتمويلها
- اخضاع كل المستفيدين من دعم الحكومة للدولار الأميركي او ما يوازيه بالعملات الأجنبية للتدقيق الجنائي الخارجي
- تمديد عقود ايجار الأمكنة المبنية غير السكنية المعقودة قبل 1992/7/23
- القانون المتعلق بالشراء العام
- تخصيص مبلغ 500 مليار ليرة كمساهمة في أجزاء من أقساط التلامذة اللبنانيين في المدارس الخاصة غير المجانية عن العام الدراسي 2020-2019 ودعم صناديق المدارس والثانويات والمعاهد الرسمية
- مساعدة المؤسسات السياحية المرخصة في تخطي الازمة الاقتصادية

في العام 2022

- انشاء الوكالة الوطنية للدواء
- انشاء نقابة للنفسانيين في لبنان



صورة تذكارية
لرئيس
الجمهورية العماد
ميشال عون مع
اعضاء مجلس
القضاء الاعلى
برئاسة القاضي
جان فهد في
القصر الجمهوري
بعيدا

- اخضاع الصحفيين والمصورين اللبنانيين غير المستفيدين من اية تقديرات لأحكام قانون الضمان الاجتماعي في ما يتعلق بالعناية الطبية في حالتي المرض والأمومة.
- اعتماد هوية تربوية مع رقم مرمز للتلميذ والطالب في لبنان «الهوية التربوية»
- إعادة تنظيم معرض رشيد كرامي الدولي
- قانون المنافسة
- إلزام المصارف العاملة في لبنان بصرف مبلغ 10 آلاف دولار أميركي للطلاب اللبنانيين الجامعيين الذين يدرسون في الخارج قبل العام 2020- 2021
- انشاء نقابة الزامية للاختصاصيين في علم التغذية وتنظيم الوجبات في لبنان.

- تمديد ولاية المجالس البلدية والاختيارية
- الوساطة الاتفاقية
- دعم صناعة الادوية المنتجة محليا
- إعطاء تعويضات ومعاشات تقاعدية لذوي الضحايا اللبنانيين الذين قضوا في تفجير 15 آب 2021 في بلدة التليل العكارية
- فتح اعتماد إضافي في باب احتياطي الموازنة للعام 2022 بقيمة 10 آلاف مليار ليرة لبنانية منه 7400 مليار لاحتياطي تغذية مختلف بنود الموازنة، و2600 مليار لاحتياطي العطاءات للعام 2022
- آلية فتح الاعتمادات والصرف الخاصة باتفاقية القرض المقدم من البنك الدولي بقيمة 150 مليون دولار أميركي لتنفيذ مشروع الاستجابة الطارئة لتأمين امدادات القمح.
- تعديل نص المادة 35 من الفصل الأول من الباب الثاني من المرسوم الاشتراعي رقم 102 تاريخ 1983/9/16 وتعديلاته (قانون الدفاع الوطني).
- تعديل بعض مواد القانون الصادر بتاريخ 1956/9/3 المتعلق بسرية المصارف، والمادة 150 من القانون المنفذ بالمرسوم رقم 13513 تاريخ 1963/8/1 وتعديلاته (قانون النقد والتسليف)، والمادة 23 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية)، والمادة 103 من المرسوم الاشتراعي رقم 144 تاريخ 1959/6/12 وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل).
- الموافقة على ابرام اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للانشاء والتعمير لتنفيذ مشروع تعزيز استجابة لبنان لجائحة كوفيد-19.
- تعديل نص المادة السابعة عشرة من القانون رقم 153 تاريخ 17/8/2011 (نظام الكلية الحربية في لبنان).



لائحة القوانين التي أعيدت الى المجلس النيابي (العدد 17)

- إعادة القانون المتعلق بتعديل بعض مواد القانون الصادر بتاريخ 1956/9/3 المتعلق بسرّيّة المصارف، والمادة 150/ من القانون المنفّذ بالمرسوم رقم 13513 تاريخ 1963/8/1 وتعديلاته (قانون النقد والتسليف)، والمادة 23 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية)، والمادة 103 من المرسوم الاشتراعي رقم 144 تاريخ 1959/6/12 وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل).
- إعادة القانون الرامي الى الزام المصارف العاملة في لبنان بصرف مبلغ 10,000/ د. أ. وفق سعر الصرف الرسمي للدولار للطلاب اللبنانيين الجامعيين الذين يدرسون في الخارج قبل العام 2020-2021 لإعادة النظر فيه.
- إعادة القانون المتعلق بإلزام شركات الضمان العاملة في لبنان على تسديد جزء من الأموال الناتجة عن كافّة عقود الضمان كأموال جديدة (FRESH MONEY).
- إعادة القانون المتعلق بإنشاء نقابة للنفسانيين في لبنان.
- إعادة القانون المتعلق بتعديل سرّيّة المصارف.
- إعادة القانون المصدّق المتعلق بأحكام خاصّة بتصفية المعاش التقاعدي لأفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية، الخاضعين لشرعة التقاعد الذين تجاوزت الخمس عشرة سنة خدماتهم في الملاكات الدائمة، ولم تبلغ الأربعين عند بلوغهم السن القانونية المهنية للخدمة.
- إعادة القانون المصدّق المتعلق بنقل اعتماد من فصل الى فصل من ضمن موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية.
- إعادة القانون المصدّق المتعلق بالإجازة للحكومة إنشاء نفق لطريق بيروت-البقاع على طريقة BOT.
- إعادة القانون الرامي الى مكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.



صورة تذكارية
لرئيس
الجمهورية العماد
ميشال عون مع
أعضاء المجلس
الدستوري بعد ان
اقسموا اليمين
الدستورية امامه
في المقر الرئاسي
الصيفي في بيت
الدين

- إعادة القانون الرامي الى إعفاء أولاد المرأة اللبنانية المتزوجة من غير لبناني، والحائزين على إقامات مجاملة من الإستحصال على إجازة عمل.
- إعادة القانون الرامي الى منح الحكومة حق التشريع في الحقل الجمركي.
- إعادة القانون الرامي الى ترقية رتباء في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي الى رتبة ملازم.
- إعادة القانون الرامي الى تسوية أوضاع مفتشين في المديرية العامة للأمن العام.
- إعادة القانون الرامي الى ترقية أشخاص مقبولين ومفتشين في المديرية العامة للأمن العام من حملة الإجازة اللبنانية في الحقوق الى رتبة ملازم.
- إعادة القانون الرامي الى تعديل القانون رقم 441 تاريخ 2002/7/29 المتعلق بأصول التعيين في وظيفة أستاذ تعليم ثانوي في المدارس الرسمية.
- إعادة القانون الرامي الى تنظيم مهنة تقويم النطق.
- إعادة القانون الرامي الى تنظيم مزاوله المهن البصريّة.

لائحة بالقوانين المطعون بها في المجلس الدستوري



- القانون المتعلق بالشراء العام في لبنان (ابطال جزئي)
- تعديل القانون رقم 77 تاريخ 2018/4/13 «قانون المياه» (ابطال جزئي)
- قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام 2019 (ابطال جزئي)
- تمديد ولاية الهيئتين الشرعية والتنفيذية في المجلس الاسلامي العلوي وانتخاب رئيس ونائب رئيس والتحصير للانتخابات العامة وتعديل المادتين 12 و 16 من القانون رقم 449 تاريخ 17 آب 1995 (ابطال جزئي)
- اعاده العمل باحكام القانون رقم 2014/288 (اضافة فقرة الى المادة السابعة من القانون رقم

462 تاريخ 2/9/2002 تنظيم قطاع الكهرباء الممدد بالقانون المعجل رقم 54 تاريخ 2015/11/24، ووضع الية خاصة بتنظيم مشاريع بناء معامل تعتمد طريقة التصميم والتمويل والانتاج والتشغيل والتسليم الى الدولة بعد فترة زمنية (ابطال جزئي)

- قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام 2018 (ابطال جزئي)
- تعديل واستحداث بعض المواد القانونية الضريبية لغايات تمويل رفع الحد الأدنى للرواتب والأجور، واعطاء زيادة غلاء معيشة للموظفين

صورة تذكارية
لرئيس
الجمهورية العماد
ميشال عون مع
أعضاء مجلس
القضاء الأعلى
بعد ان اقساموا
اليمين الدستورية
امامه في حضور
وزير العدل هنري
خوري والقاضي
سهيل عبود في
القصر الجمهوري
بعيدا



والمتقاعدين والاجراء في الادارات العامة وفي الجامعة اللبنانية
والبلديات واتحادات البلديات والمؤسسات العامة غير الخاضعة
لقانون العمل وتحويل رواتب الملاك الاداري العام وافراد الهيئة
التعليمية في وزارة التربية والتعليم العالي والاسلاك العسكرية
(ابطال كامل)

- تحديد آليات التعيين في الفئة الاولى في الادارات العامة وفي المراكز
العليا في المؤسسات العامة (مقدم الطعن: فخامة رئيس الجمهورية)
- (ابطال كامل)



من تغريدات الرئيس عون

2017/12/06

قرار الرئيس الأميركي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يهدد عملية السلام واستقرار المنطقة، والمطلوب وقفة واحدة من الدول العربية

2017/12/24

رجاؤنا في هذه الليلة المباركة أن تظلل بشارة الميلاد للبنان والمشرق، بكل ما تحمله من فرح ومحبة وسلام.

2018/02/09

مبروك، حلم كبير تحقق، وصار لبنان دولة نفطية...

2018/03/09

في الحفاظ على التوازن ما بين المهنة والرسالة يكمن نجاحكم. كل عيد معلّم وانتم بخير.

2018/04/01

عيوننا متجهة نحو القدس وكنيسة القيامة... فإذا تمت السيطرة على الكنائس في القدس يجف نبع المسيحية في العالم.

2017/04/18

همي هو أنتم، وجهادي هو لأجلكم، كي تبقوا في هذا الوطن.

2017/06/09

لا مجرم إلا وسيحاكم، ولن يكون هناك أي غطاء لأحد، لا في الأمن ولا في القضاء.

2017/07/11

دوماً على الموعد عند كل خطر يهدّد الوطن. ثقتنا بكم لا تنتهي - حماكم الله #كلنا_جيش

2017/09/21

أدعو الى التفكير جدياً في مشروع إقامة سوق اقتصادية مشتركة لضمان لقمة العيش في ظل الحرية

2017/10/30

الدولة كانت مهترئة و«منتھية» الصلاحية، عندما استلمناها، ولا شك ان البناء من جديد هو أسهل بكثير من الترميم الذي نقوم به حالياً.



مشروع ضحية الى مجتمع مكافح ضد المخدرات، لأن المكافحة مسؤولية الجميع وواجب على كل مواطن كما على كل رجل أمن.
ما_بتساعد_بتدمر #
WorldDrugDay #ListenFirst

2018/08/31

ما أحوجنا اليوم إلى وجود الإمام موسى الصدر على الساحة الوطنية، ليشكل مصدر إلهام في الحياة السياسية، وعنواناً للتلاقي والانفتاح والغيرة على مصالح الشعب

2019/03/28

كل شيء يبدأ بحلم، والحلم يتحول الى كلمة يسمعها اناس لديهم إقدام وعزيمة فيحولونها الى واقع.. لقد حوّلتم الحلم الى حقيقة من خلال مشروعكم وما نحن جميعا نشارك بها
مشي_لتحمي # من_القصر_للدرب #
hikeitprotectit

2020/03/08

في # اليوم_العالمي_للمرأة نستذكر جميع النساء اللواتي كن ضحايا لمجتمع او لعنف او لظلم قانون.

ونؤكد ان اول خطوة على طريق رفع الغبن عن المرأة في لبنان وإزالة الفوارق بينها وبين الرجل تبدأ بقانون موحد للأحوال الشخصية يحترم جميع مواد شرعة حقوق الإنسان.

2020/04/06

فليكن «اليوم الدولي للرياضة من اجل التنمية والسلام» فرصة جديدة للعمل من اجل رفعة الانسان وسلامته وأمنه، والاحتكام الى لغة الحوار وما تعلمنا اياه القيم الرياضية التي شكّلت وتشكّل قاسماً مشتركاً بين الشعوب، حتى خلال النزاعات بين الدول. # اليوم_الدولي_للرياضة

2018/04/25

حاذروا من يقيم حملته الانتخابية على سلبيات غيره وليس لديه سوى التجريح والافتراء وإطلاق الشائعات مضمونا لخطابه السياسي، من دون أن يكون لديه أي مشروع فعلي يقدمه لكم...

2018/05/15

وتستمرّ الجريمة، والحرّاس غيّاب...
فلسطين

2018/05/23

إن وقت الكلام والتحذيرات من مشكلة النازحين قد انتهى، وحن الوقت للانكباب الرسمي على وضع خطة حلّ عملية، تؤدّي إلى الهدف المنشود منها، وهو عودة النازحين الى المناطق الآمنة في بلادهم، وعدم انتظار الحل النهائي للأزمة السورية

2018/06/22

إن كنا ونحن تحت التراب نرقد على رجاء القيامة، فلسنا نحن من ستحبطه صعوبات أو ستثني عزيمته عراقيل ومعوقات

2018/06/25

التعليم المهني والتقني ركن أساس للتربية والتعليم في لبنان. أثني على اختيار الطلاب للتوجه المهني وأشجعهم عليه، لما له من دور هام في بناء الوطن وفي تطور العديد من قطاعات الإنتاج، وأتمنى النجاح والتوفيق لكل الذين بدأوا اليوم الامتحانات الختية للشهادة المهنية والتقنية.

2018/06/26

ليس فيها أي خلاص، بل هي كل الجحيم، للفرد، لعائلته، لمحيطة وللوطن. فلنعمل معاً لتحويل مجتمعنا وأولادنا من



2021/05/01



تحية تقدير الى عمال لبنان في عيدهم؛
انتم ركن النهوض الموعود، وستثمر
تضحياتكم حتماً قياماً من الضائقة
الخائقة التي يعيشها شعبنا.
اولويتي اليوم ان اكون الى جانبكم، وأواصل
بذل كل جهد ممكن لتحقيق الاصلاح
ومحاسبة من عاثوا في مالية الدولة فساداً،
لنعود لكم حقوقكم وحياتكم الكريمة
عيد العمال

2021/05/03



في اليوم العالمي لحرية الصحافة، تحية الى
الاعلام اللبناني والعاملين فيه. إن حرية
الاعلام في الجوهر والتطبيق، هي في صميم
رسالة لبنان، ولكن كل حرية سقفها الحقيقة
والضمير والأخلاق. دعوتي الى الإعلام في
لبنان ان يكون صوتاً للحق، وسيف الكلمة
المستقيمة في وجه الفساد وانحراف القيم.
اليوم العالمي لحرية الصحافة

2021/05/08



في يوم القدس نرثف القدس من جديد،
وستبقى تنزف ما دام مبدأ القوة والتهجير
وسلب الحقوق هو السائد، متكئاً على
حماية دولية وعلى كسر قرارات أممية من
دون رادع ولا محاسبة. وإذا كان السلام هو
الهدف فليتذكر الجميع وبخاصة المجتمع
الدولي، أن لا سلام من دون عدالة ولا
عدالة من دون احترام للحقوق

2021/05/12



في اليوم العالمي للمرضى والممرضات
اتطلع الى رسل اللمة الانسانية في لبنان
لأعبر لهم عن عمق تقديري لوقوفهم الدائم
في الصف الأمامي في مواجهة المحن
الصحية والمرض واليأس، مانحين الأمل
والعناية بسخاء، والى حدود بذل الذات. لكم

2020/04/22



وسط التخطيط الذي يعيشه عالمنا اليوم
وصراعه المستميت ضد وباء يفتك بالبشر،
يأتي اليوم البيئي الذهبي ليوم الأرض ليدكرنا
بما للأرض الأم علينا من حقوق، وبما ندين
به للطبيعة مصدر الحياة فينا. (2/1)
#EarthDay2020

2020/04/23



تظل ذكرى المجازر التي ارتكبت بحق
الشعب الأرمني، وصمة عار في ضمير
الإنسانية، تذكّرنا بأن الإنسان قادر على
ارتكاب الشرور إذا كان هناك ثقّلت من
العقاب والمحاسبة.
العدالة هي السبيل الوحيد لعالم أكثر إنسانية.

2020/11/27



تجاوب مجلس النواب مع رغبتنا في
تحقيق التدقيق المالي الجنائي في
مؤسسات الدولة وإداراتها، إنجاز
للبنانيين الذين يريدون معرفة من هدر
مالهم واستباح رزقهم. كما هو اطلالة
مضيئة على المجتمع الدولي المتضامن
معنا في معركتنا ضد الفساد والهدر.

2021/02/09



مبروك لدولة الإمارات العربية المتحدة
الشقيقة الإنجاز التاريخي بدخول مسبار
الأمل الإماراتي مداره حول المريخ

2021/03/05



اهلاً بقداسة البابا فرنسيس على أرض
المشرق، الأرض التي طالما كانت موطن لقاء
الحضارات والأديان والثقافات. وكلنا أمل
بأن تعطي زيارة قداسه لبلاد الرافدين
دفعاً لإرساء سلام حقيقي يحتاجه شعب
العراق كما سائر شعوب المنطقة
زيارة قداسة البابا الى العراق

2022/05/03

مع تصاعد منسوب المال الانتخابي أستذكر ما كتبت في العام 1998: «تحاشوا أن تنتخبوا المرشحين لما في جيوبهم فهذا لهم، بل اختاروهم لما في قلوبهم وعقولهم فهذا لكم. إعملوا على إيصال الشرفاء المتحلين بإرادة العمل، فالشرف يحميهم من المذلات، وإرادة العمل تعطيهم القدرة على التنفيذ والإنجاز»

2022/08/31

في الذكرى الرابعة والأربعين لتغييب الإمام موسى الصدر، لا يزال حاضراً بيننا بفكره وبإيمانه بلبنان وطن العيش المشترك، وبسعيه من أجل وحدة العائلة اللبنانية. وفيما يفتقد اللبنانيون هذه القامة الوطنية والروحانية في هذه الظروف الصعبة، تبقى مواقفه مصدر إلهام للعمل من أجل خلاص لبنان وشعبه

2022/09/15

فوز فرقة «مياس» بأهم برامج المواهب العالمية مدعاة فخر للبنانيين واعتزازهم. هنيئاً لشابات «مياس» ومدرّبهم وسائر مسؤولي الفرقة هذا النجاح، وشكراً لجهودكم وإبداعكم لأنكم زرعتم الأمل والضوء في قلوبنا جميعاً.

2022/10/27

المسؤولون في المجتمع الدولي يريدون من لبنان أن يكون حارس سفن لمنع النازحين السوريين من السفر الى دولهم، وفي الوقت نفسه يحاربون عودتهم الى سوريا.

2022/10/27

خسرت من ولايتي حوالي ثلاث سنوات بسبب حكومات تصريف أعمال وهذا أمر مرفوض... هناك خطأ كبير في عدم تحديد الفترة المسموح بها لرئيس الحكومة المكلف، بتأليف الحكومة، كما هو معمول به في كل دول العالم.

كل احترامي ودعمي لحقوقكم، للحفاظ على كرامتكم في الحياة اليوم العالمي للممرضين والممرضات

2021/05/24

في ذكرى التحرير نسترجع طعم الانتصار والكرامة ونتعهد بمواصلة مسيرة استرجاع سيادتنا على كامل ترابنا ومياهنا. وكما حاربنا العدو وحررنا الأرض علينا اليوم مجتمعين تحرير الدولة من الفساد وإعادة لبنان الى سكة النهوض والازدهار. وحدها وحدة اللبنانيين تحقق الاصلاح وتعيد كرامة الحياة لمجتمعنا
ذكرى التحرير

2021/06/08

في مثل هذا اليوم قبل 22 سنة، سقط أربعة قضاة على قوس العدالة في جريمة نكراء زرعت الدماء على طريق الحق. في هذه الذكرى أحيي أرواح شهداء العدالة، وأدعو القضاة إلى التمسك بحصانتهم الحقيقية وهي النزاهة والتجرد وعدم التبعية واستقامة الممارسة فتستقيم المحاسبة في لبنان، ويتحقق النهوض.

2021/07/01

اليوم يشارك العالم قداسة البابا فرنسيس الصلاة والتأمل من أجل لبنان. دعوتنا معا، مسيحيين ومسلمين، أن نوطد قيم الحق والعدالة والتوازن والاحترام المتبادل التي ترسخ وحدتنا الوطنية، فنعيد معا لوطننا رسالته الفريدة في العيش المشترك، في محيطه والعالم.

2021/07/13

من يريد انتقاد رئيس الجمهورية حول صلاحيته في تأليف الحكومة فليقرأ جيداً الفقرة الرابعة من المادة 53 من الدستور.

الفهرس

5	مقدمة عامة
8	خطاب القسم 2016/10/31
14	1. كلمات الرئيس عون بمناسبة عيد الاستقلال
16	• 2016/11/21
20	• 2017/11/21
24	• 2018/11/21
29	• 2019/11/21
34	• 2020/11/21
39	• 2021/11/21
44	2. كلمات الرئيس عون امام السلك الدبلوماسي
46	• 2017/1/17
53	• 2018/1/16
58	• 2019/1/9
64	• 2020/1/14
69	• 2022/1/20
74	3. كلمات الرئيس عون خلال افطارات في قصر بعبدا
76	• 2017/6/1
80	• 2018/5/23
84	• 2019/5/14
88	4. كلمات الرئيس عون بمناسبة اعياد الجيش والقوى الامنية
90	• احتفال عيد الجيش 2017/8/1
94	• العيد الـ 72 للأمن العام 2017/8/26
96	• العيد الـ 175 لقوى الأمن الداخلي 2018/6/9
98	• احتفال عيد الجيش 2018/8/1
102	• احتفال عيد الجيش 2019/8/1
106	• احتفال عيد الجيش 2020/8/1
110	• احتفال عيد الجيش 2022/8/1
114	5. كلمات الرئيس عون في القمم العربية
116	• القمة العربية في الأردن 2017/3/29
121	• القمة العربية في السعودية 2018/4/15
126	• القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في بيروت 2019/1/20
133	• القمة العربية في تونس 2019/3/31
138	6. كلمات الرئيس عون في الأمم المتحدة
140	• الجمعية العامة للأمم المتحدة 2017/9/21
146	• الجمعية العامة للأمم المتحدة 2018/9/26
153	• الجمعية العامة للأمم المتحدة 2019/9/24
159	• مؤتمر التنمية المستدامة (عبر تقنية الفيديو) 2020/9/18
162	• الذكرى الـ 75 لانشاء الأمم المتحدة (عبر تقنية الفيديو) 2020/9/21
164	• الجمعية العامة للأمم المتحدة (عبر تقنية الفيديو) 2020/9/23
170	• الجمعية العامة للأمم المتحدة (عبر تقنية الفيديو) 2021/9/24
176	7. كلمات الرئيس عون خارج لبنان
178	• القمة المصرية- اللبنانية في مصر 2017/2/13
180	• في مقر الجامعة العربية 2017/2/14
183	• مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون 2017/9/25
186	• عشاء الدولة الذي أقامه الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون على شرف الرئيس عون 25/9/2017
191	• في بلدية باريس 2017/9/26
196	• مؤتمر Rome Med 2017/11/30
202	• اجتماع القمة الإسلامية في إسطنبول 2017/12/13



9. كلمات الرئيس عون امام رؤساء دول زاروا لبنان

- 284 • مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس 2017/2/23
- 288 • مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس القبرصي نيكوس انستاسيادس 2017/6/12
- 290 • مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس افريقيا الوسطى فوستين ارشانج تواديرا 2017/9/6
- 292 • مؤتمر صحافي مشترك مع حاكم استراليا العام بيتر كوسغروف 2017/10/24
- 294 • مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس الألماني فرانك فالتر شتاينماير 2018/1/29
- 296 • مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس السويسري الان بيرسيه 2018/8/27
- 298 • مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس النمساوي الكسندر فان در بيلين 2018/12/11
- 300 • مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس البلغاري رومين راديف 2019/4/9
- 302 • مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس اليوناني بروكوبوس بافلوبولوس 2019/4/11
- 304 • مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس الايرلندي مايكل هيغنز 2019/10/17
- 306 • قمتان لبنانية - فرنسية مع الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون آب وأيلول 2020
- 310 • مؤتمر صحافي مشترك مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس 2021/12/19

10. كلمات الرئيس عون في مناسبات مختلفة

- 314 • يوم التهنئة الشعبية في قصر بعبدا 2016/11/6
- 318 • الزيارة الأولى الى الصرح البطريركي في بركي 2016/11/17
- 320 • احتفال عودة علم الشعب الى بيت الشعب 2016/11/20
- 322 • احتفال ذكرى انشاء الجامعة اللبنانية 2017/5/4

- مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس العراقي فؤاد معصوم 2018/2/20
- 211 • العشاء الرسمي الذي أقامه الرئيس الأرميني سيرج سركيسيان على شرف الرئيس عون 2018/2/22
- 213 • امام البرلمان الأوروبي 2018/9/11
- 220 • القمة السابعة عشرة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية 2018/9/11
- 224 • المؤتمر الدولي الافتراضي لمساعدة ودعم بيروت والشعب اللبناني 2020/8/9
- 226 • «منتدى باريس للسلام» (عبر تقنية الفيديو) 2020/11/12
- 228 • المؤتمر الدولي الافتراضي الثاني لمساعدة ودعم بيروت والشعب اللبناني 2020/12/2
- 231 • مؤتمر دعم لبنان وشعبه في باريس (عبر تقنية الفيديو) 2021/8/4

8. الحضور اللبناني في الخارج

- 234 • زيارة الى المملكة العربية السعودية 2017 و 2018
- 236 • زيارة الى إمارة قطر 2017 و 2021
- 238 • زيارة الى جمهورية مصر العربية 2017
- 240 • زيارة الى المملكة الاردنية الهاشمية 2017
- 243 • زيارة الى الفاتيكان 2017 و 2021
- 246 • لقاءات على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة 2017 و 2018 و 2019
- 252 • زيارة دولة الى فرنسا 2017
- 257 • زيارة الى ايطاليا 2017 و 2022
- 261 • لقاءات على هامش انعقاد القمة الاسلامية في تركيا 2017
- 264 • زيارة الى إمارة الكويت 2018 و 2020
- 270 • زيارة الى جمهورية العراق 2018
- 273 • زيارة الى جمهورية ارمينيا 2018
- 275 • زيارة الى ستراسبورغ 2018
- 279 • زيارة الى روسيا الاتحادية 2019
- 280 • لقاءات على هامش انعقاد قمة تونس 2019
- 283



مسيرة رئيس... ومسار وطن

- مؤتمرات الطاقة الاغترابية ايار 2017 326
- وايار 2018 وحزيران 2019
- توقيع كتاب «ما به اؤمن» 2017/5/7 332
- تفقد العسكريين الجرحى في عملية «فجر 334
- الجرود» 2017/8/20
- الانتقال الى المقر الرئاسي الصيفي في بيت 335
- الدين 2017/8/24
- جولة على البترون 2017/8/25 336
- إعلان الانتصار على الإرهاب في عملية 338
- «فجر الجرود» 2017/8/30
- احتفال تكريم جثامين العسكريين الذين 340
- استشهدوا في عملية «فجر الجرود» 2017/9/8
- لقاء سفراء الدول الخمس الكبرى في 343
- مجلس الأمن 2017/10/16
- افتتاح السنة القضائية في قصر العدل 346
- 2017/10/27
- معاينة نهاية اعمال حفر نفق لجر مياه نهر 350
- الاولي الى بيروت 2018/3/2
- مؤتمر التحول الرقمي 2018/3/12 351
- مؤتمر «المساواة في الديموقراطية» في جبيل 354
- 2018/4/18
- رسالة الى اللبنانيين في مناسبة الانتخابات 361
- النيابية 2018/4/25
- افتتاح المقر البطريركي الجديد للكنيسة 365
- السريانية الاورثوذكسية 2018/6/22
- افتتاح الدورة الوزارية الثلاثين للاسكوا 368
- 2018/6/27
- تسلم دكتوراه فخرية من جامعة سيدة 371
- اللويزة 2018/9/8
- مؤتمر البطارقة والأساقفة حول كارياتاس 375
- في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا
- 2019/2/27
- حفل اطلاق الحملة الوطنية لاستنهاض 378
- الاقتصاد اللبناني 2019/3/18
- حفل استقبال سفراء الدول الأعضاء في 380
- المنظمة الدولية للفرانكوفونية 2019/3/20
- حفل احياء اليوم العالمي للصحة 2019/4/5 382
- احتفال مئوية نقابة المحامين 384
- 2019/4/16
- حفل غرس «الشجرة المليون» 2019/4/30 387
- مؤتمر المئوية الثانية لميلاد المعلم بطرس 389
- البستاني 2019/5/1
- حفل اطلاق طوابع «الطيور المهاجرة» 392
- 2019/5/13
- احتفال مئوية محكمة التمييز 394
- 2019/6/12
- في المقر الرئاسي الصيفي في بيت الدين 397
- الى 2022/8/29
- بدء ذكرى مئوية اعلان لبنان الكبير 402
- 2019/8/31
- مؤتمر اللقاء المشرقي 2019/10/14 406
- رسالة الى اللبنانيين المتواجدين في 410
- ساحات الاعتصام 2019/10/24
- انقضاء النصف الأول من الولاية 414
- الرئاسية 2019/10/31
- عشية اطلاق اعمال حفر اول بئر نفطي 419
- 2010/2/26
- اطلاق عمل باخرة التنقيب عن النفط 422
- 2020/2/27
- جلسة مجلس الوزراء حول وباء كورونا 424
- 2020/3/15
- اجتماع اللجنة الوزارية لمكافحة الفساد 427
- 2020/4/27
- لقاء مع رؤساء الكتل النيابية 2020/5/6 431
- لقاء سفراء الدول الخمس الدائمة 435
- العضوية في مجلس الأمن والمنسق
- الخاص للأمم المتحدة 2020/6/3
- اللقاء الوطني الجامع 2020/6/25 438
- الذكرى المئوية الأولى لاعلان دولة لبنان 440
- الكبير 2020/8/30
- افتتاح المؤتمر الثامن لمنظمة المرأة 443
- العربية 2021/2/23



لمنع الأمور من الانحراف الى ما ليس في
مصلحة البلد 2022/10/30

13. الرئيس الإنسان 502

- تحقيق حلم شابة لبنانية تعاني من السرطان 504
2016/11/19
- لقاء عدد من المصابين بداء «الهيمنوفيليا» 506
2017/4/13
- فتح أبواب القصر لأطفال مؤسسات إنسانية 508
2017/4/18
- اضاءة القصر الجمهوري باللون الازرق في 510
ختام شهر التوعية بالتوحد 2017/4/28
- إطلاق «الجوقة الوطنية ضد عمل الاطفال» 512
2018/3/20
- تققد سير الامتحانات الرسمية للطلاب ذوي 514
الصعوبات التعليمية والمصابين بالسرطان
2018/6/11

14. ابرز ما تحقق في عهد الرئيس عون 516

- في الامن 518
- في الرعاية الاجتماعية 518
- في السياسة الخارجية 519
- في الشؤون المالية والاقتصادية 520
- في الشؤون الدستورية والقانونية والانتخابية 521
والادارية
- في متابعة المشاريع الانمائية 523
- في مكافحة الفساد وتحفيز الاصلاح 523
- في حقل التشريع: 525
- قوانين إصلاحية وتنظيمية ومالية
- قوانين أعيدت للنظر فيها مجدداً
- قوانين طعن بها في المجلس الدستوري

15. من تغريدات الرئيس عون 536

- رسالة الى اللبنانيين تتعلق بالتطورات 445
والوضع الحكومي 2021/3/17
- التدقيق المحاسبي الجنائي 2021/4/7 447
- رسالة الى اللبنانيين في الذكرى السنوية 452
الاولى لانفجار مرفأ بيروت 2021/8/3
- تعليقاً على احداث الطيونة 2021/10/14 455
- رسالة مصارحة الى اللبنانيين 457
2021/12/27
- زيارة دار الفتوى 2022/1/29 462
- رسالة الى اللبنانيين عشية الانتخابات 463
النيابية 2022/5/14
- رسالة الى اللبنانيين حول ترسيم 467
الحدود البحرية الجنوبية 2022/10/13
- كلمة في الحشود الشعبية التي توافدت 473
الى قصر بعبدا 2022/10/30

11. الحكومات في عهد الرئيس ميشال عون 478

- حكومة الرئيس سعد الحريري 480
(2016/12/18 - 2019/1/31)
- حكومة الرئيس سعد الحريري 480
(2019/1/31 - 2020/1/21)
- حكومة الرئيس حسان دياب 481
(2020/1/21 - 2021/9/10)
- حكومة الرئيس نجيب ميقاتي 481
(2021/9/10)

12. رسائل الرئيس عون الى مجلس النواب 482

- رسالة لتأجيل انعقاد المجلس لمدة شهر 484
2017/4/12
- رسالة لتفسير المادة 95 من الدستور 486
2019/7/31
- رسالة للتعاون مع السلطة الإجرائية لتمكين 490
الدولة من اجراء التدقيق المحاسبي
الجنائي 2020/11/24
- رسالة تتعلق بمسألة تأليف الحكومة ووجوب 497
اتخاذ الموقف او الاجراء او القرار المناسب

اعداد : مكتب الاعلام في رئاسة الجمهورية

الصور : دالاتي ونهرا، نويل دالاتي،
الكسان ابلان، رايفي بربريان،
جان سمعان، كميل صنصيل.

تنسيق: داني نجم

طباعة: www.raidy.com | raidy@raidy.com